الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التـــعليم العالي و البحث العـلمي

جـــامعةبـاتنـــة 1

كـلية العـلوم الإنسـانية والاجتمـاعية

قـسم عـلم الاجـتمـاع و الديـموغـرافيا رقـم التسجيـل:.....

شعبة علم الإجتماعالرقم التسلسلي:.....

الموضـوع

التنمية ودعم استقرار السكان الريفيين في الجزائر

دراسة ميدانية لبعض الأسر بريف حدادو محمد– بلدية معالمة– ولاية الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم– فرع علم الإجتماع– تخصص علم الإجتماع الريفي

إعداد الباحثة

فتحون إيمان

إشراف الأستاذ الدكتور/

لـوشـن حسين

لجنة المناقشة

الرقم	اللقب والإسم	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
1	عوفي مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
2	لوشن حسين	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
3	لغريبي نسيمة	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
4	قودة عزيز	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	عضوا مناقشا
5	شباح مريم	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
6	طويل فتيحة	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1437/ 1438 هـ

2017/2016م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التـــعليم العالي و البحث العـلمي

جـــامعةبـاتنـة 1

كـلية العـلوم الإنسـانية والاجتمـاعية رقـم التسجيـل:.....

قـسم عـلم الاجـتمـاع و الديـموغـرافيا الرقم التسلسلي:.....

الموضـوع

التنمية ودعم استقرار السكان الريفيين في الجزائر

دراسة ميدانيةلبعض الأسربريف حدادو محمد– بلدية معالمة– ولاية الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم– فرع علم الإجتماع– تخصص علم الإجتماع الريفي

إعداد الباحثة

فتحون إيمان

إشراف الأستاذ الدكتور/

لـوشـن حسين

لجنة المناقشة

الرقم	اللقب والإسم	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
1	عوفي مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
2	لوشن حسين	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
3	لغريبي نسيمة	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
4	قودة عزيز	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	عضوا مناقشا
5	شباح مريم	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
6	طويل فتيحة	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1437/ 1438 هـ

2017/2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

❖ آية قرآنية

قال الله تعالى :

﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾(التوبة: 122)

❖ حديثنبوي شريف

عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضا فكانت منها طائفة طيبه قبلت الماء فأنبتت الكلاء والعشب الكثير وكان منها اجادب امسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا منها وسقوا وزرعوا واصاب طائفة منها اخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلاء فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثي الله به فعلم وعلم ومثل من لم يرفع بذلك رأسا ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به)(أخرجه البخاري)

❖قول مأثور

كما قال الأستاذ الدكتور/ عبد الحميد الغزالي : الإنسان هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي, وهو بالقطع, الكائن الحى المسئول عن مستوى الأداء , والإنسان "المظلوم" أي لمقهور والمستغل , "ككل" لا يقدرُ , حقيقته , على شيء لا يحقق التنمية , ومن ثم , إذا لم يُرفع هذا الظلم, ومهما كانت طبيعة الموارد المادية من حيث الوفرة والتنوع والجودة, لا يمكن أي شئ ذي قيمة أن يتحقق, ولا يمكن لأية قوة دافعة أو استراتيجية أي منهج أن تعمل بكفاءة مناسبة سواء كانت هذه القوة هي "اليد الخفية" للحافز المادي أو "اليد المرئية"الباطشة للدولة وسواء كانت الاستراتيجية هي "الدفعة القوية" من الاستثمار أو "الجهد الأدنى الحساس" المطلوب التكوين الرأسمالي , أو غيرها.

الشكر والتقدير

نحمد الله حمد الشاكرين على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل .

أما بعد فالشكر لله أولا، و للأستاذ الدكتور المشرف "**لوشن حسين**" ،لما اقتطعت من وقته الثمين للإشراف على هذه المذكرة، و لما اسداه لنا من لمسات توجيهية و نصائح و إرشادات و كانت لنا نبراسا اهتدينا به، و مهما كتبنا و عبرنا فلن نعطيه حقه، إذ لم نجد منه طيلة فترة الإشراف سوى الاحترام والمعاملة الحسنة و الأخلاق الكريمة و التواضع .

كما اتقدم بخالص تقديري إلى كل أساتذة علم الإجتماع الذين درسنا على أيديهم ، و الى كل من ساعدنا و آزرنا على إنجاز هذا العمل.

و في الأخير يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر الى أعضاء اللجنة الموقر ة على تشرفهم بقراءة و مناقشة هذه المذكرة .

فألف تشكرون

خطة الدراسة

فهرس الموضوعات

فهرس جداول الدراسة

فهرس أشكال الدراسة

مقدمة الدراسة.....أ- ب

الفصل التمهيدي : إشكالية موضوع الدراسة

أولا: التعريف بموضوع الدراسة..... **2**

ثانيا: أهمية موضوع الدراسة وأسباب اختياره.....**4**

ثالثا: مفاهيم الدراسة.....**6**

رابعا: أهداف الدراسة **14**

خامسا: تساؤلات وفرضيات الدراسة.....**16**

سادسا: الدراسات السابقة.....**18**

الجـــانب النـــظريللدراسة

الفصل الأول: الاتجاهات النظرية الأساسية في الدراسة

- **تمهيد**.....**26**

أولا: الاتجاه البشري المفسر للتنمية والسكان **27**

ثانيا : الاتجاه الاقتصادي المفسر للتنمية والسكان **36**

ثالثا : الاتجاه الثقافي المفسر للتنمية والسكان **42**

رابعا: الاتجاه الاجتماعي المفسر للتنمية والسكان **47**

خامسا: بعض النماذج حول التنمية والسكان.....**56**

- **خلاصة**.....**64**

الفصل الثاني : واقع التنمية والسكان في الريف الجزائري

- **تمهيد**.....**61**

أولا : لمحة تاريخية عن التنمية والسكان **68**

ثانيا : مجالات التنمية والسكان **72**

ثالثا : سياسة التنمية والسكان في الجزائر **85**

رابعا : مخططات التنمية والسكان في الجزائر **93**

خامسا: الجهود المبذولة لتطبيق مشاريع التنمية والسكان في الريف الجزائري **101**

سادسا: المؤشرات التي تخص التنمية والسكان في الريف الجزائري **104**

- **خلاصة**.....**111**

الجانب الميداني للدراسة

الفصل الثالث : الإجراءات المنهجية للدراسة

- **تمهيد**.....**115**

أولا : منهج الدراسة **116**

ثانيا : مجالات الدراسة **117**

ثالثا : الأدوات التقنية لجمع البيانات **119**

رابعا : السجلات و الوثائق **122**

- **خلاصة** **123**

الفصل الرابع : تحليل وتفسير بيانات الدراسة

- **تمهيد** **126**

أولا : تحليل وتفسير البيانات الميدانية **127**

ثانيا : نتائج الدراسة **201**

ثالثا: التوصيات والاقتراحات..... **211**

- **خلاصة عامة للدراسة** **213**
- **قائمة المراجع** **214**

الملاحق

- استمارة البحث..... **230**
- السجلات والوثائق..... **242**
- ملخصالدراسة..... **256**

قائمة جداول الدراسة

- قائمة جداول الجانب الميداني للدراسة

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أفراد العينة	**127**
02	سن أفراد العينة	**128**
03	الحالة العائلية لأفراد العينة	**130**
04	المستوى التعليمي لأفراد العينة	**132**
05	مدة تواجد أفراد العينة بالريف	**134**
06	الامتداد الأصلي لأفراد العينة	**135**
07	الصفة المهنية لأفراد العينة	**136**
08	سن الزواج لأفراد العينة	**138**
09	نسبة الإنجاب لأفراد العينة	**140**
10	ظروف ولادة أبناء أفراد العينة	**142**
11	أسباب وفيات أفراد العينة	**144**
12	تنظيم النسل لأفراد العينة	**146**
13	تحديد النسل لأفراد العينة	**148**
14	عدد الأفراد الذين هم تحت مسؤولية أفراد العينة	**150**
15	موقع أفراد العينة في الريف	**151**
16	رأي أفراد العينة في نزوح السكان	**153**
17	العوامل البشرية المساهمة في دعم أفراد العينة بالوسط الريفي	**155**
18	ملكية الأرض الفلاحية لأفراد العينة	**157**
19	النشاط الزراعي لأفراد العينة	**159**
20	النشاط الرعوي لأفراد العينة	**161**
21	النشاط التجاري لأفراد العينة	**163**
22	المردود الزراعي للأفراد العينة	**164**
23	مدخول أفراد العينة	**165**

24	نوع المسكن لأفراد العينة	**166**
25	توفر الخدمات العمومية لأفراد العينة	**167**
26	وسائل تنقل أفراد العينة	**169**
27	العوامل الاقتصادية المساهمة في دعم أفراد العينة بالوسط الريفي	**171**
28	المؤسسات التربوية المتوفرة في ريف أفراد العينة	**173**
29	ظروف تمدرس أبناء أفراد العينة	**174**
30	المستوى التعليمي لأبناء أفراد العينة	**175**
31	الناتج التعليمي لأبناء أفراد العينة	**176**
32	الاستفادة من التعليم لأبناء أفراد العينة	**177**
33	وسائل الإعلام المتبعة من طرف أفراد العينة	**178**
34	التواصل داخل الأسرة بالنسبة لأفراد العينة	**179**
35	تواصل أفراد العينة مع محيطهم	**180**
36	العوامل الثقافية المساهمة في دعم أفراد العينة بالوسط الريفي	**182**
37	ما يتسم به تفاعلهم مع أصحاب الريف	**184**
38	معرفة أفراد العينة لأهل الريف	**186**
39	القيم المتمسك بها لأفراد العينة	**187**
40	العادات المحافظ عليها لأفراد العينة	**189**
41	التقاليد الممارسة لأفراد العينة	**191**
42	الأعراف المراعاة لأفراد العينة	**192**
43	تنشئة الأبناء لأفراد العينة	**193**
44	تربية الأبناء لأفراد العينة	**195**
45	المشاركة في الأفراح والأقراح لأفراد العينة مع أهل الريف	**196**
46	تماسك أفراد العينة وأسرهم مع أهل الريف	**197**
47	العوامل الاجتماعية المساهمة في دعم أفراد العينة بالوسط الريفي	**199**

فهرس أشكال الدراسة

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس	**127**
02	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب السن	**128**
03	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبالحالة العائلية	**130**
04	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبالمستوى التعليمي	**132**
05	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبمدة تواجدهم بالريف	**134**
06	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبلأصل الجغرافي	**135**
07	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبالصفة المهنية	**136**
08	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبسن الزواج	**138**
09	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبنسبة الإنجاب	**140**
10	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبظروف ولادة أبناءهم	**142**
11	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبأسباب الوفيات	**144**
12	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبتنظيم النسل	**146**
13	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبتحديد النسل	**148**
14	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب عدد الأفراد الذين هم تحت مسؤولية	**150**
15	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب موقعهم في الريف	**151**
16	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبرأيهم في نزوح السكان	**153**
17	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبالعوامل البشرية المساهمة في دعمهم بالوسط الريفي	**155**
18	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب ملكية الأرض الفلاحية	**157**
19	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبالنشاط الزراعي	**159**
20	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبالنشاط الرعوي	**161**
21	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبالنشاط التجاري	**163**
22	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبالمردود الزراعي	**164**
23	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب المدخول	**165**

24	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبنوع المسكن	**166**
25	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبتوفر الخدمات العمومية	**167**
26	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبوسائل تنقل	**169**
27	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبالعوامل الاقتصادية المساهمة في دعمهم بالوسط الريفي	**171**
28	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبالمؤسسات التربوية المتوفرة في ريف	**173**
29	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب ظروف تمدرس أبناءهم	**174**
30	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي لأبناءهم	**175**
31	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب الناتج التعليمي لأبناءهم	**176**
32	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب الاستفادة من التعليم لأبناءهم	**177**
33	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبوسائل الإعلام المتبعة من طرفهم	**178**
34	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبالتواصل داخل الأسرة بالنسبة لهم	**179**
35	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبتواصل هم مع محيطهم	**180**
36	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبتفاعلهم مع أصحاب الريف	**182**
37	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبالعوامل الثقافية المساهمة في دعمهم بالوسط الريفي	**184**
38	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبمعرفتهم لأهل الريف	**186**
39	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبالقيم المتمسك بها	**187**
40	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبالعادات المحافظ عليها	**189**
41	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبالتقاليد الممارسة	**191**
42	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبالأعراف المراعاة	**192**
43	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبتنشئة أبناءهم	**193**
44	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبتربية أبناءهم	**195**
45	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب مشاركتهم في الأفراح والأقراح أهل الريف	**196**
46	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبتماسكهم وأسرهم مع أهل الريف	**197**
47	دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسبالعوامل الاجتماعية المساهمة في دعم أفراد العينة بالوسط الريفي	**199**

مقدمة الدراسة

- مقدمة الدراسة

يعتبر مصطلح التنمية الريفية من المصطلحات التي لازال الجدل حولها بين معظم التنمويين، حيث أصبح موضوع اهتمام، باعتبارها من أهم القضايا التي لقيت إهتمام علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة في الآونة المعاصرة، ولا يقتصر الأمر على إهتمام الأكاديميين بهذه القضية، بل يشاركهم ذلك الاهتمام رجال الحكم وصناع القرار والتنفيذيون، نظرا لكونها تهدف إلى تطوير الريف وسكانه.

فالتنمية كما أشار إليها الباحثون المنشغلون بالتنمية، هي من الإنسان و تعود عليه، مما يعزز الاعتماد على الذات، ويزيد من القدرة الإنتاجية لدى الأفراد، وهي جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية الشاملة في الدولة، وتحتل أهمية خاصة، بسبب أن سكان المجتمعات الريفية يشكلون الأغلبية في معظم دول العالم، خاصة في الدول النامية.

فالسكان من الحركات الأساسية الهامة في عصرنا الحاضر، سيما في الريف الجزائري إذ انعكس سلبا وإيجابا في إحداث حركة نوعية في التنمية الريفية، ولقد ارتبط تطور هذه الحركة بالتقدم التكنولوجي والعلمي من جهة، والانفجار الديموغرافي من جهة أخرى .

إن النظرة القديمة التي كان السكن فيها عبارة عن مأوى لم يعد لها أثر في هذا العصر، بسبب وجود طموحات الإنسان وما وصل إليه من تطور علمي واقتصادي واجتماعي، وقد رافق هذا التطور نزوحا ريفيا باتجاه المدن على حسب هذه الأخيرة، وهي مصدر الإشعاع الاقتصادي، أو بمعنى آخر هي مركز لأقطاب التنمية بشتى أنواعها.

أما بالنسبة للريف فهو من الجوانب المهمة على مستوى الأبحاث والدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية والسياسية والاقتصادية والديموغرافية...إلخ، لاسيما تحت تأثير النزعة التطورية التي رأت في المجتمع الريفي تغيراً هادفا نحو حضارة إنسانية، من شأنها أن تؤدي إلى ما يسمى بالعولمة والتقدم التكنولوجي.

وقد اختلفت الآراء الفكرية والنظرية في رؤيتها لظاهرة الريف والتريف، فهناك من ترى في النمط المجتمعي الريفي تأخرا يستلزم القضاء عليه، وهناك من يؤيد ترسيخ العادات والفضائل الإنسانية والقيم الأخلاقية العالية، التي تشمل التكافل الاجتماعي والرحمة والكرم، والعزة والشجاعة والولاء وغيرها من الأخلاق الإنسانية.

ومن الجدير بالذكر أن ما يميز حياة الريف هو عدمالترحال و الاستقرار بالمكان، وذلك لأن الموارد التي يتعاملون معها في حياتهم ومعيشتهم لا تتحرك في الزمان، فيتطلب ذلك مسكنا بدوره غير قابل للحركة

والانتقال، وعلى هذا الأساس كانت الخيمة من بين الوسائل التي حققت للريفيين التكيف مع هذا النمط من الحياة.

ويشكل مجتمع الريف بالجزائر المناطق السهبية الساحلية والصحراوية، من خلال مكوناته وخصائصه جزءا هاما من المجتمع الجزائري، ويمثل انعكاسا للبيئة لما تحمله من ظروف بيئية ومناخية شبه جافة وقاسية.

وقد إختلف تصنيف الريف عن غيره، لاختلاف المعايير والأسس التي يعتمد عليها في التصنيف، حيث نجد أن الريفيين هم الذين يهتمون برعاية وتربية الأغنام والماعز ولديهم الرغبة في الاستقرار، حيث يتنقلون حسب وجود المياه والكلأ في فصل الشتاء والخريف، ويعتمدون على الزراعة والرعي كنمط أساسي لمعيشتهم، بحيث يعودون لمنازلهم في فترة الحصاد في نهاية الربيع.

وقد جاءت فكرة أهمية تناول موضوع التنمية وعلاقته بدعم استقرار السكان الريفيين في الجزائر، وللتطرق إلى كل هذه الجوانبنقسم البحث إلى جزأين رئيسيين، وهما : الجزء الأول خاص بالجانب النظري والجزء الثاني خاص بالجانب الميداني للدراسة، بالنسبة للجانب النظري تطرقنا فيه إلى طرح الإشكالية و التعريفبموضوع الدراسة، أهمية موضوع الدراسة وأسباب اختياره، مفاهيم الدراسة، أهداف الدراسة، تساؤلات وفرضيات الدراسة وأخيرا الدراسات السابقة.

في حين شمل الفصل الأول الاتجاهات الأساسية للدراسة بدءا بالاتجاه البشري المفسر للتنمية والسكان، الاتجاه الاقتصادي المفسر للتنمية والسكان، الاتجاه الثقافي المفسر للتنمية والسكان، والاتجاه الاجتماعي المفسر للتنمية والسكان.

أما بالنسبة للفصل الثاني الذي تطرقنا فيه إلى عدة عناصر وعنوانه واقع التنمية والسكان، مجالات التنمية والسكان، بعض النماذج حول التنمية والسكان، سياسة التنمية والسكان في الجزائر، مخططات التنمية والسكان في الجزائر، الجهود المبذولة لتطبيق مشاريع التنمية والسكن في الريف الجز ائر،وفي الأخير المؤشرات التي تخص التنمية والسكان في الريف الجزائري .

أما الجانب الميداني فقد انقسم إلى فصلين متكاملين هما: الفصل الثالث وهو فصل الإجراءات المنهجية للدراسة وتناولنا فيه منهج الدراسة ومجالات الدراسة، الأدوات التقنية لجمع البيانات، السجلات والوثائق، أما الفصل الرابع والذي خصص لتحليل وتفسير بيانات الدراسة من خلال تحليل وتفسير البيانات في جداول والتعليق عليها لنصل إلى نتائج الدراسة ثم التوصيات والاقتراحات وأخيرا خلاصة عامة للدراسة.

إشكالية موضوع الدراسة

- عناصر الفصل

أولا :التعريف بموضوع الدراسة

ثانيا : أهمية موضوع الدراسة وأسباب اختياره

ثالثا : مفاهيم الدراسة

رابعا : أهداف الدراسة

خامسا : تساؤلات وفرضيات الدراسة

سادسا : الدراسات السابقة

أولا:التعريف بموضوع الدراسة

يشغل المكان منذ بداية حياة الإنسان عاملا هاما في تحديد نوعية الحياة التي يمكن أن يعيشها، والأنشطة التي يمكن أن يقوم بها، وقد اختلف مدى تأثير هذا العامل باختلاف الزمان والمكان ولعله من المفيد في هذا الصدد الإشارة إلى أن الإنسان اجتماعي بطبعه ويجتمع مع الآخرين فيما بينهم، للحصول على ما هو بحاجة إليه ثم يصل إلى مرحلة طلب ما هو كمالي بالنسبة له، وتعد الظروف الطبيعية من العناصر البارزة التي تؤثر على النشاط البشري وتطوره واختلافه، وذلك لأنه العامل الرئيسي الذي يكون الحياة البنائية ويحدد مظاهر الارتباط النباتي والحيواني في البيئة الطبيعية[1]

ومن الجدير بالذكر أن التفكير الاجتماعي الذي اهتم بدراسة نمط المجتمع الريفي وخصائصه، قد أخذ سياقا تاريخيا هاما لاسيما الأثر البالغ الذي خلفته دراسات ابن خلدون الرائدة في علم العمران، والتي وضعت قوانين وإسهامات في التمييز بين أهل الحضر والريف من جهة والعلاقة بين المكان من جهة أخرى، وطبيعته وما يتحكم فيه من توجيه لنشاط البشر، ومن ثم كيفية تشكيل أنماط الحياة الريفية والزراعية الحديثة، فالعمران الريفي والعمران الحضري لم يظهرا في مقدمة ابن خلدون بشكل ساكنين،باعتبارهما نموذجين منفصلين ومنغلقين، بل أظهرهما في إطار تطور عام، فالعمران الريفي ليس سوى الدرجة الأولى والعمران الحضري هو الدرجة العليا الأخيرة[2]

ومن المعروف أيضا أن عالم اليوم يمر بمرحلة تزايد سكاني، لم يسبق أن مر بها في تاريخه من قبل ولذا فإن التنمية منذ أن بدأ الحديث عنها، وجدت اهتماما كبيرا إقليميا وعالميا في أي عصر من العصور البشرية، كما وجدته في الوقت الحاضر.

وإذا أردنا أن نتتبع الأثر الذي تحدثه التنمية على بناء السكان الريفيين، فنرى أنه لا بد من الإشارة إلى أن الدراسة الخاصة بالسكان الريفيين لها رصيد معرفي وفكري علمي، يمتدإلى علم الاجتماع وفروعه علم الاجتماع الحضري، علم اجتماع التنمية، علم اجتماع الصحة، علم اجتماع التربية والتعليم، علم اجتماع الثقافة، علم الاجتماع الاقتصادي.

بما أن التنمية مدعاة لكثير من الاهتمام ولقيت انشغالا وعناية من قبل مفكرين، وعلماء باحثين ودارسين في مستويات وتخصصات عديدة، وعالجوا فيها مسائل وقضايا وجوانب تخدم الموضوع والدراسة، في العمق

---

[1] بتبوت حمادي: توزيع السكان و الهجرة الداخلية في الوطن العربي1997 ص:60

[2] عبد الرحمن إبن خلدون : المقدمة الجزء الأولالطبعة الأولى – دار الغد الجديد للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة – مصر 2014 ص:332

والصميم فإنها تعد ظاهرة حقيقية مجتمعية، ولاسيما في الواقع الريفي الذي ينتمي للمجتمع الجزائري وخصوصا في السنوات الأخيرة.

والتنمية ممتدة إلى عدة فروع من الإمكانات التي تعدها وتوفرها الدولة، وهيئاتها الحكومية والمؤسسات التابعة لها، والتي تنشط في إطار تنمية الريف، وذلك بالاعتماد على البرامج والخطط التنموية، الموارد المالية الكافية والتي تغذي مشاريع التنمية الريفية، الموارد والوسائل المادية الحديثة والمتنوعة والتي تلبي الاحتياجات التي يطلبها السكان الريفيين، والإمكانات الموجودة فعلا في الأرياف الجزائرية من الثروات الطبيعية، الثروات الحيوانية، السكنك الريفية والمرافق الصحية والتعليمية التعاونيات والورشات التشغيلية، والإمكانات التي يقدمها المجتمع الكبير، في ظل التعاون والتكافل الاجتماعي للسكان الريفيين.

كل هذه الجوانب والهياكل يجب أن تشتغل وتستثمر وترشد على نحو هادف، بغية تقديم الدعم الكفيل أو الذي يضمن نسبيا إحداث التنمية المرغوبة والتي يطمح إليها السكان الريفيين في الجزائر، وذلك من جميع الجوانب.

وهنا تصبح تنمية ريفية شاملة ومتكاملة تساعد على استقرار السكان في الأرياف، دون لجوئهم إلى الهجرة نحو القرى والمدن، وهي الظاهرة التي تضر وتخل بالتوازن السكاني في المجتمع الجزائري ومن خلال هذا الأخير نطرح التساؤل التالي : ما هي الجهود والمساعي التي تبذلها الجزائر والموجهة للإهتمام بالتنمية من أجل دعم إستقرار السكان في الأرياف ؟

ثانيا : أهمية موضوع الدراسة وأسباب اختياره

أصبح الكثير من الباحثينوعلماء الاجتماع يهتمون بدراسة ظاهرة التنمية واستقر ار السكان ويعرفانهما بأنهما ظاهرتين اجتماعيتين.

ومما يجدر ذكره، أن نمط الحياة قد تغير في المدن وسحب معه العديد من العادات والتقاليد، لدرجة انه حدث خلط بين الحياة الحضرية والحياة الريفية، ولا يزال مفهوم الحضر يمثل بعدا أساسيا في الدراسة.

تسعى النظم الاجتماعية، رغم اختلافها إلى قيام مجتمع في إطار العلاقات بين هذه الأنظمة والتحولات الاجتماعية، من خلال المجال الاجتماعي وغيره من المجالات التي تتبع التنمية، ويعالج في إطار تخصص سوسيولوجي، وقد اهتم علم الاجتماع الريفي كتخصص في علم الاجتماع بهذا الجانب ومحددات تنعكس على التنمية، وبهذا استطاع أن يبرز العلاقات داخل هيكل المنظومة السكانية، ودراسة البنيات الأساسية للتنمية، ولقد ارتبطت هذه الأخيرة بالريف الجزائري نظرا لتزايد المشاكل المختلفة في البيئة الريفية المعروفة بالمجتمع المحافظ، بسبب التطور الذي يشهده الريف باستقرار السكان وعلاقة الريف بالتنمية، والتأثير الحاصل بينهما من حيث الصحة، التعليم، الدعم، العمالة.

إذا كانت التنمية في الريف تحظى بأهمية كبيرة في المجتمعات العربية من حيث الأبحاث في الدراسات منذ مدة، فإنها بدأت تكتسب تلك الأهمية في المجتمعات النامية، منها المجتمع الجزائري بسبب التحولات والتغيرات التي حصلت في الريف الجزائري وتوجه الدولة إلى تنمية الريف الجزائري.

ومن الأسباب التي شدّت إهتمامنا لهذا الموضوع، نذكر منها :

1-قلة الدراسات التي تناولت هذه الفئة بالبحث والتنقيب، وبالتالي حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء للمحافظة على هذا النسيج، دون أن يفقد سماته الاجتماعية والثقافية، من خلال تحديثه لمتطلبات العصر.

2- يعتبر هذا الموضوع حساسا وهاما، لأنه يتناول شريحة اجتماعية مهمة جدا، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتملعي أو حتى السياسي والديموغرافي، ويمثل ظاهرة اجتماعية ذات انتشار عالمي، حيث يفضل العلماء دراسة التنمية الريفية كنظام اجتماعي، غير أن الدافع الأساسي للباحث يكمن في النظر إلى هذه الظاهرة كمتغير مستقل مؤثرا على استقرار السكان، الذي ننظر إليه كمتغير تابع، مؤثرا على المجتمع الجديد، ومدى تأثرهم بتغير أهم النظم كالعادات والتقاليد، نمط المعيشة، التعليم.

3- يشكل موضوع الدراسة بالنسبة للباحث، كونه يسكن في جوار المنطقة التي تعد محض الدراسة الراهنة، واقعا قابلا للملاحظة العلمية والتجريب واستخدام طرق البحث المختلفة من خلال احتكاكه بالفئة المستهدفة،

وهذا ما يسمح له بالتعرف على المشاكل التي يعاني منها سكان الريف المستقرين، في ظل التحول والتغيير، الذي عرفه المجتمع الجديد ومدى تفاعله مع المجتمع الحضري.

تعد عملية إختيار الموضوع من أصعب المراحل وعملية معقدة ودقيقةوبتعدد عوامل ومقاييس هذا الاختيار، ولعل هذه المرحلة من البحث هي الوحيدة التي تعتمد على العوامل الذاتية لدى الباحث، حيث أن اختياره للموضوع يخضع بشكل كبير إلى اهتمامه، وميوله ورغبته واستعداده لدراسته، وكذلك إمكانيات ومدى استحواذ المشكلة المدروسة على اهتماماته، إضافة إلى بعض الأسباب والدوافع العلمية والاجتماعية المهمة.

ومن خلال هذه الزاوية، جاء إختيارنا لموضوع التنمية ودعم إستقرار السكان الريفيين في الجزائر وأيضا هناك أسباب أخرى يمكن ذكرها :

4- إدراكنا المسبق أن الباحث المبتدأ يجب أن يوظف مجمل الأفكار التي حصلها خلال المسار الدراسي، وخلال مذكرة شهادة الليسانس، وشهادة الماجستير، وقناعة منا بهذا الفكر أردنا أن نوظف المعلومات المتوفرة لدينا في هذا الموضوع.

5- وجود مفاهيم ذات علاقة وطيدة بهذا الموضوع، أردنا من خلالها البحث والتحليل والتفسير، والفصح عنها وتوضيحها وصياغتها، في الإطار العلمي وتوجيهات الدراسة.

6- حركة البحث العلمي من الناحية العلمية لا تخرج عن سياق تخصصي وهو علم الاجتماع الريفي.

ثالثا: مفاهيم الدراسة

قد يبدو من الضروري أن نحدد إجرائيا منذ البداية مدلولا للمفاهيم الأساسية التي تدور حولها اهتمامات الدراسة الراهنة، سعيا منا إلى الوضوح الفكري والفهم السوسيولوجي الدقيق، ومنعا لأي سبب أو غموضقد يعترض المسعى المعتمد في هذه الدراسة، من هذا المنطلق يمكننا تحديد المفاهيم المستخدمة في دراستنا على الوجه الآتي :

3-1-مفهوم التنمية Le concept de développement

3-1-1- الصيغة النظرية لمفهوم التنمية

أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والكثيرة الاستعمال، سواء من قبل الباحثين والدارسين أو من قبل الهيئات والمنظمات المحلية والدولية المختصة وغير المختصة، وقد اهتمت المجتمعات النامية بهذا الموضوع، باعتباره أداة وطريقة لمواجهة التخلف، كما بذلت جهود عديدة لتحديد مفهوم التنمية، فقد عرفت التنمية على أنها العملية الاجتماعية والاقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه كما ونوعا، والتي لا يمكن أن تتم إلا في إطار اجتماعي معين، حيث تحدد القوانين لهذا النمط مسيرة ومهام التنمية بشكل عام[1]

ولقد جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية عام 1955 أنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا،اعتمادا على إشراك المجتمع المحلي ومبادراته ، ثم عرضها في عام 1956 على أنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على إدماج الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع.[2]

ويرى كل من **سيلتر والترستو SILTER et ALTRISTO**، أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة.

بينما يرى **ستوداك STODAK**أنها عملية تغيير جذري في المجتمع من نواح مختلفة، سواء اقتصاديا أو اجتماعياأو ثقافيا أو غيرها. ولقد حقق مفهوم التنمية عند البعض من الدارسين في مجال علم الإجتماع ، وفق نظرية الحلقة المتنوعة للفقر، والتي تم ربطها فيما بعد بعملية الاستثمار،أي بمعنى الإنتاج وإعادة الإنتاج التيطور تعلى يد كل من **مالتوسوريكاردو MALTOS et RICARDO**.

---

[1] حسين بن هاني: التنمية في الوطن العربي دار الكندي- عمان – الأردن 1990 ص: 118

[2]محي الدين نصرت وآخرون: تنمية المجتمعات الريفية مقال في المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية القاهرةمصر- سنة 1971- ص:301،300.

ونجد **عبد الباسط محمد حسين** في كتابه التنمية الاجتماعية يشير إلى أن التنمية ما هي إلا عمليات التغير الاجتماعي، تلحق بالبناء الاجتماعيووظائفه لغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، وتنظيم سلوكهم و تصرفاتهم، وهي تعنى بدراسة مشاكلهم مع اختلافها، وبذلك فهي تتناول كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فتحدث فيها تغيرات جذرية شاملة عن طريق المجهودات المخططة والمعتمدة، والمنظمة للأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين.[1]

ويعرفها **ويفر WIFFER**1971على أنها مدخل تستخدمه جماعات النفع العام، التي تكدس مجهوداتها لتحقيق أهداف كل المجتمع، ويرتبط هذا المعنى بتصور يتبناه المجتمع ذاته، و تترجم أهداف السكان هذا التصور إلى حقيقة واقعية.

ويعرفها **أوبل داربي و ستاوروز OPPLE DARBI ET SATWROZE**1975على أنها تلك العملية، التي يمكن من خلالها أن تقوم أعداد متزايدة من سكان منطقة أو بيئة معينة،باتخاذ قرارات بطريقة مسؤولة اجتماعيا، وتنفيذ هذه القرارات بحيث يكون العائد منها هو رفع مستوى فرص الحياة أمام بعض الناس، دون تخفيض فرص الحياة أمام البعض الآخر، ويشير هذا التعريف إلى جملة من القضايا الجوهرية لمفهوم التنمية منها قضية العدالة الاجتماعية.

ويعرفها **كوينا KOUINA**1975على أنها تعني التنمية للمجتمع، من خلال كافة الجهود المبذولة لإيجاد التفاعل بين الناس، والعمل على استمرار هذا التفاعل في ذات الوقت، الذي يتم فيه الارتقاء بالظروف الطبيعية وتحسينها، من أجل حدوث هذا التفاعل[2]،ونجد **كوينا KOUINA**يهتم أكثر بعملية التفاعل وديناميكيات هذه العملية.

ومن هذه المناطق حدد رؤيته لتنمية المجتمع، على أنها تعني كافة الجهود المبذولة لإيجاد هذا التفاعل بين الناس والعمل على استمراره.

ويرى بعض الدارسين أن التنمية تغير اجتماعي إرادي ومقصود وموجه للانتقال بالمجتمع من الحال الذيهو عليه فعلا إلى الحال الذي ينبغي من طور إلى طور و تكون تقدما[3]؛ و التنمية عند**سميلر SMILLER**هي بمثابة تحديث يتضمن تحولا في بعض المتغيرات مثل التكنولوجيا، أي يصبح أكثر تعقيداً والسكان والزراعة

---

[1] عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية معهد البحوث والدراسات العربية– المطبعة العالمية– القاهرة–مصر 1970 ص.ص: 90–100

[2] سوسن عثمان عبد اللطيف: دراسات في التنمية المحلية المعهد العالمي للخدمة الاجتماعية– القاهرة– مصر1979 ص.ص:39–41

[3] حسين بن هاني: مرجع سبق ذكره ص:118

والأسرة....إلخ.وهكذا كما ذهب **تالكوت بارسونزTALKOTPARSONZE**، إلى أن اعتبار العملية التطورية للبلدان النامية هي في حقيقتها زيادة القدرة التكيفية للمجتمع، وأن العملية التطورية تنشأ إما من داخل عملية الانتشار الثقافي أو من خلالها.

ويرى**عبد المنعم شوقي** أن الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة لتحقيق التنمية في المخططات المختلفة، يقوم بها الإنسان للتحكم في متضمنات واتجاهات التغيير الثقافي أو الحضاري، هي تلك المجتمعات، وكذلك في سرعتها ومعدلها بهدف اتساع الحاجات.

في حين نجد **عاطف غيث** يضيف تعريف أخر للتنمية، حيث يرى أنها التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، التي تتم من خلال إلايديولوجية التنموية، لابد وأن تنطلق من الإنسان، احتياجاته وحظوظه و مشاركته الايجابية في عملية التغيير، بالإضافة إلى تحقيق المساواة الإنسانية.[1]

ويذكر **ماير MAIER** أن التنمية عملية تفاعلية، يزداد خلالها الدخل الحقيقي للدول خلال فترة زمنية معينة، ويتفق معه في ذلك **بولدوينBOULDOUIN** مع إضافة أي تحقيق للتنمية يتطلب توافر معدلات عالية من النمو في قطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى.

وتبقى الإسهامات التي جاء بها **كارل ماركس KARL MARX** جادة إلى حد كبير في هذا المجال، حيث اعتبر أن هذه التنمية عملية ثورية، تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية، وقد ذكر ماركس أن البلد الأكثر تقدما من الناحية الصناعية تمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدما.

وحتى عند الماركسيين المحدثين، فقد كان لهم دور بارز في ازدهار التراث السوسيولوجي الذي عمل أكثر على فهم عملية التغيير، ولكن يبقى مفهوم التنمية كغيره من بعض المفاهيم غير كاف وغير متكامل[2]

ومما سبق ذكره، يتضح أن مفهوم التنمية هو مفهوم واسع في نظر باحث علم الاجتماع الدكتور **محمد شفيق**، حيث اختلف المفكرون كل حسب وجهاته ومنطلقاته وقناعاته.[3]

ولكن من المتفق عليه أن موضوع التنمية عملية معقدة شاملة، تظم جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والثقافية والإيديولوجية، فهي إذن تكتسي صفة العمليات المخططة والموجهة التي

---

[1] مريم أحمد مصطفى: التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالثدار المعرفة الجامعية– القاهرة –مصر 1996 ص:150

[2] مريم أحمد مصطفى المرجع نفسه ص:212

[3] محمد شفيق: التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمعالمكتب الجامعي الحديث– الإسكندرية– مصر 1999 ص:15

تحدث تغيرا في المجتمع،يهدف إلى تحسين المستوى المعيشي، ويحقق الرفاهية واستغلال لكافة الإمكانيات والطاقات المتوفرة بالمجتمع.

وهنا لابد من الإشارة إلى الفوارق بين التنمية والنمو، حيث أنهما لا يتفقان في المعنى لوجود فارق يميز كلا منهما،وهذا الفارق يتضح في كون النمو والذي يخص العالم الصناعي المتقدم، في حين أن التنمية تتعرض لظروف المجتمعات الناميةالمتخلفة، لذا فإن التنمية لا تقتصر على زيادة الكميات الاقتصادية الموجودة في المجتمع،وإنما تتطلب تعديلا في الهيكل الاقتصادي القائم.

فالنمو هو زيادة في أحد أو بعض الكميات الاقتصادية، التي تشير إلى نوع من التغيير الكمي أساسا، فهو نتاج لعملية التنمية، بمعنى أنه لا يمكن الحصول على نمو إلا بواسطة العملية التنموية، ومن هذا يعتبر النمو المحصلة لعملية التنمية الشاملةبين أصل الظواهر التي يدرسونها، ويدرسون أشكالها الجديدة.[1]

وما يزال الريف يمثل غالبية المجتمع الجزائري، بالرغم من أن موجات الهجرة الداخلية قد اشتدت نحو المدن في السنوات الأخيرة، حتى وصلت نسبة سكان الحضر إلى حوالي (41%) من مجموع السكان سنة 1977، وإذا تتبعنا تطور السكان للمدن الجزائرية نجد أن عددهم قد زاد أكثر من خمس أمثاله خلال 80 سنة، ففي سنة 1886 كانت نسبة سكان الحضر الجزائريين حوالي 8% ثم انتقلت إلى 16.4% سنة 1948،ثم بلغت 27 % سنة 1954[2]، لترتفع بسرعة إلى أكثر من 30% سنة 1965، وهذا التطور السريع في نسبة التحضر قد يفسر بالنمو السريع للسكان، كما يفسر بنزوح سكان الريف إلى المدن.

3-1-2- الصيغة الإجرائية للتنمية الريفية في الجزائر

إن مفهوم التنمية الذي نستخدمه في دراستنا هو ذلك التخطيط المنظم والمنسق من طرف الدولة، والذي يستهدف إحداث تغيرات جذرية في المجتمع الريفي، من خلال توفير كل الحاجيات الأساسية وأيضا الخدمات، وتعزيز إمكانات سكان الريف في مواجهة مشاكلهم وصعوباتهم في حقل المجال الريفي، وتحسين أحوال معيشتهم في ظل البيئة التي يعيشون فيها، مما يسهم في تحقيق المزيد من التقدم للمجتمع ككل.

---

[1] عبد القادر القصير: الهجرة من الريف إلى المدن في المغربدار النهضة العربية للطباعة والنشر- طرابلس- لبنان- ص.ص: 105،106

[2] عبد الحميد بوقصاص: النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضريمخبر التنمية والتحولات الكبيرة في المجتمع الجزائري- جامعة باجي مختار- عنابة- الجزائر 2000 ص:162

3-2-مفهوم السكان Le concept de la population

3-2-1- الصيغة النظرية لمفهوم السكان

الإستقرار كلمة لها معنى عميق في تحديد المصير، إذ أن جميع شؤون الحياة مرهونة بهوجودا و عدما، فلا يمكن أن تستقيم الحياة من دونها، فهي مطلب منشودو حاجة ملحة وغاية لا يمكن أن يستغني عنها أحد، فهي ضرورة يشترك فيها الإنسان والحيوان، فلا حياة هانئة بدونه، فهو الذي يمنحنا الهدوء و الثبات و السكون و الطمأنينة و الأمن، و بالأمن يحيى المرء في دينه و دنياه بيسر و سهولة وراحة بال.

وإستقرار المجتمع صغيره و كبيره أساس النهضة، فعدم استقرار المجتمع الصغير أي الأسرة يؤدي إلى عدم استقرار المجتمع الأكبر، و زعزعة الاستقرار من أشد الأمور التي تفتك بالمجتمعات و تنغص الحياة و تؤدي إلى المهالك، لذا قال صلوات الله و سلامه عليه "من أتاكم و أمركم جميع يريد أن يفرق جماعتكم فاقتلوه" لكن يبدو أننا نعيش حالة من عدم الفهم الصحيح لحقيقة أهمية الاستقرار.

أما بالسنة لمفهوم السكان هو أصلا عبارة عن ظاهرة اجتماعية واقعية لا يمكن إنكارها، و السكان جمع مفرد سَاكن، و السُكان بمعنى استقر في مكان أو منطقة أو جهة أو بلد أو إقليم معين، و عن طريق التزاوج و التناسل و الانتشار ثم العلاقات و التبادل.

إن السكان مفهوم شامل ويأخذ عدة أبعاد بشرية و سياسية و اقتصادية و ثقافية و حتى حضرية و ذلك قياسا بنمط القيم و الأفكارو الصنائع و غيرها من العناصر التي تعكس تركيبة المنظومة السكانية.

وللتوضيح أكثر و التدقيق فإن السكان مفهوم نظري و عملي في نفس الوقت[1]، و يتحدد في أربع جوانب هي: الحجم، النشاط، التركيب، التوزيع.

للإشارة أنه من الحقائق الهامة في العلوم الإنسانية، أن السكان هو المحور الرئيسي الذي يدور حوله، و تنبع منه كثير من الدراسات في شتى المجالات، و لا جدال في أن عالم اليوم يعيش في مرحلة تزايد سكاني كبير، لم يسبق أن مر بها في تاريخه من قبل، فقد وصل عدد سكان العالم إلى 06 مليار نسمة سنة 1999 و يزيد سنويا بمعدل يصل إلى نحو 80مليون نسمة، ويقدر أن يصل إلى 8.1 مليار نسمة سنة 2025، إذا استمر بمعدل الزيادة ما هو عليه.

ومن هنا تصبح دراسة السكان ذات أهمية قصوى، حيث تتأثر حياة المجتمعات ببعضها البعض و ترتبط الظواهر السكانية في معظم أقطار العالم، إذا لم يكن كلها بالسياسات الإقليمية و الدولية التي تتشابك في

---

[1] الصادق مزهود: أزمة السكان في ضوء المجال الحضريالطبعة الثانية- دار النور الهادف- الجزائر1955 ص:35

نهاية الأمر[1]، لتكون صورة عالمية ذات علاقات متبادلة بين أجزائها، و لذلك فإن معرفة الحقائق السكانية تعد أساسا هاماً لفهم الكثير من المتغيرات الدولية بلا غنى عنها لطلب الدراسات الاجتماعية.

3-2-2- الصيغة الإجرائية لإستقرار السكان في الريف الجزائري

نقصد هنا بمفهوم استقرار السكان في بحثنا هو أنه ظاهرة اجتماعية واقعية لا يمكن إنكارها، و هنا لابد من معرفة ما مدى استقرار السكان في الأرياف من عدمها و بالتالي فقد قمنا بتحليل هذه الفكرة استنادا إلى بحثنا المتواضع.

3-3-مفهوم الريف الجزائريLe concept de la zone ruralealgérienne

3-3-1- الصيغة النظرية لمفهوم الريف

الأصول الأولى لكلمة الريف فهي تدل وتشير إلى كلمة (Rural)، و نعني بها نحن كمتكلمين إلى القرية، أما إذا عدنا إلى البحث عن معانيها في اللغات الأخرى، نجد في اللغة اليونانية أن (Rus) الذي يحمل صفتين متشابهتين هما Restitusو Ruralis و هاتان الصفتان هما السمة الريفية[2].

أوضح أندرسون أن المصطلح Rural أي الريفي جاء مصاحبا لكلمة Reasant أي القروي، حيث أن مصطلح Rural ينطبق على طريقة في الحياة موجودة في الدول الصناعية المتقدمة، بمعنى أن هذه المجتمعات التي اختلفت منها الفروق بين الريف و الحضر، فإن مصطلح ريفي يطلق على ساكن المناطق الريفية بها و الريفية يطلق على المناطق العاملة بالزراعة في المجتمعات المتقدمة صناعيا[3].

بعض محددات تعريفات الريف تشير إلى ما يلي:

1- صفة تطلق على كل ما يتصل بالريف و هو ضد الحضر، و إذا أطلقت على شخص فمعناه أنه ساكن الريف، أي ممن يقومون بأعمال تتصل بالزراعة، و يمكن أن نطلق كلمة ريفي على بعض الناس الذين لا يشتغلون بالفلاحة و إن كانوا يعيشون في الريف.

2- ويستخدم الجغرافيون هذه الكلمة بمعنى خاص، ويقصدون بها البيئة التي يعيش فيها الفلاحون و يمارسون فيها نشاطهم.

---

[1] الصادق مزهود المرجع نفسه ص:37

[2] لبرش راضية: نظام الزواج في الريف الجزائري: بين الثابت و المتغيررسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاجتماعية و الإسلامية قسم علم الاجتماع- جامعة باتنة- الجزائرالسنة الجامعية 2002/2001 ص:10

[2] محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماعالطبعة الثانية دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية- مصر 2006 ص:359

أما جغرافيا: هو الأرض المتسعة المنبسطة الهابطة ذات تربة خصبة يكثر فيها الكلأ و الماء، بحيث يطلق على الأرض الخضراء الزروع بالريف، و يقال البدوي: راف – يريف بمعنى استقر و الماشية تريفت معناه رعت الزرع، و الأرض الريفية هي الأرض الخصبة المغطاة بالنباتات.

وقد ذهب كثير من الباحثين إلى تحديد الريف إلى أطراف المدن، التي لا يزيد عدد سكان هذه المناطق في الغالب عن 200 سكن من المنطقة الواحدة و أصبحت قرية، و يتخصص سكان الأرياف بالزراعة و تربية المواشي، كما يمكن أن يكونوا مختلفي التخصص.

من التعريف يكون الريف متوفر على أدوات و وسائل ضرورية، خاصة بالنشاط الزراعي و الرعوي و تربية الدواجن و إنتاج الثمار الحيوانية و النباتية، إلا أنه قد يكون مفتقرا إلى مؤسسات حكومية أو مرافق، كما نجد في أغلب الأرياف بعض المخازن المخصصة في تجميع المواد الأولية، أو فيها أناس يجمعون تلك المنتجات[1] و هميشرفون على تسويقها و توجيهها للمصانع الخاصة بها في المدن و القرى مثل مجمعي الألبان و البيض.

بالرغم من تحول الكثافة السكانية من الأرياف إلى المدن في الجزائر، فما يزال الريف الجزائري يمثل نصف السكان الإجمالي وينمو سريعا، ففي سنة 1990 بلغت نسبة سكان الريف 48.3%مقارنة بنسبة سكان الحضر والتي بلغت 51.7%، وهذا يعني أن نمو الكثافة السكانية للمدن يعتمد على الهجرة الريفية المستمرة، لكن الريف يبقى مميزا بقلة التعلم والجمود والسكون، ذلك أن أبناء ثقافة المجتمع الريفي لم يتخلصوا من أساليبهم الريفية على الرغم من تحولهم إلى حياة المدينة، وانشغالهم بالوظائف الحكومية وانفتاحهم على العالم الخارجي.

ورغم ذلك لم يحظى الريف الجزائري من تطور وتنمية قياسا بما حظيت به المدينة، ولا يخفى علينا أن الجذور الاجتماعية لما نحن فيه من مشكلات وصعوبات تغور في ثنايا تراثنا، الذي هو بدوي ريفي أصلا، فضلا عن الدور الحيوي للريف الذي تلعبه في دعم الأمن الغذائي، فلولاه لأصبحت التبعية للدول الأجنبية تبعية كلية مطلقة، ناهيك عن بقاء الريف معقلا يحمي التقاليد والقيم الثقافية من الزوال، والمناخ الثقافي والاجتماعي الذي يعد مقياسا لا يستغني عنه الباحثون في قياس حجم التحولات.

3-3-2- الصيغة الإجرائية للريف الجزائري

---

[1] الصادق مزهود: مرجع سبق ذكره ص:35

إن مفهوم الريف الذي نستخدمه في دراستنا هو ريف حدادو محمد، يعتبر ريف من أرياف بلدية معالمة دائرة زرالدة ولاية الجزائر، تم إنشاؤه في إطار الثورة الزراعية، يقع بالجنوب الغربي لولايةالجزائر على بعد 36كم من العاصمة وبإحداثيات جغرافية "36°40'58.39 شمالا و "2°52'32.95 شرقا.

يحده من الشمال دائرة زرالدة وغابة معالمة، ومن الغرب بلدية القليعة وريف موحوش، ومن الشرق ريف عداد بوعلام ومن الجنوب حدود ولاية البليدة والطريق الوطني رقم 67، ويتربع على مساحة 10.000 م^2، وقد بلغ عدد سكانه حوالي 1200 ساكن في إحصائيات سنة 2014، ويتميز بسهوله الشاسعة التي تنتمي إلى سهول متيجة،كما يعتمد سكانه على تربية الدواجن (الديك الرومي) بصفة أساسية والفلاحة والزراعة وتربية الماشية.

رابعا : أهداف الدراسة

أصبح الكثير من الباحثين وعلماء الاجتماع يهتمون بدراسة ظاهرة التنمية واستقرار السكان، ويعرفونهما بأنهما ظاهرتين اجتماعيتين.

ومما يجدر ذكره أن نمط الحياة قد تغير في المدن وسحب معه العديد من العادات والتقاليد، لدرجة انه حدث خلط بين الحياة الحضرية و الريفية.

وتعد الأهداف في البحث العلمي الاجتماعي ضرورة لا يمكن للدارس الذي يجد نفسه في إطار عمل ممنهج، ويطرح من خلاله مجموعة من العناصر والمتغيرات، خاصة المؤشرات التي تتمثل بشكل مباشر بالموضوع أو الظاهرة ومجال التحليل والتفسير، وخاصة العملية التشخيصية، وفي هذه الحالة تصبح الأهداف مهمة، والملاحظ أيضا أن البحث العلمي في ميدان علم الاجتماع أصبح لازما لدراسة وتحليل نتائج التحول السريع والعميق في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الريفي، قصد تحديد أسبابه ودوافعه الحقيقية، فهل الأسباب الموضوعية أجبرت المسيرين على اتخاذ هذا التنظيم أم كانت هناك دوافع أخرى حتمية أفرزت عموما تحول البنية التحتية للمجتمع بدليل أن التناقضات التي خصت التنمية واستقرار السكان كانت نتيجة لطبيعة العلاقة المتبادلة بينهما.

تعتمد الدراسة الميدانية على دراسة سوسيولوجيةمن ناحية ومن خلال إعطاء الدراسات الاجتماعية مركزها بين الدراسات التخطيطية، والإنمائية وخاصة في الدراسات الاجتماعية الحديثة بالإضافة إلى إلقاء الضوء على الريف ومدى إمكانياته من حيث توفير الخدمات الريفية سواء الحالية أو المستقبلية.

وقد سعينا من وراء هذه الدراسة إلى الأهداف التالية:

1- المشاركة الجدية في إثراء المكتبة السوسيولوجية الجزائرية، بالخصوص في مجال الدراسات السوسيولوجية عن سكان الريف الجزائري.

2- تحديد خصوصيات المجتمع الريفي وضرورة التعامل مع التنمية طبقا لهذه الخصوصيات.

3- لفت انتباه الباحثين في مجال الدراسات الإنسانية والاجتماعية، عن إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث، في ضوء معرفة حقيقة دعم استقرار السكان الريفيين في المناطق الريفية ومدى حقيقة تكيفها في الواقع الجديد.

4- محاولة إبراز أهم المشكلات التي يعاني منها سكان الريف، وكيفية المساهمة في تطوير التنمية الريفية، في ضوء دراسة منهجية وموضوعية.

5- تحسيس الباحثين وعلماء الاجتماع بمسؤولية التعمق في دراسة ظاهرة استقرار السكان، لاسيما في المناطق الريفية، ومدى تأثير التنمية الريفية على الشرائح الاجتماعية الواسعة.

6- لفت انتباه الباحثين في مجال الدراسات الإنسانية والاجتماعية عن إجراء المزيدمن الدراسات و الأبحاث في ضوء معرفة حقيقة التنمية الريفية، ودعم استقرار سكان الريف فيهاومدى حقيقة تكيفها مع الواقع الجديد.

خامسا: تساؤلات وفروض الدراسة

إن جدوى الدراسة السوسيولوجية يبرز نوعية التساؤلات التي يثيرها الباحث،وإيمانامنا بالقيمة العلمية لكل سؤال سوف نطرح في دراستنا القائمة حول (التنمية ودعم استقرار السكان الريفيين في الجزائر) ونقوم بصياغتها على النحو التالي:

5-1- التســـاؤلات

- **التساؤل الرئيسي**

تعد الجزائر من بين البلدان التي كانت ولا زالت تهتم في سياستها التنموية، بوضع برامج ومخططات واعتماد مشاريع، الهدف منها تحسين ظروف السكان في كل المناطق، لكن هل ظفرت من خلال المساعي والجهود المبذولة والإجراءات المطبقة بأن تجعل من التنمية عملية وآلية داعمة لاستقرار السكان بالأرياف؟

- **التساؤلات الفرعية**

1-هل حرص سكان الريف على تنظيم تكاثرهم وتنقلهم، يؤكد وجود برنامج للتنمية من الناحية البشرية، يجعل منها عملية داعمة لاستقرار هم بالمنطقة التي يأهلونها ؟

2- هل تمسك سكان الريف بخدمة الأرض وتحسن ظروفهم المعيشية، يدل على وجود خطة للتنمية من الناحية الاقتصادية، تجعل منها عملية داعمة لاستقرارهم بالمنطقة التي يأهلونها ؟

3- هل تميز سكان الريف بالنمطية في سلوكاتهم وتفاعلاتهم، يفيد وجود برنامج للتنمية من الناحية الثقافية، يجعل منها عملية داعمة لاستقرارهم بالمنطقة التي يأهلونها؟

4- هل تشبث سكان الريف بمقوماتهم في التقاليد والتربية وتماسكهم، يؤكد مشروع للتنمية من الناحية الاجتماعية، يجعل منها عملية داعمة لاستقرارهم بالمنطقة التي يأهلونها؟

- الفـروض

- **الفرض العام**

عملية التنمية التي تسندها برامج وخطط ومشاريع هادفة إلى جعل ظروف الحياة ملائمة، في النواحي البشرية والاقتصادية والثقافية و الاجتماعية، ستكون داعمة لاستقرار السكان بالأرياف.

- **الفروض الجزئية**

1- كلما حرص سكان الريف على تنظيم تكاثرهم وتنقلهم، دل ذلك على وجود برنامج للتنمية من الناحية البشرية، يجعل منها عملية داعمة لاستقرار هم بالمنطقة التي يأهلونها.

2- كلما تمسك سكان الريف بخدمة الأرض وتحسن ظروفهم المعيشية، دل ذلك على وجود خطة للتنمية من الناحية الاقتصادية، يجعل منها عملية داعمة لاستقرارهم بالمنطقة التي يأهلونها

3- كلما تميز سكان الريف بالمنطقة في سلوكاتهم وتفاعلاتهم دل ذلك على وجود برنامج للتنمية من الناحية الثقافية، يجعل منها عملية داعمة لاستقرارهم بالمنطقة التي يأهلونها

4- كلما تشبث سكان الريف بمقوماتهم في التقاليد والتربية وتماسكهم، دل ذلك على وجود مشروع للتنمية من الناحية الاجتماعية يجعل منها عملية لاستقرارهم بالمنطقة التي يأهلونها.

سادسا : الدراسات السابقة

تجدر بنا الإشارة إلى عرض بعض الدراسات السابقة، التي تقترب في مساهماتها العلمية والبحثية والفكرية، حول المسعى المعتمد لموضوع دراستنا، و قد ظهرت العديد من الدراسات التي تناولت جوانب مختلفة و متعددة من النمط المعيشي لسكان الريف.

و قد اهتم الكثير من لباحثين بدراسة مفهوم التنمية، وسكان الريف لاسيما على مستوى الأبحاث الأنثروبولوجية، و الدراسات الاجتماعية، و أهم هذه الدراسات ما يلي :

- **الدراسة الأولى**[1]

الدراسات التي قام بها الباحث عبد الهادي الجوهري عام 1998 و مجموعة من الأساتذة بعنوان التنمية الريفية، في مصر و ذلك من خلال العديد من البرامج و المشاريع الرسمية و الأهلية، منها ما كان على مستوى التخطيط كمشروع التخطيط الإقليمي بأسوان، كما تناولت أهمية المشاركة الشعبية، و الجهود الأهلية في التنمية الريفية، وقد أثبتت المشاركة الشعبية مدى تأثيرها و كيف تربط بين الجهود و الاحتياجات الحقيقية للمجتمع و تحقيق مبادئ الديمقراطية و حق تقرير المصير، كذلكأهمية التعاون و الترابط بين الكوادر الفنية، بمختلف التخصصات التي تهتم بتنمية الريف، كما أن الترابط الوثيق بين مختلف القطاعات المختلفة قادرة على الاستقرار و الاستمرار، إضافة إلى الحاجة إلى ربط تنمية القرية، بإطار التنمية لما يحيط بها من ريف، حيث أن جهود التنمية لا يمكن أن تتحقق على مستوى القرية من خلال إمكانياتها و موار دها، الذاتية، الطبيعية و البشرية لكن يمكن أن تتحقق من خلال التنسيق مع موارد البيئة المحيطة بها ريفا و حضرا، كذلك خطى التوسع في الخدمات إلى أبعد من الأساس الاقتصادي المتاح بالإضافةإلى التكامل و التنمية الريفية و متطلباتها.

- **الدراسة الثانية**[2]

الدراسة التي قام بها الباحث محمد الصقور التي نشرت عام 1986 بعنوان التخطيط الإقليمي و التنمية في الريف، تناولت هده الدراسة البحث في فرص إمكانيات التنمية الريفية في الأردن و التخطيط الإقليمي، من خلال دراسة و تحليل الواقع الحالي،ومحاولة تطبيق بعض النظريات و النماذج ذات العلاقة بالتنمية الريفية، و كذلك اقتراح نموذج خاص بالتنمية.

يلاحظ أن هذه الدراسات السابقة تتشابهفي تحليل واقع منطقة الدراسة مع هذه الدراسة و تطبيق النظريات ذات علاقة بالتنمية الريفية و اقتراح نماذج خاصة بالتنمية،و تختلف في التركيز على الأمور التالية:

---

[1] عبد الهادي الجوهري: علم الاجتماع الريفي المكتب الجامعي- الإسكندرية- مصر 2000 ص:45

[2] محمد الصقور: التخطيط الإقليمي و التنمية في الريفالطبعة الأولى- شقير وعكشة للطباعة والنشر والتوزيع- عمان- الأردن 1986 ص:117

1- التخطيط الإقليمي على مستوى قرى أو على مستوى مجموعة من التجمعات السكانية.

2- تشكيلقطب نمو في منطقة معينة من مناطق الدراسة.

3- التركيز على نوعمن التنمية.

في حين أن هذه الدراسة تسعى إلى وضع تنمية ريفية شاملة حيث تتناول في إطارها النظري مفاهيم حول التنمية بأنواعها، و أهميتها في تطوير منطقة الدراسة ودور المشاركة المجتمعية في عملية التنمية، فبعض من هذه الدراسات لم تتطرق إلى التنمية المتكاملة و البعض الآخر تناول التنمية المتكاملة.

- **الدراسة الثالثة**[1]

الدراسة التي قام بها الدكتور أحمد الربايعة و تناولت موضوع مقومات التنمية و معوقاتها،قسم علم الاجتماع، بجامعة الأردن سنة 1988، و قد جاءت هذه الدراسة معبرة عن جهد علمي حاد و ثمرة لدراسة ميدانية في مجال التنمية و مقوماتها، و كانت بمثابة تعريف شامل للريف الأردني من حيث الخصائص الاجتماعيةو الثقافية و الاقتصادية و السكانية،والوضع الحقيقي للر يف، مقارنة بالوسط الحضري من حيث الخدمات العامة و القيم و الثقافات و العلاقات الاجتماعية، التي اعتبرها الباحث بمثابة الموحدات الأساسية للتنمية الريفية

ومن جهة حاول الباحث معر فة قوة العلاقة بين المحددات من جهة و التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية.

وقام بإبراز المقومات الإنسانية و أهميتها في إحداث عملية التنمية بالمجتمع المحلي، و من خلال هذا التقديم يمكن ذكر أن الباحث حدد الإطار النظري للدراسة من خلال تناوله أدبيات نظريات التنمية، وفق المقاييس التي جاء بها استخلص ثلاث مجموعات و هي: "النموذج الرأسمالي، نموذج التبعية و النموذج التكاملي" ،حاول شرح كل نموذج على حدى وفي الأخير اقترح النموذج التنموي الواجب تطبيقه في المجتمع الغربي الرأسمالي،ليعبر عن أسلوب التنمية في البلدان الرأسمالية، و هذا لا يتطابق حسب رأي الباحث مع المكونات الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية للمجتمع النامي.

أما نموذج التبعية، فيرى الباحث أنه يحلل ظاهرة التخلف و ما رافقتها من ظروف تاريخية و خاصة السياسة الاستعمارية و نتائجها التي شكلت صورة واضحة فينهب قدرات و ثروات هذه المجتمعات، و بالتالي يدعو إلى القطيعة السياسية و الاقتصادية و الثقافية مع العالم الرأسمالي.

---

[1] أحمد الربايعة: مقومات التنمية و معوقاتهاقسم علم الاجتماع- كلية الآداب- جامعة الأردن 1988 ص:125

أما النموذج التكاملي الذي يأخذ بعين الاعتبار كل المكونات والمقومات الاقتصادية، الاجتماعيةو الثقافية للمجتمع النامي في عملية التنمية،فيستندإلى مجموعة من العوامل التي تؤثر في التنمية العامة للمجتمع.

و قد وصل الباحث إلى جملة من الإجابات عن الأسئلة التي طرحت منها:

1- أن الريف الأردني يبقى في منأى عن حركة التنمية الريفية، التي عمت خيراتها المدن و الحضر، بينما الريف و البوادي قد حصلت على نصيب أقل من الاستثمارات.

2- أن الخصائص السكانية تؤثر على التنمية الريفية، حيث أن المشتغلين في الفلاحة هم كبار السن عموما، نتيجة الهجرات الداخلية للشباب.

3- أن وجود نوع من الثنائية، أي الزراعة المطرية و الزراعة المروية، عقد أكثر المسألة الزراعية، و خاصة محاولة طرح الحلول.

4- أن الزراعة لم تعد مصدر الدخل الرئيسي لسكان الأرياف، و أن مستوى التعليم قد تدنى، و أن مشكلات الزراعة قد تركزت في وجود الملكيات الصغيرة، و انخفاض الإنتاج في الأراضي الجبلية، و زيادة الإنتاج و تدني الأسعار في الأراضي المروية.

كما ناقش الباحث أيضا مستوى أداء الخدمات، بين الريف و المدينة و طالب بضرورة إحداث عدالة، في توزيع الخدمات القطاعية بين الوسطين الريفي و الحضري، ومن خلال إحداث دفعة قوية في التنمية.

و ختاما لما ذكر نجد أن دراسة الباحث الدكتور الربايعة تمثل جهدا علميا و مصدرا أساسيا من حيث القيمة العلمية، و النتائج المستخلصة من النظريات المطروحة و من البيانات الميدانية، و هو مصدر لا يمكن أن يستغني عنه المهتم بقضايا التنمية.

- **الدراسة الرابعة**[1]

الدراسة التي قام بها الباحث جلال مدبولي، حيث تمحورت حول موضوع الاتجاه التكاملي في التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية المستحدثة، و جاء في إطار رسالة دكتور اه بكلية الآداب، جامعة القاهرة سنة 1972.

يعتبر منهج تنمية المجتمع المحلي من أكثر أساليب التنمية استخداما في نظر الباحث سواء بالمجتمعات التقليدية أو المستحدثة، وإذا كانت دراسة المجتمعات المحلية المستحدثة و التي ما لبثت في إطار كونها مشروعات تنمية قومية، فان أهمية الدراسة تظهر من خلال كون هذه الظاهرة ما زالت حديثة النشأة في

---

[1] جلال مدبولي: الاتجاه التكاملي في التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية المستحدثة أطروحة دكتوراه- كلية الآداب- جامعة القاهرة مصر 1972 ص: 97

المجتمعات النامية و خاصة البلدان العربية، لذلك كان من الضروري القيام بدراسة نمط المجتمعات المستحدثة، التي تشكل جهدا من جهود الدولة في سبيل التنمية الشاملة إضافة إلى الفرص المتاحة للمجتمعات المستحدثة لتحقيق التقدم المنشود.

و قد جاءت أهداف الدراسة على النحو التالي:

1- مدى تطبيق التصور التخطيطي التكاملي على التجربة العملية و محكات الاتفاق و الاختلاف، باعتبارأن هذه المشرو عات التنموية في المجال التطبيقي لاختيار النظرية السوسيولوجية في التنمية.

2-مدى تأثير التخطيط العمراني لأحد أنماط الاستيطان السائد في الأراضـي الجديدة في مصر على الأبعاد التخطيطية الأخرى باعتبارها تكاملية .

3-حجم التغيرات الكمية والكيفية التي طرأت على مجتمع الدراسة.

ومن الفروض التي تمحورت حولـها هذه الدراسة :

أ- استخدام المنهج التكاملي في التخطيط، لتنمية المجتمعات المحلية المستخدمة والذي يتيح الفرص الملائمة لإيجاد التفاعل والموازنة بين الجانبين المادي والبشري ارتباطا فرديا بمدى تحقيق أهداف التنمية الشاملة لـهذه المجتمعات.

ب-يرتبط التناول التكاملي لخطة التنمية للمجتمعات المحلية المستحدثة ارتباطا فرديا، بحجم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها واستخدام لدراسة ذلك من مناهج عديدة منـها المنهج التجريبي،المنـهج الوصفي، والمنـهج الإحصائي، ومنـهج دراسة الحالة وأخيراً المنهج المقارن.

ومن نتائج الدراسة يمكن ذكر مايلي:

1-لم يراع المخططون في تصميم المساكن رغبات المنتفعين واتجاهاتهم نحو الاستخدام الأمثل في نظرهم لمساحة المسكن ومنافعه.

2- هناك ارتباط بين حجم الخدمات التعاونية، التي تقدمها جمعيات التعاونية الزراعية والبعد المكاني.

3- زيادة نسبة المنتفعين من الخدمات الصحية، الترفيهية وغيرها من الخدمات الأخرى.

4- كذلك هناك علاقة ارتباطيه بين الأنشطة القيادية والأنشطة العامة

- **الدراسة الخامسة**[1]

[1] مريم أحمد مصطفى: مرجع سبق ذكره ص:68

الدراسة التي قامت بها مريم أحمد مصطفى تحت عنوان الأبعاد التاريخية لواقع التنمية في مصر، حيث ركزت الباحثة على الانفتاح الاقتصادي والنمو في مصر، وتناولت هذه الدراسة مرحلتين أساسيتين هما :

أ- واقع التنمية الشاملة والتخطيط في عهد الثورة 1970/1962

ب-الانفتاح الاقتصادي والنمو في مصر 1980/1970

وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى نجاح أو فاعلية البرنامج والمشاريع التنموية، بالموازنة مع النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد، وقد اهتمت الباحثة أيضا بجملة من الأبعاد الاجتماعية والقضايا الواقعية التي تهتم بالتنمية في المجتمع المصري، وهذا قصد بلورة نموذج تكاملي تنموي يتماشى وهذه المعطيات.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة نذكر منها:

1-ارتباط الاقتصاد المصري بالنظام الاستعماري في قيام الثور ة 1952، بمعنى أن عمليات التغيير التي أحدثت أثناء الاحتلال البريطاني، لم تخرج عن نطاق المصالح الاستعمارية.

2- كشفت الدراسة التاريخية عن تكرار محاولة تطبيق نماذج التنمية مغايرة تماما لواقع المجتمع المصري، دون محاولة لتطوير هذه النماذج بما يتلاءم مع المجتمع.

3- إن عملية التنمية ترتبط ارتباطا وثيقا بالوعي الوطني للمشاركين، وأن غياب المشاركة الشعبية من أهم المعوقات التي واجهت التجربة التنموية بالمجتمع المصري.

4- غياب التخطيط العلمي الشامل المبني على البيانات الكمية والكيفية الواقعية.

- **الدراسة السادسة**[1]

الدراسة التي قام بها الباحث محمود ثابت وشملت موضوع تنمية المجتمعات المحلية الحضرية، مع دراسة ميدانية بكلية الآداب، جامعة أسيوط عام 1998

وقد تناولت هذه الدراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمدينة جهينة، وأثر الثقافة السائدة فيها على التنمية، بما في ذلك التقاليد والأعراف الاجتماعية والقيم والعادات المكتسبة، وذلك قصد تحضير وتهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ برامج للتنمية، حيث أن التنمية ضرورية لارتفاع مستوى الفرد والأسرة والمجتمع ككل.

والفروض التي اقترحها الباحث لبحثه جاءت على النحو الآتي:

---

[1] محمود ثابت: تنمية المجتمعات المحلية الحضريةدراسة ميدانية بكلية الآداب- جامعة أسيوط مصر 1988 ص: 16

1- هناك علاقة بين شدة التمسك ببعض التقاليد المتصلة بأوجه الاتفاق المظهري، من الدخل الأسري الذي تتأثر به برامج التنمية

2- هناك علاقة بين بعض الاتجاهات السائدة في المجتمع، للدراسة وعدم إمكان تمويل برامج التنمية

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج منها:

1- أوضحت الدراسة أن بعض التقاليد والعادات الاجتماعية المنتشرة بمجتمع البحث، تؤثر بدرجة كبيرة على عملية التنمية

2- إن الأنماط السلوكية لها تأثير على الدخل الأسر ي من ناحية، وعلى التنمية في المجتمعات النامية من ناحية أخرى

3- وجود علاقة بين بعض المجتمعات السائدة، وعدم إمكان تمويل برامج التنمية

فقد كشفت الدراسة بأن هناك اتجاها سائدا نحو زيادة حجم الأسرة، وعدم الرغبة في تنظيمها والاتجاه نحو الاكتناز بعيدا عن أوعية الادخار الحكومية بسبب التقاليد المظهرية والتفاخر.

الجانب النظري للدراسة

الفصل الأول

الإتجاهات النظرية الأساسية في الدراسة

عناصر الفصل

- تمهيد

أولا: الإتجاه البشري المفسر للتنمية و السكان

ثانيا: الإتجاه الاقتصادي المفسر للتنمية و السكان

ثالثا: الإتجاه الثقافي المفسر للتنمية و السكان

رابعا: الإتجاه الاجتماعي المفسر للتنمية و السكان

خامسا: بعض النماذج حول التنمية والسكان

- خلاصة

- تمهيد

تطمح الدول النامية منذ حصولها على الاستقلال إلى تحقيق تطور و تقدم اقتصادي و اجتماعي في كافة الميادين، عن طريق إمكانياتها الذاتية المتمثلة في مواردها الأولية وفي قدراتها البشرية من خلال طروحات نظرية، تعتمد عليها من أجل تسطير برامج تسمح لها بتحقيق أهدافها التنموية.

و على ضوء ذلك نجد نقاشات عديدة تمحورت حول جملة من الاتجاهات النظرية و الفكرية التي حاولت من جهتها إمكانية تكييف استيعاب التجديللذي تطمح إليه هذه المجتمعات، و الذي بواسطته يمكن لها من تغيير واقعها الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي و تحديثه وفق نماذج معينة.

غير أن هذا التوجه صاحبه نقاش حاد و صراع من خلال مفاهيم عديدة منها ما اتصف بالتقليدية من جهة، و بالفراغ الإيديولوجي من جهة ثانية.

هذا الجدل الذي شغل اهتمام الكثير من الدارسين في حقل علم الاجتماع حول قضية التنمية و الطرق و الأساليب الممكن إتباعها للتخلص من هذه المشكلة، و قد قدم كما هائلا من الأفكار النظرية و التصورات المتعددة التي حاولت في مجملها معالجة واقع هذه الأطروحات النظرية.

لقد تباينت و تعددت مفاهيم التنمية و تنوعت اتجاهات دراستها وتحليلها وفقا للمواقف المعرفية للمفكرين و المختصين في هذا المجال، و على هذا الأساس ظهرت أفكار و اتجاهات متعددة كانت تهدف أصلا إلى بناء نظرية في التنمية.

وبالرغم من صعوبة الاتجاهات النظرية المختلفة في دراسة واقع المجتمعات، إلا أن هذا لم يمنع من التفكير و بلورة اتجاهات عديدة حاول أصحابها دراسة و معالجة الواقع الاجتماعي الثقافي و الاقتصادي لهذه المجتمعات، وفق منظور و تصور معين، و سنحاول ضمن هذه العناصر تتبع أهم الاتجاهات التي حاولت تفسير و تبني قضية التنمية و السكان.

و على ضوء ذلك سنحاول تقديم جملة من هذه النظريات التنموية مع أعطاء بعض التحاليل اللازمة، قصد فهم و توضيح درجة قدرتها على التطبيق.

أولا: الإتجاه البشري المفسر للتنمية والسكان

ويعنى أصحاب هذا الاتجاه بدراسة عملية التنمية الشاملة (الاجتماعية و الاقتصادية) و التغير الثقافي في ضوء الخصائص السلوكية للسكان.

والقضية التي يرتكز عليها هذا الاتجاه في فهمه لعملية التنمية[1]، هي درجة الواقعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز وهي الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية و علاقتها بالسكان.

و أن عملية التغير في المجتمع تتوقف إلى حد كبير على طبيعة أفراد المجتمع أنفسهم، من حيث قدراتهم و استعداداتهم و استجاباتهم لقبول أو رفض التغير.

ويرتبط هذا بالخصائص الشخصية و المعتقدات و الاتجاهات السائدة في التنشئة و التربية الاجتماعية...إلخ، ومن هذا المنطلق تؤكد بعض النظريات الغربية،"[2] على دور الأبعاد السلوكية في عملية التنمية و ارتباطها إلى حد كبير بتغير أفراد السكان، و توفير العدد الكافي ممن يتصفون بالطموح و الرغبة في الإنجاز أو القدرة على التقمص أو تصور الأدوار و الإمكانات المستقبلية."

ومن رواد هذا الاتجاه نجد **ماكيلان**Meciellandالذي أعلن بوضوح، أن الدوافع و القيم السيكولوجية هي التي تحدد تماما التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للسكان و أن الأفكار هي التي تلعب الدور الهام في تشكيل التاريخ، و أن الجوانب المادية لمو لن تلعب مثلهذا الدور كما أن عملية التجديد تكون في ضوء ظهور توجيهات معينة.

ونجد أيضا **أليكس أنجلس**Alex angelsيقدم عدة خصائص يعتقد بأنها تميز الرجل العصري أي الحديث و أن المجتمعات التي تنوي التحديث و التنمية عليها باكتساب هذه الأنماط و الخصائص، و منها نذكر قبول التغيير، الميل نحو الديمقراطية، التصرف بعقل مفتوح، احترام الغير، الاستعداد لقبول التجديد، الثقة في العلم و التكنولوجيا

من الخصائص نجد كذلك في نفس الاتجاه كل من دانييل لبرنز **Daniel librennes**والذي اعتبر الخصائص السلوكية و السيكولوجية من أهم العناصر لتحقيق التنمية لدى سكان المجتمع إضافة إلى ذلك نجد **جيمس إكسون**James exonو الذي يركز تقريبا على نفس الخصائص التي يجب أن تتوفر في الإنسان المحدث و المعاصر للمجتمع الذي يريد إحداث تنمية اجتماعية واقتصادية وثقافية.

ويرجع عامل السكان في نظر هؤلاء إلى انخفاض مستوى الإبداع و الخلق في المجتمعات و بسبب سيطرة نمط تسلط الشخصية غير الأخلاقية، و كذلك فإن متطلبات التحول إلى التنمية الاقتصادية تتمثل في

---

[1] مريم أحمد مصطفى: مرجع سبق ذكره ص: 42

[2] مريم أحمد مصطفى: نفس المرجع المذكور ص.ص: 43-44

خلق و نشر الإبداع، الضروري لإحداث حركية تجديدية له بالمجتمع، واعتبر **ماكيلانMeceilland** أن الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز من أهم دعائم التنمية لدى السكان و ذهب إلى أن الإنتاج يمثل الدافع على صنع جميع الأشياء بطريقة أفضل.[1]

لذلك تبرز ضرورة حشد مصادر الانجاز العلمي السائدة في اتجاه السكان و لدى المجتمعات الصناعية لتحقيق التطور، وتتصف بالندرة في المجتمعات النامية، وقد بلغ عدد السكان في الجزائر سنة 2006 حوالي 33,5 مليون نسمة بمعدل نمو طبيعي يقدر بـ 1,78% عام 2006 بعدما كان % 1,48 عام 2000، حسب تقرير التنمية البشرية 2007 بكثافة سكانية تقدر بـ 12,29 نسمة/كلم^2، معظمها متمركزة بشمال البلاد منها 13 مليون نسمة من سكان الريف، أي 40% من مجموع السكان مقابل 42 % عام 1998[2] أي12,2 مليون و هو ما يعادل 1,8 مليون عائلة.

وهذا الانخفاض كان مستمرا منذ الاستقلال بسبب التدفق الكبير للسكان نحو المدن، و تحضر الريف الكبير، و كذلك بسبب تزايد عدد سكان المدن بسرعة 4 % مقابل 0.4 % من سكان الريف، و هذا الاتجاه السريع لنمو سكان الحضر هو مثير للقلق، فهو نمو غير منضبط، إذ تضاعف عدد السكان الحضر أكثر من خمسة أضعاف، حيث كانت نسبة سكان الحضر تمثل سوى 12 % من سكان الجزائر في عام 1960 في حين أصبح يمثل أكثر من 60 %عام 2008 .[3]

كما لم يتطور الريف الجزائري تطورا متجانسا عبر كامل التراب الوطني، فهذا التطور يختلف من منطقة ريفية إلى أخرى، حسب أنماط السكن و درجة التحضر ومدى تجمع المساكن و التحضر التي عرفتها

وتمثل 1.85 مليون أسرة ريفية، متمركزة في 979 بلدية ريفية من 1541 بلدية على المستوى الوطني أي 64 % موزعة هذه البلديات على ثلاث مناطق، يتركز الربع منها في الهضاب العليا، و حوالي الثلثين في الشمال بنسبة 64%، و11 % في الجنوب،[4]كما تتمركز الكثافة السكانية الريفية في الشمال، حيث تبلغ 92,89 نسمة/كلم^2، في حين تقل في الجنوب حيث تبلغ 0,72 نسمة /كلم^2، أما البنية العمرية فأغلبها فئة شابة أقل من 30 سنة، وتمثل75% من سكان الريف.[5]

---

[1] محمد شفيق: مرجع سبق ذكره ص:24

[2] CNES, Rapport National sur le développement Humain- Algerie2007 P : 93

[3] سياسة التجديد الريفي، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية اللجنة الوطنية للتنمية الريفية أوت 2006 ص: 53

[4] Omar Bessaoud; La stratégie de développement rural en Algérie ; Publication ASCL (in Options Méditerranéennes- Politiques de développement rural durable en Méditerranée dans le cadre de la politique de voisinage de l'Union Européenne- Série A. Séminaires Méditerranéens. N° 7. Décembre 2006. P,P: 79-89).Options Méditerranéennes,Ser. A / n°71 2006 P.P 79-89

[5] سياسة التجديد الريفي: مرجع سبق ذكره ص:56

وتشير التحقيقات الميدانية التي أجراها مركز (CENEAP)، أن المجتمع الريفي غير متمركز في منطقة واحدة بل هناك اختلاف في المناطق، حيث5,4 مليون نسمة يعيشون في مناطق متفرقة، أي نسبة45% و6,7 مليون نسمة يعيشون في مناطق مجتمعة أي نسبة55% في 3500 مجمعا ريفيا أو نصف ريفي ويختلف هذا التوزيع من ولاية إلى أخرى[1].

وتبين نتائج التعداد العام للسكان أن تسع ولايات تتميز بنسبة سكان ريفيين تزيد عن المعدل الوطني وهو41,7% والولايات ذات الأغلبية الريفية هي أدرار 75,9% البويرة 71% مستغانم 65% تيزي وزو 64.2% وأما الولايات ذات نسبة الضعيفة لسكان الريف فهي : تندوف 17.7% غرداية 8% الجزائر 9,3 % وهران 12,2 % قسنطينة 12,9 %، ويسمح تطور نسبة سكان الريف حسب الولايات بين التعدادين العامين للسكان والسكن بين 1987-1998 بإبراز ثلاثة أصناف من الوضعيات التي تخص الحركيات الديمغرافية للفضاءات الريفية :

1- تتكون المجموعة الأولى من 22 ولاية عرفت فيها نسبة السكان الريفيين من مجموعة السكان انخفاضا محسوسا -10% وأكثر

2- تتألف المجموعة الثانية من 13 ولاية يدور فيها معدل انخفاض السكان الريفيين حول معدل الانخفاض الوطني للسكان الريفيين -8,6 %

3- تتألف المجموعة الثالثة من 13 ولاية أيضا ظلت فيها نسبة السكان الريفيين ثابتة،[2]كما سجل ارتفاع في عدد التجمعات الريفية بين 1966-1998 حيث تضاعف عددها من 1692 عام 1966 إلى 3476 تجمع ريفي عام 1998 وعددا التجمعات شبه الريفية تضاعف أكثر من 10 وعدد التجمعات الحضرية في الوسط الريفي تضاعف 06 مرات وفقا للتعداد الأخير لعام 1998 أن السكان الأقل من 20 سنة يشكل أكثر من 51,5 %من مجموع سكان الريف ، وإذا أخدنا الشريحة العمرية الموالية وهي (20-29)والتي تمثل 36 % من السكان البسيطين في عالم الريف، نجد أننا أمام سكان أغلبيتهم الساحقة شباب.[3]

وعموما تبقى الأبعاد السلوكية من أهم العوامل الأساسية في عملية التغير بالمجتمعات أو غيرها، لكن هذا غير كاف في تفسير عملية التنمية باعتبار أن هذا الاتجاه اعتبر البناء الاجتماعي كانعكاس لنموذج الشخصية السائدة و هذا في نظرنا غير كامل و يشوبه نقص واضح.

---

(1) Ibid P: 80.
(2) Omar Bessaoud: op.sit P: 81
(3) Ibid P: 82.

ومن الاتجاهات النظرية للدراسة والتي تهتم بالجانب البشري للدراسة نذكر منها: الخصوبة–المواليد و الوفيات–الصحة–الهجرة.

الخصوبة حيث تعتبر الخصوبة إحدى الظاهرتين الحيويتين، فالتكاثر البشري مسؤول عن بقاء سلسلة الأحياء البشرية على قيد الحياة، و لما كانالأمر الغالب في معظم الشعوب عبر التاريخ البشري هو أن يزيد عدد المواليد كثيرا على عدد الوفيات، فإن معدل التكاثر يكون عادة أكثر أهمية من معدل الوفيات في تحديد عدد السكان و توزيعهم في معدل تغيرهم، حيث تلعب مجموعة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية و النفسية دورا هاما في تحرير مستويات الخصوبة و اتجاهاتها في مختلف المجتمعات، ضمن الحدود التي تقرها العوامل البيولوجية.

بالرغم من أن العوامل المسؤولة على انخفاض الخصوبة ما زالت مجهولة لحد ما في معظم أنحاء المجتمع، هناك مجموعة من العوامل التي أسهمت في تأخير إنجاب الأولاد و تقليص حجم الأسرة، و في مقدمتها انخفاض الوفيات بين الأطفال، زيادة الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية،استعمال وسائل تحديد النسل بالإضافة إلى ارتفاع طموحات الأفراد والأسر، زيادة تحرير النساء والمساهمة في النشاط الاقتصادي خارج الأسرة.

لقد حدث تحول للخصوبة في السياق التاريخي بالعقود القلائل الماضية داخل معظم البلدان منذ 1950 فأصبح هذا الانخفاض بعيد المدى عن الخصوبة (من متوسط عدد كبير من الأطفال لكل امرأة أكثر من خمسةإلى متوسط عدد قليل من الأطفال لكل امرأة) وهذه ظاهرة عالمية في الوقت الحاضر في حقيقة الأمر.[1]

المواليد والوفيات: تمثل المواليد بأعداده المطلقة الإضافة التي يترتب عليها زيادة السكان حين ولادتهم، ولكن الأعداد المطلقة لا تعطي مؤشرا قويا في حالة المقارنة بين مجتمعين من أيهذين المجتمعينأكثرتجددا إذا كان عدد سكان المجتمع الأول 25 مليون في أحد الأعوام وبلغ عدد المواليد فيذلك العام 500000 مولود في حين كان عدد سكان المجتمع الثاني 450 مليون وزاد عدد السكان أربعة ملايين في السنة ذاتها .

ومن أجل المقارنة فنحسب عادة ما يعرف بمعدل المواليد الخام ويكون ذلك كما يلي :

$$\text{معدل المواليد الخام} = \frac{\text{عدد المواليد}}{\text{عدد السكان}} \times 1000$$

وبذلك يكون هذا المعدل للمجتمع الأول المشار إليه هو: 20 في الألف

---

[1] أحمد أبو زيد: الهجرة وأسطورة العودةمجلة عالم الفكر– المجلد 17– العدد 02– الكويت1986 ص:274

نلاحظ أن عدد النساء في سن الحمل يختلف لدى بعض الباحثين فمنهم من يحدد هذه السن بالفئة من10-44 عام، ومنهم من يحددها بالفئة من 25-44 عاما ولكن الكثرة ترى أنها تمتد ما بين 15-49 عاما وهي السن التي تمتد من سن البلوغ إلى سن اليأس عند المرأة، وعلى الرغم من أن البلوغ يكون مبكرا عامة وقد يكون سن اليأس قبل سن 49 عاما أو بعده ولكن هذهالمتوسطات تحتل أقل معدل من الخطأ في الحساب.

أدت الوفيات في الماضي دورا هاما في الحد من نمو السكان فقد رافق الثورتين الصناعية والزراعية في الغرب في منتصف القرن الثامن عشر انخفاضا متواصلا في معدل الوفيات لدى الأقطار المتقدمة حاليا في أوروبا[1]ومن ثم في البلدان التي استوطنها الأوروبيون عبر البحار بينما ظلت معدلات الولادةعالية نسبيا مما أسهم في زيادة معدل النمو السكاني بصورة تدريجية.

وفي منتصف القرن العشرين انخفضت معدلات الوفيات بسرعة لدى البلدان النامية بينما حافظت معدلات الولادة على مستوياتها العالية، فأدى ذلك إلى الانفجار السكاني في هذه البلدان كذلك وبعد أن أصبحت معدلات الوفيات الآن معتدلة في أغلب بلدان الدول النامية قل دور الوفيات بينما زاد دورالخصوبة أهمية في الحد من نمو السكان وبالإضافة إلى دور الوفيات في تحديد عدد السكان فإنها تؤثر كذلك بالتركيب العمري للسكان رغم أن تأثيرها لهذا الخصوصأقل بكثيرمن تأثير الخصوبة.

رغم ارتباط الحالة الصحية للسكان بالوفيات فإن تحليل الحالة الصحية للسكان لم يلقى الاهتمام الكاف لدى الباحثين الديموغرافيين وذلك بسبب قلة البيانات الضرورية وقلة تطور أساليب التحليل المستخدم في قياس الأحوال الصحية للسكان (1959- **Linder**).

تتأثر الحالة الصحية للأفراد والجماعات وبالتالي مستويات الوفيات للسكان بعدد كبير ومتنوع من العوامل المتداخلة مثل العوامل البيولوجيةوالعوامل البيئية، وهذه الأخيرة منصبة على العوامل الأخيرة ولا تهتم إلا نادرا[2] بدراسة عامل التركيب الوراثي للسكانوالاختبار الطبيعي لأنها تقع خارج نطاق الديموغرافيا الاجتماعية.

تشير الوثائق التاريخية إلى أن الأحوال الصحية لسكان الريف كانت أفضل من الأحوال الصحية في المدن الكبرى المكتظة بالسكانوالمحتاجة إلى الخدمات الأساسية[3]عموما في كافة البلدان، وتعاني الأحياء المتخلفة من غيرها من تفشي الفقر والبطالة والجهل وتدهور الأحوال الصحية حتى الوقت الحاضر.

---

[1] أحمد أبو زيد: مرجع سبق ذكره ص:280

[2] أيمن مزاهرة: الصحة والسلامة العامةدار الشروق- عمان- الأردن 2000 ص:16

[3] نصوص أساسية لحزب البعث العربي الإشتراكي (1954-1962) وزارة الإعلام والثقافة- الجزائر 1979 ص:18

وتعاني معظم البلدان من انتشار وباء الايدز في منتصف الثمانينات مما أدى إلى زيادة معدل الوفيات لديها وبالتالي انخفاض الحياة المتوقعة.

بذلت الدولة جهودا كبيرة من أجل توفير وتحسين الظروف الصحية الملائمة لكافة أفراد الشعب وتسهيل الحصول عليها من خلالالعلاج المجاني الذي يعتبر أحد المكاسب التي حققتها السياسة الجزائرية في مجال الصحة، وقد أطلقت عدة برامج لمكافحة الأمراض وحماية الأمومة والطفولة، والعمل على تقليص معدل الوفيات، ولذلك زاد الإنفاق على الصحة وتضاعفت الميزانية المخصصة لها خاصة سنة 2009 والتي بلغ فيها المعدل 8,4 % من الناتج الداخلي الخام، نظرا لأنها تواجه تحديات صحية جمة، فالاحتياجات الصحية في تغير وارتفاع مستمر، و عدد السكان يتزايد في ظل التحول الديمغرافي، كما أن خريطة الأمراض في تغير كلي، إلى جانب الأمراض المتنقلة هناك تنامي للأمراض غير المتنقلة بشكل رهيب مثل السرطان، السكري، ضغط الدم، والأمراض الحساسية... الخ.

كما عرف هذا القطاع التطور والنمو سواء من حيث عدد الأطباء أو عدد المستشفيات، وعلى العموم فإن الاهتمام بالصحة يبدو من خلال الأرقام المسجلة في الإحصاءات الرسمية، وهذا كان له أثر إيجابي في تخفيض معدلات وفيات الأطفال الرضع من 36,9 % (لكل ألف مولود حي) سنة 2000 إلى 23,7 % سنة 2010، ثم إلى 22,6 % سنة 2012، وانخفض معدل الوفيات من المواليد إلى 15.9% سنة 2012 (طفل لكل ألف ولادة) بعدما سجل 24,7 % سنة 2000 و و18,4% سنة 2009، وهذا الانخفاض كان له تأثير إيجابي مباشر على العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة، بحيث ارتفع من 75,5 سنة عام 2009 إلى 76.4 سنة عام 2012، وارتفع المعدل لدى الإناث بفارق 0.7 نقطة على الذكور.

أما معدل وفيات الأمهات الناتجة عن ظروف العمل أو الولادة فقد سجل انخفاضا من 180 وفاة لكل مئة ألف ولادة حية سنة 2005 إلى 120 سنة 2008 و 97 سنة 2012[1] ، بعدما كان يقدر بـ 283 في الفترة 1988-1989و215 وفاة سنة 1992[2]، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى ارتفاع في نسبة التغطية بخدمات الرعاية في مرحلة الحمل التي بلغت 89%[3].

رغم هذا التحسن إلا أنها تبقى أعلى معدل وفيات خلال عشر سنوات الأخيرة (2003-2012) مقارنة بالدولتين المجاورتين المغرب وتونس، بل حتى الأردن التي تعتبر من أفقر الدول العربية من

---

[1] تقارير التنمية البشرية: 2010 ص:161،ص:162- تقرير 2011 ص:144،ص:145- تقرير 2013 ص:170،169.

[2] Gouvernement Algérien '' Algérie : 2éme Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement '' Alger 2010, P:81.

[3] منظمة الصحة العالمية: الإحصاءات الصحية العالمية

http://www.who.int/statistics 2009 ص:20

حيث الموارد الطبيعية[1]، أما الجانب النوعي فظل دون المستوى المطلوب، إضافة إلى التوزيع السيئ للمرافق الصحية، حيث استحوذت المدن الكبرى على أهم الانجازات مقارنة بالأرياف والقرى.

ويبقى سكان الأرياف عاجزين عن الحصول على الخدمات الصحية مقارنة بسكان الحضر، و تشير معظم الدراسات والأبحاث أن هناك تفاوت في درجة الحصول على الخدمات والرعاية الصحية بين الريف والحضر، حيث أن مراكز العلاج بعيدة عن المناطق الريفية، مما يضطرون للتنقل نحو المدن أو أقرب مركز بالنسبة لهم، مع وجود صعوبة التنقل، كما أنهم يواجهون تحديات كبيرة في الحصول على مياه شرب نظيفة، وتتراجع التغطية الصحية للمناطق الريفية في جميع الأقاليم تراجعا كبيرا عن المناطق الحضرية.

ويشير تقرير حول حالة المدن العربية الذي صدر عام 2012-2013 أن الجزائر من أضعف بلدان المغرب العربي وخاصة المغرب وتونس من حيث إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي، حيث لم تتمكن الجزائر من تحقيق الهدف الإنمائي للألفية والمرتبط بتوفير هذه الخدمات، نتيجة لانخفاض نسبة عدد السكان ممن يتمتعون بفرص الحصول على إمدادات المياه بسهولة، وكذلك باعتبارها من أبرز دول المنطقة والتي تسجل أعلى معدلات الزيادة المطلقة والنسبية للكثافة السكانية في المناطق الحضرية[2]، مع ظهور التفاوت بين المناطق في الحصول على هذه الخدمات، حيث أن سكان الريف في الجزائر يحصلون على مياه الشرب أقل من الحضر، وتبلغ النسبة في الأرياف 79% مقارنة بنسبة 85% فيالحضر، وهو أعلى من المعدل الوطني 83% ، وكذلك نسبة سكان الريف الذين يحصلون على مرافق الصرف الصحي تبلغ 88% مقارنة بـ 98% لسكان الحضر.

كما أن وفيات الرضع في المناطق الريفية أعلى بكثير منه في المناطق الحضرية، لأن مؤشر العمر المتوقع له علاقة مباشرة بظروف مستوى صحة ومعيشة الفرد الريفي، وسجلت المناطق الحضرية في الجزائر نسبة أعلى من الولادات الناجحة تحت إشراف المختصين المؤهلين بالمقارنة مع تلك المسجلة في المناطق الريفية، عدا ذلك بلغت نسبة الأطفال دون سن الخمسة أعوام ممن يعانون من نقص في الأوزان3,1 % في المدن مقابل 4,4 % في المناطق الريفية.

---

[1] مجموعة تقارير التنمية البشرية 2013،2011،2010، ص:22.

[2] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2004، الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع، مطبعة كركي، 2004،بيروت، ص:108.

في حين سجلت المدن ما نسبته 8,5% من حالات الإصابة بالإسهال لمدة أسبوعين بين الأطفال مقابل 9,3 % في الأرياف[1]، أما الصحة المدرسية فقد غطت 7,4 مليون تلميذ سنة 2008، أي ربع السكان، وبلغ معدل مراقبة المدارس من أجل النظافة والصحة 97,37%، إلا أنه لم يتم تسوية العيوب الصحية التي ظهرت في المدارس سوى 33,67%.

وهذا ما يدل على فشل دور البلديات والمجالس البلدية المنتخبة في حماية المدارس من الآفات والأمراض المحيطة بها، كما يشير إليه تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) لسنة 2008[2]، ويشير نفس التقرير أن نسبة التطعيم للطلاب الجامعيين ضد الديفتيريا (DT) وضد التهاب الفيروسي الكبدي بلغت 23% و34%[3] فقط على التوالي، في حين أن هذه الفئة هي أكثر إصابة بهذه الأمراض.

الهجرة تمثل من الريف إلى المدينة الجزء الأكبر من الهجرة الداخلية وبرغم قلة البيانات لهذا النمط من الهجرة إلا أن هناك بعضالبلدان لديها بيانات كافية عن حركة الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية،[4] وعلىأية حال فهناك دليل على حجم الحركات السكانية من الريف إلى المدينة تقومه بل تؤيده إحصاءات نمو السكان في الحضر وهي بيانات متاحة بالنسبة لبلدان عديدة.

حيث أنالزيادة الطبيعية في الحضر اقل منها في الريف، فإن الزيادة الكبيرة فينسبة السكان الذين يقطنون المدن والتي حدثت في كثير من البلدان خلال نصف القرن الأخير أو أكثر تكون ناتجة عن الهجرة إلى الريف.

والمعروف أن المدن تنمو من ثلاثة مصادر:

1- زيادة المواليد عن الوفيات

2- الهجرة الداخلية من الريف للمدن

3- الهجرة الخارجية

وبما أن الهجرة من الخارج غير موجود في بلادنا تقريبا، فهي إذن تقتصرعلى بحثموضوعي للزيادة الطبيعية في القرى، عن طريق زيادة المواليد عن الوفيات.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية 2012(unhabitat)، حالة المدن العربية 2012-: المرجع السابق ص:96

[2] Conseil National Economique et Social Rapport National sur la Développement Humain, Algerie 2008P: 24

[3] CNES (Algerie2008): op.cit P:25

[4] عبد المنعم الشافعي: مذكرات في إحصاءات الهجرة المركز الديمغرافي- القاهرة 1965 ص:97

والواقع أن اتجاه الهجرة من المحافظات الريفية إلى المدن الكبرى ليس مقتصرا على مصر فقط وإنما هو ظاهرة معرفية لدى كل العالم النامي أو الذي انتهج حديثا سياسة التنمية الاقتصادية والصناعية، فمن الخصائص المتصلة بالفروق والعلاقات الريفية الحضرية في هذه المجتمعات[1] ذلك السيل السكاني المستمر للتدفق من الريف إلى المدينة كنتيجة مباشرةلعملية التصنيع، بحيث أن معظم جوانب النمو الحضري ترجع إلى هذه الظاهرة أي الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر مع وضعنا في الاعتبار أن هذه الظاهرة تحدث ضمن سياق الانفجار السكاني العام ويذهب جديون جوبري إلى أن درجة النمو الحضري الراجع إلى الهجرة مقابل درجة النمو الراجع إلى تزايد المصادر الطبيعية للمدن، تختلف من مجتمع إلى آخر فمن الملاحظ أن 71 % من النمو الحضري في فنزويلا في الفترة من عام 1941–1950 م يرجع إلى الهجرة مقابل42 % من هذا النمو في المكسيك خلال الفترة ذاتها تقريبا، ويفسرلناهذا التدفق من الريف إلى الحضر في الدول النامية ما تعانيه المجتمعات المحلية الر يفية من ضغوط اجتماعية واقتصادية قاسية، نتيجة للزيادة السكانية المطردة حتى معوجود تيارات الهجرة الضخمة من الريف إلى الحضر وتعاظمها باستمرار، فيلاحظ في الهند مثلا أن الملكية الزراعية تتفتت بشكل ملموس نتيجة لتكاثر الورثة وتعاقب الأجيال بحيث تظهر مجموعات ضخمة من العمال الزراعييناالذين لا يملكون أرضا في أغلب الدول النامية مما يترتب عليه تفاقم مشكلة البطالة.

تتشابه دوافع الناس للهجرة من إقليمإلىإقليم،فالمنطقة التي توجد بها فرص عمل أكبر و أجور مرتفعة و أر اض زراعية جيدة متاحة، ربما تجذب المهاجرين إليها ليس فقط من خارج القطر و لكن أيضا من المناطق المختلفة و التي تقل ظروفها عن ذلك.

أما بالنسبة للهجرة من الريف إلى المدينة فلا تتشابه الدوافع و لكن تعمل صلة وثيقةلعمليات التصنيع و التقدم التكنولوجي،[2] و بعض التغيرات الثقافية و التي تميز تقدم المجتمع الحديث في مختلفأجزاء العالم، و تتلخص دوافع الهجرة الداخلية بنوعيها الهجرة من إقليم إلى إقليم أي الهجرة من منطقة إلى أخر ى و الهجرة من الريف إلى المدينة، و الهجرة تتعدد أشكالها في هجرة قوة العمل، و هجرة الطلبة و هجرة الإناث للزواج، و الهجرة بسبب التقاعد، و أخيرا الهجرة الإجبارية أو بسبب دوافع أخرى.

ثانيا:الاتجاه الاقتصادي المفسر للتنمية والسكان

---

[1] عبد المنعم الشافعي: مرجع سبق ذكره ص:102

[2] محمد غلاب ومحمد صبحي عبد الحليم: السكان جغرافيا وديمغرافيا مكتبة الأنجلو المصرية– القاهرة– مصر 1978 ص:

يتفق بعض الدارسين في حقل التنمية بأن معالجة مشكلات المجتمعات النامية تتم من الزاوية الاقتصادية وبالتالي ربط عملية التنمية بالمنظور الاقتصادي الخاص بالسكان، وقد بدأ الاهتمام بهذا المدخل بعد تقسيم الدول إلى دول فقيرة متخلفة، نامية، شبه متقدمة ودول متقدمة.

ولما كانت الرفاهية الاقتصادية عاملا رئيسيا في تحديد التخلف و التقدم فإن معالجة مشكلة النمو لدى أصحاب هذا الرأي ينبعث أصلا من خلال المعالجة الموضوعية، لقضايا النمو بالمجتمع نفسه، حيث يذهب البعض إلى اعتبار أن طبيعة النظام الاقتصادي،و الذي يهدف أصلا إلى تبني الطريقة المثلى لحل مشكلة الندرة النسبية لعناصر الإنتاج هو الذي يحدد وضع المجتمع، أو المنطقة ومكانها من مستويات النمو،ومن أشهر التصنيفات التي طرحت في الفكر الاجتماعي تلك التي قدمها **ايوجن ستالي Eugenstally**[1] التي أقامهاحول متوسط دخل الأفراد طبقا لإحصاء1950 وقد أخذ ستالي في اعتباره عاملين آخرين هما : درجة التحضر ونسبة العمالة الزراعية، وانتهى هذا التحليل بتصنيف المجتمعات إلى متقدمة نامية ومتخلفة.

وبالرغم من اهتمامات المجتمعات المعاصرة بمشكلات التنمية،واتجاه المؤسسات و الحكومات في تحقيق معدلات سريعة من خلال زيادة متوسط الدخل الفردي باعتبار أن الزيادة في مستوى الدخلالفردي تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع في الدخل القومي وتبقى المقارنة بين السكان بحيث نجد أن ارتفاع مستويات الدخل لدى السكان يقابله انخفاض في مستوى النمو السكاني بينما زيادة الدخل الفردي يقابله ارتفاع معدل النمو الديموغرافي(السكان) ولهذا نجد أن معدلات الزيادة السكانية تمثل تحديا كبيرا، أمام عملية نمو المجتمعات النامية الذي لا يساعد بالضرورة في خلق فرص لتحسين الدخل الفردي.

يعمل هذا الاتجاه على حصر عناصر التنمية في جملة من المفاهيم مؤكدا على أن عملية التنمية تتجلى في اكتساب الدول النامية لعناصر التقدم السائدة في الدول، في شكل جملة من العناصر الكمية، منها متوسط الدخل الفردي نسبة النمو الديموغرافي،حجم العمالة وتوزيعها على مستوى القطاعات الإنتاجية مستوى التعليم والصحة، ومعدل توزيع الصحف،و مستوى الاستهلاك من الأدوات التكنولوجية....[2]

و الملاحظ في هذا الاتجاه هو أن أصحابه يميلون للاستعانة بهذه المؤشرات الإحصائية، لكي يبرزوها على أساس صحة مفاهيم معينة مشتقة من الواقع المعاش للمجتمعات النامية فقد حاول **سيمور لوست Simor lost**ربط مفهوم التنمية لبعض المؤشرات مثل الثروة (وهي تقاس بمستوى الدخل الفردي)

---

[1] نبيل توفيق السماطولي: علم اجتماع التنميةالطبعة الأولى دار النهضة العربية– بيروت– لبنان 1981ص.ص:106–107

[2] Mc gralem.p.vertal.(content: and messurement et socioeconomic development. Pareger publishers , new york, P.P :33-44

والتصنيع والتحضر المعبر عنها بنسبة السكان الذين يعيشون بالمدن،[1]ولكن يبقى هذا التحليل لعوامل التنمية يشوبه نقص، ذلك أننا نجد أن بعض البلدان تتوفر على أكبر دخل فردي في العالم لكن من الدول النامية وليست المتقدمة وبلدان أخرى لديها معدل تحضر أعلى من فرنسا، ولكن تبقى من الدولة النامية أيضا.

يعتبر التقرير الذي أعده **ميدوس meadous** في معهد ماساشوستس massachausetts التكنولوجي بناءا على طلب نادي روما، يشير بحتمية الكارثة التي قد تحدثها الزيادة الهائلة في عدد السكان بالنسبة للموارد الطبيعية للأرض ويستند هذا التقرير إلى نموذج رياضي شديد التعقيد يستنتج منه أن المياه والأراضي الزر اعية والموارد ستنصب قريبا وبالتالي أصبح من الملح تثبيت نمو البلدان عند المستوى الذي بلغته،كان هذا التقرير بداية لإستراتيجية متنوعة لضبط عدد السكان في ظل هاجس نفساني مؤسس عن قرب، حتى أن بعض الوكالات الدولية تشترط على الحكومات التي تفرض عليها إتباع سياسات للحد من زيادة السكان.

والتربة هي العامل الأساسي في الأرض فهي تعد من مظاهر السطح الجغرافي حيث توجه العمران البشري وتحدد من امتداده حينا أو اتساعه أحيانا، و الناظر إلى توزيع السكان مثلا يلمس أن جزءا كبيرا من سطح الأرض مازال غير معمور[2] وحتى النطاق المعمور فإن توزيع السكان به غير متساوي، وتعتبر السهول ذات التربة الخصبة والمناخ المعتدل أكثر الجهات الملائمة للنشاط السكاني ومن ثم فإنهم يرتكزون بها أكثر في أي مظهر تضاريس آخر، كما تلعب السهول دورا عظيم الأهمية في النشاط الاقتصادي[3] فهي القلب النابض للدول وعلى ثراها تقوم المدن الكبرى، وتربط بينها شبكة واسعة من طرق النقل المختلفة التي لا يعرقل مداها تضاريس السطح واختلاف المظاهر الطبوغرافية.

وتعرف التربة بأنها الطبقة السطحية من قشرة الأرض التي تكونت نتيجة تحلل الصخور وتفتتها أو نتيجة تحلل المواد العضوية أو منهما معا، وهي تمثل الحيز الذي تمتد فيه جذور النباتات بشرط ملائمة صفاتها الميكانيكية والحيوية.[4]، وهي ضرورية للنباتات من ناحيتين، فهي التي يثبت فيها النبات جذوره، ثم هي التي تمده بالمواد الغذائية اللازمة له، وتختلف التر ب اختلافا كبيرا في تكوينها، وفي درجة خصوبتها،

---

[1] محمد شفيق: مرجع سبق ذكرهص:67

[2] فتحي محمد ابو عيانةدراسات في الجغرافيا الاقتصادية والسياسيةالطبعة الأولى– دار النهضة العربية للطباعة والنشر– القاهرة– مصر 2001 ص:9

[3] محمد محمود الصياد :مدخل للجغرافيا الإقليميةدار النهضة العربية– بيروت– لبنان 2002 ص:13

[4] محمد خميس زوكة: الجغرافيا الاقتصادية والسياسيةالطبعة الثانية– دار النهضة العربية للطباعة والنشر– القاهرة– مصر 2002 ص:175

وفي قدرتها على امتصاص الماء،[1] فالتربة الخشنة كالتربة الرملية مثلا ينفذ فيها الماء بسرعة نظرا لاتساع مسافاتها البيئية، وهي في هذا تختلف عن التربة الطينية التي تصنف فيها المسافات البيئية مما يجعل الماء لا ينفذ فيها بسهولة، وأحسن أنواع التراب ما كان وسطا بين الصنفين.

كان من أثر ازدياد التخصص وتقسيم العمل أن أصبح المجتمع الريفي وحدة قائمة بحد ذاتها يهتم بالزراعة لا غير، وتقوم في وسط القرى مراكز لتبادل المحاصيل الزراعية ونقلها إلى المراكز الصناعية في المدن الكبرى، وتشير مراحل التطور إلى أن المجتمع الريفي قد نشأ منذ ظهور حياة الرعي وحياة الزراعة كحلقتين من حلقات التطور الاقتصادي،[2] ويجب أن نذكر أنه لم يكن هناك في بادئ الأمر مجتمعات مدنية نستطيع أن نميزها على المجتمعات الريفية فالمدن لم تنشأ إلا عند ما ظهرت الصناعة والتجارة.

لا شك أن فترة الخماسي الثاني عرفت نمو كبير في المشاريع التنموية والذي خصص له غلاف مالي ضخم، أدى إلى توفير مناصب شغل لدى مختلف شرائح المجتمع، وفي كل القطاعات والميادين، حيث قدر تعداد القوة العاملة 9,9 مليون فرد وارتفع إلى 11,9 مليون فرد ، وارتفع حجم اليد العاملة النشيطة من 8,5 مليون فرد إلى 10,7 مليون فرد في الفترة 2007 /2013 وتبين بنية العمل حسب أهمية القطاعات (التجارة، الإدارة ، العمومية وخدمات أخرى) والتي تستخدم أكثر من نصف اليد العاملة النشيطة، مما يمثل 56,7% من إجمالي اليد العاملة النشيطة.

ويحتل قطاع الأشغال العمومية المرتبة الثانية بنسبة 17,7%، فيما يحتل قطاع الزراعة المرتبة الثالثة بنسبة 13,6%، وقطاع الصناعة المرتبة الرابعة بنسبة 12% سنة 2007، ورغم جهود الحكومة واهتمامها بالتنمية الزراعية وتدخلها في كل شؤون القطاع الريفي، مع ذلك بقي إسهام القطاع الزراعي في امتصاص البطالة ضعيفا بل تناقص من سنة إلى أخرى، بالمقارنة مع زيادة في القطاعات الأخرى، حيث تراجع وأصبح في المرتبة الرابعة ، انطلاقا من سنة 2010، حيث قدرت النسبة 11,7 % حتى وصل إلى العشر من إجمالي القوة العاملة سنة 2013، أي نسبة 10,6 %.

في حين بقي قطاع التجارة والخدمات يشكل أكثر من النصف طوال الفترة السابقة، فما زال التركيز على المدينة والعمل في قطاع الخدمات معلما ديمغرافيا وبشريا واضحا، ويأتي في الدرجة الثانية

---

[1] محمد خميس زوكة: نفس المرجع المذكور ص:178

[2] فتحي محمد ابو عيانة: مرجع سبق ذكره ص:216

قطاع البناء والأشغال العمومية،[1] وهذا نتيجة لمضاعفة المشروعات التنموية التي انطلقت في هذه الفترة والتي شهد فيها ارتفاع في أسعار البترول.

فالقطاع الفلاحي يشكو من نقص و انخفاض فادح في اليد العاملة، والسبب هو وجود إغراءات أخرى في عالم الشغل ، كقروض دعم تشغيل الشباب (ENSEJ) والصندوق الوطني للبطالة (CNAC) إلى غير ذلك من أشكال الدعم، هي التي ساهمت في نفور الشباب وعزوفه عن العمل في هذا القطاع، نظرا لسهولة الحصول على الربح السريع في هذه الأشكال من الدعم، فنجد انخفاض في اليد العمالة الحضرية أو الريفية من 1,1 مليون عامل إلى 912 ألف في الفترة 2012/2007، بل حتى سكان الريف فروا من هذا القطاع، إذ تشير الإحصائيات أن اليد العاملة في هذا القطاع تنخفض من سنة لأخرى، حيث انتقلت من 905 ألف عامل إلى 678 ألف عامل في الفترة 2012/2007 نظرا للأشغال الشاقة والمتعبة فيه، إضافة إلى انخفاض في الدخل.

حيث تشير الإحصائيات أنه يعمل أكثر من 20 ألف عامل في مشاريع الفلاحة والرعي بالجنوب بأجر لا يتعدى 500 دج خاصة في ولايتي أدرار وتمنراست، و700 إلى 800 دج في ولايات أخرى من الشمال[2]، إضافة إلى ذلك فمازالت الأراضي المزروعة والمشتغلة قليلة مع ضآلة مساحتها، وهذه الأنواع من الأراضي لا يمكن أن تكون مردوديتها كبيرة مقارنة بالأراضي ذات المساحة الكبيرة، إضافة إلى قلة الفرص في الحصول على المزايا والتسهيلات البنكية لهذه الأراضي، وبالتالي يجد صاحب هذه الأرض صعوبة في تمويل مشروعه وتطويرهلأن معظم التكاليف تكون على حسابه الشخصي وهذا ما يؤدي به إلى اليأس وبالتالي الفرار نحو المدينة.

ولهذا نجد أغلبهم يتجهون إلى قطاع الخدمات والتجارة، التي تتوفر على مزايا كثيرة منها ارتفاع في الدخل ، العطل السنوية خاصة في القطاع الحكومي، كما ننوه أن التعليم بشكله ومحتواه هو واحد من عوامل التغيير السلبي، إذ ينتقل أبناء الريف من بيئتهم الأولى بأعداد متزايدة إلى المدن للتعليم، لذلك لا يعمل في الريف إلا كبار السن أو الفاشلون في دراستهم، و حتى في الريف فإنهم يفضلون العمل كحراس مدارس أو مراكز صحية إن توفرت على العمل في الزراعة مثلا، نحو قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات نظرا للتحفيزات المتوفرة فيهما، في حين نجد انخفاض للأجر في القطاع الفلاحي.

كما أن الإناث لم يكن لهم الحظ الكبير مقارنة بالذكور، بالرغم من زيادة فرص العمل لهن، سواء من حيث الجنس أو الإقامة، إلا أن نسبة الإناث في الريف ظلت مستقرة في حدود معدل متوسط

---

[1] Office National des statistiques: EMPLOI ET CHOMAGE (2007/2013) www.ons.dz

[2] جريدة الخبر الجزائرية اليومية العدد 7302 2014/01/03 ص:11

03%لمدة خمس سنوات وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالحضر، وأقل حدة مقارنة بالذكور، ويرجع هذا الانخفاض لعدة اعتبارات كالعادات والتقاليد التي تحكم المجتمع الريفي والذي يمنع المرأة من حق العمل والشغل، إضافة إلى أن نسبة الأمية مرتفعة لدى الإناث الريفيات مقارنة بالحضر، وهذا يعتبر مانعا من الحصول على عمل بالنسبة لها.

أما بالنسبة للسكن الريفي فإن السكنات الريفية فيها لا تخضع لتخطيط، فهي تصمم بطريقة بسيطةوالمثال على ذلك:

1- البناء الفوضوي للمساكن

2- الطرق ضيقة وغير معبدة وهذا ما ينعكس على حركة السير

3- ندرة المياه الصالحية للشرب

4- الافتقار للإنارة وذلك في الطرقات و المنازل

ونتيجة لزيادة السكان التي تتناسب طرديا مع نمو حجم القرية ومع عدم وجود تحديد على مستوى الطرق القديمة لهذا انتشرت السكنات العشوائية[1] وغير المخططة، وعليه فهناك عدة مشكلات للسكن الريفي نذكر منها ما يلي:

1- المشكلات الاجتماعية:

إن انتشار العلاقات والتقاليد في المجمع الريفوالتي تعد جزء لا يتجزأ من ثقافته تعد عائقا للإصلاح والتنمية الريفية ، كذلك تسلط الأسرة وشدة الرقابة الاجتماعية التي تكون أفرادا سلبيين و محاولة التمسك بما هو قديم وهجرة فئة الشباب الذين يعدون عنصر تجديد مع ملاحظة نقص وسائل الترويج والترفيه.

2- المشكلات الثقافية:

يعد الجهل والأمية حاجزا أمام تثقيف الريفيين وعدم تكون صورة واضحة عن مشاكل المجتمع لديهم وكذلك عن مختلف المؤسسات المتواجدة في الريف وما هي وظائفها وخدماتها.[2]

فالريف الجزائري يقوم على النظام العشائري، وكان للعامل الطبيعي أهمية في تحديد موقع المدينة، ومدى تأثيرها في المناطق الريفية المجاورة، كما كانت مرتبطة في تطورها و نموها بتطور النظام السياسي أو تدهو ه، خصوصا المدن المطلة على البحر، أما بالنسبة للخدمات الاجتماعية التي تتوفر في الريف هي

---

[1] صابر أحمد: علم اجتماع السكانالطبعة الثانية- جامعة الملك فيصل- المدينة- السعودية1979 ص:47

[2] عبد الحميد أحمد رشوان :دور المتغيرات الاجتماعية في الطب والأمراض، دراسة في علم الاجتماع الطبي المكتب الجامعي الحديث – الاسكندرية- مصر 1993 ص:221

الماء وهو يشكل لنا الصحة و الإنتاج الغذائي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية،[1] وعليه فإن حجم السكان في بلد ما وسرعة نموه يساعدان في نشوء حالة الندرة في المياه والتأثير في مدى حدتها، ورغم أن الانخفاض الأخير في معدلات نمو السكان يحسن التوقعات المستقبلية في مجال توافر المياه،[2] فإن المشاكل المتصلة بندرة المياه ستظل تتضاعف مع تزايد عدد السكان.

وقد جاء في الجريدة الرسمية العدد 61 والصادرة بتاريخ 21 أكتوبر 2010 في خصوص هذا الموضوع ما يلي: يشكل الماء عنصرا أساسيا واستراتيجيا لتهيئة إقليم تؤثر وفرته في توزيع و تمركز السكان والتعمير و الأنشطة الاقتصادية.

---

[1] محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر ديوان المطبوعات الجامعية- الساحة المركزية – بن عكنون – الجزائر ص،ص:72-73

[2] أحمد سامر الدعبوسي:التنمية والسكانالطبعة الأولى- دار اجنادين للنشر والتوزيع- عمان- الأردن 2007 ص،ص : 34-35

ثالثا: الاتجاه الثقافي المفسر للتنمية والسكان

ويقوم هذا الاتجاه على فكرة مفادها أنه يمكن حدوث تنمية واسعة بالمجتمعات في حالة قبول هذه الأخيرة عملية تحويل و انتقال عناصر التنمية و التقدم وعليه نجد أصحاب هذا الاتجاه يحاولون تحديد جملة العناصر المادية و الثقافية التي يمكن نقلها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بهدف تنمية هذه الأخيرة،[1] فهو أساس يقوم على ثنائية و يقسم العالم إلى قسمين:

أ- عالم متقدم و هو العالم الصناعي الرأسمالي.

ب- عالم متخلف و هو العالم النامي والذي هو مرتبط بالأول بسبب حتمية التحديث و التطور المطالب به.

إن عملية الانتشار تبدأ بالعناصر الثقافية التي تنتقل من المجتمعات المتقدمة نحو المجتمعات النامية، والتي تبدأ عملية تثقيف في عواصمها الإقليمية ثم تنتقل إلى كافة المناطق الأخرى، و يتم ذلك من خلال المنظمات الجماهيرية الشعبية، و التعليم و السياحة.

وهذا ما عاشته بعض الدول مثل الجزائر أثناء فترة السبعينات عندما انتهجت سياسة التحويل التكنولوجي من الدول الصناعية، فقد واجهت هذه العملية انتقادات عديدة ذلك أن التكنولوجيا المستوردة لم تكن في درجة عالية من التقدم و التطور بحيث بقيت الدول الصناعية تستحوذ على التكنولوجيا ذات النمط الاستهلاكي العالي، و هنا طرحت فكرة أخرى على الدول النامية، و هي استيراد المعرفة التكنولوجية، و ليس التكنولوجيا في حد ذاتها.

وقد لوحظ أن الدول الاستعمارية خلال مراحل تطورها قد نقلت شكلا معينا من التكنولوجيا إلى مستعمراتها، يتلاءم و أهدافها الاستعمارية، إضافة إلى ذلك فإن الدول النامية تعيش هوة تكنولوجية كبيرةو حتى بين المجتمعات الصناعية المتقدمة نفسها،[2] مثلا بين الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، و أن هذه الأخيرة تحاول جاهدة سد هذه الهوة، فكيف يمكن القول للدول النامية و هي خاضعة تماما لنظام احتكاري عالمي.

وما يؤخذ على هذا الاتجاه الثقافي أن جرد الواقع الاقتصادي و الاجتماعي من أبعاده و حقائقه المرتبطة أصلا بالبناء الكلي، كذلك اهتم هذا الاتجاه أكثر بالجوانب المادية باعتباره العنصر الأساسي في إحداث أي تغير شامل، و هذا غير ممكن باعتبار أن هناك عناصر مستمدة من الواقع المعيش، والتي لها دور مهم في فهم الواقع المركب للمجتمعات النامية و بالتالي فرض تصور نظري شامل، إضافة إلى ذلك

---

[1] محمد شفيق: مرجع سبق ذكره، ص:45

[2] محيالدين صابر: التغير الحضاري وتنمية المجتمعبيروت- لبنان- منشورات المكتبة العصرية 1992 ص:188

السياق التاريخي لعملية التغير المنشودة باعتبار أنالخصوصية أمر ا لازما تفرضه الأوضاع الواقعية لهذه المجتمعات.

يرى الاقتصادي فردريك هاربسون أن الموارد البشرية هي المكون الأساسي لثروة الأمم، فالفرد هو المحرك الرئيسي النشط والفعال، الذي يقوم ببنا وتشييد المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن ثم فالدولة غير القادرة على تنمية مهارات ومعرفة أفرادها فإنها لا تستطيع بأي حال من الأحوال أن تنمي أي شيء آخر[1]، والمعرفة وتنمية المهارات لا تكون إلا إذا وجد المحدد الأساسي لهما وهو النظام التعليمي الرسمي، و تشير الدراسات أنه كلما زاد التعليم وارتفعت فرصته، زادت التنمية بمعدل أسرع، وبالتالي تقدم البلد وتطوره، وقد سئلت رئيسة الوزرا لدولة فنلندا عن سبب تقدم بلادها، وكذلك سئل نظراؤها في كوريا وماليزيا نفس السؤال فكانت الإجابة المتكررة هي التعليم ثم التعليم ثم التعليم[2]، ذكر الفيلسوف أرسطو طاليس منذ أكثر من ألفي عام حيث قال: " يجب على رجل الدولة أن يوجه اهتمامه قبل كل شيء نحو تعليم النشء،[3] كما أن هناك تأكيد مستمر حول قضية الاستثمار البشري.

والاستثمار في تعليم الناس وتدريبهم وإفادتهم بالمعلومات، وقد شهد كثيرون، منهم تيودور شولتز الأمريكي، الذي تقاسم مع آرثر لويس جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1979 على الدور الذي يجب أن يقوم به التعليم والتدريب في تنمية الاقتصاد الزراعي عام 1964، مع التوسع في تفكيره في المنطق العام للأسرة (المواليد، الأطفال) عام1975،[4] وكلما كانت نسبة الحصول على قدر أكبر من التعليم كانت نسبة الحصول على الوظائف أكبر حتى في فترة الأزمات والعكس صحيح.

فعلى سبيل المثال خلال الفترة2008-2010 ارتفعت معدلات البطالة في البلدان أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بين الأشخاص الذين لم يتجاوزوا مستوى التعليم الثانوي من4.9%

---

[1] ميشال تودارو: التنمية الاقتصاديةترجمة ومراجعة: محمود حسني ومحمود حامد محمد- دار المريخ للنشر- الرياض- السعودية 2006 ص:365

[2] أ. د محمد نبيل جامع: علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفيةالاسكندرية- مصر- دار الجامعة الجديدة 2010 ص:493

[3] محمد السيد عبد السلام: التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربيسلسلة عالم المعرفة50- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت فيفري 1982 ص:80

[4] محمد سمير مصطفى: الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية، خسائر الوقع وحلول المستقبلمجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 52، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية- القاهرة- مصر 2010 ص،ص: 134-152

إلى 7.6% ، وعلى العكس من ذلك كانت المعدلات بين الأشخاص الذين التحقوا بالتعليم الجامعي أقل بكثير، فارتفعت من 3.3% إلى 4.7%خلال نفس الفترة.[1]

أما التعليم الريفي فقد إستخدم مؤخرا بعض الأدبيات التي صدرت مصطلح التعليم من أجل التحول الريفي لتوفير رؤية استباقية وإيجابية، لتغير المجتمعات الريفية وتطورها في سياق التغيرات الوطنية والعالمية، ويعتبر التعليم أداة أساسية لتحديد هدف التحول وتحقيقه[2]، حيث أطلقت منظمة الفاو ومنظمة اليونسكو في عام 2002 برنامجا ريباديا مشتركا في إطار مبادرة التعليم للجميع، يركز على توفير التعليم لسكان الريف وتعزيز نوعيته وتسهيله.

وتشير الدراسات حول العلاقة العكسية بين التعليم والفقر وعائد التعليم على التنمية الريفية ، أي كلما كانت نسبة التعليم مرتفعة في الريف انخفض معدل الفقر، فالتعليم لا بد منه للفقراء في معظم الدول النامية لأنه طوق النجاة من الفقر، وهذا ما أوضحه الاقتصادي المتخصص في التعليم**جون سيمون JohnSimmon** حول أهمية التعليم للفقراء.

وحسب تقرير لليونسكو لعام 2003 أن 860 مليون أمي بالغ، أكثر من نصفهم من النساء، و130 مليون طفل خارج المدرسة، ويبقى التفاوت بين الريف والحضر، فحسب تقرير التنمية البشرية لعام 1991 أن نسبة الأميين في الريف تقدر إلى 50% من مثيلتها في المدن في بعض دول أفريقيا وآسيا[3]، وبصفة عامة نجد أن في البلدان النامية 43%من رجال الريف أميون، وهي نسبة تزيد عن ضعف النسبة الموجودة في المناطق الحضرية[4]، ويشير تقرير أعده صندوق النقد الدولي لعام 2007 حول إستراتيجية التخفيض من الفقر لعام 2005 في النيجر أن معدل الخام الدراسي في الحضر يصل تقريبا إلى ضعف المعدل في الريف، 87.1 % و 92 % في الحضر مقابل 44.3% و48% في الريف في السنتين المواليتين 2004 و 2005 على الترتيب، مع الإشارة إلى أن الذكور أكثر حظا من الإناث في الريف[5].

وبالمقارنة مع المنطقة العربية فإن الهوة معتبرة إلى حد كبير، فعلى سبيل المثال فإن الإنفاق السنوي العائلي في المناطق الحضرية في مصر على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق السنوي

---

[1] ديرك فان دام، وآخرون: تأمل معي الاستثمار في الموارد البشرية– مجلة التمويل والتنمية(FMI) العمل الخيري ينشر بذور التغيير العدد 49 2012 ص:20
www.oecd.org/edu/

[2]UNISCO, FAO : L'éducation pour le développement rural P :88

[3] UNDP : Human Development Report 1991 P.P :28-29

[4]UNDP : Human Development Report 1998 ; New York ;Oxford ;Oxford University press New York 1998 P :29

[5] Fonds monétaire international (FMI) : Stratégie de réduction de la pauvreté en Niger Note de situation 2005 rapport N° 07/16 Janvier 2007 P :28

الاستهلاكي قد بلغ 2,9% عام 1990-1991، في حين بلغ ذات المعدل في الريف حوالي 1,7%[1]، والأمثلة كثيرة لا تعد ولا تحصى، كما أن مستويات التعليم بين النساء هي أقل من ذلك بالنسبة للرجال.

ولعل السبب الحقيقي في تعليم الذكور هو راجع إلى اعتبار الأبناء من الذكور المتعلمين بمثابة ضمان اجتماعي للوالدين، متمثلا في حظوظ المشاركة الاقتصادية التي يمكن أن يوفرها هؤلاء الأبناء للأسرة مستقبلا، ولذلك فقد يكون هذا الاختيار أفضل استثمار للوالدين في ضوء محدودية الموارد وقيود الميزانية، و يعلق" غرتلر وغلوي " عن هذه المفاضلة، فيقولا : " في واقع الأمر فإن العديد من الأبناء الفقراء يتعاملون مع تعليم الإناث على أنه سلعة كمالية يمكن اقتناؤها بعد تحقيق كل الحاجات الضرورية"

ويذكر أن كبار السن خاصة النساء لديهن تحصيل دراسي أقل من بقية الفئات العمرية للسكان، كما أن معدلات معرفة القراءة و الكتابة بين سكان الريف أقل من الحضر،[2] و نتيجة لذلك فإن الفرص المتاحة أمام الكبار من الجنسين في الحصول على الأعمال المناسبة و المداخيل الوافية أقل من الراشدين.

إن ما يميز الكائن البشري عن بقية الكائنات الأخرى في الطبيعة هو امتلاكه للوعي عن كل ما يعيش معه و ما يدور حوله في الطبيعة و الحياة الاجتماعية دون سواء من الكائنات الأخرى، و يحدد له رأي و موقف تجاه ما يحصل من الظواهر و الوعي، وبالتالي لدى الإنسان هو رد فعله تجاه كل الأفعال و الظواهر في الطبيعة و الحياة و كيفية التعامل و التفاعل معها، و للتمييز الذي ينفرد به الإنسان و امتلاكه للوعي دون غيره من الكائنات الحية.

أما الاتصال كعملية يعني نقل المعلومات و تبادلها و إذاعتها، و الإعلام بها بحيث يمكن الإحاطة بأمور و أخبار و معلومات جديدة أو التأثير في سلوك الأفراد و الجماعات و التعديل في هذا السلوك و توجيهه وجهة معينة،[3] ويعني أيضا تبادل الأحوال الذاتية ونشرها بين الأفراد مثل الأفكار و العواطف و المعتقدات.

فالاتصال إذن عامل أساسي في وجود الثقافة و الأفراد و المجموعات، يتصلون بعضهم ببعض بطرق مختلفة و آليات متعددة تختلف من مجموعة إلى أخرى و من مجتمع إلى آخر، والاتصال يعمل على انفتاح المجتمعات المنغلقة و المنعزلة نوعا ما على العالم الخارجي و خاصة على التيارات الثقافية و الحديثة التي

---

[1] فيصل بوطبة: العائد من التعليم في الجزائرأطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية- جامعة تلمسان- الجزائر 2010 ص:62

[2] [illegible] ص:366

[3] غريب عبد السميع غريب: الاتصال و العلاقات العامة في المجتمع المعاصرالإسكندرية- مصر- مؤسسة الشباب الجامعة 2003 ص: 12

تساهم في فك العزلة خاصة على المناطق الريفية، كما يتجلى أيضا في الزيارات و اللقاءات و غيرها من الأوجه المتعددة لهذا المجال.[1]

[1] مجموعة من المؤلفين: التعايش بين الثقافات على كوكبناترجمة: فؤاد اسكندر – القاهرة– مصر – دار المعرفة الجامعية– 1972 ص:64

رابعا: الاتجاه الاجتماعي المفسر للتنمية والسكان

يرتكز هذا الاتجاه في تفسيره لعملية التنمية على البناء الاجتماعي و العمليات الاجتماعية، إذ نجد أصحابه يعتمدون في تفسيرهم لعملية التنمية على جملة من المؤشرات وهي العادات و التقاليد و الأعراف الاجتماعية، التركيبة السكانية، القيم.

1- العادات و التقاليد و الأعراف الاجتماعية:

وهيالتي تتصف بنمط الاستهلاك المفرط بما لا يحقق منفعة حقيقية بل يسهم في زيادة الأعباء الاقتصادية.

والعادة فيما يتصل بتعريفها ظاهرة أساسية من ظواهر الحياة الاجتماعية الإنسانية، وهي حقيقة أصيلة من حقائق الوجود الاجتماعي، فنصادفها في كل مجتمع، وتؤدي الكثير من الوظائف الاجتماعية الهامة عند الشعوب البدائية، كما عند الشعوب المتقدمة وعند الشعوب في حالة الاستقرار، وفي حالات الانتقال والاضطراب والتحول، وهي موجودة في المجتمعات التقليدية التي يتمتع فيها التراث بقوة قاهرة وإرادة مطلقة، كما أنها استطاعت أن تحافظ على كيانها ووجودها في ظل مجتمعاتنا العلمانية المتطورة، وابتكرت لذلك عديداً من الأشكال والصور الجديدة التي تناسب العصر.

وقد كان البعض يتصور في الماضي أن العادات الشعبية الحقيقية، لا توجد إلا حيثما يوجد الإنسان التقليدي بعقليته السحرية الخرافية فوق الطبيعية وقبل المنطقية، على خلاف إنسان العصر الحديث الذي يعيش حياة عقلية رشيدة في كل أو معظم جوانبها[1]، ولم يعد البحث الحديث يشارك أصحاب هذا الفريق رأيه، ويرى أن هذه المقابلة بين الإنسان التقليدي الخالص والإنسان العقلي الخالص مقابلة زائفة ليس لها أساس من الواقع، فالإنسان وحدة واحدة ذو طبيعة اجتماعية متجانسة،وهو ككائن اجتماعي يخضع دائماً لسطوة التراث، سواء اتسعت دائرة هذا الخضوع أو ضاقت.

فالعادات ليست كما أوضحنا مشكلة تاريخية، وإنما هي مشكلة معاصرة ذات صلة مباشرة بواقعنا، فهي قطعة من ذواتنا ومن واقع حياتنا، طالما كنا نعيش في مجتمع إنساني، ولذلك نستطيع تناول العادات في وجودها الراهن، وانطلاقاً من الحاضر. ولن نستطيع أن نفهم العادات الشعبية بمعناها الواسع فهما كاملاً ومنصفاً إلا إذا نظرنا إليها كتعبير عن واقع إنساني اجتماعي يتخذ من العالم الواقعي موقفا معينا قد يتفق مع موقفنا، وقد يختلف معه في كثير من الحالات، هذه النظرة هي الكفيلة بوصولنا إلى فهم سليم لطبيعة

---

[1] محمد الجوهري: مقدمة في دراسة التراث الشعبي المصريالطبعة الثانية- مركز البحوث والدراسات الاجتماعية- جامعة القاهرة- مصر 2008 ص:17

العادات الشعبية، فمن خلال هذا الموقف الذي يمثل حقيقة أساسية من حقائق النفس الإنسانية تنمو العادات كتعبير ظاهري عن هذا الوجود الداخلي.

ويشير هذا الاتساع الكبير لميدان العادات الشعبية على مدى تنوع وتعدد أساليب التناول العلمي المنهجي للعادات،[1] وهو تنوع يكاد يجعل من المتعذر الإحاطة بهذا الميدان إحاطة كاملة من حيث تعدد موضوعاته ومجالاته، أو في الكثرة اللا محدودة لما أنجز فيه فعلاً من بحوث علمية.

وإذا أردنا أن نلخص السمة الأخص للعادات والتقاليد قلنا: العادة الاجتماعية هي في المقام الأول فعل اجتماعي،[2] فليست هناك عادة اجتماعية خاصة بفرد واحد فقط، إنما العادة تظهر إلى الوجود حيث يرتبط الفرد بآخرين ويأتي أفعالاً تتطلبها منه الجماعة أو تحفزه إليها، عندئذ فقط نكون بصدد «عادات اجتماعية» أو «عادات شعبية».

ومن هنا تختلف العادة كفعل اجتماعي عن إحدى أدوات العمل (التي تمثل تجسيداً لثقافة مادية)، أو عن أغنية شعبية (التي تمثل عنصراً من عناصر ثقافة روحية)، وبالتأكيد عن المعتقد الشعبي، فهي لا تتم إلا في إطار عملية تفاعل اجتماعي، وهذه الطبيعة الاجتماعية المميزة للعادة تجعلها مهمة بنفس القدر لبعض العلوم الأخرى التي يدور اهتمامها حول السلوك الإنساني، وفي مقدمتها: علم الاجتماع وعلم النفس.

من هنا لا تكون العادة الاجتماعية فعلاً يتتابع تلقائياً ويتم كيفما اتفق، أو حسب هوى من يمارسه، وإنما هو يتطلب انتظاماً وتكراراً محدداً،[3] كما يلزم لممارسة العادة وجود جماعة هي التي تضطلع بأدائها وتضبط إيقاعها وتحدد أبطالها، وتخلع عليها المعنى المقصود، وللعادة كما قلنا تتابع محدد له بداية ومسار ونهاية، يتعين أن تكون جميعها معلومة للجماعة التي تمارسها بمسمياتها ورموزها...إلخ.

وقد ترسخ هذا المعنى الخاص للعادة الاجتماعية في الدراسات المبكرة في مفاهيم: التراث، والاستمرارية، ودلالة العادة وضرورتها...إلخ، وفي قليل من الحالات نجد أغلب تلك المفاهيم وقد تم تحميلها بشحنة من التفسيرات المزيفة ذات الطبيعة الإيديولوجية المنحازة.

معنى ذلك أن تفسير العادة أو المعتقد كعنصر حي يتداوله أفراد جماعة معينة في سياق عملية التفاعل لا يجوز أن يتم إلا في ضوء ما تخلعه عليه تلك الجماعة من مكانة وما تعزوه إليه من تفسيرات،

---

[1] علي محمد المكاوي: المعتقدات الشعبية والتغير الاجتماعيرسالة ماجيستير– قسم علم الاجتماع– كلية الآداب– جامعة القاهرة– مصر 1982 ص: 63

[2] محمد الجوهري: نفس المرجع المذكور ص:27

[3] محمد جاد: مكنز الفلكلورالمكتبة الأكاديمية– المجلد الأول والثاني– القاهرة– القاهرة– مصر 2007/2006 ص:112

لأن كل تفسير من «خارج» سياق الممارسة الاجتماعية هو على الأرجح تفسير فاسد، أو على الأقل مناوىء للعلم.

واعتاد دارسو التقاليد الأوائل ألا يدققوا في البحث عن فروق دقيقة بين مفهومي العادة والتقليد، وكثيراً ما كانا يعدان مترادفين، وكان فريق من الدارسين الأوائل يعدون التقليد عادة ميتة، فقدت معناها، وباتت تمارس دون وعي بمدلولها، وتشيع وسط الدوائر الأكثر بساطة أو تخلفاً.

واتجه البعض في العقدين الأخيرين إلى إسناد مكانة أعلى للتقليد، وقدرة على توجيه العادة، بحيث جعلوه قريباً مما نسميه اليوم القيمة أو المعيار، وقد قبل هذا الفريق (ضمناً أو صراحة) تعريف التقليد كقوة معيارية، وكظاهرة تتطلب الامتثال الاجتماعي،[1] فهي في ذلك رائدة للقانون. ومن هنا يأتى تعريف فيكمان للتقليد بأنه ذو طبيعة معيارية، يستمد سلطته رأسياً أي تاريخياًوأفقياً أي اجتماعياً.

ولكن دارسيه في القرن التاسع عشر والثلث الأول من العشرين لم يقتصروا على هذه الرؤية البريئة المنزهة عن التحيز، وإنما نظروا إلى التقاليد بوصفها قوة الاستمرار لكل ما هو أخلاقي وسليم..إلخ، ولأن التقليد ليس شيئاً ملموساً كالعادة، لأنه ليس فعلاً وليس مقرراً كالقانون،[2] فاعتبر أنه لابد وأن يكون مستمداً قوته وسطوته من مصدر خارج البشر، ومتمتعاً بقوة تفوق قوة الفاعلين الاجتماعيين، إنه بمسمى آخر السنن الأخلاقية، والنتيجة الطبيعية لهذا التصور النظري أن التقليد عنصر دائم غير قابل للتغير، وأنه مرادف للثبات والاستمرار في حياة الجماعة.

ولكن العلوم الاجتماعية القريبة منه كعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا لم تول اهتماماً للتمييز بين العادة والتقليد، على نحو ما نجد في كتابات ماكس فيبر، وفرديناند تونيز، وتيودور جايجر، وجورج هومانز وغيره فيما بعد، وأولوا اهتمامهم لتناول العادات والتقاليد في إطار العادات الفردية والسنن الأخلاقية، والموضات...إلخ.

ومؤخرا خلال النصف الثاني من القرن العشرين تجدد اهتمامهم بالتفرقة بين العادة والتقليد، كثمرة من ثمار الاتصال الوثيق بعلوم النفس والاجتماع والأنثروبولوجيا، ويمكننا أن نميز في إطار هذه المناقشات المنهجية بين تيارين رئيسيين، يتبنى أولهما مفهوم الفعل الاجتماعي، ويعتمد ثانيهما على نظريات الاتصال، فالعادات «وقائع اجتماعية، ورموز، وصور تتجلى فيها جوانب الحياة الاجتماعية للجماعة»، ويمكن تفسيرها في ضوء المتغيرات البنائية والوظيفية.

---

[1] محمد الجوهري : الإبداع والتراث الشعبي، وجهة نظر علم الفلكلورتقارير بحث التراث والتغير الاجتماعي– مركز البحوث والدراسات الاجتماعية– الكتاب الثاني– جامعة القاهرة– القاهرة– مصر 2002 ص:201

[2] محمد جاد: نفس المرجع المذكور ص: 93

إن سلوكات وتصرفات الأفراد في حياتهم الاجتماعية تجلب إنتباه الكثير من الباحثين الذين يجعلون منها محورا لدراستهم، وهذا قصد محاولة فهم النظم الاجتماعية التي تشكل وتعبر عن طبيعة المجتمع الذي قد يختلف عن باقي المجتمعات الأخرى، وبالخصوص عندما يتعلق الأمر بالأعراف والتقاليد والعادات، حيث تشكل هوية الفرد والقانون الذي يسير عليه.

الأعراف والتقاليد والعادات كمصطلحات ترادف في معناها تلك العادات الاجتماعية التي تنمو وتتطور تدريجيا بفعل التغيرات الاجتماعية، لأنها تخرج عن إرادة الفرد أو الأفراد ، حيث تفرضها الحياة الاجتماعية، وتتمكن من الثبوت والتأصل مع مرور الزمن لأنها ترضى بقبول جماعي من جهة، وأنها لا تتنافى والنظم الاجتماعية المتواجدة في الواقع من جهة أخرى،[1] كما عرفه "**جلن جلن**" "**GillinGillin**" نقلا عن فوزية دياب "أن العرف هو تلك العادات و الممارسات الجماعية المتكررة الرتيبة التي يعتقد أفراد الجماعة أنها ضرورية و جوهرية لاستمرار حياة الجماعة كجماعة، و هذه العادات هي الصواب".

وأن الإجبار والإلزام من أهم الصفات التي تتميز بها الأعراف والتقاليد والعادات لأن مناقشة محتواها أو المساس بها يجعلها اقل مصداقية داخل المجتمع كما عبر عن ذلك كل من " **ديوى Dewey و همبر Humber** " نقلا عن فوزية دياب "بأنها الطرق و السلوك التي يعتقد أولو ا الأمر سواء كانوا أقلية أو أكثرية، أنها طرق جوهرية لرفاهية المجتمع ولإصلاح حاله، وهذه الطرق هي الأوامر والنواهي الخاصة بكل ثقافة من الثقافات[2]"، وهذا ما قد نلاحظه في مجتمعنا حيث ترسخت الأعراف، أين تقوم العلاقات والمعاملات بين الأفراد وفقا لها مع الحرص على الالتزام بكل قواعدها.

فلهذا نجد أن السكان يعيشون في البيئة الاجتماعية نفسها، ويتصرفون وفق معايير وقيم رسمت لهم من قبل كونها ضرورية وجوهرية تضمن استمرارهم، كما أن عامل الممارسة والتكرار ساهم في المحافظة على هذه الأعراف والتقاليد خاصة بالموازنة مع كل التغيرات الاجتماعية التي شهدتها المنطقة إبتداءا من التحولات من النمط المعيشي التقليدي إلى النمط المعيشي الحضري، وهذا بتدفق ثقافات جديدة ناتجة عن احتكاك السكان بثقافات أخرى خلال الحقب التاريخية، وهذا من قبل الإسلام وصول إلى الاستعمار الفرنسي والحضارة الغربية اليوم.

وبالفعل كان هناك تأثير كبير على هذه الأعراف والتقاليد والعادات التي أصبحت اليوم لاتتماشى مع كل التغيرات الاجتماعية، حتى أنه يلحظ تخوف الجيل القديم من اندثارها أمام العصرنة والتكنولوجية الجديدة،

---

[1] فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية مع بحث ميداني لبغض العاداتالطبعة الثانية– دار النهضة العربية للطباعة والنشر– بيروت– لبنان ص:192

[2] فوزية دياب: نفس المرجع المذكور ص.ص:193–194

ورفض الجيل الجديد لها لكنها مازالت تقاوم للحفاظ على أهم ما يمكن الحفاظ عليه، منها كل ما يتعلق بالشرف، قضية الميراث، المهر وذلك لأنها من المقومات الشخصية للفرد، كما عبر ذلك "جلن جلن" في نفس الموضوع نقلا عن فوزية دياب: أهم حقيقة عن العرف في سيطرته و سلطانه على الفرد في أنه يستقبله من نعومة أظافره فيزوده برصيد من الأفكار و الآراء و الآداب.

لكن تختلف الأعراف والعادات والتقاليد من منطقة إلى أخرى، ومن عرش إلى آخر وهذا يعود إلى اختلاف الأشكال التنظيمية لكل منطقة، واختلاف في التصورات والقيم التنظيمية الممارسة داخل المجتمع، ولكن هذا الاختلاف لم يشكل حاجزا في تطبيق هذه الأعراف، وفي مجمل العلاقات الاجتماعية بين القاطنين، لأن الأعراف والتقاليد والعادات تبقى كأهم أدوات الضبط والتنظيم الاجتماعي وأقواها، وما يؤكد ذلك هو حرص كل الناس على العمل بها، وهذا للمحافظة على النظام.

وباعتبار أن الفرد اجتماعي بطبعه فإن دخول العرف في مجرى حياته يبدأ منذ ولادته وعن طريق التنشئة الاجتماعية، حيث تزوده الأسرة و أفرادها بمجمل الأفكار والآراء والآداب والأذواق والسلوكات، التي يجب أن يلتزم بها الفرد حتى نهاية حياته، وبالخصوص في الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه، فتختلف بين الرجل والمرأة على أساس الاختلاف في مجالهما.

وعندما يحترم الفرد كل هذه القوانين من الأعراف والتقاليد والعادات فإنه يحضا برضا المجتمع ويؤهله لأن يكون له دور فعال بداخله ابتداء من احترامه، خاصة إذا كان ينتمي إلى أسرة لها نفوذها وسمعتها في المنطقة، كما أن عدم المثول للأعراف والعادات والتقاليد، يعرض الفرد فيه إلى النبذ والاحتقار من قبل الجماعات الاجتماعية والمجتمع.

كما أن الأعراف والتقاليد والعادات في سيطرتها وضغطها على الأفراد قوية وكبيرة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالجماعات الريفية والبدائية حيث أنه يقوم مقام القوانين الوضعية، وهذا راجع إلى أن الأعراف والتقاليد والعادات في سيطرتها وضغطها على الأفراد إلزامية، خاصة في المراحل الأولى لبناء المجتمع واستقراره.

2- يركز هذا الاتجاه على أهمية الهيكل السكاني في المجتمع و خصائصه المختلفة، كأحد العوامل المؤثرة في التنمية فضلا على عوامل أخرى،[1] ترتبط إلى حد كبير بالتغير الديوغرافي، مثل مشكلات البطالة و خصائص السكان و توزيعهم بحجم العمالة و المستوى الصحي و الثقافي.

---

[1] حسن سعفان: اتجاهات التنمية في المجتمع العربي جامعة الدول العربية- مطبعة التقدم- القاهرة- مصر 1973 ص:226

التركيبة السكانية للسكان يقصد بها العمر و الجنس بين تكوين السكان، و هي تنقسم إلى قسمين التركيب النوعي و التركيب العمري،[1] فالتركيب النوعي يقصد بها التفرقة بين فئة الإناث و الذكور أما التركيب العمري فيمثل فئة الأطفال و المراهقين، البالغين و الناشطين و أخيرا المسنون فسكان الريف ينقسمون إلى كل هذه الفئات و ذلك حسب أعمارهم.

إن حجم سكان الريف الجزائري في تناقص مستمر، فإذا كانت نسبتهم تمثل 90 % من مجموع السكان الكلي قبل الاستقلال، فقد قدرت بعده في سنة 1966 بـ 67 %، ثم تناقصت بعد ذلك لتصبح 37.4% فقط في آخر إحصاء سنة 2008،[2] ويشكل السكان الأقل من 20 سنة ما نسبته 51.5 % من المجموع الكلي لسكان الريف، حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 1999، أما الأقل من 30 سنة فيمثلون نسبة 70 % من المجموع الكلي لسكان الريف الجزائري.

وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على أن تركيبة المجتمع الريفي الجزائري تطغى عليها الفئات الشبانية المعروف عليها بالاندفاع والتطلع إلى كل جديد ورفض كل ما هو قديم، وهذا يعني أن المجتمع الريفي كذلك هو متجدد في مبناه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، مع أنه لا يمكن أن نجزم بذلك لأننا قد نجد في المجتمع فئات شبانية تميل إلى المحافظة أكثر من التجديد والتطوير والعكس صحيح، فقد نجد كبار السن يميلون إلى التجديد أكثر من المحافظة وهو الشيء الذي يجعلنا نتحفظ فيما يخص هاتين الصفتين التجدد والمحافظة.

3- للقيم معان و تفسيرات متعددة يعكس كل منها اتجاها أو إطارا تصوريا فرعيا، قد تتفق هذه الاتجاهات في بعض الجوانب و تختلف في البعض الآخر،[3] أو قد تتباين تماما لكن تبقى معظم التعريفات المقترحة تنقص من وجود عنصر واحد مشترك بينهما هو ذلك العنصر القائم في كل قيمة كتعبير عن الغايات و الأهداف النهائية لكل أغراض الفعل الاجتماعي.

تختلف هذه القيم من مجتمع لآخر فالمجتمع الريفي مثلا له منظومة قيمية مبني عليها تميزه عن باقي المجتمعات الأخرى من بينها القيم العائلية و القرابة التي تلعب دورا هاما في تشكيل طابع الحياة الريفية و سلوك الفرد الريفي و شخصيته، إضافة إلى أن المجتمع الريفي قائم أساسا على مبدأ القرابة في استغلال الأراضي.

---

[1] أحمد علي إسماعيل: أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافيةالطبعة الثامنة- كلية الآداب- جامعة القاهرة- مصر 1997 ص:125

[2] www.abhatoo.net.ma /Omar Bessaoud. Stratégie de développement rural en AlgériePDF 2006 P : 81

[3] غريب عبد السميع غريب: مرجع سبق ذكره ص:212

اهتمالباحثون والعلماء في مختلف التخصصات بدراسة القيم، لارتباطها بكافة مجالات الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والدينية والأخلاقية والجمالية للأفراد والجماعات، ولأنها تلعب دورا مهما في تحديد جوانب السلوك الإنساني، والناس يتمسكون بالقيم لأنها تعطي لوجودهم الإنساني معنى، وهي التي تميزه عن الكائنات الأخرى.

ومهما كان مستوى الإنسان لا يستطيع أن يعيش بدون قيم لأن القيمة في النهاية هي كل شيء بالنسبة له، هذا الإهتمام أفرز وجهات نظر متباينة بين هذه العلوم بل وحتى على مستوى التخصص الواحد الأمر الذي أدى "بفون ميرنج"إلى القول بأنه في موضوع القيم نجد جذبا في النظريات المتناسقة، ولعل السبب في ذلك هو الخلط بين مجالين: أولهما يتصل بالممارسة اليومية،حيث تشارك في صوغها شؤون الحياة المعتادة وثانيها يتعلق بمجال الدراسة النظرية، حيث تناولها بالبحث والفلسفة ومختلف العلوم الإجتماعية بطرق مختلفة.

تعتبر القيم عنصرا رئيسيا في تشكيل ثقافة أي مجتمع فهي المثاليات العليا للأفراد والمجتمع، كما أنها تقوم بدور كبير في إدراك الأفراد للأمور من حولهم و تصورهم للعالم المحيط بهم، و تعتبر مرتكزات أساسية تقوم عليها عملية التفاعل الاجتماعي، و تعد جانبا مهما من جوانب البنية الفوقية للمجتمع، لذلك نجد انه مع كل تغيير في التركيب البنائي للمجتمع لابد من أن تتغير القيم لتواكب التركيب البنائي الجديد للمجتمع، و ينشأ صراع قيمي بين القيم الجديدة أو المستهدفة من التغيير والقيم السائدة بالفعل في المجتمع.

وإذا نظرنا إلى القيم نجد أنها تتضمن عناصر الإنتقاء و التفصيل، الأمر الذي يجعلها تختلف من مجتمع لآخر بل و تختلف عند الشخص الواحد تبعا لرغباته واحتياجاته و تنشئته[1]، وتزداد أهمية القيم في عالمنا المعاصر في ظل التقدم العلمي و التقني و الذي غدا يمس كل مكونات الحياة الإنسانية، بالرغم من ذلك لم يستطع أن يحل مشكلات حياة الإنسان المعاصرة،[2] و هذا في كافة المجالات الثقافية و المعرفية، وحتى على النسق القيمي للفرد، مما أدى إلى إعادة تشكيل الكثير من المعرفة و المفاهيم عن الحياة وتقويض أغلب تصورات الإنسان عن ذاته و عالمه.

الأمر الذي أدى إلى تذبذب و عدم استقرار في القيم الموروثة والمكتسبة على حد سواء، و عدم قدرة المجتمع على التمييز بين الخطأ والصواب بمعنى عدم القدرة على الاختيار بين القيم المتصارعة وبين

---

[1] منى كشيك: القيم الغائبة في الإعلامدار فرحة للنشر والتوزيع– المنيا– مصر 2003 ص:58

[2] صالح محمد علي أبو جادو: سيكولوجية التنشئة الاجتماعيةالطبعة الأولى– دار المسيرة للطباعة والنشر– عمان– الأردن 1998 ص:206

القيم الموجودة في المجتمع و القيم الوافدة من الخارج[1]، لذلك كان من الضروري الانتقال بالقيم من مستوى التنظير إلى مستوى التطبيق في كافة المجالات، و أن بثها في الناشئة أصبح أمرا مهما للغاية، ومما يبرز أهمية القيم أيضا أن الناس يحسون بالالتزام نحو أوضاع معينة و يحاولون الوصول إليها والإبقاء عليها ويبذلون في ذلك الشيء الكثير، فالناس يسيرون بحسب ما تمليه عليهم قيمهم، و عندما تلتقي قيم الفرد مع رغباته ينتفي عنه الصراع بين ما يعتنقه في ضرورته،[2] و ما يمس بالرغبة فيه أو النزوع عنه،وهنا تبرز أهمية القيم في تحقيق التوازن النفسي للفرد و تحقيق تكيفه مع الجماعة، و فقدانها إنما يؤدي إلى فقدان هذا التوازن و ما يصاحبه من شعور بالضياع و العجز، أي أن القيم و جفاف نبعها ومعانيها يؤدي إلى التوتر و القلق.

إن القيم تعطي معنى للحياة سواء في ذلك حياة الناس كأفراد أو كجماعات، فالإنسان يسعى وراء شيء ما و يبذل في ذلك من الجهد ما يتناسب مع قيمة ذلك الشيء عنده و لذلك فهي مهمة للفرد لأنها تحقق له ما يلي:

1- أنها تهيئ للأفراد اختيارات معينة تحدد السلوك الصادر عنهم و بمعنى آخر تحدد شكل الاستجابات،و بالتالي تلعب دورا مهما في تشكيل الشخصية الفردية، و تحديد أهدافها في إطار معياري صحيح.

2- أنها تحقق للفرد الإحساس بالأمان فهو يستعين بها على مواجهة ضعف نفسه، و التحديات التي تواجهه في حياته.

3- أنها تعطي للفرد إمكانية أداء ما هو مطلوب منه، و تمنحه القدرة على التكيف و التوافق الايجابيين، و تحقيق الرضا عن نفسه لتجاوبه مع الجماعة في مبادئها، و عقائدها الصحيحة.

4- أنها تدفع الفرد لتحسين إدراكه و معتقداته لتتضح الرؤيا أمامه، وبالتالي تساعده على فهم العالم حوله و توسيع إطاره المرجعي في فهم حياته و علاقاته.

5- أنها تعمل على إصلاح الفرد نفسيا و تربويا و توجهه نحو الخير و الإحسان و الواجب.

6- أنها تعمل على ضبط الفرد لشهواته و مطامعه كي لا تتغلب على عقله و وجدانه لأنها تربط سلوكه و تصرفاته بمعايير و أحكام يتصرف في ضوئها و على هديها.

---

[1] منى كشيك: مرجع سبق ذكره ص:59

[2] علي خليل مصطفى أبو العينين: القيم الإسلامية والتربيةالطبعة الأولى- مكتبة إبراهيم علي- المدينة المنورة- السعودية 1988 ص،ص:35- 36

وهنا لابد من أن ندرك أن هذه الوظائف ليست منفصلة عن بعضها، بل تتداخل و تتكامل وبالتالي تحقق ذاتية الإنسان، و تجعله يحس و يستشعر عظمة و قيمة حياته، إنها في النهاية تحقق إنسانية الإنسان و رضاه عن نفسه برضا الله تعالى عليه. أما بالنسبة للجماعة فتكمن وظيفتها فيمايلي:

1- إن أي تنظيم اجتماعي في حاجة ماسة إلى نسق القيم الذي يضمن له أهدافه و مثله العليا التي تقوم عليها حياته و نشاطه و علاقاته، فإذا تضاربت هذه القيم أو لم تتضح فإنه سرعان ما يحدث الصراع القيمي الاجتماعي.

2- والقيم تضمن للجماعة روحها و تماسكها داخل أهدافها التي وضعتها لنفسها، وهي تساعد المجتمع بأفراده و جماعاته المختلفة على التمسك بمبادئ ثابتة و مستقرة، و تحفظ له هذا التماسك والثبات اللازمين لممارسة حياة اجتماعية سليمة و مستقرة،[1] وتساعد المجتمع على مواجهة التغيرات التي تحدث فيه من خلال الاختيار الصحيح الذي يسهل للناس حياتهم و يحفظ للمجتمع استقراره، وتصون كيانه في إطار واحد و تتكامل الوظائف الفردية للقيم مع الوظائف الاجتماعية لها.

بحيث تعطي في النهاية نمطا معينا من الشخصيات الإنسانية القادرة على التكيف الايجابي مع ظروف الحياة، لأداء دورها الحضاري المنشود، كما و تعطي المجتمع شكله المميز و من اجل هذا يحرص المجتمع على تنشئة أفراده متشبعين ومتشربين ثقافته و قيمه، فالمجتمع بإطاره الثقافي هو الذي يزود أفراده بنظرتهم للأشياء و طريقة الحكم عليها، و كيف يضفون عليها قيمة موجبة أو سالبة، و من هنا تختلف من مجتمع لآخر و من أمة لأخرى، و هذا لأن لكل مجتمع من المجتمعات نماذج و أنماط تحدد ما يجب أن يكون عليه أفراده، هذه النماذج تتبلور في صيغ مجردة تشكل ما يسمى بقيم المجتمع التي تنتقل في النهاية لأعضاء المجتمع الجدد عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية التي تهدف إلى خلق الشخصية المثالية للمجتمع، و بنفاذ هذه القيم إلى أعضائه كما أسلفنا تكتسب معناها و رسوخها في نفوس الأفراد.

---

[1] علي خليل محمد أبو العينين: مرجع سبق ذكره ص: 95

خامسا: بعض النماذج حول التنمية والسكان

إن موضوع التنمية يعد بالضرورة من أهم المواضيع التي شغلت اهتمام الباحثين في حقل علم الاجتماع بالخصوص، باعتبار أنها أخذت على أساس كونها قضية مصيرية جاءت بعد حصول الدول على استقلالها السياسي، ومن هنا أصبحت تمثل تحديا كبيرا باعتبار أن هذه المجتمعات تعيش واقعا اقتصاديا واجتماعيا صعبا، يميز بمواقف وبمشاكل عديدة، ومن جهة ثانية أصبحت هذه القضية تمثل مخرجا حقيقيا لهذه المجتمعات.

فقد عرفت عملية التنمية عدة نماذج تطورت بتطور التجارب التنموية التي عايشتها المجتمعات بكل مراحلها من أهمها:

5-1- النموذج الاقتصادي

ويرتكز هذا النموذج على العناصر الاقتصادية منها الإنتاج، وقد اكتسب أهمية عالية للدول النامية، ومنه ظهرت مفاهيم عديدة جاءت كتصنيف لمختلف المستويات الاقتصادية للدول، ومنها:

دول فقيرة، دول متخلفة، دول نامية، دول شبه متقدمة، دول صناعية متقدمة

كما نجد أيضا أن النظرية الماركسية التقليدية والمحدثة معا، والتي تركز على دراسة المراحل التاريخية للنمو الاجتماعي والاقتصادي، كما تهتم أيضا بالعناصر الاقتصادية في تفسير عملية التنمية، بما في ذلك نظام الإنتاج وعناصر الإنتاج وعلاقة الإنتاج بالسكان.

ويذهب أصحاب هذه النظرية إلى أن التحسين في الظروف الاقتصادية لأفراد السكان يولد تقدما وتطورا باعتبار أن العوامل الاقتصادية (الإنتاج- الدخل- الاستثمار- السوق)[1] وهي بمثابة المحرك الأساسي لعملية التنمية، فالفكرة فكرة متوازنة بأعلى نمط اقتصادي قائم وصل إليه مجتمع بشري معاصر، سواء باعتبار التقدم الاقتصادي غاية في نفسه أو باعتباره وسيلة لرفع مستوى حياة الناس الذين يصنعون مثل ذلك النشاط الاقتصادي ويعيشون فيه.

وقد كان له آثار إيجابية وأخرى سلبية حيث ساعدت في إرساء عناصر تنموية أولية وخاصة على مستوى البنية التحتية، وحاولت تهيئة مجتمعات اقتصادية ضمن حقائق تاريخية وسياسية، ارتبطت إلى حد كبير بمفهوم الصراع العالمي الذي كان قائما، والذي اعتبر كنتائج لمشروعين مختلفين تأسسا بعد الحرب العالمية الثانية، أين كان للسكان الدور الأساسي والمحرك لهذا الصراع، وما كان على المجتمعات إلا مسايرة

---

[1] محي الدين صابر: التغيير الحضاري وتنمية المجتمعمنشورات المكتبة العصرية- بيروت- لبنان1962 ص:188

ومحاولة الانفتاح من خلال هذه الحقائق العالمية، وانطلاقا من مميزات واقعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

5-2- نموذج التحديث

وتهتم هذه النظرية على أن عملية التنمية بالأساس عملية تغيرية شاملة، تهدف أصلا إلى تحديث المجتمع على مستوى كل الميادين.

وتنطلق هذه الرؤية من خلال المقارنة بين الدول المتقدمة وواقعها الاجتماعي والاقتصادي قبل تأسيس هذا المنظور، والدارسون في حقل العلوم الاجتماعية وفي الاقتصاد والسياسة، حيث يهتم أصحاب هذا المنظور بالخصائص الثقافية للأمم، في محاولة تحديد إمكانيتها للنمو، حيث أن هذه العوامل غير الاقتصادية تعتبر حجر الزاوية في نظريات تحديث المجتمعات .[1]

إضافة إلى ذلك فقد أكد أصحاب هذا النموذج على أنه لا يمكن إحداث أي تنمية للمجتمعات كما لا يمكن أن تصل هذه المجتمعات إلى مصاف المجتمعات الحديثة والعصرية، إلا إذا أخذت بنفس السبيل والآليات التي اتخذتها وطبقتها المجتمعات المتقدمة أثناء المراحل المختلفة التي عاشتها.

غير أن هذه النظرية اتصفت بضعف تركيزها على المتغيرات الاقتصادية في التنمية، والتأثيرات الخارجية والدولية، ودورها في تشكيل الظروف الواقعية التي تعيشها المجتمعات، ومن هذا يتضح أن نظرية التحديث لم تستمد منطلقاتها النظرية والميدانية من واقع المجتمعات، وإنما جاءت من أجل إحداث تغيير بعيد كل البعد عن واقع هذه المجتمعات وفق منظور مجتمع رأسمالي صناعي، وما يؤخذ على هذه المقاربة لهذين النموذجين، أن طبيعة الاستقطاب النظري الذي أسسه أنصار التحديث بين نموذج المجتمعات الحديثة هما في الحقيقة نموذجين مجردين افتراضيين لا يعطيان صورة صحيحة عن واقع المجتمعات النامية وحتى المتقدمة.

فقد بينت در اسات مختلفة أن المجتمعات تتوفر على مظاهر حديثة وعصرية، كما أن هناك مظاهر تقليدية بالمجتمعات المتقدمة.

كذلك التأكيد على أن تقدم المجتمعات يبدأ من النقطة التي انطلقت منها المجتمعات المتقدمة، وأن عملية التطور تنتهي عند النقطة التي يتوقف عندها تطور هذه المجتمعات، وهي أوروبا وأمريكا، وهذا أيضا غير ممكن التحقيق، وذلك سبب الاختلاف الجوهري سواء على المستوى الحضري أو الثقافي بين المجتمعات.

---

[1] ألفت حسن آغا: الاتصال الجماهيري وتنمية العالم الثالثالسياسة الدولية-القاهرة- مصر العدد106 أكتوبر 1991 ص:36

هناك عدة سمات توجد في نظرية التحديث، والتي نشأت من اتحاد كل من النظرية التطورية و الوظيفية والوضعية، وهي:

1- تحديث التنمية داخل المجتمع والعوامل الخارجية مثل الاحتلال والعوامل الثقافية ليس لها تأثير هام.

2- التنمية تتبع نفس الأنماط في كل المجتمعات.

3-النتيجة للتنمية هي التزام والاستقرار السياسي.

4-أن الدراسة العلمية و التاريخية تساعد في تحديد نماذج من الخبرات.[1]

5-3- نموذج التبعية

بعد تتبعنا لنظرية التحديث و القائلة بأن التحديث في العالميمكن تفسيره أساسا في ضوء تطور و انتقال القيم من مجتمع متقدم إلى مجتمع آخر نام، و من بين الذين دافعوا على هذا الاتجاه أصحاب رؤوس الأموال الذين يستخدمون فائض المال المتراكم في العمليات الاستثمارية و التوسع الصناعي، و تحقيق فائض أكبر قابل لتطوير و تحسين مستويات الاستثمار .

ومن هذا نجد أن البلد الذي يريد التنمية قد ينقصه نسق القيم، و مهارات التنظيم المطلوبة للاستثمار أي فائض بعد مواجهة الاحتياجات الضرورية للأفراد بالمجتمع، [2]و قد رأينا أيضا أن بعض الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية حيث ينقصها الشواهد المدعمة، و قوة التحليل مع أنها لا تتضمن أي تصورات فيما يتصل باللامساواة في القوة و الصراع الطبقي، الذي يعتبر أمرا هاما عند كثير من علماء الاجتماع، بل يعتبر عند البعض الآخر من أهم العوامل المؤثرة في نمط التغير الاجتماعي و التمنية.

وفي الوقت التي تعتمد فيه نظرية التحديث على تفسيرات كل من دوركايم و فيبر ظهر مفكرون أرادوا تقييم بناء تفسيري جديد، يعتبر في مجمله أن الصراع الطبقي هو المحرك الرئيسي للتغير التاريخي، و يعود هنا الرأي إلى ما جاء به كارل ماكس،[3] الذي تقدم هو الآخر بمفاهيم و تفسيرات مختلفة عن نظرية التحديث و التنمية تتمثل في التحليل الاقتصادي والسياسي للتنمية، و إبراز دور النظام الرأسمالي و تقديم طرح جديدي، يتمثل في المجتمع الاشتراكي كنظام لمعالجة مشكلة التنمية بالمجتمعات المتخلفة.

---

[1] توني بارت: علم الاجتماع والتنميةالطبعة الأولى- دار المعارف- القاهرة- مصر 1999 ص:26

[2] اندور بستر: علم اجتماع التنميةدار المعرفة الجامعية- ترجمة : عبد الهادي محمد والي- الازاريطية- الاسكندرية- مصر 1995 ص:113

[3] ألفت حسن آغا: مرجع سبق ذكره ص:48

5-4- نموذج الثقافة

إن أول من تحدث عن هذا النموذج هم المفكرون الألمان، و قد كان هذا في بداية القرن العشرين حيث كتب المفكر الاقتصادي الألماني **جوزتاف شمولر Schmoller Gustav**، يقول أن: "السر الكبير لكل تقدم اقتصادي يكمن في حقيقة الأمر في تعاون و تضامن عدد من الأفراد، و هو التعاون الذي كان يتمثل في الماضي في عملية التآزر و التكامل الاجتماعي، ثم تحول إلى تقسيم العمل بأنواعه، ومظاهره ومستوياته، ثم بعد ذلك إنشاء المصانع و الورش، ثم تكوين الطبقات الاجتماعية، وبعدها النشاط الاقتصادي الحكومي".

لم تكن جسور التعاون هذه جميعا مجرد تعاون اقتصادي فحسب و إنما كانت عن مجموع الحياة الروحية و الفكرية للمجتمع.

ويتضح مما ذكرنا أن هذا النموذج يهدف بالأساس إلى التأكيد على عملية التفاعل بين العنصر الاقتصادي و العناصر الثقافية و الاجتماعية بالمجتمع النامي،[1] و هذا ما نجده عند **قولدنار Couldner** عندما يقول أن الثقافة عربة الحضارة بمعنى أن الثقافة هي العامل الأساسي في تشكيل مفهوم الحضارة.

إلا أن الثقافة ارتبطت أكثر بثقافة المجتمع الغربي من حيث المكونات و الأهداف و المبادئ ألتي يرى إلزامية تطبيقها بالمجتمعات النامية و توظيفها كعنصر فعال في عملية التنمية، إن النموذج الثقافي أخذ مكانته ضمن عملية التحليل و التفسير لمشكلة النمو، و خاصة بعد إجراء البحوث التي أجريت حول تغير الاتجاهات،[2] إضافة إلى ذلك فشل معظم التجارب التنموية المستنسخة من النماذج المقترحة من الفرس، ومما لا شك فيه أن فرص نجاح دوام التغير الاجتماعي تكون أكبر عندما يتوافق هذا التغير مع القيم و العادات و التقاليد و أساليب الحياة السائدة في المجتمع.

5-5- النموذج التكاملي

لقد كان لبعض المجهودات البحثية بالمجتمعات دور أساسي في الوصول إلى تبيين و تفسير الحقيقة العلمية التنموية، من خلال المنهج التكاملي الذي تحدد وفق إدراك الباحثين الاجتماعيين على أن العوامل الاجتماعية و ما يترتب عنها من آثار،[3] قد تشكل بعض المعوقات في سبيل تحقيق الأهداف المحددة للتنمية المطروحة، وقد مهدت بعض المفاهيم والمعارف في العلوم الاجتماعية المختلفة إلى المناداة بأهمية

---

[1] محمد الجوهري: مقدمة في علم اجتماع التنميةالطبعة الثانية- دار الكتاب للتوزيع- القاهرة- مصر 1979 ص:76

[2] حسن تومي: مشكلة النمو الديموغرافي وتنمية مجتمعات العالم الثالثرسالة ماجستير في علم الاجتماع – جامعة الجزائر- الجزائر 1998 ص:114

[3] المغرب طنجة: المنظمة العربية للعلوم الإداريةإدارة التنمية الريفية- المجلد11978 ص:21

استخدام مدخل متعدد الأغراض، لإحداث التغير الاجتماعي المقصود، أي استخدام مفهوم التنمية المتكاملة.

ويشير مفهوم التكامل هنا إلى إشراك كافة الوحدات الإنمائية، مشكلة بذلك كلا متكاملا، ويظهر النموذج التكاملي من خلال أن التنمية إما تنمية الأقاليم و المناطق، و إما زيادة التوافق و الترابط فيما بينهما.

وعليه فإن النموذج في نظر الدكتور السماطولي، يتمثل في مجموعات البرامج التي تنطلق على المستوى القومي، و التي تشمل كافة القطاعات الفرعية للتنمية و كافة المناطق الجغرافية في الدولة،[1] أي تلك البرامج التي تنطلق على المستوى القطاعي و الجغرافي، و المحققة للتنسيق الكامل بين الجهود الحكومية المخططة و الجهود الشعبية المستشارة.

و يعتبر جونار ميردال و سوروكين و سيزوكس و باترا و ماستون من أبرز مؤيدي هذا النموذج.

فأما جونار ميردال فقد عبر على اتجاهه التكاملي في التنمية من خلال شرحه لنظريته في العليا الدائرية التراكمية، والتي أشار فيها إلى مجموعة من القوى و العوامل الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، التي تتضافر معا لإحداث أي تغير منشود.

كما نجد أيضا سوروكين يشير إلى طبيعة الواقع الاجتماعي و المكونات البنائية للظواهر الاجتماعية وما يحدث من علاقات تفاعل بينهما، موضحا في نفس الوقت عملية الترابط بين جملة العناصر، و هذا ما يؤكد على أن الحياة الاجتماعية وحدة متكاملة.

فالتنمية المتكاملة هنا على هذا الأساس تقوم على حقيقة سياسية وهي أنه ليس من السهل وضع الفواصل بين أجزاء الحياة الاجتماعية التي تقوم بين عناصرها، وأجزائها تداخلات و تفاعلات عميقة.[2]

و بالتالي فإن حدوث أي تغيير لأي نظام أو ظاهرة اجتماعية، قد يؤدي إلى تغيير في الظواهر أو النظم الأخرى، ومنه فإن عملية التنمية وفق هذا المنظور لا تقوم على مجرد تنمية شاملة لعامل أو متغير أو جانب واحد فقط، وإنما تستند التنمية إلى كافة العوامل والعناصر والمتغيرات المشكلة للمجتمع.

وقد وضح كل من **دافيد سميث David smith** و**اليكس انكستر Alex inkster** أهمية هذا المجتمع انطلاقا من تعدد القوى والعوامل الداخلية في إحداث عملية التنمية، حيث أشار إلى أن التنمية تشير في حقيقة الأمر إلى بعض القوى والعوامل البنائية، أو إلى وضع كلي شامل تميز بمجموعة من الخصائص

---

[1] نبيل توفيق السماطولي: مرجع سبق ذكره ص:197

[2] ALVIN.L.Bertrand: Rural sociology Mangraww Will1-Book- company- INC.VISA- NEW YORK- USA1958 P:88.

المعقدة أو المركبة التي تشملعمل التحضر ومستويات عالية من التعليم والتصنيع ومعدلات عالية من الحراك الاجتماعي.[1]

وإنه عندما تطبق التنمية على الأفراد فإنه يشير إلى مجموعة من القيم والاتجاهات وأساليب العمل، التي تعتبر أساليبه في المشاركة الفعالة على الأفراد فإنه يشير إلى مجموعة من القيم والاتجاهات وأساليب العمل، التي تعتبر أساسية في المشاركة الفعالة للأفراد.

كما يشير إليه د. محمد زكي الشافعي أن التنمية ليست نموا اقتصاديا فحسب،[2] ذلك أنه من الممكن الحصول على نمو اقتصادي بغير عدالة التوزيع وبدون جهود مناسبة في الصحة أو التعليم وبتحسن الحياة الاجتماعية من معيشة وسكن.

إن النمو الاقتصادي كما نعلم ضروري، ولكنه وحده بعيد عن الظروف الكافية للتنمية الحقيقية، إن مركز الاهتمام يجب أن يكون تحقيقا لإنسانية الإنسان وليس مجرد زيادة الدخل القومي العام الذي لا يعد سوى إحدى الوسائل، كما لا يجب الخلط بين الوسائل والغايات، وإنما النموذج التكاملي هو الذي يؤخذ بعين الاعتبار وبكل اهتمام العوامل الاقتصادية والاجتماعية في عملية التنمية، حيث يركز على فلسفة مفادها أن المجتمع يشكل وحدة متكاملة، وأن عملية التنمية تستند بالأساس إلى مجموعة العوامل، ومن هذا يتضح أننا نفضل هذا النموذج ليس باعتباره الأشمل والأكثر موضوعية وإنما باعتباره يستجيب أكثر لخصوصيات واقع المجتمعات النامية من جهة، ويساند مفهومنا للتنمية باعتبارها وحدة متكاملة.

ويحسن بنا هنا تقديم المثال من الواقع الذي جاء به محمد عاطف غيث[3] في أن مصنع في منطقة معينة أو زيادة الإنتاجية الزراعية لا يمكن أن يحقق باستخدام الوسائل الفنية، وتطبيق المعادلة الاقتصادية عليها بمعزل عن طبيعة المناخ السياسي والاجتماعي والثقافي والصحي.

غير أنه يبرز أهمية النموذج التكاملي، لكونه يأخذ بعين الاعتبار مختلف التكوينات الاجتماعية والتشكيلات الثقافية، والتنظيمات الاقتصادية السائدة في المجتمع، وفي أية عملية تنموية يراد تحقيقها على أرض الواقع.

---

[1] MANFRED STANCY. Social Développement Bacic Books- INC PUBLISHES- NEW YORK- USA 1972- P :8

[2] محمد زكي الشافعي: محاضرات في التنمية والتخطيطمطبعة دار الأحد– جامعة بيروت العربية– بيروت– لبنان1973 ص:53

[3] محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعيدار النهضة للطباعة والنشر– بيروت– لبنان1986 ص:27

وفي بعض الأحيان يؤدي ذلك إلى ظهور مشكلات يصعب التغلب عليها وإزالة آثارها،[1] وبنفس المنظور الذي يرى به معظم الدارسين في مجال علم الاجتماع والأنثروبولوجية، حيث أن التنمية الاقتصادية تستلزم أن تصاحبها تنمية اجتماعية.

وهناك من يرى بأنه لا توجد تنمية اقتصادية بدون تنمية اجتماعية وأن الحديث يجب بلورته وفق مفهوم التنمية الشاملة لا غير.

التنمية تتطلب في المقام الأول التعامل مع الإنسان، باعتبار أن حاجات الإنسان الاجتماعية والمادية والتقنية تتغير وتتجدد، والاستجابة لكل هذه المطالب المختلفة والمعقدة يتطلب فهمها موضوعيا وعقليا للمتغيرات المحيطة بالإنسان النابعة منه، منها القيم والعادات والتقاليد التي بدون العمل على احداث تغير على مستواها يجعل من عملية التنمية عملية محدودة الفائدة والنجاح.

5-6- نموذج الحضارة

إن الأحداث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المشاركة التي عايشها ويعيشها العالم اليوم، والتي كان لها الأثر الكبير في تشكيل فروقات واسعة واختلافات متعددةبين الدول الاستعمارية سابقا والدول المستعمرة في الوقت الحاضر، وقد ظهرت هذه الفروقات أكثر عندما بدأت دول العالم الثالث الاهتمام بمشاكلها والعمل على ترسيخ برامج تنموية، تساعدها في تحقيق استقرارها السياسي والاقتصادي وضمان توازنها الاجتماعي والثقافي.

فبالرغم من الجهات المتعددة في مجال التنمية الشاملة وما جاءت به من أفكار وأراء وسياسات مختلفة، حاولت أن تطرح المشكلة التنموية في إطار النظرية التطبيقية المتباينة أيضا، إلا أن معظم هذه النماذج كانت في نظر بعض الدارسين في حقل علم الاجتماع نابعة من واقع اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي، يختلف بكثير في أبعاده ومكوناته عن واقع المجتمعات الأخرى.

إن التنمية الحقيقية ليست هي التنمية الاقتصادية فحسب، فكما هو واضح هو أن تلك التنمية قد نمت على حساب القاعدة الأساسية للموارد الطبيعية في المجال الحيوي لكرتنا الأرضية،[2] وهي تنمية لا تبنى عن تمكنها من تحسين حياة الفرد، فإن ما حدث من نمو وتنمية اقتصادية قد حسن بالفعل من نوعية حياة الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم،[3] ولكن بعد أن بدأت بوادر انهيار وتدهور قاعدة الموارد

---

[1] عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعيةالطبعة الثالثة- مكتبة وهبة- القاهرة- مصر 1977 ص:14

[2] قيرةإسماعيل و غربي علي: سوسيولوجية التنميةديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 2001 ص:28

[3] توفيق محسن عبد الحميد: التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربيالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس 1992 ص:47

الأساسية، وبعد أن اكتظت المدن وازداد الإقبال على التوطن في الحضر وصارت الحياة أكثر عرضة للمشاكل والأزمات والأمراض الجديدة والآلام الاجتماعية، فإن مثل هذه التنمية الاقتصادية لم تعد هي الهدف أو الغاية.

- خلاصة

يتضح مما سبق أن الاتجاهات المختلفة التي حاولت بناء إطار نظري و منه تقديم تفسيرات لموضوع التنمية، بالإضافة إلى النماذج المتعددة التي طرحت كمشاريع نظرية و تطبيقية لقضية التنمية.

فبالرغم من الأفكار و المفاهيم و الأطروحات التي نوقشت، إلا أنها أصبحت في نظرنا تطرح أكثر من إشكال سواء على مستوى الواقع أو على مستوى النقد باعتبار أن قضية التنمية هي قضية اجتماعية مركبة و معقدة بالأساس.

وما جاء به **مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية و البيئة** عام 1992، و ما جاءت به القمة العالمية للتنمية الاجتماعية **بكوبنهاجن** في عام 1995، و ما خرجت به **الجمعيةالعامة للأمم المتحدة** عام 2000 كان له الأثر البارز في تشكيل الوعي السياسي و الاجتماعي للمجتمعات بلقضايا الوطنية و الخاصة بها، و التي أصبحت تطرح أكثر من قضية و إشكال ليس فقط على مستوى التباين و التمايز و إنما أيضا على مستوى العلاقات المتبادلة.

إن التطور العالمي أكد أن قضية التنمية ما زالت إحدى القضايا التي تحظى باهتمام واسع سواء على المستوى القومي أو العالمي، و إنها ليست تغيرات اقتصادية و مادية محضة و إنما التنمية الحقيقية هي التغيرات الحضارية و الإطار الثقافي و الاجتماعي للنسقالقيمي و المعايير و أنماط السلوك في المجتمع.

الفصـــل الثـــاني

واقع التنمية والسكان في الريف الجزائري

الفصـــل الثـــاني

واقع التنمية والسكان في الريفـالجزائر ي

عناصر الفصل

- **تمهيد**

أولا : لمحة تاريخية عن التنمية والسكان

ثانيا : مجالات التنمية والسكان

ثالثا : سياسة التنمية والسكان في الجزائر

رابعا:مخططات التنمية والسكان في الجزائر

خامسا: الجهود المبذولة لتطبيق مشاريع التنمية والسكان في الريف الجزائري

سادسا : المؤشرات التي تخص التنمية والسكان في الريف الجزائري

- **خلاصة**

-تمهيد

لقد سجلت معظم الدراسات السوسيولوجية التي ظهرت خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، تقدما ملحوظا واستيعابا واسعا ونضجا كبيرا في دراستها و طرحها لجملة المشكلات السوسيولوجية التي واجهت العالم والعالم النامي بالخصوص بالرغم من مواجهتها صعوبات كثيرة، ومتعددة سواء على مستوى المناهج المتبعة أو على مستوى الواقع بكل أبعاده.

وكان لهذه الاجتهادات الأثر البارز في تطور هذه النظرية السوسيولوجية وبالتالي محاولة طرح نماذج جديدة وطرق أكثر دقة لمعالجة أهم المشكلات المطروحة خاصة بالمجتمع المعاصر.

وكان لهذا الاهتمام الأثر البارز بعد بروز ظروف عالمية واقتصادية وسياسية جديدة، فرضت من جهتها إعادة بناء المجتمعات بأكملها، كما طرحت أيضا قضية الاستيعاب والتكيف وفق التحديات الهائلة التي جاء بها التقدم التكنولوجي والعلمي بالمجتمع النامي من أجل تطوير الواقع وتحديثه من خلال نماذج يمكن أن تختلف عن النماذج القديمة.

وذلك أن واقع المجتمعات النامية أخذ يشكل مناخا جديدا يفرض نفسه على قضية التنظير في علم الاجتماع، واتخذ استجابة علم الاجتماع طرق عديدة بعضها ينتمي إلى البنائية وبعضها الآخر إلى مفهوم الصراع بكل منابعه وتفرعاته.

أولا :لمحة تاريخية عن التنمية والسكان

يشير الدكتور محمد علي إلى أن قضية التنمية أخذت مكانا بارزا من جانب المفكرين الاجتماعيين باعتبارها أهم مشاكل العصر تأثيرا أو خطورة، فهناك قوة قائمة بين مجتمعين مختلفين، مجتمع متقدم وآخر متخلف[1] فالأول يتمتع بالقوة والسيطرة والثاني يعيش في فقر وتبعية كاملة، ولقد خلصت بحوث علماء الاجتماع إلى أن تخطي عقبات التخلف لا يتم إلا بنجاح عملية التنمية.

هذا الاهتمام لعلماء الاجتماع والاقتصاد بقضية التنمية، دفعهم إلى تقسيم دول العالم من حيث بنياتها الاقتصادية، وما وصل إليه من تقدم ورفاهية ومن حيث مستوى الحياة الاجتماعية والمعيشية صنفها إلى دول متخلفة أو تحت النامية، ودول في سيرها إلى التطور أو للتنمية، ودول نامية أو متطورة ومتقدمة، ولم يأت 1960عام حتى أصبح مفهوم التنمية يشغل كل الباحثين والدارسين.

وفي هيئة الأمم المتحدة كانت التنمية الشغل الشاغل للاقتصاديين والاجتماعيين الذين قسموها إلى قسمين:

1- تنمية اقتصادية تتجه إلى تنمية وإنتاج وزيادة الدخل والتوسع في توظيف رؤوس الأموال، وبالتالي خلق الثروة وزيادتها

2- تنمية اجتماعية تهدف إلى تحقيق مستوى معاشي وحياتي من حيث التعليم والسكن والصحة وغيرها للسكان.

لكن اتضح أكثر لدى المهتمين بقضية التنمية على أنه من المستحيل الفصل بين كلا النوعين من التنمية، لأن كلا منهما شرط لتحقيق الآخر.

والتحمت بذلك التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية وظهر اصطلاح التنمية الشاملة،[2] فالاستثمار في الجوانب الاقتصادية لا يكون له اثر ايجابي إلا إذا اتبعه الاستثمار في الجوانب الاجتماعية، فالتخطيط الصناعي وتطويره مثلا يفرض تخطيطا لمواجهة الضغوط الاجتماعية التي تصاحب النمو.

وعلى الرغم من أن التنمية الشاملة قد تقوم من الناحية النظرية على التخطيط المحكم للنهوض بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بصورة متوازنة إلا أن المخططين غالبا يغفلون الجوانب الاجتماعية والثقافية أو لا يعطونها قدرا كافيا من الاهتمام مقابل التركيز المكثف على النواحي

---

[1] محمد علي وآخرون: دراسات في التغير الاجتماعي دار الكتب الجامعية- القاهرة- مصر 1974 ص:205

[2] حسن سعفان: مرجع سبق ذكره ص:110

الاقتصادية، ربما يعود قصور حظ التنمية في بلوغ أهدافها في جزء منها على الأقل على عدم إعطاء اهتمام كاف للنواحي الاجتماعية.

وفي هذا المجال فقد كشفت بعض الدراسات بكثير من الوضوح،[1] أن لقيام سياسات تنموية فعالة محكومة إلى حد ما بالوسط الثقافي المحيط، ومن ثم فإن التناقض بينها وبين هذا الوسط قد يعوق دورها.

وليس من المبالغة اليوم أن نشير إلى أن علم الاجتماع مازال يواجه أزمة معرفية في مجال تحديد وتفسير وتوظيف كثير من المفاهيم التي أصبح جزءا منها مرتبطا بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالمجتمع من جهة، ومدى إمكانية بعض التفسيرات والتحاليل على الإجابة على كل متطلبات القضايا المطروحة على بساط النقاش، ومنها التنظير في على الاجتماع بشكل يؤدي إلى إبراز حقيقة الارتباط بين نظم المجتمع الحالية وبين التطلعات المستقبلية لإنهاء التخلف وتحقيق التقدم.

ولهذا فإن العديد من المشاكل في نظرية علم الاجتماع التي لازالت موضوع جدل بين الدارسين مثل مشكلة التغيير وعلم الاجتماع المتحرر من القيم وأزمة الوظيفية ونماذج التنمية تطرح نفسها الآن.[2]

هذا ما يسمح للمجتمعات بالتأكيد على أن عملية التقسيم الايجابي والموضوعي يعتمد في نظرنا على إشراك المجتمعات النامية بكل مكوناتها وأبعادها وتاريخها ضمن عملية المقارنة،[3] التي تسمح بالضرورة لفهم أحسن لواقعها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

إن الاهتمام الواسع بقضايا المجتمع والسكان والطروحات المعرفية التي شغلت اهتمام علماء الاجتماع المعاصر في قضايا التنمية أصبحا يمثلان الطريق الوحيد للوصول إلى معالجة المشكلات التي تواجه المجتمعات النامية، ومنها إزالة الحيرة والتقليص من الغموض الذي أصاب النظرية السوسيولوجية.

كما لا يمكن أن ننسى بأن معالجة القضايا المطروحة على واقع المجتمعات النامية من المنظور السوسيولوجي لا تتم إلا من خلال الفهم الكامل والشامل لكافة الأبعاد التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث أن التنمية عملية تغيير مقصود تسعى إلى تحريك التغيير التلقائي نحو أهداف متفق عليها تحقق المصالح العليا للمجتمع ويساندها الفهم على المستوى النظري الذي يشكل جزءا من عملية الفهم الكلي للمجتمع، ومن ثم يصبح التغيير وسيلة وهدف في نفس الوقت.

إن الباحث في التراث السوسيولوجي حول قضايا التنمية بالخصوص التي تواجهه جملة من التساؤلات التي تغير مصيره من إحداث أو عدم إحداث التغيير التي تثبت الإشارة إليه على ضوء الأطر النظرية التي

---

[1] محمد الجوهري وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعيةالطبعة الأولى– دار المعارف– مصر 1973 ص:141

[2] مريم أحمد مصطفى: مرجع سبق ذكره ص:17

[3] مريم أحمد مصطفى: نفس المرجع المذكورص:47

تحاول في مجملها صناعة منظور يتفق ومتطلبات واقع العالم النامي، مما جعل التنمية قادرة كعملية قابلة على التنفيذ في إحداث تحولات في جميع الميادين تسمح بتحقيق تحديث للمجتمع النامي وفي إطار يمكن فهم هذه المجتمعات النامية وبالتالي العملية التنموية.

حقيقة أن واقع المجمعات النامية هو الواقع التنموي أي واقع التنمية أو الظروف الموضوعية ذات الأبعاد التاريخية، والرؤية المستقبلية لإمكانات التنمية التي تحقق النمو الاجتماعي والاقتصادي في ظل نظام متطور ومستمر نسبيا تتحقق له إمكانيات التنظيم،[1] والذي يعتمد على استخدام أفضل أساليب العلم والتكنولوجيا بالإضافة إلى القدرات الوطنية المتاحة أو التي يمكن أتاحتها.

كما يمكن الإشارة وبدون تحيز إلى أن علم اجتماع التنمية لا يستطيع أن يعالج المواقف المعاصرة، دون أن يمارس مهمته في ظل إطار علمي تاريخي، ودون أن يأخذ في اعتباره المجتمع الدولي بوصفه وصفا كاملا شاملا، من خلاله تتجرد وتتنوع فرص ومجالات الحياة المختلفة، تلك هي حقيقة أساسية إذا ما أردنا التحليل وتفسير الآليات والميكانيزمات التي تسمح بانتقال المجتمعات من حالة التخلف إلى النمو، فمن الصعب فهم واقع المجتمعات دون الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الداخلية والخارجية المحيطة به.

وبرغم صعوبة تحديد الاهتمامات الأساسية للنظريات السوسيولوجية المتعددة في دراسة قضية التنمية،[2] وصعوبة الحصول على اتفاق واحد بين علماء الاجتماع في تعريف محدد للتنمية.

تعيش الجزائر حاليا مرحلة تحولات عميقة انطلقت خلال السنوات الأخيرة في إطار الإصلاحات التي ترمي إلى إعادة تأسيس الدولة و تعميق الديمقراطية في المجتمع بفضل التقدم المحرز في الميدان الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمؤسساتي وبفضل تكليف اقتصادها مع قواعد السوق بصفة تدريجية وتحديدالمبادرات للتغلب على الأزمة المتعددة الأبعاد التي مرت بها خلال عشرية التسعينات، مما يسمح لها بالاندماج التدريجي في إطار التطور العلمي المتواصل في الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

إنإعادة تقسيم مقارنتنا للتنمية وتصحيحها وتجديدها، وكذلك الإبداع وتكيف واستعمال وسائل الاقتصاد الحديثة القائمة على المعارف وتحدد المراحل الأساسية التي يتعين اجتيازها،[3] إن التقدم الذي يتعين إحرازه عاجلا يمكننا من استدراكالتأخر المسجل وتحويله إلى حافز لإدخال تكنولوجيات وطرق عمل حديثة منشأنها الاندماج والتحكم مع متطلبات العولمة.

---

[1] مريم أحمد مصطفى: نفس المرجع المذكورص:68

[2] السيد الحسيني: التنمية والتخلفدار المعرفة– القاهرة– مصر 1996 ص:21

[3] عبد الهادي الجوهري: علم الاجتماع الريفيالمكتبة الجامعية– الازاريطية– الإسكندرية– مصر 2000 ص:13

إن تجربة البلدان البارزة حديثا، تشهد فاعلية هذا المسعى من خلال هذا المفهوم ومعرفة تامة بحقائق الميدان ومعنويات الفاعلين على المستوى المحلي، نتيجة مرحلة تشخيص طويلة المدى وتقييم مشترك مع السكان المعنيين والخبراء والسلطات المحلية الوطنية، ثم إعداد هذه الوثيقة حول السياسة العامة للتجديد الريفي، ستصبح هذه الوثيقة بعد اعتمادها مرجعالكل أولئك الذين يعنيهم العالم الريفي وتنميته، وستساهم المناقشات التي ستثيرها بدون شك في بلورة إطار يعزز من خلال كل المستويات تقاسم المعارف واندماج الأعمال والبرامج وتضافر الجهود لصالح شريحة واسعة من السكان تعتبر نفسها على حق أو عن باطل منسية أو مهمشة.

وهذا أيضا كان أحد المحاور الأساسية المكلفة للخدمة الوطنية للتنمية الريفية التي تم تنصيبها في مارس 2006 بقرار من الحكومة مما ينبغي أن يسجل هذا المجهود البناء والمساهمة الناجحة في صياغة هذه الوثيقة الجماعية لمختلف الوزارات والمؤسسات المتمثلة في هذه اللجنة.

وفي صعيد آخر أخذا في الحسبان ضرورة تعز يز انفتاح اقتصادنا الوطني فإننا متأكدين بأن ترقية السوق لا يمكن أن تتم بصورة مستدامة إلا في إطار علاقة وطيدة مع مؤهلات الأقاليم.

إن هذا المسعى يأخذ كل مغزاه في حالة التنمية الريفية للجزائر العميقة خصوصا أن التحولات التي تعرفها بلادنا أخذت طريقا صعبا ومشروطا[1] بالنظر إلى العديد من التحديات الهامة التي تم تحديدها، والتي لا تقل فيها أهمية المحافظة على التوازنات الاجتماعية، خصوصا في الأوساط الريفية.

---

[1] عبد الهادي الجوهري: نفس المرجع المذكور ص:17

ثانيا: مجالات التنمية والسكان

يمكن أن نقسم مجالات التنمية إلى مجالات متنوعة منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية وغيرها من الأبعاد.

يعد مفهوم التنمية الذي مر بعدة مراحل من المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة، إذ كان ينظر للتنمية خلال فترة الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد، بحيث كانت مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي.

وقد شق على الاقتصاديين خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية الوصول إلى تفرقة واضحة بين النمو والتنمية إلى الحد الذي دفع مؤسسة عالمية كالأمم المتحدة لتحدد أهداف التنمية بتحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي بالنسب المئوية المتصاعدة وجعل الرئيس الأمريكي جون كينيدي يتقدم باقتراح إلى الدورة السادسة عشر للأمم المتحدة باعتبار عقد الستينات من القرن الماضي العقد الأول للتنمية[1] وأنه على كل الدول النامية أن تضع لنفسها مهمة زيادة النمو في الناتج الوطني الإجمالي بنسبة تصل إلى 5%، لكن الأمم المتحدة بدأت بالتراجععن نظر تها الضيقة لمفهوم التنمية الاقتصادية المستند إلى المؤشر الكمي الذي يعني النمو في أواخر ستينات القرن الماضي.

لقد استخدم مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للتدليل على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياةلكل أفراده،[2] بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للمتطلبات الأساسية و الحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلكالحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

ويذهب **فرانسوا بيرو François bayrou**إلى أن التنمية هي التنسيق بين المتغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان، والتي تجعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي بطريقة مستمرة ودائمة، وذلك لأنها مهما كان النظام الاقتصادي المطبق فإن النمو الذي هو ضروري للتنمية المتصل أو الدائم والحقيقي في هذه الاقتصاديات والذي تعوقه العديد من السمات الفكرية والاجتماعية للسكان.

---

[1] كميل حبيب و حازم النبي: من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات المؤسسة الحديثة للكتاب– طرابلس– لبنان 2000 ص:23

[2] باتر محمد علي وردم: العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة الطبعة الأولى– الأهلية للنشر والتوزيع– عمان– الأردن 2003 ص:140

ويعرف فواء موسى التنمية الاقتصادية على أنها عملية بالغة الدقة، تتمثل في النهاية في الارتقاء المنظم بإنتاجية العمل من خلال تغيرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي، واستخدام وسائل إنتاج أحدث وأكثر كفاءة ، مع إشباع متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية[1]، وهو تعريف يتضمن تعبئة الموارد، ووفقا للتعاريف السابقة للتنمية فإنها تحتوي على عدد من العناصر أهمها :

- **الشمولية :**

فالتنمية هي تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي المادي، ولكن أيضا على الجانب الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي، وبذلك فإن التنمية تعني التوازن في البنية القطاعية الاقتصادية، والتوازن الاجتماعي والأخلاقي، وبذلك تكون التنمية تعني التوازن في البنية القطاعية للاقتصاد، والتوازن الاجتماعي بين المناطق الجغرافية للفئات الاجتماعية ، وتوطن القدرة التكنولوجية والاعتماد على الذات وبناء اقتصاد وطني متكامل.

يذهب **جوزيف شومبيترschumpeter Joseph**إلى أن التنمية تنصرف إلى الإخلال المستمر بحالات التوازن والثبات الموجودلكي ينتقل الاقتصاد من حالة توازن إلى حالة توازن جديد يختلف عن اللاتوازن السابق، بينما ينصرف النمو إلى التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمر ةفي معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار،[2]بالكيفية الآتية:

1-حدوث زيادة مستمر ة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن، مما يعني أن التنمية عملية طويلة الأجل أي أنها تتصف بالاستمرارية و الديمومة.

2- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، إذ أن الفهم الصحيح لعملية التنمية يعني توزيع ثمار النمو على نحو أكثر عدالة في المجتمع،[3]و أن يستطيع المجتمع كله أن يحقق إشباعا لحاجاته الضرورية وبهذا فالتنمية لا تتطلب فقط النمو في نصيب الفرد من الناتج، ولكنها تتضمن أيضا التحسينات في السلع الاستهلاكية المتاحة لأكبر نسبة من السكان بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المحدود.

3- ضرورة تحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد، لأن الزيادة في الدخل النقدي لا تضمن في حد ذاتها تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفواد، حيث تبين مختلف الدراسات أن من

---

[1] محمد أحمد الدوري: التخلف الاقتصاديديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 1983 ص:53

[2] عبد الله الصعيدي :مبادئ علم الاقتصادمطابع البيان التجارية- دبي 2004 ص:281

[3] جيمس جاتيني وريتشارد ستروب: الاقتصاد الجزئي العام والخاصترجمة: محمد عبد الصبور علي- دار المريخ- الرياض- السعودية 1987 ص:668

أهم خصائص الطبقة الفقيرة في المجتمعات المتخلفة، سوء التغذية، ارتفاع معدل الأمية، سوء الحالة الصحية، سوء المسكن وازدحامه.

4- تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تسمح بالتراكم الذي يمر عبر تنويع الإنتاج من القطاعات المختلفة مما يسمح بخلق سوق لمختلف المنتجات، الأمر الذي يسمح بمزيد من التوسع، وخاصة إذا اعتمد الإنتاج على القطاعات الصناعية ذات المرونة الإنتاجية.

2-1- الأهداف الجوهرية للتنمية الاقتصادية

ويمكن الإشارة إليها مبدئيا فيمايلي:

1- إشباع الحاجات الأساسية: المأكل، المسكن، الملبس، العلاج والحماية من الأخطار المختلفة.

2- رفع مستوى معيشة الأفراد بزيادة الدخل وفرص التشغيل ورفع مستوى التعليم كما وكيفا بالارتقاء بالقيم الإنسانية والثقافة للمجتمع.

3- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم،[1] وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية، و ليس في علاقتهم مع الناس والدول بل أيضا تحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية.

يعد مفهوم التنمية الاجتماعية من المفاهيم الفضفاضة، ولذلك كثرت تعريفاتها واختلطت في بعض الأحيان مع مفاهيم سوسيولوجية أخرى فنجد مثلا بوسكوف ينظر إلى ثلاثة مفاهيم سوسيولوجية هي:التنمية الاجتماعية والتطور الاجتماعي و التقدم الاجتماعي على أنها تتضمن تفسيرا خاصا للتغير الاجتماعي، وإشارة إلى اتجاه مسار التغير الناتج وحكما بالرغبة في تحديد اتجاه التغير،[2] ويميز العالم روب بين التنمية الاجتماعية والتغيير الاجتماعي، ويعتبرها تكيف يهدف لتغيير الظروف أو التكيف الهادف مع الظروف فالتنمية الاجتماعية من جهة نظره تعتبر تغيرا في مواقف غير مرغوب فيها إلى مواقف أخرى مرغوب فيها، كما تعني استخدام الطاقة البشرية لإعطاء التغير اتجاها منطقيا من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة، وهي بذلك مرتبطة بالأهداف الإنسانية في انصهارها مع القيم الاجتماعية، بما تتطلبه من عناصر تحمل معنى التماسك الاجتماعي بين الأفراد الذين يعيشون معا في علاقات اجتماعية مستقرة، ويتقاسمون ظروف معيشية واحدة ويسعون من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

---

[1] رمزي علي ابراهيم :سلامة اقتصاديات التنميةالدار الجامعية للطباعة والنشر- الإسكندرية- مصر 1997 ص:113

[2] علي الكاشف:التنمية الاجتماعية، مفاهيم وقضايا المكتب الجامعي الحديث- الإسكندرية- مصر 1985 ص:27

كما انقسمت الاتجاهات النظرية المعاصرة في الدراسات الاجتماعية والمفسرة لمضمون التنمية الاجتماعية إلى ثلاث اتجاهات نظرية أساسية أهمها:

1- اتجاه يقول أصحابه بأن إصلاح التنمية الاجتماعية مرادف لإصلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنىالضيق لمفهوم الرعاية، والتي لا تمثل إلا جانبا واحدا من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لمواطنيها، وهي في مضمونها المناطق التي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية، أما خدمات الرعاية الاجتماعية فيقصد بها الخدمات التي تقدم للجماعات التي لا تستطيع أن تستفيد فائدة كاملة من الخدمات الاجتماعية القائمة مثل التعليم والصحة وغيرها.

2- اتجاه يطلق أصحابه اصطلاح التنمية الاجتماعية على الخدمة التي تقدم في مجالات التعليم والصحة والسكن والتدريب المهني وتنمية المجتمعات المحلية، وهي بهذا تهدف إلى توفير الخدمات التي تحقق أقصى استثمار متاح، ويعتبر هذا المفهوم من أكثر مفاهيم التنمية الاجتماعية شيوعا واستخداما، وإن كان يشير في مضمونه إلى ضرورة إدخال التغيرات اللازمة في البناء الاجتماعي للمجتمع.

3- اتجاه يشير إلى أن التنمية الاجتماعية هي عبارة عن تغير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد.

ولقد أصبح من الأمور المتفق عليها في إطار النظرية السوسيولوجية المعاصرة للتنمية أن يتضمن التخطيط للتنمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في إطار تكاملي بحيث تواكب الإجراءات الاقتصادية إجراءات أخرى اجتماعية، ومن دلائل هذا الاهتمام المعاصر للتنمية الاجتماعية النظرة للمجتمعات الإنسانية من حيث بناؤها الاجتماعي ومستواها الحضاري.

ولذلك حاول الباحثون الاعتماد على مقاييس مركبة تضم عدة مؤشرات اجتماعية وحضارية لمستوى الصحة والتعليم وظروف العمل والإسكان والتأمين الاجتماعي، والترويح ودرجة التجانس وعدم التجانس بين سكان المجتمع الواحد،[1] وبالتالي اعتبرت التنمية الاجتماعية أنها عملية بواسطتها تنمو علاقات التعاون بين أفراد المجتمع من خلال دعم التفاعل فيما بينهم، وزيادة الشعور بالمسؤولية وإدراك احتياجات الآخرين، وذلك في إطار اجتماعي يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية.

ولقد حاول العديد من الباحثين الاجتماعيين صياغة تعاريف للتنمية الاجتماعية عكست الاختلافات الواضحة بينهم في تحديد مدلول التنمية الاجتماعية، فنجد المفكرين الرأسماليين يعرفون التنمية الاجتماعية بأنها " إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التي

---

[1] علي الكاشف: نفس المرجع المذكور ص:31

تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية."[1]، لمالنظر ة الاشتراكية فتعتبر التنمية الاجتماعية ليست مجرد برامج الرعاية الاجتماعية تتحقق عن طريق التشريعات الحكومية، وإنما تعتبرها على أنها عملية تغير اجتماعي موجه تهدف إلى إحداث تغيير جذري في مكونات البناء الاجتماعي في البلدان المتخلفة.

وأن هذا التغير يتم عن طريق ثورة حتمية تقضي على البناء الاجتماعي القديم، وتقيم بناء جديد تنبثق عنه علاقات اجتماعية جديدة وقيم مستحدثة، والتخلف من خلال هذا الفكر الماركسي ما هو إلا نتاج طبيعي لعملية الاستعمار والاستغلال الرأسمالي والتبعية الأجنبية،[2] وأن تحقيق التقدم والتنمية في أدنى مستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة قبل الأفراد.

2-2- مجالات التنمية الاجتماعية

تعنى التنمية الاجتماعية بمختلف احتياجات الإنسان، وعلى هذا الأساس تعددت تصنيفات مجالات التنمية الاجتماعية منها:[3]

1- من حيث نوعية الخدمات: ويشمل هذا النوع علىالخدمات التي تتعلق بالصحة والتعليم والإسكانوالأمن، والعدالة والتربية الدينية والخدمات الاجتماعية.

2- من حيث المجال الجغرافي: ويشتمل على خدمات تتعلق بتنمية المجتمعات الحضرية والريفية والصحراوية.

3- من حيث الفئات العمرية: ويشتمل على خدمات تتعلق بالطفولة والشباب والشيوخ.

ويتضح من كتابات العلماء المسلمين **كالشاطبي والغزالي وابن خلدون** وغيرهم أن مجالات التنمية الاجتماعية في ظل المجتمع المسلم لها ثلاثة مجالات هي : الضروريات والحاجيات والتحسينات،[4] أي أن رفاهية المجتمع المسلم واستقراره وسعادة أفراده يتطلب توجيه موارده للحفاظ على هذه المجالات الثلاثة، ويعرف المجال الأول من المجالات الاجتماعية من مقاصد الشريعة الإسلامية بالكليات الخمس، والتي تتكون من خمس ضروريات أساسية هي الدينو النفس والنسلوالعقل والمال.

وقد سميت بالضروريات، لأن عدم حفظ واحدة منها أو أكثر يؤدي إلى الإخلال بأمن واستقرار وازدهار المجتمع، والمقصد العام كما يذكره آخرون هو إسعاد الفرد والجماعة والحفاظ على نظام التعايش فيها وعمارة

---

[1] علي الكاشف: مرجع سبق ذكره ص:37

[2] كمال التابعي: الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنميةالطبعة الأولى- دار المعارف- القاهرة- مصر 1985 ص:44

[3] أحمد مصطفى خاطر: الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع الريفي رؤية نظرية وواقعيةالمكتب الجامعي الحديث- الإسكندرية- مصر 1990 ص:235

[4] يوسف خليفة اليوسف: نظام مجتمع التكافل الذي أوجده الإسلام والذي يحاول منافسة دولة الرفاهية ضمن إمكانات محدودة، دورية دولة الرفاهية الاجتماعيةالطبعة الأولى- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- لبنان 2006 ص:555

الأرض واستمرار صلاحها بصلاح المستخلفين فيها،[1] ولذلك فإنه يمكن القول أن الهدف العام للتنمية الاجتماعية ينبثق من أهداف مقاصد الشريعة، مع ملاحظة ما يلي بالنسبة لخصائص المصلحة الشرعية:

1- مصدرها الشرعي، وليس هو النفس أو العقل المجرد.

2- أن المصلحة المفسدة في الشريعة الإسلامية ليست محدودة بالدنيا وحدها بل باعتبار الدنيا والآخرة مكانا وزمانا لجني ثمار الأعمال.

3- لا تنحصر المصلحة الشرعية في اللذة المادية كما هو شأن المصلحة عند علماء الأخلاق، وإنما تتعدى حدود اللذة والسعادة الروحية التي هي من تمام الإيمان.

4- أن مصلحة الدين أساس للمصالح الأخرى ومقدمة عليها ويجب التضحية بما سواها في سبيل المحافظة عليها وإلغاء ما يعارضها من المصالح الأخرى، وهذا بخلاف ما يراها علماء الأخلاق والقانون والاجتماع، ويحاول البحث في قياس مدى تحقق هذه المقاصد لكل فرد من أفراد هذا المجتمع.[2]

2-3- أهداف التنمية الاجتماعية

إن الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية هو تحسين نوعية الحياة والحفاظ على كرامة الإنسان، بما يمكنه من أداء واجبه اتجاه خالقه كمخلوق استخلفه الله في الأرض، وهو يسعى إلى ذلك يجب أن تتوفر له مجموعة من الحاجات الحياتية، وهذه الحاجات متمثلة أساسا في مختلف الحاجات الروحية والعقلية والنفسية و الجسمية التي تلزم الفرد والمجتمع، فالحاجات المادية تتمثل في الغذاء والمسكن، والكساء والعمل، والإنتاج والتبادل....إلخ والحاجات النفسية تتمثل في الشعور بالأمان والطمأنينة والراحة النفسية والحاجات الاجتماعية مثل التوافق مع المجتمع والحاجات الدينية المتمثلة في أداء الواجبات الدينية على أكمل وجه.

وفي هذا الصدد يقدم لنا التصور الإسلامي تفسيرا للمشكلات التي يقع فيها الفرد أو المجتمع بغاية إشباع الحاجات المختلفة، من خلال مدى صلة الإنسان بربه والذي يصدق عند كل مستويات إشباع الفرد للحاجات، وتفسير ذلك أن انقطاع الصلة بالله أو ضعفها يؤدي إلىافتقاد إشباع الحاجات أي افتقار الروح إلى الارتباط بالله.

فالإنسان إذا افتقد اليقين بالله سبحانه وتعالى فإنه يتخبط في إشباع حاجاته الدنيوية على غير هدى من الله، فيبالغ في الجزع من أي نقص في إشباع تلك الحاجات،[3] وعلى الجانب الآخر فإن توفرت له

---

[1] علال الفاسي: مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمهامطبعة الرسالة- الرباط- المغرب 1979 ص:41

[2] عفاف بنت إبراهيم بن الدباغ: المنظور الإسلامي للرعاية الاجتماعيةالطبعة الأولى- مكتبة المعهد- القاهرة- مصر1996 ص:76

[3] عفاف بنت إبراهيم بن الدباغ: نفس المرجع المذكور ص:86

الموارد الكثيرة لإشباع حاجاته المادية يميل إلى الطغيان والتجاوز ومن ذلك نستنتج أن نقص المعرفة واليقين والثقة بالله تعالى يؤدي إلى وقوع المشكلات سواء أشبعت الحاجة المادية أم لم تشبع.

2-4- معوقات التنمية الاجتماعية

إن النظرة المدققة في تراث التنمية تكشف عن وجود اهتمام واضح بالمؤشرات الكمية والكيفية للتنمية، وتحاول اختزال تنمية الدول النامية والتعبير عنها في صورة مؤشرات كمية ومؤشرات كيفية وهي محاولات لتقديم تصور لتفسير ظاهرة التخلف والتنمية وفق متغيرات نمط محددة، وهو يمثل امتداد للتقليد السوسيولوجي الذي يميل إلى تصنيف المجتمعات إلى ثنائيات تعكس ازدواجية التقليد والتحديث، ويؤكد بعض الباحثين على نقطة أساسيةو هي أن المستوى العالي من الإبداع والخلق شرط أساسي لإحداث التنمية أي التجديد في المجتمع، والوعي بالمشاركة الجماعية في عملية التغير، غير أن عملية التنمية في بلداننا تعترضها عدة معوقات تحول دون تمثل هذه التجديدات.

هذه المعوقات ترتبط بالدرجة الأولى باعتقاد البلدانالنامية بأن التغيير الاجتماعي يتوقف على حجم مقومات التقدم المنقولة من البلدان المتقدمة أو إغفال طبيعة البناء الاجتماعي الذي فرضه الاستعمار على البلدان المتخلفة، وهي دعوة إلى تكرار نفس تجربة البلدان المتقدمة وتجاهل الخصوصيات التاريخية والحضارية لبلداننا، وفي نفس السياق تعتبر المحاولات الفكرية التي تسعى إلى تحليل أسباب تخلف بلداننا أن المعوقات التي تقف عقبة أمام عملية التنمية ترتبط بالعادات المتخلفة والقيم السائدة في المجتمع والتي تمثل مصدر للفساد والتخلف يجب التخلي عنها.

واعتبرت التنمية عملية اكتساب أو فقدان خصائصها أو سمات يعتقد أنها خصائص التنمية، وتنطوي على كثير من الغموض والمغالطة فالتخلف لا يرتبط بخصائص هذه المجتمعات وإنما يرتبط بالظروف التاريخية التي عاشتها هذه الشعوب بطبيعة النظام الدولي المجحف، وفي سياق البحث عن نظرية تتلاءم مع واقع البلدان النامية، وانطلاقا من المسلمة المعرفية القائلة أن أي ضرب من ضروب التنظير والتفكير ما هو إلا انعكاس الواقع المعين مما يغفله هذا الواقع من تيارات إيديولوجية.[1]

تشير معظم الدراسات إلى ضرورة الاهتمام بالتنمية الثقافية كجزء لا يتجزأ من جوانب التنمية خاصة بالنسبة للمجتمعات المتخلفة، فاكتمال التجربة الثقافية مرتبط باكتمال التجربة الحضارية للمجتمع المستهدف بالتنمية، إذ أنه من الصعب تصور نضج التجربة الثقافية لأي مجتمع وتجددها دون نضج التجربة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

---

[1] مريم أحمد مصطفى عبد المجيد: مرجع سبق ذكره ص:93

وبالتالي لابد من موافقة جهود التنمية مع المطالب المادية والفكرية والروحية، فالتنمية الثقافية تمثل ميكانيزم يضمن التوازن بين تلك المطالب وتحمي المجتمع من الانحلال والتفكك، وعليه من الضروري معرفة ما هي هذه العملية وتحليلها لضمان نجاح تطبيقها في كل المجتمعات على اختلاف ثقافاتها لمعرفة مدى تناسبها معها.

2-5- التنمية الثقافية وأهميتها

تعني التنمية الثقافية التغيير التقدمي الذي تزيد الثقافة بمقتضاها كما وكيفا وتتوسع آفاقا وأبعادا أو تتطور وتزدهر.[1] ويمكن تعريفها على أنها تلك المنهجية التي تستوعب كل منتجات المجتمع لتحوله في النهاية. كما يمكن تحديد تعريفها في وجهة نظر وظيفية بالقول أنها قيام مؤسسة أو مؤسسات معينة بطرح برنامج ثقافي معين تعمل في خلاله على تطوير نمط ثقافي كإصدار سلسلة من الكتب، إصدار مجلات ثقافية ودورية أو إقامة حفلات موسيقية مبرمجة أو معارض فنية متتالية وفقا لاتجاه مدرسة أو مدارس معينة.[2]

وقد أشار مالك بن نبي أن التنمية الثقافية في ثنايا حديثة عن مشكلة الثقافة وهذه عندما عرف الثقافة على أنها موقف يتخذ في إطار اجتماعي ثقافي سلبي معين بالإضافة إلى الاستناد إلى فكرة فعالية السلوك.

إن التنمية الثقافية تتضمن جميع عناصر الثقافة وأبعادها وعناصرها فهي بالنسبة للمجتمع في لحظة معينة في نموه الاقتصادي والاجتماعي يجب أن يعبر عن صفة العلاقات المتبادلة بين الإنسان والمجتمع بحيث تتحقق برمجة استقلالية الفرد وقابليته على التموضع والاتصال بالآخرين و المشاركة الفضلى في المجتمع مع الاحتفاظ بقدرته على التحرر منه[3]؛ هذا يعني اختيار عدد من القيم الفردية والجماعية التي تجعل من التنمية الثقافية الهدف، أي أنه على الإنسان أن يتطلع إلى الحياة الفضلى وليس إلى حيازة أكثر الأشياء وتكديسها، أي أن التنمية الثقافية تنحو بالإنساننحو الكيف وليس الكم.

ويناقش مفهوم التنمية الثقافية من خلال مشاركة جميع أفراد المجتمع في الحياة الثقافية[4] من خلال العلاقة القائمة بين الحركة الثقافية والتربية فالتنشئة تعمل على توطيد القيم والدين والعادات والتقاليد.

---

[1] محمد أحمد بيومي: علم اجتماع الثقافيدار المعرفة الجامعية- الإسكندرية- مصر 2002 ص:189

[2] عبد الزهرة الطالقاني: الدور الريادي للمؤسسات الثقافية في التنمية الثقافية المستدامة
www.alsabahe.com/paper.php 10h.0a 2/9/2006

[3] مالك بن نبي: مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصبور شاهينالطبعة الرابعة- دار الفكر- الجزائر 1984 ص.ص:104-116

[4] مجموعة من المفكرين: التنمية الثقافية تجارب إقليمية، ترجمة سليم مكسورالمؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت- لبنان 1983- ص:6

2-6- مبادئ التنمية الثقافية

تستند التنمية الثقافية على مجموعة من المبادئ والمرتكزات التي تعد بمثابة الموجهلها وهي:

1- الإيمان بأن القوة الحقيقة تكمن في العالم والمال معا، وليس في الجانب المادي، فالعلم هو الثروة والسلاح الذي ينبغي أن نتسلح به، وأن طريق تحقق التطور والتنمية في جميع المجالات يتم نشر العلم النافع والمعرفة وما تنتجه من رصيد علمي وعلماء مثقفين.

2- ضرورة المشاركة والمساهمة في التطورات المالية وفي بناء الحضارة المعاصرة[1]

3- الاعتقاد التام بضرورة تجنب التخلف الثقافي وسائلة وطرقه، فالثقافة قابلة للتغير من جوانب عديدة وبالتالي لابد من محاولة تغييرها وتطويرها خاصة الجانب العلمي والتكنولوجي والعمل على تحقيق توازن ونهضة علمية تخلص المجتمع من جميع القيود التي تكبله.

4- ضرورة فهم أن لكل ثقافة خصوصيتها وأهميتها ولا ينبغي أن تعتبر ثقافة أفضل من غيرها في مجال التقدم، فقد تكون ثقافة معينة متطورة في جانب ومتخلفة في آخر، ولكن هذا لا يعني أنها سيئة أو غير صالحة وتتفاوت الثقافات في خصائصها.

وبالتالي تتفاوت في درجة قوتها وضعفها، والثقافات الضعيفةتكون لديها القابلية للغزو الثقافي،[2] فالثقافة الغازية نعد الثقافة المشبعة على غيرها وهي القوية والديناميكية المتطورة، وتفعل كل جديد وتمحصه وتنقده باستمرار في حين نجد أن الثقافةالضعيفة متخلفة وراكدة وغير مسايرة للتطورات والتغيرات المختلفة، وعند الاتصال والإلتقاء بين الثقافتين تبدأ في الاستيقاظ وتبدأ في عملية التقييم والمقارنة بين ثقافتها وثقافة الأقوى وتبدأ عملية التغيير.

2-7- أهداف التنمية الثقافية

تسعى التنمية الثقافية إلى تحقيق جملة من الأهداف والغايات من ضمنها:

1- نقل الموروث الثقافي عبر الأجيال للمحافظة على المجتمع العربي وتوسيع ثقافته وتأمين استمرارها.

2- تخليص وتنقية الثقافة المحلية وما لصق بها من شوائب وبدع و العادات السلبية، التي تعمل على ترسيخ التخلف والقيام بغربلة هذه الثقافة وتحسينها وإرسال دعائم الصالح منها، والمحافظة على ذاتها وشخصيتها المتميزة.

---

[1] عمر التومي: مرجع سبق ذكره ص: 39

[2] عبد الله عبد الدايم: دراسة الثقافة من الوطن العربيالطبعة الأولى- مجلة الفكر العربي- العدد الثالث 1978- ص:9

3- تجديد الثقافة المحلية بتغيير وتطوير العناصر القابلة لذلك وتحسينها وتوفير الوسائل والسبل الممكنة لتحقيق ذلك مع المحافظة على الثواب وترسيخها في شخصية أفراد المجتمع، التي تعيش حالة اغتراب ثقافي بالرجوع إلى التوقف الإعلامي والثقافي الغربي العابر للقوميات،[1] إذ لا تملك هذه النخب أي خطة أو رغبة لمواجهة التدفق الإعلامي الغربي أو تطوير الرصيد الثقافي لأمتنا.

4- تشكيل نمط محدد من الوعي الثقافي وفرض نماذج وفلسفات غربية من خلال إنتاج وتوزيع واستهلاك المواد الإعلامية والاتصالية المحتكرة أساسا من طرف الشركات المتعددة الجنسيات عن طريق السيطرة على التقنية حيث تمكنت من تغيير اتجاهات الأفراد سواء داخل المجتمع الغربي أو خارجه، وكان التأثير الأكبر في الفئات الشعبية للمجتمع التقليدي التي تتغلغل فيها الثقافات الغربية الموجهة وهذا ما يسمي بالصناعات الثقافية.[2]

5- ارتباط التنمية الثقافية بالجماعات المحلية الممثلة للثقافة المهيمنة والتي تعمل على تنمية المادة الثقافية إعلاميا، وبالتالي اجتماعيا وفق الإيديولوجية السائدة، حيث تمارس تنمية ثقافية استمرارية ملحقة بالدولة بحيث يكون هذا الإلحاق على مستوى السفارات ومجالس التلفاز..... إلخ ، إذ لا تخرج عن أولويات الجماعة المحلية وهذا دون أن تحدد أهمية لأي فعل ثقافي نوعي مضمونه دعم كتاب أو دعم مؤسسة ثقافية وعقد شراكة معها....إلخ.

6- تأصيل جذور التثقيف الذاتي بين الأفراد وتسهيل طرق ذلك وتوفير كافة الوسائل المساعدة عليه، وتهيئة البيئة والمناخ الفكري والفني ونشر الوعي الثقافي بين الفئات العامة والخاصة، وبناء مواطن واع مثقف قادر على مواجهة كافة التيارات التي يمكن أن تواجهه.

7- تكوين الفكر المبدع القادر على التقدم العلمي والاهتمام بالمواهب العلمية، وتشجيعها وتوفير كافة الإمكانات لها وتوفيرالجوّ المناسب لنموها.

2-8- عوائق التنمية الثقافية

تقف في وجه التنمية الثقافية العديد من العوائق منها:

- العولمة:

تعتبر العولمة عائق كبير في وجه التنمية الثقافيةمن خلال انطوائها على ثقافة خاصة بها، يسميها سمير أمين ثقافة العولمة، وهي ثقافة الرأسمالية السائدة عالميا، والتي تعيد تكوين الخصوصيات المحلية التي

---

[1] زمام نور الدين: عولمة الثقافةالطبعة الأولى- مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر نوفمبر 2001ص.ص:143-145

[2] أحمد محمد حجازي: الثقافة الغربية في زمن العولمةدار قباء للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة- مصر2003 ص:27

حاولت القضاء على الثقافات العالمية والتأثير عنها من خلال :

1- إيجاد آليات تعمل على إضعاف الثقافات المحلية ومحاولة خلق أزمة هوية خاصة في البلدان الممزقة، وهذا عن طريق استخدام التكنولوجية الحديثة وما تسببه من تأثير على فردية الفرد وهوية الأمة، حيث تنطوي على زيادة درجة النمطية في عملية الإنتاج وبالتالي الاستهلاك والنمطية.

2- فرض النموذج الأمريكي للحياة والاستهلاك والتصور، فما انعكس سلبيا على أرواح الإبداع والاحتكار الذاتي وكذلك الاعتزاز بانتماء لدى البعض، وهذا قيام بعض النخب المسيطرة والتي تراهن عليها القوى الكبرى، والتي أصبحت مسألة الصحة من الشواغل الأكثر أهمية في مجال التنمية في مختلف المجتمعات سواء في تلك المتقدمة أو المتخلفة، وذلك بوصفها من بين أهم العوامل التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وأحد مؤشراتها على حد سواء.

ففي حين تمثل الصحة قيمة في حد ذاتها، فإنها تعتبر مفتاحا لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية، فالتنمية الصحية تمثل عنصرا هاما في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث من غير الممكن تحقيق تنمية حقيقية، دون تحسين وتطوير الأوضاع الصحية للإنسان الذي هو نواة التنمية وهدفها، وذلك أن الإنسان المكتمل صحيا هو القادر على بناء تنمية صحيحة مستدامة، من جانب آخر إذا ما كان العامل المباشر والرئيسي في مجال الصحة هو التحكم في المرض والتطبيق لمعالجته، فإن هناك العديد من العوامل الحاسمة والتي تقع خارج نطاق التحكم المباشر لقطاع الصحة، ويقترن ذلك بقطاعات المياه والصرف الصحي والتعليم والحياة الحضرية والريفية والإسكان والطاقة والزراعة وخاصة البيئة.

لقد شهدت السنوات الأخيرة من حياة المجتمع الجزائري بعض النمو والإنجازات في ميادين عديدة بما في ذلك تحسن صحة الناس، فقد شاهدنا إنجازات هامة في مجال تخفيض الوفيات وسوء التغذية لدى الأطفال وتمكين الناس من الوصول إلى المياه العذبة والسكن اللائق وغيرها، كما شهدنا إحرازا كبيرا في الهياكل الصحية والوسائل التابعة لها، من جانب آخر طرأت تغيرات جذرية كمية ونوعية على المشهد الصحي من حيث عدد الهياكل والإمكانيات وكذا العاملين في المجال الصحي على مدى العقد الماضي، خاصة مع ولوج القطاع الخاص لمجال الصحة، وأصبح سندا داعما لجهود الدولة لترقية المستوى الصحي في الجزائر.

2-9-التنمية الصحية

لقد أصبحت الصحة من الأمور الأكثر أهمية في مجال التنمية، وذلك بوصفها من العوامل التي تسهم في التنمية المستدامة وأحد مؤشراتها،فلا يمكن تحقيق تنمية بدون سكان أصحاء، ففي حين تمثل الصحة

قيمة في حد ذاتها ، فإنها تعتبر كذلك مفتاحا للإنتاجية والرخاء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي،[1] وذلك أن العديد من حالات التردي الصحية والصحة المعتلة تؤثر تأثيرا كبيرا في النمو و التنمية، ولأول مرة تناولت اجتماعات مجلس الأمن ومجموعة الثمانية و منظمة التعاون والنمو الاقتصادي صر احة القضايا الصحية بوصفها قضايا إنمائية.

2-10-التنمية الصحية في الجزائر

إذا كان الدخل الوطني يعد مؤشرا مباشرا للوقوف على ما تحقق من تنمية اقتصادية لبلد ما، فإن الأمر يختلف تمام بالنسبة للتنمية الصحية، وذلكأن التغيرات التي يعرفها المحيطو التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعوالاهتمام المتزايد للسكان بالصحة، وإضافة إلى طبيعة الخدمة الصحية باعتبارها تمثل أساسا خدمة اجتماعية كلها عبارة عن عوامل أدت إلى وجود تساؤلات حول واقع وأهمية التنمية الصحية، فلا يوجد هناك اختلافا حول مبدأ الرفع من مستوى التنمية الصحية ولكن اختلاف يكمن حول الأهداف المرتبطة بها والأساليب المستعملة في تحقيقها وتقييمها.

2-11- معوقات التنمية الصحية في الجزائر

تعاني الجزائر العديد من المعوقات التي أثرت سلبا على واقع التنمية الصحية، ويمكن إجمال هذه المعوقات بالنظر لواقع القطاع الصحي في النقاط التالية:

1- معوقات مرتبطة بقطاع العناية الصحية

تقدير المجهودات التي قامت بها الجزائر لأجل الرفع من المستوى الصحي للسكان، إلا أنها تبقى محدودة بالنظر للمجهودات التي بذلتها البلدان الأخرى، ويمكن إجمال هذه المعوقات في ضعف تمويل القطاع الصحي وقلة وسوء توزيع الهياكل الصحية على التراب الوطني مقارنة باحتياجات المجتمع الصحي.

- ضعف تمويل القطاع الصحي

بالنظرلارتفاع مستوى الإنفاق الصحي الوطني، إلا أنه مازال بعيدا عن المستويات المحققة في الدول المتقدمة، وحتى الدول ذات الخصائص المشتركة مع الجزائر، كمتوسط مع الجزائر لمتوسط الدخل الفردي

- قلة وسوء توزيع الهياكل الصحية

---

[1] الصحة والتنمية المستدامة:تقرير منظمة الصحة العالمية- جنيف- سويسرا- 2001 ص:11

بالنظر إلى الارتفاع المتزايد لعدد السكان في الجزائر، فإن ذلك لم يصاحبه ارتفاع مماثل في الهياكل الصحية، حيث شهد عدد السكان ارتفاعا من 30416000 نسمة سنة 2000 إلى 31848000 نسمة سنة 2003 بنسبة تقدر أكثر من 4.07 %.[1]

في حين نجد أن ارتفاع الهياكل الصحية المحسوبة على أساس عدد الأسرة لم يتجاوز حدود 2.8% فالمراكز الاستشفائية الجامعية لم يتغير فقط حجمها منذ 2000 و إنما عرفت انخفاضا في عدد الأسرة من جهة، ومن جهة أخرى تشهد الجزائر سوء توزيع المؤسسات الصحية على التراب الوطني، فالعاصمة لوحدها تستحوذ على 55% من الهياكل الصحية، في حين لا يتعدى ذلك في الشرق نسبة 22%، بينما في الجنوب الشرقي نسبة 2% بينما في الجنوب الغربي1%.

2-معوقاتمرتبطة ببيئة القطاع الصحي

تعد العوامل البيئية من أهم العوامل المؤثرة على صحة الأفراد،[2] و ما لا يلاحظ على بيئة القطاع الصحي في الجزائر نجدها تتصف بالتدهور المستمر و يمكن ذكر الخصائص التالية للوضع البيئي في الجزائر، فيما يلي :

1- انحسار الغلاف النباتي و زيادة التصحر

2- النضوب السريع للموارد المائية السطحية و الباطنية بسبب الاستغلال المفرط لها، لا سيما في السنوات الأخيرة بسبب فترة الجفاف،[3] و قد بلغت نسبة السكان المحرومون من الإمكانية المستدامة للوصول إلى مصدر مياه محسن 15% سنة 2004 بعدما كانت تمثل 13%سنة 2002

3- تدهور البيئة الساحلية و البحرية

4- التلوث الصناعي بسبب المصانع غير المراقبة، النفايات الخطرة والسامة دون مراعاة الأساليب العلمية للتخزين، حيث بلغ حجم النفايات 3251000 طن سنويا

5- الزيادة المفرطة في التعمير والبناء نتيجة الضغط الديموغرافي وما نتج عنه من مشاكل حضرية.

كل هذه العوامل مجتمعة، أثرت سلبا على حياة وصحة الجزائريين فقد شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة ارتفاعا حادا في أمراض التيفويد بسب اختلاط مياه المجار ي بالمياه الصالحة للشرب، ارتفاع في حالات التسمم الغذائي[4]، ارتفاع في أمراض الجهاز التنفسي وأمراض القلب والأوعية الدموية وارتفاعا في حوادث المرور.

---

[1] www.ons.dz/santé

[2] Kadi،a،la gestion de l'eau en Algérie، journal des sciences hydraulique، n° :2 Algérie avril 1997 P:196

[3] **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.**

[4] عزوز كردون وآخرون: البيئة على الأوساط الطبيعية واستراتيجيات الحمايةمخبر الدراسات والأبحاث حول المغرب والبحر الأبيض المتوسط- جامعة منتوري- قسنطينة-سنة2001- ص:14.

ثالثا: سياسة التنمية والسكان في الجزائر

- سياسات التنمية الريفية في الفترةمابين 1963-1980

بعدما حقق الشعب الجزائري معجزة الاستقلال الوطني، إلا أنه واجه معجزة أخرى لا تقل صعوبة عن الأولى، بل هي في الواقع المهمة الأصعب والأشد تعقيدا، وهي تنمية البلاد وتحديثها، فعندما شكلت أول حكومة وطنية في سبتمبر 1962 وتسلمت الحكم، لم تعثر على فلس واحد في الخزائن أو عود أخضر في ملايين الهكتارات، أو آلة تدور في مصنع، وبالتالي وجدت أمامها شعب يواجه خطر المجاعة وبلدا مخربا واقتصادا مختلا تعمه الفوضى،وإدارة معادية من المستوطنين الفرنسيين الذين استخدموا العنف الاقتصادي المتمثل في حرق الأراضي ومصانع وهجرة جماعية للمستوطنين الأوروبيين، من مدراء وخبراء فنيين تركوا أراضي ومصانع ومرافق ومؤسسات، وعليه كانت المهمة الرئيسية للحكومة أن تنطلق بإصلاحات إستعجالية.

3-1- مكانة القطاع الزراعي في مرحلة التسيير الذاتي

3-1-1- نشأة نظام التسيير الذاتي ومراحله

بالرغم من فرار المعمرين لم تستقر الأوضاع السياسية وكانت هناك صراعات ونزاعات على مستوى القيادة، مما ساعد على خلق بعض الفوضى الاقتصادية، واستولى الفلاحون على المزارع دون تدريب أو تكوين سابق، وباشروا في تسييرها حتى تدخلت الدولة بعد طرح ثلاث خيارات أساسية هي[1]:

1- بيع أو تأجير المزارع الشاغرة للجزائريين، ولكن هذا الخيار يتضمن مخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية، لأنه يؤدي إلى خلق طبقة جديدة رأسماليةتحتكر السوق الوطنية والتجارة الخارجية التي تتناقض مع الاتجاه الاستدراكي.

2- توزيع هذه الأراضي على الفلاحين الفقراء، ولكن سجل أن هناك عقبات فنية واقتصادية، علاوة على تفتيت المزارع الكبرى.

3- التسيير الجماعي تحت إشراف الدولة والإبقاء على المزارع كما هي دون تفتيتها إلى وحدات صغيرة.

واختاروا الحل الثالث على وجه الخصوص لأنهم كانوا مفتقرين للكفاءات والخبرات،[2] وأقيم نظام تسيير الذاتي من خلال إصدار مجموعة من المراسيم وتم تطبيقه بثلاث مراحل.

---

[1] حسن بهلول: القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائرالطبعة الثانية- المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر 1985 ص.ص:276-277

[2] هاشمي الطيب: تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر 2000-2006مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة تلمسان- الجزائر 2007 ص.ص:43-44

وأصبح التسيير الذاتي إحدى خصائص الاتجاه الاشتراكي للجزائر،[1] وجاء من أجل حماية الإنتاج الفلاحي وتحسين الحياة في الريف، باعتباره الموقع الجغرافي للتطبيق، وأن يرفع تحدي المعمرين الذين حاولوا تدمير كل الممتلكات وحاولت الدولة الجزائرية فرض سيطرتها على الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرون.[2] وكانت هذه السياسة تعتبر السياسية الزراعية الأكثر فعالية في تطوير القطاع الزراعي، وخصوصا في هذه المرحلة المبكرة من الاستقلال، فهو من الناحية الاقتصادية يكتسب أهمية كبيرة لكونه يضم 80% من الأراضي المزروعة باستمرار، ويساهم بنسبة 60%من الدخل الإجمالي من القطاع الزراعي.[3] وظهر قطاعين متناقصين هما نظامالتسيير الذي كان تحت تسيير وإشراف الدولة وهو نظام أكثر تطورا وتقدما، يتميز بإنتاجية قوية يستحوذ على مساحة تقدر ب 332.860 2 هكتار من المساحة الإجمالية ومن أخصب أراضي الجزائر، مع وجود كثافة سكانية أقل، ويعمل فيه عمالة زراعية بنسبة 18.5%،ويستخدم وسائل إنتاج حديثة، ويقابله قطاع تقليدي يملك مساحة حوالي 8.652.580 هكتار أي 70% وعدد المالكين لم يمثل 11% فقط، وهي أراضي أقل خصوبة من أراضي القطاع المسير ذاتيا وذو إنتاجية ضعيفة، بحيث مساهمتهفي الإنتاج الزراعي النباتي حوالي 15 % يعتمد على الوسائل التقليدية البدائية، بحيث نجد على سبيل المثال نسبة استخدام القوة الحيوانية كالثيران والحمير تزيد عن 70 % من القوى المحركة المستخدمة في هذا القطاع بينما لا نجد في القطاع المتطور المسير ذاتيا إلا في حدود 15إلى 20 %،[4] وكذلك يتركز فيه أكبر عمالة زراعية بنسبة 81% من السكان الجزائريين.

3-1-2- البرامج والمخططات التنموية في نظام التسيير الذاتي

انطلقت الحكومة في هذه الفترة بمجموعة من البرامج ابتداء ببرنامج طرابلس 1962 الذي حدد للزراعة ثلاث عناصر رئيسية هي : الإصلاح الزراعيو استخدام الأساليب الحديثة، والمحافظة على تراث الأرض الجزائرية، إلا أنه لم يشر بصريح العبارة إلى أسلوب التسيير الذاتي، ثم جاء البرنامج الثلاثي 1963-1966 الذي لم يعط اهتماما للزراعة فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة16.5%،بعد قطاع النقل والسكن في المرتبة الأولى والصناعة في المرتبة الثانية بنسبة 20.6%.[5] وخصصت له قيمة مالية تقدر ب3.93 مليار دج.

---

[1] محمد السويدي: التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالميةالمؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر1986 ص:142

[2] الحافظ سنهم:التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلالترجمة: مروان القنواتي-ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر ص:15

[3] فوزية غربي: الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي- حالة الجزائرالطبعة الثانية- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- لبنان2011 ص:129

[4] حسن بهلول : مرجع سبق ذكره ص:94

[5] Marc écrèment indépendance politique et libération économique (1968-85) ENAP-OPU-Alger 1986 P: 56

ثم جاء بعد ذلك ميثاق الجزائر سنة 1964 الذي أضاف طابع إيديولوجي على أساس أن التسيير الذاتي هو الاتجاهالأساسي للجزائرنحو التحول الاشتراكي.[1]ثم جاء المخطط الثلاثي (64-67) [2] أول مخطط بدأت به الدول الجزائرية الفتية عهد نظام التخطيط الهادف إلى توجيه التنمية الاقتصادية واشتراك العمال في تسيير الأجهزة الاقتصادية، وقد خصصت له قيمة إجمالية تقدر ب 10 مليار دج سنة 1967، فهو كذلك لم يعط الأولوية للزراعة، بحيث أخذت نسبة 17.56%من جملة الاستثمار مقابل الصناعة بنسبة 51.95%.

3-1-3-فشل السياسة الزراعية للتسيير الذاتي

لم يحقق التسيير الذاتي الأهداف الموجودة، حيث انخفض الإنتاج والمر دودية في كثير من المزارع، نتيجة لاعتماد الزراعة على الأمطار بصفة ثابتة ومستقرة، وشهدت الأراضي الفلاحية تدهورا متزايدا ومستمرا منذ الاستقلال، تبعا لظاهرة الجفاف المتكررة وندرة المياه وزيادة ضغط الإنسان عليها عن طريق البناء والغابات، انخفاضا في مساحتها التي بلغت 3.5 مليون هكتار سنة 1939، ثم إلى 3 ملايين هكتار سنة 1960 ولم تغط سوى 1.177 مليون هكتارا، بسبب الحرائق التي بلغت 873 ألف هكتارا،

أي 74% من مساحة التشجير[3]، وفي عام 1965انخفض إنتاج الحبوب بنسبة 11% عن عام 1964، وانخفض مرة أخرى سنة 1966من إنتاج 1964 بنسبة 05.4%، [4]إضافة إلى بقاء العديد من النزعات السلبية المورثة عن الاستعمار وتمركز الجهاز الإداري الضخم في المدن وامتداد البيروقراطية إلى كل القطاعات، وحدوث نزيف حاد في الخبرات الزراعية، بفعل رحيل أكثر من 50 ألف إطار سامي، 35 ألف إطار و45 ألف عامل مؤهل أوروبي.

3-1-4-انخفاض الإنتاج الفلاحي وتدهور بعض المؤشرات الزراعية

بلغت القيمة المضافة في القطاع الصناعي الذي كان يعادلها تقريبا ثلاث أضعاف أي 6.1 مليار دج، بنسبة 41.9%من الناتج الإجمالي في نفس السنة، وانخفضت نسبة الصادرات الزراعية إلى حوالي 10% من مجموع الصادرات الوطنية، بعدما كان نصيب المنتجات الزراعية تشكل 86% من مجموع

---

[1] محمد السويدي: مرجع سبق ذكره ص.ص:140-141

[2] Mohamed Elhoucine benissad- économie du développement de l'Algérie (1962-1978) 2 éme édition- OPU- Alger- 1981 P:46

[3] SLIMANE Bedrani; AMEL Bouzi; bilan des politique de développement agricole et rural en Algérie, 7eme colloque scientifique international sur la sécurité alimentaire et la mondialisation quelle stratégie pour le développement agricole bibliothèque d'Algérie elhamma- alger- 23,24 avril 2008- p: 150.

[4] Nadir mohamed tayele "l'agriculture dans la planification en Algérie, de 1967 à1977"- OPU 1982- Alger- pM03.

صادرات البلد سنة 1959.[1] وفي المقابل ارتفعت قيمة الواردات الغذائية التي تجاوزت 724 مليون دج في الفترة 1967-1969.

كما أن استهلاك المواد الغذائية ذات المصادر النباتية تمثل 20 % من الواردات سنة 1968، وبلغت نسبة المواد الغذائية الأساسية 85% من المواد الغذائية المستوردة ، منها الحبوب 29.61%والحبوب الجافة 31.67% والسكر 90%، إضافة إلى تقليص الأراضي الزراعية التي بلغت 0.59 هكتار للفرد، نتيجة للتوسع العمراني وزيادة النمو السكاني،[2]وحوالي 135 ألف مستثمر يمتلكون أقل من هكتار،[3] وحسب الإحصائيات كانت الجزائر في المرتبة الخامسة من الدول الأقل نموا في الإنتاج الفلاحي في فترة 61-69 بمعدل (1.4%) واسبانيا (2.3%).

3-1-5-أسباب فشل التسيير الذاتي

طريقة التسيير: ما يمكن قوله أن تجربة التسيير الذاتي في القطاع الزراعي تعتبر فريدة من نوعها في الوطن العربي، فهي تعتبر أكبر تجربة اقتصادية واجتماعية تشهدها الجزائر بعد الاستقلال، حيث استطاع التسيير الذاتي أن يعمل بشكل سليم في الوحدات التي منحت فيها المبادرة للعمال وقدمت إليهم الوسائل الكافية، وقد كتب ميشال لوني ملاحظات عن لجان التسيير الذاتية بناحية وهران في كتابه الفلاحون الجزائريون يقول: كانت لجان التسيير تعمل بانتظام وتسود بين العمال الروح التعاونية وحتى لجان التسيير التي تبدو وظائفها صعبة يلاحظ أن اتجاهها الجماعي في العمل أقوى من اتجاهها الفردي،[4]ولكن طريقة تسيير المزارع لم تكن بطريقة ديمقراطية أي لم تكن للعمال الحرية المطلقة في تسييرها، بالرغم من أن القوانين تبين بأن العمال الفلاحين أحرار في تسيير أنفسهم بأنفسهم.

فكانت هناك مركزية في التسيير، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ سليمان بدراني على هذا الأمر ما يلي: في الواقع العملي لم يكن للتسيير الذاتي المستثمرات الفلاحية وجودا ، فلا يوجد أي شاهد ولا أية دراسة، ولا أي كتاب يذكر بأن هناك مزارع كانت تخضع لنوع من الديمقراطية الكاملة في التسيير الداخلي، بل كل الشهود وكل البحوث التي وجدت أثبتت غياب السير الحقيقي للمؤسسات المسيرة ذاتيا، وأن التدخلات الكثيرة

---

[1] حسن بهلول: مرجع سبق ذكره ص.ص:107-110

[2] Ali hamza cherif: population et besoin alimentaires en Algérie bilan et perspective revue de genne APN°35- Alger 2007 P: 66

[3]خيري عز يز: قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربيالطبعة الأولى- دار الآفاق الجديدة- مصر1983 ص:220

[4] محمد السويدي: مرجع سبق ذكره ص:184

من طرف المؤسسات التي تقع خارج نطاق التسيير الذاتي زادت من عدم إسهام العمال في عملية التسيير،[1] وبالتالي تميزت طرق التسيير بالمركزية والبيروقراطية.

3-2- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للريف الجزائري في ظل المخططات التنموية

- المخططات التنموية الرباعي الأول والثاني 1962-1980

انطلقت الحكومة بالمخططات التنموية والاجتماعية والاقتصادية للخروج من حالة التخلف، فكانت في مقدماتها التصنيع باعتباره عاملا يقضي على البطالة، و يوفر الاكتفاء الذاتي في عدد كبير من المنتجات الصناعية، إلا أن المخطط الثلاثي الأول اعتبر من قبل و اصفيهمجرد تمرين على التخطيط، لتبرير عدم مقدرته على لعب الدور الذي استند إليه بطريقة فعالة، وأسباب هذا الفشل تعود إلى سوء تحضير الهيئات السياسية والإدارية والتقنية الاقتصادية، فيما تتعلق بشؤون التخطيط وغياب التنسيق بين المديريات المركزية و الجهوية، فجاء المخطط الرباعي الأول 1970 – 1973 لتصحيح الوضعية السابقة، من خلال السعي إلى تحقيق معدلات نمو سنوية قدرها 9% على الأقل.[2]وخصص له غلاف مالي قدره 34 مليار د.ج، وكانت اهتماماته تتعلق بتطور المناطق الريفية لإحداث التوازن بينها وبين مناطق المدن، والزيادة في الإنتاج الفلاحي ووضع هياكل تحرك الإنتاج حتى بعد نهاية استصلاح 500 ألف هكتار وحفر 50 بئرا،وإرضاء حاجيات السكان باللحوم من خلال بناء 30 مذبح في مختلف أنحاء البلاد.[3]ثم جاء المخطط الرباعي.

3-2-1الهجرة الريفية

حسب المعطيات الإحصائية للإحصاء العام للسكان سنة 1966 تبين أن 600 ألف نسمة تمثل زيادة في حجم الهجرة الداخلية خلال أربع سنوات أي بمعدل 150 ألف نسمة سنويا.[4] مما أدى إلى ظهور الأكواخ القصديرية في المدن التي أصبحت مشكلة حادة تواجه الدولة الجزائرية، ويشير المخطط الرباعي الثاني أن الهجرة الريفية تطورت بالنسبة إلى تطور العدد الإجمالي للسكان خلال الفترة 1973-1977 فقد بلغ معدل الهجرة الريفية سنويا ب 130 ألف نسمة إذا ارتفع معدل نمو سكان الريف إلى 2%سنويا و المعدل في المدن بنسبة 6.5%سنويا من أجل تزايد معدل السكان المدن، بعد أن استقر خلال الفترة الواقعة بين عامي 1966.1969 على نسبة 3.2%، والمساوية عمليا لنسبة النمو السكاني العام، ثم ارتفعت هذه النسبة

---

(1) S. Bedrani L'expérience algérienne d'autogestion dans l'agriculture, de CREAD N°23/24 18-20 février P: 50

(2) Nadir Mohamed tayle, l'agriculture dans la planification en Algérie de1967à 1977- Office des Publications Universitaires- Alger 1982 P: 74

(3) عزيوز تيداديني: المخطط الرباعي الأول

الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر بدون تاريخ ص:17

(4)عبد اللطيف بن أشنهو: الهجرة الريفية في الجزائرالمؤسسة الوطنية- المطبعة التجارية- الجزائر ص:71

حتى وصلت 3.4% [1] من خلال الفترة الواقعة بين عامي 1969 و 1971 ثم إلى 5.25% خلال الفترة الواقعة بين عامي 1972-1974 وتؤكد المعطيات الإحصائية المتوفرة من التعداد السكاني لعام 1977 أن الاتجاه العام للهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، ونمو المراكز الحضرية نتيجة لهذه الهجرة كان كالتالي:

1- ازدياد ملحوظ في انتقال السكان الريفيين إلى الحضر إذ بلغ عدد المراكز المعتبرة 190 مركز حضري، وارتفع عدد سكان الحضر من 3.7 مليون نسمة إلى 7.095 مليون نسمة أي من 31% إلى 41% من المجموع الكلي للسكان المقيمين في الريف.

2- لا تزيد نسبة السكان العاملين في الزراعة على 70% من مجموع السكان المقيمين في الريف.[2]

3- نتج عن النزوح الريفي تحول في شكل الأسرة الجزائرية من أسرة ممتدة أي يتجاوز عدد أفرادها 40 فرد إلى أسرة زواجية، وأدى النمو السريع والعشوائي للمراكز السكنية الجديدة إلى آثار وخيمة انعكست على الصحة وانتشار الأوبئة والحرمان من التعليم،وانحراف الشباب وارتفاع معدلات الطلاق وتعدد الجرائم.

سياسةالتعليم

إن التوزيع غير العادل في الاستثمارات بين المناطق والقطاعات الذي انعكس بصفة ملموسة على مستوى التشغيل والدخل،وبالمثل على قطاعات أخرى ضرورية لاستقرار السكان ومن بينها السكن والتعليم.

وقد كانت سياسة التعليم في الجزائر منذ البدء تستهدف:

1- الاستجابة للمطلب الاجتماعي للتربية وذلك بواسطة الديمقراطية

2- ربط التعليم باحتياجات التنمية الاقتصادية وذلك بإعطاء الأولوية للمواد العلمية.

3- جعل التعليم اجتماعيا وذلك بالتعريب.[3]

وهكذا تمت إتاحة فرص التعليم لجميع الأطفال الجزائريين تحت إطار مجانية التعليم في جميع الأطوار، وعممت المدارس حتى في المناطق النائية، ويحدثنا الخبير الاقتصادي عبد اللطيف بن اشنهو في كتابه"الهجرة الريفية في الجزائر " عن التعليم في تلك الفترة، وزادت أيضا الجهود المبذولة من أجل سكان الريف، والهدف من هذا التوسع هو القضاء على الفروق الاجتماعية بين المدن والأرياف، والعمل على وقف النزوح الريفي والهجرة الريفية في المناطق الريفية.

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو: نفس المرجع المذكور ص: 76

[2] عبد اللطيف بن أشنهو: مرجع سبق ذكره ص.ص:08-12

[3] رشيد زوزو: الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر1988-2008 أطروحة دكتوراه- قسم علم الاجتماع- كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية- جامعة منتوري قسنطينة- الجزائر 2008 ص: 117

لأن عدم التوسع يدفع في اتجاه زيادة النزوح الريفي أكثر من التحقيق منها، ومن المؤكد أن الانتساب إلى المدرسة هو أحد المطالب الأشد إلحاحا بالنسبة للشعب الجزائري عامة والفلاحين خاصة، نظرا لما عانوه تاريخيا من اضطهاد اقتصادي وسياسي، واليوم يجدون في المدرسة الوسيلة الوحيدة التي ينقنون فيها أطفالهم من ظروفهم ذاتها، وتشير بعض الاستقصاءات إلى أن الانتساب إلى المدرسة يشكل حافز يدفع سكان الريف نحو التنقل.

وعمليا تشمل شبكة التعليم كامل التراب الوطني لكن بصورة متفاوتة، مع أن الاختلاف الكمي يميل منذ بضع سنوات نحو التناقص، إلا أنه ولأسباب بديهية يبقى المدرسون الأكثر كفاءة متمركزون في المناطق الحضرية، وفي أفضل الأحوال في المراكز الريفية الآهلة بالسكان.[1] ويشير هنا إلى سياسة تعميم نسبي للتعليم في كامل التراب الوطني.

3-3- سياسات التنمية الريفية وأثرها على الريف الجزائري في الفترةمابين1980-1990

ظهرت في هذه الفترة على مستوى الخطاب السياسي مفهوم المراجعة أو التقييم، باعتبارها مرحلة حكم جديدة (وفاة الرئيس هواري بومدين ومجيءالشادلي بن جديد)، وذلك بتحليل الوضع الاقتصادي وحصر السلبيات والايجابيات للسياسات التنموية السابقة، مما جعل الحكومة الجديدة تطرح البدائل من خلال وضع مخططات تنموية وإصلاحات في القطاع الزراعي تساعد في القيام بالتنمية الحقيقية.

3-3-1- الوضع الاقتصادي الجزائري في ظل المخططات الخماسية 1980-1990

لم تضع الدولة أي مخطط تنموي من سنة 1977 إلى غاية 1980 بسبب مرض ووفاة الرئيس الراحل هواري بومدين، وكانت تسمح حسب هؤلاء بتدارك التأخر المتراكم في تحقيق أهداف المخطط الرباعي الثاني وتعميق التفكير لإعطاء الاقتصاد الوطني نفسا جديدا،[2] وأول مخطط بدأت به الجزائر في هذه المرحلة هو المخطط الخماسي الأول 1980- 1984 والذي يعتبر أول مخطط طويل من حيث الفترة المخصصة له مقارنة بسابقهوخصص له غلاف مالي يقدر ب 250 مليار د.ج نتيجة للإيرادات المتحصل عليها من قطاع المحروقات، حيث ارتفع سعر البرميل نسبة 250% سنة 1980، أي بسعر 38 دولار بسبب الحرب الإيرانية العراقية،[3] إلا أنه لم يغير من الأوضاع المزرية للاقتصاد الوطني الذي كان في حالة ركود، ثم جاء المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 ليستكمل ما فات في المخطط السابق، وارتفعت الحصة المالية للمخطط إلى 500 مليار د.ج، وانطلق مباشرة قبل الأزمة الاقتصادية التي حدثت سنة

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو: نفس المرجع المذكور ص.ص: 137-138

[2] Henni Ahmed : économie de l'Algérie indépendante, collection économique, 1991, Alger, P :31

[3] Khaled chebah évolution du commerce extérieur de l'Algérie, 1980-2005, constat analyse revue compus, N°7, P : 38.

1986 و أعطى الأولوية للقطاع الفلاحي والري والصناعات الصغيرة،[1] ويمكن أن تعطى بعض المؤشرات التي تبين لنا الصورة عن الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة أهمها: [2]

1- الارتفاع المستمر للمديونية من 0.2 مليار سنة 1970 إلى 19.4 مليار دولار سنة 1980، ثم إلى 27.9 مليار دولار سنة 1990.[3]

2- تدهور أسعار النفط واستمرار هذا التراجع، حيث وصلت إلى ما دون 10 دولار سنة 1986، مما نتج عنه انخفاض مستمر في معدلات النمو الاقتصادي من 0.5%سنة 1986 إلى 1% سنة 1990 بعدما ما كان 5.8%سنة 1985، أي قبل الأزمة الاقتصادية سنة 1986.

3- تدهور سعر الدولار من 29.5 دولار سنة 1985 إلى 21.04 دولار سنة 1991[4] أدى إلى ارتفاع خدمة الدين بمقدار 7 مليار دولار خلال 1985-1991.

4- الانخفاض المستمر لمعدل النمو الاقتصادي السنوي من 6.8%من خلال الفترة 1965-1980 إلى 4.2%خلال الفترة 1980-1988.[5]

5- سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات، كلفت خزينة الدولة 60.5 مليار د.ج خلال الفترة 1983-1987 مما جعل الحكومة تبدأ في موجة جديدة من الإصلاحات، عرفت باستقلالية المؤسسات.

6- انتشار ظاهرة تهريب الأموال، فحسب تقرير منظمات مالية دولية أن قيمة 9.7 مليار دولار تم تهريبها بين سنتي 1986-1988 وجاءت هذه في أعقاب أزمة 1986.

7- أصيبت بعض المؤسسات الصناعية العمومية بحالة إفلاس أي عجز مالي يقدر ب 1.8 مليار د.ج سنة 1978 بعدما كان 408 مليون د.ج سنة 1973[6].

8- انخفاض في الإيرادات بين سنتي 1985-1986 بنسبة 40%، أي من 2.7 مليار إلى 7.9 مليار دولار، بعدما كانت نسبة الصادرات تصل إلى 11.6%، من خلال الفترة 1980-1985 بفضل قطاع المحروقات الذييمثل 98%من مجموع الصادرات، مع استقرار في الواردات بمعدل 6% سنويا[7].

---

(1) Khaled chebah, revue compus, P :42

(2) روابح عبد الباقي: المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائرأطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- جامعة باتنة- سنة 2006- ص: 90.

(3) OPEC, Bulletin : statistique annuel- 1971,2000

(4) Brahim hachelouf, femme et développement au Maghreb, une approche socio-culturelle, revue africain focus, 7 NR 4,1991, P :330

(5) Le syndrome de « MADE IN » et le sort des Entreprises Publiques Industrielles (EPI), P: 31

(6) Leila Melbouci, la syndrome de « MADE IN » et le sort des entreprise, P : 31

(7) Khaled Chebbah, évolution de commerce extérieur de l'Algérie :1980- 2005, revue compus N° 7, P :42

رابعا: مخططات التنمية والسكان في الجزائر

المخططات التنموية من أجل إصلاح الريف في الفترة ما بين 2000-2006

4-1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2002

تنطلق هذه السياسة الفلاحية الجديدة من فكرة الأمن الغذائي، بدلا من الاكتفاء الذاتي، حيث تسمح باستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة لدى القطاع، مع رسم أهداف قابلة للتحقيق على المدى الطويل، والمتوسط، وتراعى فيها التحولات الاقتصادية الراهنة،والمتمثلة خاصة في إنتهاج سياسة اقتصاد السوق، وتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

فتدخلت الدولة بشكل فعال عبر البرنامج الذي يحمل فكرة الأمن الغذائي، والمتضمن العديد من وسائل الدعم وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع،[1] وتحسين مستوى معيشة سكان الأرياف من خلال تقديم دعم وقروض وتوزيع أراضي واستصلاحها عن طريق الامتياز، إضافة إلى تنمية وتطوير الخدمات الريفية وتهيئة البنية الأساسية كبناء السدود والطرق.

وتشجيعا لسكان الريف لممارسة الأنشطة الفلاحية من خلال الدعم، كما جاء ليقطع نهائيا الصلة مع الطرق المركزية الموحدة النمطية، التي كانت سائدة في ذلك الوقت وليعبر عن إرادة مؤكدة لترسيخ قدم الحداثة في القطاع الفلاحي، فمسار التحول الذي بدأ في المجال الفلاحي منذ خمس عشر سنة،[2] عرف دفعا جديدا مع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الذي جاء في سياق ظهرت فيه ضرورية نزع الطابع السياسي عن العمل الفلاحي، ورد الاعتبار لبعده الاقتصادي، لتكييف الفلاحة مع محيط وطني في تطوير مستمر، فالمخطط الوطني الفلاحي الاقتصادي الحر و المسؤول عن اختياراته.

وذلك عبر استعمال أدوات المساعدة والحث على الاستثمار،وباقتراح طرق جديدة للتنمية قائمة على المشاركة الفاعلة والمسؤولة للمزارعين، وعلى الاستعمال الملائملأدوات المساعدة على، والحث على الاستثمار، وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الشروط الملائمة للإنعاش الفعلي للقطاع، فأدواتالمساعدة هذه وضعت في إطار صيغ تمويل تسمح بتسيير المخاطر بصفة مشتركة بين المزارع والبنك وشركة التأمين والدولة، وقد كان القرض الفلاحي عاملا حاسما، لولاه كان يستحيل على الفلاحين القيام بالتركيب المالي الضروري لانجاز مشاريعهم، ويدعمه في ذلك عودة البنوك إلى الاهتمام بتمويل الفلاحة، يركز المخطط

---

[1] République Algérienne Démocratique Et Populaire , Ministère De L'agriculture :Guide Des Procédures , mars 2003, page 04

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نضام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وزارة الفلاحة مارس 2003، ص 4.

الوطني للتنمية الريفية أيضا على لا مركزية القرار الاقتصادي على مستوى المستثمرة الفلاحية نفسها فيما يتعلق باختيار الاستثمار، وعلى مستوى الهياكل الإدارية المحلية في ما يتعلق بمنح مساعدات الدولة.

وهذا أحد أهم أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحيةو الذي سيتم توسيع إجراءاته المتعلقة بالمساعدة والحث على الاستثمار إلى كل جهات الوطن في تنوعها وخصوصياتها،و الذي يستجيب لانشغالات مجمل المزارعين مهما كان نمط استغلالهم للأرض، وفي هذا المجال يمثل المخطط أداة مفضلة لتنمية الإنتاج الفلاحيوعنصر ا في هيكلته حسب الفروع وكذا أداة لإدارة الفضاءات،[1] ولتحقيق هذا حدد لهذا المخطط محورين:

المحور الأول :

وهي البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعصرنه المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي، وتتضمن البرامج التالية:

1- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية

2- برنامج تكييف أساليب الإنتاج

3- برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي التكيف، التهوية، النقل ، التخزين

4- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية (من أجل توزيع وتحسين الخدمات للمنتجين، وأيضا من أجل دمج الشباب المؤهل ولديه تكوين مرتبط بالنشاط الفلاحي)

المحور الثاني:

وهي برامج موجهة للمحافظة وتنمية المجالات الطبيعية بالإضافة إلى خلق مناصب شغل وتتضمن هذه البرامج ما يلي:

1- البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى حماية البيئة، وتتضمن المناطق الجبلية وذلك عن طريق التشجير الاقتصادي والنافع

2- برنامج التشغيل الريفي، وبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتيازات، وبرنامج لحماية وتنمية المناطق السهبية، وبرنامج المحافظة على تنمية الصحراء

وأهم الأهداف التي جاء بها هي كالتالي: [2]

3- تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج للمداخلات الفلاحية

4- الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية (الأراضي، المياه)

---

[1] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة مشروع جويلية 2004، ص: 43

[2] هاشمي الطيب: تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة من 2000 إلى 2006 ص.ص:91-98

5- تنمية مستديمة، وترقية المنتجات ذات المزايا المؤكدة

6- توفير مناصب الشغل والتخفيض من نسبة البطالة

7- تحسينوعصرنه القطاع وتحسين مستوى معيشة سكان الريف من خلال رد الاعتبار للمهن الريفية، وخلق أنشطة اقتصادية جديدة

8- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويعه سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي

9- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافةو الشبه جافة، وتلك المهددة بالجفاف (المخصصة حاليا للحبوب، أو متروكة بورا)بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة، زراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة، مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بإنتاجيتها العالية

10- ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع تنوع المناخ

11-رفع الصادرات من المواد الفلاحية، وكذلك ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها

12- توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية، والمقدرة حاليا ب 8 ملايين هكتار، باستصلاحها عن طريق الامتياز الفلاحي الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة عليها، وتوسيع الواحات بالجنوب، وتقدر مساحة الأراضي المعنية في المرحلة الأولى من البرنامج بـ 600 ألف هكتار، وقد مس هذا المخطط مساحات واسعة، ومس الفئات المحرومة اقتصاديا واجتماعيا، كما استفادت 200 ألف مستثمرة فلاحيه و 600 ألف مستثمرة معزولة في مناطق ريفية نائية، وتمثل 10 ملايين نسمة من سكان الريف.[1]

13- انطلاق البرنامج الوطني للتشجير بحيث ثم إعادة توجيهه، بإعطاء الأولوية للتشجير المفيد والاقتصادي، بغرس أصناف الأشجار المثمرة والملائمة (الزيتون، التين، اللوز...إلخ) من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية ، وكان المعدل المرغوب وصوله هو 14 %، إلا أن المعدل المحقق هو11%، وحسب تقرير وزارة الفلاحة فقد حقق مشروع التشجير وتطوير الغابات الذي انطلق منذ ثلاث سنوات، والذي يهدف إلى تشجير مليون هكتار سمح بتشجير أكثر كم 228 ألف هكتار، وسيتم بفضل هذا البرنامج تشجير 60 ألف هكتار سنويا ابتداء من سنة 2007، كما تمت معالجة 90 ألف هكتار من غابات الصنوبر من اليرقات الضارة منذ بداية 2005 إلى منتصف سنة 2006.

---

[1] Omar bessaoud: la stratégie de développement rural en Algérie, option méditerranées SERA/N° :71 IAN de Montpelier - France 2006P :83

-توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجاتالفلاحية، وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة،وإنشاء مؤسسات فلاحيه وأخرى للصناعات الغذائية.

-تحضير الفلاحة الجزائرية للاندماج في الاقتصاد الدولي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

4-2- أثر سياسات التنمية الريفية على الأوضاع الاجتماعية في الريف الجزائري

إن البرامج الوطنية للتنمية الفلاحية و التنمية الريفية التي انطلقت منذ سنة 2000 جاءت من أجل هدف أساسي و هو تحقيق الأمن الغذائي للبلد و خلق نمط معيشي يشجع على الاستقرار في المناطق الريفية و تقوية الحماية الاجتماعية لسكان الريف، و تقليص معدلات الفقر من خلال توفير مناصب شغل في القطاع الريفي، باعتبار أن الريف يضم ما يقارب نصف العدد الكلي من الفقراء، و يعرف أشكال الفقر أكثر قسوة من الفقر الحضري.

و قد أطلقت الحكومة من خلال وزارة الفلاحة و التنمية الريفية المشاريع الجوارية للتنمية الفلاحية، بلغت 1227 مشروع يستهدف 88ألف أسر ة ريفية، أنجز منها 435 مشروع، وتتمثل فيما يلي: 194 مشروع جواري موزع على 25 ولاية، و241 مشروع لمواجهة التصحر موزع على 20 ولاية،[1] وسنعتمد بالدرجة الأولى على الدراسات الميدانية التي قام بها مركز CENEAP منذ سنة 2000 حول الريف الجزائري، والتي توضح هشاشة و ضعف السياسات و الآليات الحكومية للإقلال من الفقر، وذلك لمحدودية تغطيتها و ارتفاع تسرب منافعها، و عدم كفاية ما تقدمه من عون و مساعدة، وعدم دراية الفقراء بوجودها، و انعدام حياتهم للحصول على استحقاقاتهم منها عندما يعلمون بوجودها.

4-3- سياسة برنامج التجديد الريفي 2006-2013

تميزت سياسة الإنفاق في الجزائر خلال الفترة 2006- 2012 بارتفاع معدلاته، وهو ما يمكن أن نطلق عليها بسياسة الإنفاق التوسعية، ويرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة، وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية والتعليمية و الصحية...إلخ، إلى جانب التوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة مشاريع، خطط التنمية...

---

[1] Agri-med : Rapport annuel 2006cas AlgérieP :307

4-3-1-الإطار العام لسياسة التجديد الريفي ومراحل ظهوره

تستلهم سياسة التجديد الريفي أفكارها وبنيتها من ضرورة تحقيق تنمية متوازنة، ومنسجمة من خلال التوازن بين مختلف الأقاليم الريفية النشيطة، والأقاليم ذات القدرات الفلاحية التنافسية، وتستمد هذه السياسة أسسها من:[1]

1- متطلبات تهيئة الإقليم التي تشكل إحدى مكوناتها القوية.

2- إن سياسة التجديد الريفي ترمي إلى المساهمة في القضاء تدريجيا على أشكال الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية القائمة بالفعل تاريخيا، من خلال إقصاء فئة هامة في الريف من البرامج الوطنية المسطرة التي ظل سكانها بعيدين عنها.

3-إن إعادة اكتشاف الفضاءات الريفية وإعادة هيكلتها وتكوينها عن طريق تنمية مواردها الطبيعية والتراثية، والدفاع عن القيم الثقافية والهوية التي أثمرتها تقاليدنا لا يمكن تصورها جميعا بدوت التنمية المتوازنة، التي تضمن مستقبل المناطق الريفية، ولا يمكن لهذه التنمية أيضا أن تكون بمنأى عن تقدم السكان الذين كانوا على مر الزمان الحماة الدائمين لتراثها الطبيعي والثقافي.

4- تطلع سكان الريف القوي والمتعطش إلى تحسين ظروف معيشته على مستوى أقاليمه.

5- التضامن الوطني لكي يسمح للتنمية الوطنية من إرساء مستوى معيشي منصف للجماعات الريفية الهشة اجتماعيا.

6- فتح آفاق جديدة للعالم الريفي في إطار الاندماج في مسار العولمة محكم فيه، من خلال ترقية الريف ليصبح مهيأ لمواكبة التوجه العالمي، من خلال انضمام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و كذا منظمة التجارة العالمية.

مراحل ظهوره

لم يكن برنامج التجديد الريفي كسابقيه من البرامج والسياسات السابقة من حيث الظهور، فقد مر بعدة فترات ومراحل ابتداء من سنة 2003 (الفترة التجريبية) إلى غاية 2009و هي فترة تعميم السياسة، ويمكن ذكر هذه المراحل في النقاط التالية: [2]

المرحلة 2004-2006

---

[1] الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية: برنامج سياسة التجديد الريفي، المطبعة الرسمية- الجزائر،2006، ص:46

[2] MADR 2012: Le renouveau agricole et rural en marché Algérie Revue et perspectives-Algérie Mai 2012 P :07

بدأت أولا بعرض الإستراتيجيةالوطنية للتنمية الريفية المستدامة في مجلس الحكومة مرتين، المرة الأولى في جويلية 2003-2005 ولتجسيد متابعة سياسة التجديد الريفي، ثم في 15 مارس 2006، وبموجب مرسوم رقم 03 تم تنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية المكونة من 18 قطاعا و3 مؤسسات وطنية ، واللجان الولائية.

المرحلة 2007-2008

وقد تم تحديد الأهداف كالتشخيص الكامل لوضعية المناطق الريفية، ودراسة الأسس والطرق المقترحة في إطار سياسة التجديد الريفي، وتقييم قدرات الاندماج القطاعي على المستوى الإقليمي، لتنسيق الجهود بين السياسات القطاعية المعلنة في السابق، وتحقيق الانسجام في كيفيات التنفيذ مع تنسيق الجهود، ليتم تعزيز كل الإجراءات المصادقة على قانون التوجه الفلاحي 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008، الذي سطر برامج دعم التجديد الريفيومحاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة.

المرحلة 2009-2014جاء خطاب رئيس الجمهورية في شهر فيفري سنة 2009 بولاية بسكرة والذي تم على ضوئه وضع أسس سياسة التجديد الريفي والذي حر ص على ضرورة تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، مع تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية، من خلال اعتماد إستراتيجية لترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم، وبالتالي تم تعميم البرنامج ليتم اعتماد صيغة عقود النجاعة سنة 2010 للتجديد الفلاحي والريفي.

4-3-2- الأهداف الرئيسية لسياسة التجديد الريفي

تهدف سياسة التجديد الريفي إلى مجموعة من الأهداف يمكن ذكرها في ما يلي:[1]

1- المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل و ضمان مستوى معيشي عادللسكان الريف.

2- تثبيت السكان و الحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل، وذلك بتحسين ظروف الحياة و تيسير الحصول على الموارد الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و هذا يأتي من خلال تطبيق نموذج تنموي للأقاليم الريفية قصد تدعيم تنافسيتها.

3- تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة وتعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي.

---

[1] برنامج سياسة التجديد الريفي 2006، مرجع سبق ذكره، ص:72

4- المساهمة في حماية الإمكانيات المتوفرة ورد الاعتبار للتراث الثقافي و قطاع السياحة.

هكذا يتبين لنا أن سياسة التجديد الريفي تطمح إلى تعزيز التماسك الاجتماعيو التنمية المتوازنة للأقاليم مع أخذ خصوصيتها و إمكانياتها و تحدياتها، و هذا ما يسمح بالمساهمة في تحقيق شروط أهداف الألفية للتنمية التي وضعتها الأمم المتحدة، بالرغم من هذا المخطط التنموي و الجهود المبذولة لتطوير الفضاء الريفي و إخراجه من عزلته، يمكنني تسجيل ملاحظة مهمة و هي أن المجتمعات الريفية رغم القوة الديمغرافية 13 مليون نسمة،948 بلدية كانت مستقبلة و ليست صانعة لهذا المخطط، هذا ما أدى إلى ضعف نتائجها نظرا لغياب المشاركة الواسعة لسكان الريف فيها.

4-3-3- المحاور الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي

تتركز سياسة التجديد الفلاحي و الريفي على ثلاث محاور أساسية و هي: [1]

- التجديد الريفي، و التجديد الفلاحي و تعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين والمستثمرين الفلاحيين و صغار المربين.

سياسة التجديد الفلاحي

و يقوم على ثلاث محاور أساسية و هي:[2]

1- إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف و التحديث من أجل زيادة الإنتاج و الإنتاجية، وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب، الحليب الاصطناعي، البقول و البطاطا و زراعة الزيتون، والطماطم الصناعية، التشجير، النخيل، و اللحوم الحمراء و الدواجن، و هذه البرامج تدخل ضمن أنظمة اقتصاد المياه.

2- تطبيق نظام الضبط (SYRAPLAC) والذي يهدف من جهة تأمين و تثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب، الحليب، اللحوم، البطاطا) وحماية مداخل الفلاحين والمستهلكين من جهة أخرى، ولتحقيق هذين الهدفين يجب أن تكون الأنشطة المبرمجة تستهدف تعزيز الأدوات الضرورية للضبط، كأماكن تخزين المنتجات الفلاحية، و توفر المذابح.

3-إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات و الآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعالة لأجل الحد من انخفاض المردودية و الكوارث الفلاحية، وتعزيز ودعم التعاضدية الريفية الجوارية،و المنظمات المهنية.

---

(1) MADR 2012, Le renouveau agricole et rural en marchéP:08

(2) MADR: Novembre2010, La politique de renouveau agricole et rural en Algérie P: 02.

سياسة التجديد الريفي

تقوم هذه السياسة على أربع محاور رئيسية و هي:[1]

1- تحديث القرى و المداشر من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، و القضاء على السكنات الهشة و غير المستقرة و استبدالها بمساكن و أماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة التي عادة ما تنسب إلى المدن و البلدياتالطرق، الكهرباء، الصرف الصحي، مياه الشرب، بناء المدارس، الرعاية الصحية و الحماية الاجتماعية و الهاتف....و إلخ

2- تطوير و تنويع في الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي و تتمثل في التنمية المحلية و التجارة، السياحة الريفية، الحرف، تثمين المنتجات المحلية، خلق وتطوير المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، الطاقات المتجددة، تكنولوجية الإعلام و لاتصال، تهيئة الفضاءات و المناطق الريفية لتصبح أكثر جاذبية.

3- حماية وتثمين الموارد الطبيعية المتمثلة في الغابات، السهوب، الواحات، الجبال، الخط الساحلي و الأراضي الفلاحية.

4- حماية و تثمين الممتلكات و الثروة الريفية، المادية وغير المادية، و التي تتمثل في المنتجات الزراعية،المباني، حماية الأماكن الأثرية والثقافية، وخلق التظاهرات الثقافية في الريف.

4-3-4- برنامج التجديد الريفي و أدوات تنفيذ السياسة:

تعتمد سياسة التجديد الريفي على أربعة برامج رئيسية، هي:[2]

1- برنامج مكافحة التصحر والذي يستهدف 2513 خط في 30 ولاية.

2-معالجة الأحواض المائية، و التي تستهدف 78 حوض مائي في 30 ولاية بمساحة 2.9 مليون هكتار.

3- تسيير وتوسيع الثروة الغابية بواسطة عملية التشجير التي تبلغ 556 خطا في 37 ولاية بمساحة 500 ألف هكتار.

4- حماية النظام البيئي الطبيعي والذي يستهدف 57 خط في 17 ولاية.

ومن أجل تنفيذ هذه البرامج فإنه يستند إلى الأدوات التالية و هي:

- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة (LE SNADDR)
- نظام المعلومات لبرامج دعم التجديد الريفي.
- وسيلة المتابعة لقود النجاعة للتجديد الفلاحي و الريفي.

---

[1]Nora MEDJDOUB: La Politique du Renouveau Rural en Algérie MADR- Algérie 2012 P: 09.
[2]Nora MEDJDOUB op. sit P :10

خامسا: الجهود المبذولة لتطبيق مشاريع التنمية والسكان في الريف الجزائري

5-1- أثر برنامج التجديد الريفي على مؤشرات التنمية البشرية في الوسط الريفي

قامت وزارة للفلاحة و التنمية الريفية بتصنيف الأرياف إلى عدة معايير و مؤشرات، يمكن الاعتماد عليها في قياس مستوى التنمية الريفية في أي منطقة دراسة و هي كالتالي:[1]

5-1-1-مؤشر التنمية البشرية و الاجتماعية

ويضم ما يلي:

1- مؤشر الصحة: طبيب لكل ألف ساكن، شبه طبي لكل 100 ساكن، التجهيزات الصحية و وفيات الأطفال.

2- مؤشر التعليم: نسبة التمدرس، نسبة استغلال الأقسام، نسبة الذكور إلى الإناث.

3- مؤشر الشغل: نسبة التشغيل المحتمل، نسبة التبعية.

4- مؤشر مستوى المعيشة: ويضم نسبة شغل السكنات، السكنات البدائية، التزويد بالكهرباء، التزويد بالماء المشروب، و صرف المياه المستعملة.

5- مؤشر العزلة الرقمي: و يضم الكثافة الهاتفية، كثافة الطرقات، التغطية المصرفية.

5-1-2- مؤشر تنمية الاقتصاد الريفي

و يضم ما يلي:

1- مؤشر تنمية الاقتصاد الفلاحي: وفيه نسبة الشغل في الفلاحة، و قيمة الإنتاج الفلاحي.

2- مؤشر تنمية الاقتصاد خارج الفلاحة: ويضم نسبة الشغل في الخدمات، الشغل في الأشغال العمومية و البناء، و نسبة الشغل في الإدارة.

5-1-3-مؤشر البيئة

ويضم ما يلي:

1- مؤشر تطور البيئة: عمل المراعي، و نسبة التمدن.

2- مؤشر حماية البيئة: حماية البيئة.

إن الهدف الرئيسي لعملية التجديد الريفي هو ربط الأفراد بأراضيهم و مناطقهم الريفية، لوقف الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة، من خلال إنتاج الغذاء و تنويع مصادر الدخل وزيادة فرص العمل في

---

[1] سياسة التجديد الريفي 2006: مرجع سبق ذكره ص: 49

الريف، بزيادة عدد العاملين على الأرض و المشتغلين بالصيد و الرعي و استثمار مساحات جديدة و زيادة الرقعة الزراعية.

5-2- تقدم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة مابين 2009 - 2013

برمجت الحكومة 12148 مشروع في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة (PPDRI) في المخطط الخماسي 2010 – 2014 ورصدت له مبلغا إجماليا يقدر بـ1000 مليار دج، أي معدل 200 مليار دج سنويا، و هي تشمل كل المحاور الأساسية لبرنامج التجديد الريفي، وتستهدف هذه المشاريع سكان الريف الذين يمثلون نسبة 40% من إجمالي السكان أي 13 مليون نسمة، و يمثل الشباب التي تقل أعمارهم عن 30 سنة ثلاث أرباع السكان، كما تشمل 979 بلدية من مجموع 1541 بلدية على المستوى الوطني، و 1.750 مليون أسرة ريفية،[1] و يشير التقرير الأخير لوزارة الفلاحة للاجتماع 16 في 6 جانفي 2013 للنتائج المحققة في برنامج التجديد الريفي خلال الفترة 2009- 2012،تظهر جليافي وجود تحسن من حيث عدد المشاريع المصاغة حيث ارتفع عددها من 2036 مشروع سنة 2009[2] إلى 8136 مشروع سنة 2012،و التي بلغت نسبة 67 %من مجموع المشاريع المصاغة التي بلغ عددها12148مشروع، و هو ما يفسر بوجود استجابة إيجابية على المستوى المحلي، إذ أن استجابة سكان الأرياف و الهيئات المحلية بطرح مشاريع و أفكار لمعالجة مشاكلهم يعد المحرك الرئيسي لهذه السياسة، أما بالنسبة للمشاريع التي تم الموافقة عليها و التي تم تنفيذها فيلاحظ وجود تحسن و تقدم كبير ملحوظ بنسبة 84%، و المشاريع التي تم إطلاقها إلى غاية جوان 2012 فقد بلغت 78%، أما في الثلاثي الثاني من سنة 2012 فلم يشرع في تنفيذ إلا 7% من المشاريع الموافق عليها.

وبلغ عدد الولايات التي سجلت فيها المشاريع الموافقة عليها أكثر من المشاريع المصاغة 25 ولاية، ومن بين 25 ولاية هناك 9 ولايات انطلقت فيها المشاريع بنسب متقدمة، و هي أكثر من المشاريع التي تم صياغتها، لكن المشكل الكبير الذي نلاحظه هو أن المشاريع غير متجانسة بين الولايات و عدد المشاريع التي تمت الموافقة عليها ما بين 11 و 47 مشروع، و 10 ولايات لم تصل عدد المشاريع الموافق عليها إلى 10 مشاريع.

ويشير الخبراء إلى أن برنامج التجديد الريفي شهد تأخر كبير في معظم المشاريع الجوارية، وعقود النجاعة على المستوى الوطني أي معظم الولايات شهدت تأخرا في انطلاقها.

---

(1) MADR, Le renouveau rural, évaluation de la mise en œuvre des contrats de performance 16éme réunion d'évaluation des cadres, 06 octobre 2013 P.P : 1-41

(2) Réunion d'évaluation trimestrielle de la mise en œuvre des contrats de performance du renouveau rural- Algérie 23-24octobre 2010 P : 12

5-3-تحسين ظروف العيش لسكان الريف

بلغ عدد المشاريع التي انطلقت في هذا المحور 639مشروع جواري، وبلغ عدد المشاريع التي أحرزت تقدما في الانطلاق لثلاث ولايات 116 مشروع، أي تمثل 17% من مجموع المشاريع و الولايات الثلاث هي على الترتيب سيدي بلعباس 6%، معسكر 6%، و النعامة 5%، في حين 25 ولاية سجلت تأخر في انطلاق المشاريع بنسبة أقل من 5% منها.

5-4-توسيع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي

بلغ عدد المشاريع التي انطلقت في هذا المحور 2047 مشروع جواري، وكانت الولايات الثلاثة: المدية 5%، سطيف 5%، و باتنة 4%، تتصدر القائمة في نسبة الانطلاق بـ14%، في حين أن باقي الولايات تأخرت في نسبة الإنجاز و التي بلغت كحد أقصى 3%.

5-5-حماية الموارد الطبيعية

تصدرت القائمة الولايات الثلاث غيليزان، تلمسان و الجلفة بنسبة 17% من تقدم المشاريع، حيث بلغ عددها 3234 مشروع، بينما معظم الولايات لم تبلغ نسبة تقدم الإنجاز 5%.

سادسا: المؤشرات التي تخص التنمية و السكان في الريف الجزائري

هناك اختلاف في طبيعة المؤشرات لدى الباحثين فقد يكون السلوك و الاتجاهات أو المعايير أو المثل أو المعتقدات أو الاهتمامات و الغايات المرغوب فيها الصريحة أو الضمنية و التي في مجملها تعبر عن عناصر ثقافية هامة.

6-1- المؤشرات المتعلقة بالجانب الصحي

إن مفهوم الصحة لا يعني مجرد الخلو من الأمراض و الضعف بل يتعدى ذلك وربما يعتبر التعريف الذي قدمته منظمة الصحة العالمية الأشمل و الأوسع بينما تطرق إلى الناحية البدنية و النفسية و الاجتماعية للإنسان،[1] فقد وصفت الصحة بأنها الكفاية و السلامة الكاملة الجسمية والعقلية و الاجتماعية و ليست مجرد الخلو من المرض، و الضعف.

يقصد بالناحية البدنية قدرة الأعضاء الجسمية على أداء وظائفها بصورة طبيعية ومنسجمة مع الأعضاء الأخرى، و لا يتأثر ذلك إلا إذا كانت الأعضاء سليمة وخالية من المرض.

أما الناحية العقلية فيقصد بها[2] الاستقرار الداخلي للإنسان و قدرته على التوفيق بين رغباته و أهدافه و إمكانياته.

بينما يقصد بالناحية الاجتماعية قدرة الإنسان على تكوين علاقات اجتماعية مع الناس و أن يكون له دخل مناسب لتحقيق الحياة الصحية السليمة، فصحة الناس يمكن أن تعكس الأسلوب الذي يختارونه للحياة[3]، وبالأحرى يعكس نمط المعيشة الذي يتبعونه و النماذج الثقافية السائدة لديهم، فمثلا نلاحظ أنه في معظم المجتمعات التي تعاني الفقر وتدني مستوى المعيشة، يظهر لدى سكانها بعض الأمراض الخاصة بنقص التغذية كفقر الدم مثلا، و الاختلالات في النمو و غيرها وهو مانلاحظه لدى بعض شعوب إفريقيا مثل الصومال و إثيوبيا و غيرها.

ومن ناحية أخرى، نجد أن القيم الثقافية السائدة في بعض المجتمعات، خاصة منها الريفية تتسبب في عدد من المخاطر الصحية كتسرب بعض المعتقدات الطبية الشعبية في معالجة الأمراض و التي قد تزيد من الأمر تعقيدا بدل الشفاء، فالثقافة إذن هي التي تحدد معالم و طرق العلاج، وفي نظري كلما كانت هذه الثقافة أكثر تطورا كلما اتجه الناس نحو الأساليب الحديثة للعلاج أو الطب الحديث، وكلما كانت أكثر تخلفا

---

[1] أيمن مزاهرة وآخرون: علم اجتماع الصحة دار المعرفةو دار البازوري- عمان- الأردن 2002 ص:41

[2] نفس المؤلف والمرجع ص:42

[3] محمد علي محمد وآخرون: دراسات في علم الاجتماع الطبيدار المعرفة الجامعية- الاسكندرية- مصر 1989 ص:67

كلما زاد الفروق عن العلاج بالطرق الحديثة وزاد الاتجاه نحو الطرق التقليدية و تكريس بعض المعتقدات الطبية الشعبية في معالجة الأمراض.

6-2- مؤشر استخدام الطرق الحديثة في معالجة الأمراض بدل الطرق الغيبية و الشعبية

إن الطرق الغيبية و الشعبية لا تعتمد في أغلب الأحيان على أسس طبية علمية، بل تستند على معتقدات خاطئة متوازنة، تسبب في كثير من الأحيان بعض الأمراض و نتائج غير محمودة، ومن الأمثلة على هذه الطرق ما يلي:

1- **الطب الشعبي:** يوجد الطب الشعبي بمستويات متفاوتة في مختلف البنيات الريفية، حيث يتم اللجوء إليه في العديد من الأحوال، فقد يكون مثلا ملاذا لبعض الأمراض المستعصية أو المزمنة كالسرطان،[1] أو الأمراض التي لم يتم تشخيصها.

ويشمل الطب الشعبي: العلاج بالأعشاب، الكي بالنار، الحجامة و التجبير الشعبي و غيرها من الممارسات الشعبية في العلاج.

- العلاج بالأعشاب

تمثل هذه الطريقة استخدام الأعشاب الطبية مثل البابونج، الشيح، الكمون، الينسون، إكليل الجبل...إلخ و ضمن أكثر من طريقة أكثر من عشب لعلاج مرض واحد.

- الكي بالنار

هي عادة منتشرة في الريف يقوم فيها السكان بعلاج بعض الأمراض كالروماتيزم أو الأورام المزمنة بالكي بالنار فوقها،[2] وفي الريف الجزائري يستخدم فيها المعالجون الشعبيون[3] قطعة أو سلك من الحديد بعد تسخينها في الجمر، توضع فوق أحد أجزاء الجسم للتخلص من الألم،و هذا الكي يؤدي إلى تلوث الجروح الناتجة عنه، وقد يؤدي إلى مضاعفات خطيرة تزيد الأمر سوءا نتيجة قلة الوعي الصحي.

---

[1] أيمن مزاهرة وآخرون: نفس المرجع المذكور ص:160

[2] حسن عبد الحميد رشوان: دور المتغيرات الاجتماعية في الطب والأمراضالمكتب الجامعي الحديث- الاسكندرية- مصر 1999 ص:285

[3] محمد حسن غامري: دليل البحث الأنثروبولوجي في المجتمع البدويالمكتب الجامعي الحديث- الاسكندرية- مصر 1989 ص:53

- **العلاج بالحجامة**

وتعني تخليص الجسم من بعض الدم و خاصة من منطقة خلف الرأس، حيث تتجمع الأعصاب اللاشعورية و يستخدم لعلاج أمراض ضغط الدم أو الصداع.[1]

ويرجع المعالجون الشعبيون استخدامهم لهذه الطريقة في العلاج إلى الطب النبوي الذي أصبح حجة دامغة لتبرير أسلوبهم العلاجي بهذه الكيفية، فأصبح عامة الناس يقومون بهذه العملية و خاصة بهدف الربح المادي متناسين بذلك أن هذه العملية يجب أن يقوم بها أخصائيون متعلمون، وتتم بأدوات نظيفة و معقمة و في أماكن نقية و نظيفة، وهي قد تصلح فعلا لعلاج بعض المرضى ولا تصلح للبعض الآخر.

- **الألبسة الحمراء لعلاج مرض الحصبة**

يعتقد بعض الناس قديما و خاصة في أريافنا الجزائرية، بأن الطفل المصاب بالحصبة يتم علاجه بارتدائه ملابس ذات لون أحمر، رغم أنه لم يثبت علميا نجاعة هذا اللون للعلاج،[2] لكن نجد أن الأسر الريفية استخدمته و بكثرة رغم أن هذا المرض يتناقص حاليا، ولم يعد متفشيا كما كان في الماضي، بينما نجد البدو والطوائف في الصحراء الجزائرية يعالجون كذلك هذا المرض، بأكل لحم الأرانب و الغزال و الضأن.

2- الممارسات السحرية و الطقسية للعلاج

تمارس بعض الأعمال السحرية لعلاج الأمراض المستعصية أو المزمنة، مثل حالات الصرع أو العقم أو الإجهاض أو وفاة الأطفال الرضع، أو إنجاب الإناث دون الذكور مثلا، أو الصداع المزمن، الوقاية من الحسد و غيرها،[3] تكثر هذه الممارسات في بعض المجتمعات البدوية و الريفية منها الأرياف الجزائرية، ومن أمثلة هذه الممارسات نجد الأحجبة و النشرات و كتابة الأوراق و نقعها بالماء ثم شربها، أو الاستحمام بها و ما إلى ذلك من ممارسات.

- **الوقاية من العين الحاسدة**

يشيع بين كثير من الناس و بشكل خاص في بعض المجتمعات التي ينخفض فيها الوعي الصحي والتعليمي و الثقافي، الاعتقاد بالحسد كأحد المسببات للأمراض، فمثلا يعتقد أن الطفل الجميل أو الفتاة الحسناء لديها استعداد كبير للحسد، و لذلك ولتحصينهم من ذلك الخطر نجد أن أهلهم يلبسونهم بعض

---

[1] أيمن مزاهرة وآخرون: مرجع سبق ذكره ص:159

[2] أيمن مزاهرة وآخرون: المؤلف والمرجع نفسه ص:167

[3] فاتن محمد شريف ; محمد أحمد غنيم: السحر والحسد في المجتمعات الريفية ج2منشأة المعارف- الاسكندرية- مصر 1998 ص:01

الخرز التي في اعتقادهم تدرأ عنهم خطر العين الشريرة، و يلبسونهم ثيابا رثة و قديمة خاصة بالنسبة للأطفال الصغار لكي لا يجلبوا الأنظار إليهم، غير مدركين ما قد تشكله هذه الثياب خاصة إذا كانت غير نظيفة على صحة أطفالهم، و بمجرد أن يمرض أحد من هؤلاء الريفيين حتى و لو كان مرضا فإنهم يرجعونه إلى العين الحاسدة، دون الأسباب العلمية الأخرى الذي يمكن أن تفسر هذا المرض أكثر من هذا السبب الغيبي الذي لا صحة له من الأساس.

- **العلاج بالأحجبة**

هي عبارة عن قصاصات ورقية على شكل مثلث أو مربع أو مستطيل تكتب فيها الآيات القرآنية ولدى بعض المشعوذين يوجد فيها كتابات مبهمة لا يفقهها إلا كاتبها، يقوم بتجهيزها بعض الشيوخ بهدف الوقاية و العلاج من الأمراض، البعض منها ينفع في الماء و يشرب و الآخر منها يستحم بها بينما يضعها البعض في جيوبهم و يعقدونها في صدر أطفالهم على أنها هي التي ستجلب لهم الشفاء، رغم أنه لا شافي إلا الله.

- **النشرات و الزردات**

هي مشتقة من فعل نشر، أي أشاع، أذاع و هي عبارة عن ممارسة طقسية تنحصر وظيفتها مبدئيا في كونها طبية، سحرية معدة لشفاء الأمراض المتنوعة بواسطة السحر كالوقاية من العين الشريرة التي تتربص بالغني ورفع الرقى المؤذية التي تعيق مشاريع الزواج عند الفتاة، و تأمين نجاح الشباب في الامتحانات التي أخفق فيها مرات عدة،[1] وتكثر ممارستها في الأرياف الجزائرية، وخاصة في قسنطينة حيث يقوم الشخص أو الأشخاص المكلفون بهذه العملية بإقامة حوار مع العالم غير المرئي بهدف ترويض قواه المؤذية و إرضائها بذبح أي حيوان من الطير (ديك أو دجاجة)،[2] و تصل في بعض الأحيان إلى ذبح الأغنام لإتمام الفعل السحري، ثم تليها الابتهالات المبهمة الموجهة لمقدس غير مرئي و التوسلات لتحقيق مطالبهم.

و تختلف هذه الممارسات من ريف لآخر و تدل كلها عن التخلف الثقافي الذي كان يعيشه سكان الريف وربما لا زالوا، بينما يؤكد إقلاعهم عن مثل هذه الممارسات عن تطور ثقافتهم الصحية و زيادة وعيهم، لأن الشفاء لا يطلب إلا من الله عز و جل و هو القادر الوحيد على ذلك.

---

[1] نور الدين طوالبي: الدين والطقوس والتغيراتديوان المطبوعات بالتعاون مع منشورات عويدات– الجزائر– بيروت– لبنان 1988 ص:128

[2] نور الدين طوالبي نفس المؤلف والمر جع ص:128

هذا من جانب و من جانب آخر نجد في بعض المناطق الريفية الأخرى يلجأ المرضى فيها إلى إقامة حفلات، تستخدم فيها الطبول و المزامير لاستحضار الجن و إسعاده، للتخفيف عن المرضى المصابين بالأمراض العصبية خاصة و هذا اعتقادهم على وجود جن بصورة زوج أو زوجة للمريض و هو سبب هذا المرض[1]، و تسمى هذه الحفلات في الجزائر بالزردة.

- **الاستشفاء بالأولياء**

يلجأ بعض الناس إلى الأولياء للاستشفاء حيث يقومون بزيارة أضرحتهم و الطواف حولها، وتضاء الشموع و تقدم النذور طلبا للشفاء، و تقام ولائم على شرف هؤلاء الأولياء الصالحين،[2] و توزع فيها الصدقات على الفقراء و المساكين، و تدوم هذه الزيارة في بعض مناطقنا الجزائرية لمدة أسبوع أو أكثر بعض الأحيان،إكراما للولي الصالح و طلبا لبركته التي يعتقدون أنها سوف تصلهم عن طريق الإنثبات.

6-3- المؤشرات الخاصة بالقيم العائلية

لمفهوم القيم معان و تفسيرات متعددة يعكس كل منها اتجاها أو إطاراتصوريا فرعيا، قد تتفق هذه الاتجاهات في بعض الجوانب و تختلف في البعض الآخر، أو قد تتباين تماما لكن تبقى معظم التعريفات المقترحة تنقض على وجود عنصر واحد مشترك بينهما، هو التعريفات المقترحة و ذلك العنصر القائم في كل قيمة كتعبير عن الغايات و الأهداف النهائية أو كتحقيق لكل أغراض الفعل الاجتماعي.

تختلف هذه القيم من مجتمع لآخر،[3] فالمجتمع الريفي مثلا له منظومة قيمة مبنى عليها تميزه عن باقي المجتمعات الأخرى، من بينها القيم العائلية و القرابية التي تلعب دورا هاما في تشكيل طابع الحياة الريفية، و سلوك الفرد الريفي و شخصيته، إضافة إلى أن المجتمع الريفي قائم أساسا على مبدأ القرابة في استغلال الأراضي.

6-4-مؤشر التغير في القيم العائلية

إن التربية بمفهومها الواسع تشمل حياة الفرد من الطفولة و حتى الرشد سواء في نطاق الأسرة أو الوسائط التربوية الأخرى،[4] مثل وسائل الاتصال و غيرها من الهيئات التي تعني بتربية الشيء مثل المدرسة و المؤسسات الدينية التي تسهم في عملية تربية الأجيال.

---

[1] أيمن مزاهرة وآخرون: مرجع سبق ذكره ص:158

[2] نور الدين طوالبي: نفس المرجع المذكور ص:133

[3] غريب سيد أحمد : علم الاجتماع الريفيدار المعرفة الجامعية- الاسكندرية- مصر 1982 ص:271

[4] هادية عمر الجولاني: علم الاجتماع التربويمؤسسة شباب الجامعة- الاسكندرية- مصر 1993 ص:124

لكن تبقى العائلة عامة و في المجتمع الريفي خاصة هي النواة الأولى التي تساهم و بقسط أو فرفي عملية غرس القيم و التقاليد الريفية في طقوس أبنائها، خاصة في السنين الأولى في حياة الطفل[1]، لأنه كلما كبر الطفل في السن ازداد أفقه اتساعا، و ظهرت أهمية الأفراد و البالغين في إكمال دور العائلة في تنشئته.

6-5- المؤشرات المتعلقة باتجاهات سلوك الريفيين

لقي مصطلح الاتجاهات العديد من التعاريف لدىعلماء النفس و الاجتماع، من أشهر ها تعريف عالم النفس**جوردون ألبورت Gordon Alport**،[2] الذي يعتبر فيها الاتجاهات حالة استعدادات عقلية و نفسية و عصبية، تتكون لدى الفرد من خلال الخبرة و التجربة التي تؤثر على استجاباته و سلوكه إزاء جميع الموضوعات و المواقف التي تتعلق بهذه الحالة.

انطلاقا من هذا التعريف نستنتج أن الاتجاه يكمن وراء السلوك أو الاستجابة الملاحظين، كما أنه ليس من الضروري أن تكون جميع الاتجاهات نتيجة للخبرة الشخصية فقد يكون الفرد اتجاها ما لأنه هو الاتجاه السائد في المجتمع الذي يعيش فيه،[3]و هو ما أكده علماء الاجتماع و منهم **ميرتون Merton**الذي يرى أن الاتجاهات السائدة في المجتمع تؤثر في سلوك الناس حتى و إن كانوا لا يؤمنون إيمانا شخصيا بها.

ففي بعض الأحيان لا يدل السلوك الظاهري على اتجاه الفرد الحقيقي، فبعض العوامل الاجتماعية قد تجعل الفرد يحجم على التعبير الصريح عن اتجاهه الحقيقي إزاء الموضوعات الشائكة،[4] فرجل السياسة مثلا عندما يخاطب مجموعة من النساء يعجز عن الكشف عن اتجاهاته الحقيقة نحو حقوق المر أة السياسية.

كما تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفرقة بين الاتجاه و الرأي، و كما رأينا سابقا فالاتجاه يعني الاستعداد العقلي للاستجابة أو الميل العام نحو الاقتراب أو الابتعاد عن موضوع ما،[5] أي يشير إلى ما نحن على استعداد لعمله، أما الآراء فإنها تشير إلى ما نعتقد أنه الصواب و على ذلك فالاتجاهات أكثر عمومية من الآراء التي هي وسيلة التعبير اللفظي عن الاتجاهات.

و بذلك نجد أن للاتجاهات أهمية كبيرة في توجيه سلوك الأفراد و الجماعات، و هي قد تكون إيجابية كالاتجاه نحو التفكير العلمي و تعليم الفتاة مثلا، أو تكون سلبية كالاتجاه نحو الفتاة من التعليم خاصة في

---

[1] جلال عبد الوهاب: العلاقات الإنسانية والإعلاممنشورات ذات السلاسل- الكويت 1984 ص:110

[2] عبد الرحمان محمد العيسوي: تفاعل الجماعات البشريةالدار الجامعية- الاسكندرية- مصر 2006 ص:239

[3] نفس المؤلف والمرجع ص:193

[4] عبد الرحمان محمد العيسوي: مرجع سبق ذكره ص:241

[5] عبد الرحمان محمد العيسوي: مرجع سبق ذكره ص:242

المجتمعات الريفية، هذه الأخيرة التي نحاول فيما يلي التعرض لبعض الاتجاهات التي برزت مؤخرا فيها و المؤثرة في سلوك السكان الريفيين.

إن لمؤشرات التي قمنا بعرضها و دراستها و تحليلها، جعلتنا نصل إلى:

1- يرتبط توجه الفرد الريفي نحو استخدام الطرق الحديثة أو التقليدية في علاج الأمراض بالتفسير المسبق لنوعية المرض، فكلما كان هذا التفسير واقعيا كان الاتجاه إلى العلاج الحديث، و كلما كان غيبيا كان الاتجاه إلى العلاج التقليدي، بالإضافة إلى ما توارثه عن آبائه و أجداده فيما يخص هذه الطرق العلاجية.

2- يتجلى الانفتاح العالمي على العالم الخارجي لدى السكان الريفيين في خروجهم من العزلة التي كانوا يعيشون فيها، و ذلك من خلال التعرض لوسائل الاتصال و الإعلام و التنقل إلى عالم الحضر، و معرفتهم بمقومات الحياة العصرية، و تخطي تطلعاتهم المستقبلية للحاجات الضرورية و الآنية إلى التطلع للأفق البعيد.

3- القيم العائلية تحتل مكانة رئيسية و هامة في البناء الاجتماعي و الثقافي التقليديين بين المجتمع الريفي، لكن في المقابل كانت تشكل هذه القيم عائقا كبيرا أمام طموحات بعض أفراد العائلة، و لذا وجب التغيير في البعض منها، لتتناسب مع التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي تحدث في المجتمع ككل، و يعد العامل الاقتصادي السبب الرئيسي في تغير بعض القيم الريفية كقيم الإنجاب و القيم العائلة.

4- اتجاهات الريفيين تعكسها سلوكيتهم، كما أن الاتجاهات السائدة في المجتمع تؤثر في سلوك الناس حتى و إن كانوا لا يؤيدونها، و إن غير السكان الريفيون في اتجاهاتهم التقليدية، فالعوامل الكامنة وراء ذلك هي بالدرجة الأولى العوامل الاقتصادية، لأن الحاجة التي تدفع السكان الريفيين أن تقبل خروج بناتهم و نسائهم للعمل حق و إن كانوا لا يؤيدون ذلك، و هي نفس العوامل التي أدت بهم كذلك إلى توجيه أبنائهم للعمل خارج نطاق الزراعة قصد الربح أكثر.

- **خلاصة**

ساهمت العمليات الأولى التي تم مباشرتها في بلورة التنمية الريفية، وتعتبر أيضامسار طويل من المشاورات مع سكان الأريافـ و استثمار فكري يجمع المسؤولين المحليين، والإطارات و غيرهم من المستشارين.

لا يمكن أن يكون عملنا ناجح إن لم تتوفر على تنمية ريفية تنطلق من الخبرات الماضية لتعطيالأمل لسكان أريافنا و آفاق واعدة للتنمية، تؤسس هذه الأخيرة للتنمية الريفية اتجاهاتها و مجالاتها وسياساتها و مخططاتها و محاورها و أيضا ومؤشراتها.

و لقد أعطى لنا أيضا هذا الفصل حوصلة موجزة بشان سياسة التنمية الريفية المطبقة بالجزائر، و من خلال التحليل و التقييم خلصنا الى ان المخططات و البرامج من الناحية النظرية ،هي عبارة عن نصوص و مراسيم تعطي لنا فكرة جديدة و هي مشاركة المجتمع الريفي في القرارات و دوره في صناعة التنمية الريفية بالتعاون مع الإدارة و كل الأعو ان الاقتصاديون، و توطيد العلاقة و التنسيق بين الإدارة و المواطن الريفي لكن للأسف لم تتجسد على أرض الواقع بأحسن وجه، فليس صحيح ان نقول ان بلدنا شهد تعاقب سياسات تنمية ريفية و زراعية مختلفة بل عرف سياسة واحدة وضعت و تنامت على مدار اربعين سنة .

الجانب الميداني للدراسة

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

الفصل الثـــــالـــث

الإجراءات المنهجية للدراسة

-عناصر الفصل

-تمهيد

أولا: منهج الدراسة

ثانيا: مجالات الدراسة

2-1- المجال المكاني للدراسة

2-2- المجال البشري للدراسة

2-3- المجال الزمني للدراسة

ثالثا: الأدوات التقنية لجمع البيانات

رابعا: السجلات والوثائق

-خلاصة

-تمهيد

اتضح من تتبع محاولات الإنسان في دراسة الظواهر الطبيعية، أن الكثير من الباحثين لم يقدموا بمجرد إتباع قواعد الاستنتاج المنطقي ، أو الفلسفة التأملية في الوصول إلى الحقائق، فاتجهوا مباشرة إلى التجريب في محاولة الإجابة على الأسئلة أو تفسير المشكلات التي تواجههم، وبدا لهم أن وسائل التجريب والاستقراء هي أكثر المناهج العلمية صلاحية في وصف الظواهر الطبيعية، والتنبؤ بها وفي تنمية المعرفة العلمية.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن علم الاجتماع يشارك العلوم الطبيعية في أهدافه وطرقها العامة والقوانين الأساسية لعملية التجريب، التي تشمل تحديد بعض الشروط المضبوطة وقياس بعض الجوانب المختارة من السلوك المراد دراسته، والتوقع منه بعض الاستجابات المعنية، غير أن هناك فرقا بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، باعتبار هذه الأخيرة تعتمد دراستها على الظواهر المعنوية اللامادية، والملاحظة الاجتماعية الراهنة والتركيز على الكثير من الأمور التي ترجع إلى الشعور الفردي وهذا الأمر يستخلص ولا يحس به، كما أن الظاهرة الاجتماعية أقل قابلية للتكرار، ولذلك من السهل دراستها والتعميم عليها وضبطها في قوانين كمية.

فإنه من الواجب على كل باحث إذا ما أراد توضيح الظاهرة التي يتم دراستها بصورة دقيقة تحديد الإطار المنهجي، وعليه الاهتمام البالغ بهذا الجانب وقبل التفكير في تأسيس عمل منهجي علينا بالفهم المعمق بخطوات المنهج العلمي، ذلك لأن مجرد جمع المعلومات بوسائل متعددة ومهما بلغت درجة كبيرة من الدقة فهذا لا يعني أننا حققنا دراسة علمية

ولهذا فإن الإفصاح على جوانب الظاهرة يجب أن يتم بتحديد إطار منهجي محكم، ومنه فقد قمنا من خلال هذا الفصل بجمع البيانات والمعلومات من خلال التساؤلات المطروحة في الدراسة، والتي نحاول الإجابة عنها بإتباع منهج منظم يتلاءم وطبيعة موضوع الدراسة، بتحديد مجال الدراسة والعينة التي تنصب عليها ونوع الأدوات التي اعتمدنا عليها في جمع المعلومات من الميدان.

أولا: منهج الدراسة

أول أساس تنطلق منه أي دراسة علمية هو اختيار المنهج الذي تتم بموجبه المعالجة الميدانية للمشكلة البحثية، ويعرف على أنه مجموعة الإجراءات والانطلاقات المحددة التي يتبناها الباحث للوصول إلى نتيجة (**Mouris Angers**) (1997 /p6).

كما يعرفه **إحسان محمد حسن** على أنه: عبارة عن فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، من أجل الكشف عن الحقيقة عندما نكون بها جاهلين،وإما من أجل البرهنة عليها عندما نكون لها عارفين

وتختلف المناهج باختلاف المواضيع، ولكل منهج وظيفته وخصائصه، وبالتالي فطبيعة الظاهرة موضوع الدراسة هي التي تفرض على الباحث إختيار المنهج المناسب،[1]ويعد البحث ضمن البحوث الوصفية والتي تسعى إلى اكتشاف الواقع ووصف الظواهر وصفا دقيقا، وتحديد خصائصها كما وكيفا

وهذا إنطلاقا من طبيعة الموضوع وأهدافه، لأن هذا النوع من البحوث يرتبط بالعديد من الاساليب، والتي أهمها اسلوب المسح الاجتماعي الذي يعرفه **ويتني Witney** على أنه محاولة منظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي يهدف إلى الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتعميمها للاستفادة منها معرفيا وعلميا[2]، و هو المنهج الذي اعتمده الباحث كمنهج أساسي في البحث لتوافقه وتماشيه مع أهدافه.

ولكون هذا المنهج يدرس الواقع أو الظاهرة محل البحث ويعبر عنها كما وكيفا، فالتعبير الكيفي يكون بوصف الظاهرة وتوضيحها وتوضيح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة وحجمها كما توجد في الواقع،[3] وحتى يتم تحقيق ذلك فقد انتهج الباحث إلى أسلوبين أساسيين في ذلك هما:

1- الأسلوب الوثائقي: إذا اعتمدنا على العديد من المراجع والمصادر في جمع البيانات والمعلومات لبناء الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة، وتحديد متغير اتها ومؤشراتها بدقة ووصف الظاهرة كيفيا.

2- الأسلوب التطبيقي: إذا اعتمدنا على جمع المعلومات والبيانات ميدانيا من العينة الممثلة لمجتمع البحث ووصف الظاهرة كميا.

ولذلك اعتمد اسلوب المسح الاجتماعي بطريقة العينة لتناسبه مع المنهج المتتبع، وتماشيا مع مستلزمات المنهج المعتمد، فالباحث لم يتوقف عند وصف موضوع البحث نظريا، بل قام بتحليل النتائج

---

[1] مروان عبد المجيد ابراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعيةالطبعة الأولى- مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع- عمان- الأردن 2000 ص:40

[2] علي غربي: أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعيةمطبعة سيرتا كوبي- قسنطينة- الجزائر 2005 ص: 81

[3] محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي (القواعد والمراحل والتطبيقات)دار وائل للنشر- عمان- الأردن 1999 ص: 223

وتفسيرها وبذلك قد أعطاها البعد الكمي، ومن ثم ساعدته على الكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة والوصول إلى إجابات عن تساؤلات الدراسة بصورة منهجية.

ثانيا: مجالات الدراسة

لا يعتبرالبحث العلمي بما فيه الاجتماعي ذا قيمة علمية، إلا إذا كان مقرون بالواقع ونتائجه، ويعتبر هذا الأخير هو المحك الأساسي لقياس درجة تطابق المعارف النظرية والميدانية، وعليه فلا بد لنا من تحديد وحصر المجال الذي تنحصر فيه الظاهرة موضوع الدراسة بما في ذلك الحدود المكانيةوالزمنية.

لتفادي الصعوبات الميدانية ارتأينا إجراء هذه الدراسة على مرحلتين، هما:

- دراسة استطلاعية
- دراسة أساسية

2-1- الدراسة الاستطلاعية

صممت هذه الدراسة في ضوء أهداف ومجالات، وطبقت عينة من أجل استخلاص مجموعة من النتائج ونوضح ذلك فيما يلي:

- أهدافها

تهدف الدراسة الاستطلاعية إلى:

1- التعرف على ميدان الدراسة

2- التدرب على خطوات البحث

3- معرفة صعوبات التطبيق التي من شأنها تحديد قيمة البحث العلمي، ومكانته العلمية وذلك قصد التقليل من تلك الصعوبات في الدراسة الأساسية ومحاولة تفاديها

4 -الوقوف على حيثيات مجالات الدراسة من حيث الز مان والمكان والمجتمع الأصلي لها

5- مدى استجابة أفراد العينة لفقرات الاستمارة واستيعابهم لها، والتأكد من وضوح التعليمات وكيفية الإجابة عليها بطريقة صحيحة، وهذا من أجل بناء استمارة في شكلها النهائي بعد تعديلها.

6- بناءالاستمارةوتحديد خصائصها وإعدادها للتطبيق في الدراسات الأساسية.

2-2- المجال المكاني للدراسة

يتمثل المجال المكاني لدراستنا في ريف من أرياف الجزائر، وهو ريف حدادو محمد التابع لبلدية معلمة دائرة زرالدة ولاية الجزائر، تم إنشاؤه في إطار الثورة الزراعية.

يقع بالجنوب الغربي لولاية الجزائر على بعد 36كم من العاصمةيحده من الشمال دائرة زرالدة وغابة معالمة، ومن الجنوب حدود ولاية البليدة والطريق الوطني رقم 67، من الشرق ريف مداد بوعلام، ومن الغرب

بلدية القليعة وريف موحوش،الذي يتربع على مساحة 10.000 م^2، وقد بلغ عدد سكانه حوالي 1200 ساكن في إحصائيات سنة 2014، ويتميز بسهوله الشاسعة التي تنتمي إلى سهول متيجة.

وبالنسبة لسكانه فهم يعتمدونعلى ممارسة النشاطات الآتية:

1- تربية الدواجن (الديك الرومي بصفة أساسية)

2- خدمة الأرض وفلاحتهاوزراعتها

3- تربية الماشية

2-3- المجال البشري للدراسة

- عينـــة الدراســـة

يمثل هذا المجال المجتمع البحثي الذي أخذنا منه عينة البحث، حيث اشتملت العينة على 100 فرد وهم جنسين ذكور وإناث بحيث يقدر مجتمع البحث بـ1200 ساكنوالعينة هي تلك الوحدة التي تلعب دور ا كبيرا في تدعيم البحث الامبريقي.

فبواسطة العينة المختارة نتمكن من جمع البيانات والمعلومات، ويجب أن تكون العينة المختارة مماثلة للمجتمع الأصلي المأخوذ منه أي متجانسة مع باقي المفردات التي لم تظهر في العينة للوصول إلى الهدف العلمي من البحث، وحتى نتمكن من تعميم النتائج المتحصل عليها على المجتمع بأكمله، فقد قمنا بتطبيق عينة حصصية لأننا وجدنا أن مجتمع البحث يتكون من1200 فرد أي حوالي 200 أسرة ولذلك اخترنا50% أ ي ما يعادل 100أسرة، و هذه الأخيرة هي عينة الدراسة.

2-4- المجال الزمني للدراسة

المقصود به هو الفترة التي استغرقها الشق الميداني للبحث بكل مراحله وخطواته، إذ بعد أن تمكنت من تحديد وضبط إشكالية البحث من خلال جمع البيانات من المصادر الوثائقية، واعتمدت عليها في صياغة استمارة بحث أولية، ثم قمتبتطبيقها على مجموعة من أفراد الدراسة و المقدر بـ 15 مبحوث مما سمح لي بتعديل بعض الأسئلة في الاستمارةوحذف البعض الآخر منها، وذلك في الفترة الممتدة من 02إلى 07 جوان2016.

حيث تحصلنا على معلومات تفيدنا في بحثنا كذلك رجعنا إلى العدد الإجمالي للسكان وبالتفصيل عدد الأسر الموجودة لاختيار العينة وذلك بمساعدة العاملين في البلدية الذين قاموا بإعطائنا العدد الإجمالي للسكان وحدود هذه القرية، وابتداء من 12 جوان الى غاية جويلية03 قمنا بتطبيق استمارة بحثنا على العينة وذلك بالقيام بطرح الأسئلة على الأفراد التي حددناها بـ: 47 سؤالا، وهكذا تمكنت من الحصول على معطيات والتي لها علاقة بالموضوع.

أما دراستنا في مجملها بشقيها النظري والميداني قد استغرقت تقريبا 06 سنوات.

ثالثا : الأدوات التقنية لجمعالمعلومات و البيانات

تستخدم في البحوث الاجتماعية الكثير من الوسائل والتقنيات، التي تمكن الباحث من الوصول إللمعلومات و البيانات الأساسية، وذلك حسب طبيعة الموضوعالقائم للدراسة،و الأهداف المنتظر تحقيقها، ونوعية المبحوثين المستهدفين بالدراسة

وبحكم أننا نبحث عن جمع المعلومات المتعلقة بآراء ومواقف واتجاهات سكان الريف نحو مواضيع وقضايا مختلفة، استوجب بحثنا هذا استخدام الأدوات التالية:

3-1- الملاحظة

تعتبر الملاحظة من الوسائل التي عرفها الإنسان واستخدمها في جمع المعلوماتوالبيانات عن مجتمعه منذ القدمو لا يزال يستخدمها في حياته اليومية العادية لفهموإدراك الكثير من الظواهر،ويستخدمها كذلك في البحوث العلمية.

وتعرف الملاحظة بأنها عبارة عن عملية مراقبة أو مشاهدة لسلوك الظاهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية،[1]ومتابعة سيرها و اتجاهاتها بأسلوب علمي منظم ومخطط وهادف بقصد التفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات، والتنبؤ بسلوك الظاهرة وتوجيهها لخدمة أغراض إنسانية وتلبية احتياجاته

كما أن الملاحظة أنواع ترتبط بأسلوب الباحث ودوره، فإن الباحث اعتمد على أسلوب الملاحظة البسيطة، والتي يقصد بها ملاحظة الظاهرة كما تحدث في ظروفها الطبيعية،[2] دون إخضاعها للضبط العلمي، ومن دون استخدام أدوات دقيقة للقياس للتأكد من دقة الملاحظة وموضوعيتها.

3-2- المقابلة

تعتبر المقابلة من أهم الوسائل المتبعة لجمع البيانات من الميدان الاجتماعي، أي مواجهة الباحث أو المقابلة للمبحوث بقصد جمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث،[3]ليستطيع الباحث التعرف على الحقائق وتبويبها وتصنيفها وتحليلها تحليلا عمليا، يساعده على الوصول إلى النتائج النهائية التي يستعملها في كشف موضوع الدراسة وتغطية جوانبه المختلفة.

---

[1] محمد عبيدات وآخرون: مرجع سبق ذكره ص:52

[2] فاطمة عوضو صابر؛ ميرفت علي خفاجة: أسس ومبادئ البحث العلميالطبعة الأولى- مكتبة ومطبعة الإشعاع- الاسكندرية- مصر 2002 ص:144

[3] عليا شكري؛ محمد علي محمد: قراءات معاصرة في علم الاجتماع النظرية والمنهجالطبعة الثانية- شركة دار التسيير المتحدة-القاهرة-مصر 1992ص:132

والمقابلة هي عملية اجتماعية تحدث بين شخصين، الباحث والمبحوث الذي سلم المعلومات إلى الباحث بعد إجابته على الأسئلة الموجهة إليه من قبل المقابل، ولما كانت من الوسائل بحثنا اقتضت منا الضرورة مقابلة بعض المبحوثين واستجوابهم لجمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث.

3-3- الاستمارة

تعد الاستمارة من أكثر الأدوات استخداما في جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالعلوم الاجتماعية،[1] التي تحتوي على معلومات أو معتقدات أو تصورات أو أراء الأفراد، ومن أهم ما تتميز به الاستمارة هو توفير الكثير من الوقت والجهد على الباحث،[2]ويقصد بها مجموعة من الأسئلة المصممة لجمع البيانات اللازمة عن مشكلة البحث أو الدراسة.

وقد اجتهد الباحث في الالتزام بالقواعد المنهجية عند صياغة الأسئلة، فقد تمت الصياغة النهائية بعد أن استوفى الباحث المراحل التالية:

1- بعد ضبط الإشكالية وتحديد تساؤلها ومجال الدراسة، وتغطية النسق النظري بجمعه للبيانات البيبليوغرافية، وعندها تمكن الباحث من صياغة استمارة أولية.

2-تجريب الاستمارة الأولية على عدد من أفراد مجتمع الدراسة.

3- بعدهذه المرحلة وانطلاقا مما جمعه الباحث من استفسارات حول اللبس والغموض والتوجيهات، فقد تم تعديل الاستمارة بحذف بعض الأسئلة واستبدالها، وتحوير وتعديل بعضها الأخروإضافة أسئلة أخرى بما يتماشى مع أهداف البحث.

وبعد هذه الخطوات تمكنتالباحثة من بناء إستمارة الدراسة في شكلها النهائي، وتميزت بالخصائص التالية:

- الحرص عاى إخراج الإستمارة في شكلها الذي يساعد المبحوثينالتجاوب مع الأسئلة، حيث قسمت الاستمارة إلى ثلاث أجزاء رئيسية وهي:

- المقدمة و التعريفبالموضوع

حيث تم فيه التعر يف بموضوعالبحث، وضمنهتحفيز المبحوثين بالإجابة على الأسئلة، من خلال تطمينهم بأن نتائج البحث ستبقى سرية ولن تشغل إلاالأغراض البحث العلمي.

---

[1] محمد عبيدات وآخرون: مرجع سبق ذكره ص:79

[2] محمد عبد الفتاح حافظ الصبري: البحث العلمي (الدليل التطبيقي للباحثين)الطبعة الأولى- دار وائل للنشر- عمان- الأردن 2002 ص:115

- إرشادات لملأ الاستمارة

ويتضمن هذا الجزء توجيهات و تعليمات لكيفية ملأ الاستمارة، من خلال لفت انتباههم إلى متى يتم وضع علامة (x) ومتى تكتب جملة.

- ملأ الاستمارة

واحتوت على 47 سؤالا رئيسيا، وقد تنوعت الأسئلة بين أسئلة مغلقة وأسئلة مفتوحة، بحيث تم الالتزام والتقيد بشروط صياغة الأسئلة.

1- تمت صياغة الأسئلة بأسلوب سهل ولغة واضحة وهذا بعد العملية التجريبية

2- الابتعاد على الأسئلة الطويلة، مع تضمن كل سؤال فكرة واحدة

3- بناء أسئلة في مضمون تساؤلات الدراسة

4- محاولة الباحث الابتعاد على الأسئلة المحرجة

5- صياغة الاستمارة في شكلها النهائي وبلغ عدد الأسئلة المطروحة (47) سؤالا ما بين مغلق ومفتوح وقد وزعت على كل 100 فرد وتضمنت 6 محاورو هي:

1- المحور الأول

شمل 07أسئلة ويخصالحالة الشخصية لأفراد العينة

2- المحور الثانييحوي10

أسئلة ويخص تحديد درجة حرص أفراد العينـة بتنظيم تكاثرهم وتنقلهم، لتأكيد وجود برنامج للتنمية من الناحية البشرية، يجعلها عملية داعمة لاستقرارهم بالريف

3- المحور الثالث

شمل 10 أسئلة ويتمثل في المعلومات التي تخص تحديد درجة تمسك أفراد العينة بخدمة الأرض وتحسن ظروفهم المعيشية، لتأكيد وجود خطة للتنمية من الناحية الاقتصادية، تجعلها عملية داعمة لاستقرارهم في الريف

4- المحور الرابع

ويحتوي على 10 أسئلة تتضمن المعلومات التي تخص تحديد درجة تميز أفراد العينة بالنمطية في سلوكاتهم وتفاعلاتهم، لتأكيد وجود برنامج للتنمية من الناحية الثقافية، يجعلها عملية داعمة لاستقرارهم بالريف

المحور الخامس

ويشمل10 أسئلة وتتمثل في المعلومات التي تخص تحديد درجة تشبث أفراد العينة بمقوماتهم في التقاليد والتربية وتماسكهم لتأكيد وجود مشروع للتنمية من الناحية الإجتماعية، يجعلها عملية داعمة لاستقرارهم في الريف

رابعا:السجلات والوثائق

نظراً لأهمية الوثائق والسجلات في البحوث الاجتماعية، وذلك للكشف عن بعض القضايا التي يصعب ملاحظتها والكشف عنها عن طريق الاستمارة ، ولذالك حاولنا الاستعانة بالوثائق والسجلات المتعلقة بالهيكل التنظيمي لولاية الجزائر ودائرة زرالدة بالإضافة إلى بلدية معالمة.

وهي موجودة في الملاحق والعدد الإجمالي للسكان الذي قدر بـ: 1200فرد وهذا يهدف إلى اختيار العينة المطلوبة.

الخلاصة

إن البحث العلمي مهما كان مجال تخصصه يعرف على أنه نشاط علمي منظم وطريقة في التفكير و أسلوب للنظر في الظواهر، والكشف عن الحقائق معتمداً على مناهج موضوعية من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق، ثم استخلاص المبادئ والقوانين التفسيرية

وانطلاقا من هذا التعريف نجد أن للبحث العلمي شروط يجب توفرها فيه حتى يثبت علميتهومن بين هذه الشروط معالجته لموضوع محدد، وهدف مسطر يسعى إلى تحقيقه والوصول إليه، ويكون هذا البحث ضمن مجال تخصصي معين، ويسير وفق منهجية محددة مسطرة، هذا الشرط الأخير يعتبر من الركائز الأساسية التي يجب توفرها في البحوث العلمية بصفة عامة ومنها البحث الاجتماعي، فالإجراءات المنهجية في أي بحث هي التي تنظم عملية تناول الظاهرة المدروسة

وبناء على ما سبق يمكن تحديد أهم الإجراءات المنهجية التي سرنا وفقها في هذا البحث كما يلي:

1- استخدام منهج المسح الاجتماعي في البحث لأنه الأنسب لموضوع دراستنا

2- استخدام أداتي الملاحظة و استمارة المقابلة في جمع البيانات الميدانية بالإضافة إلى المعلومات المستقاة من الوثائق والسجلات

الفصل الرابع

تحليل و تفسير معلومات و بيانات الدراسة الميدانية

الفصـــل الرابـــع

تحليل و تفسير معلومات و بيانات الدراسة الميدانية

-عناصر الفصل:

- تمهيد

أولا: تحليل و تفسير المعلومات و البيانات الميدانية

ثانيا: النتائج التي خلصت إليها الدراسة

ثالثا: التوصيات و الاقتراحات

- **خلاصة عامة للدراسة**

-تمهيد

إن العمل وفق خطة معينة واضحة و محددة، أصبح من سمات العصر لكون ما تتطلبه الحياة الاجتماعية في مختلف مجالاتها سيما المجال التعليمي الذي يستدعى العمل فيه نوعا من الالتزام و الانتظام و الانضباط.

و في دراستنا حول طريقة العمل التي من خلالها حاولنا إعطائها الصيغة الواقعية، كما وجب علينا بلورة الأمر العرضية السابقة و إظهارها بشكل تبرز فيه البيانات الاحصائية و الارقام العددية، اضافة إلى تطلعها لقياس درجة تحقيق التفاعل و التبادل، المنظم بين أعضاء العينة المتمثلين في سكان الريف بتطوير العلاقة بينهم و بين التمية الريفية و مستوى التفاعل بين هذين المفهومين و التحضير على تحقيق الغاية المطلوبة و أحداث التوازن في بقية حاجيات السكان.

.... للطرح السوسيولوجي القائم على تطوير الأفكار و إخراجها من عالم التصورات النظرية المحدودة و التي يليق لنا في هذا المقام من الواقع الفعلي من خلال مجموعة التساؤلات التي شملتها الاستمارة التي طبقناها مع سكان الريف في المجتمع الأصلي للدراسة، و منه نستمد على تحويل اجاباتهم إلى بيانات احصائية حتى تمكننا من كشف العديد من الحقائق المتعلقة بمشكلة البحث، و ذلك كله بغية الوصول إلى نتائج مضبوطة تفي نسبيا بالإتمام بالموضوع و ايجاد حلول مقنعة حول مجمل التساؤلات التي طرحناها في الدراسة الحالية.

أولا: تحليل و تفسير المعلومات و البيانات الميدانية

الجدول رقم (1) يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
ذكر	82	82.0
أنثى	18	18.0
المجموع	100	%100

شكل رقم 01: دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس

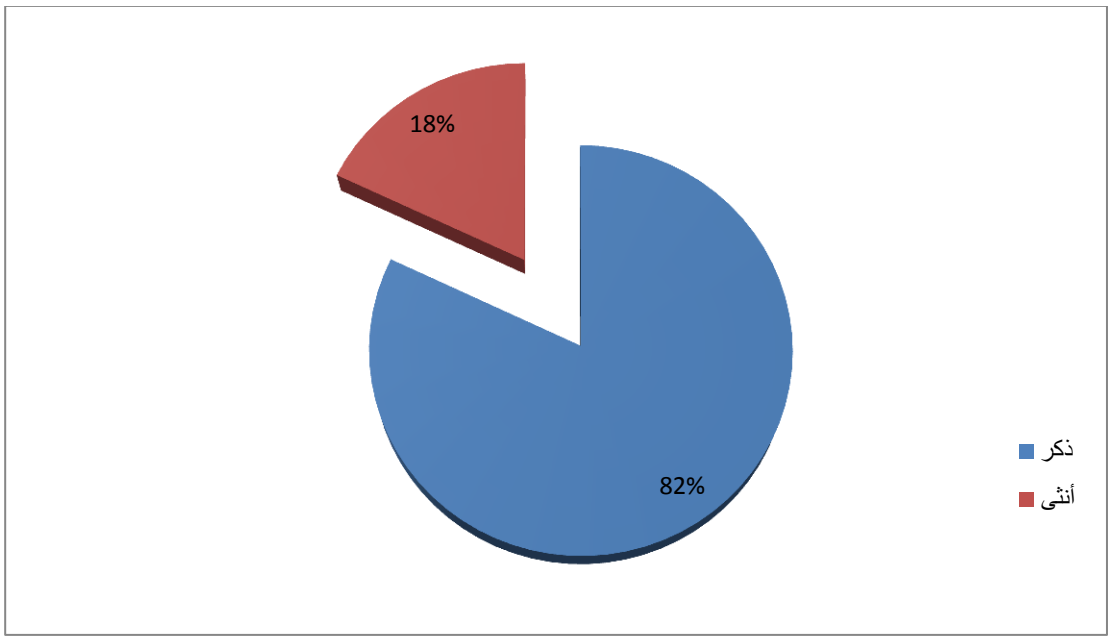

يبين لنا الجدول أعلاه أن 82% من أفراد العينة هم ذكور مقابل 18% من الاناث و كما نلاحظ فإن نسبة الذكور مرتفعة و مثل أكثر من ثلاث أرباع العينة، و يمكن أن نفير هذا التفوق للعنصر الذكري إلى طبيعة القضاء الذي تمت فيه الدراسة، ألا و هو الريف الذي يعرف بأولوية العنصر الذكري على العنصر الأنثوي، الذي تبقي فضاءات حضوره و ظهوره شبه منعدمة مقارنة بفضاءات ظهور العنصر الذكري، و عليه فمعروف من الناحية السوسيولوجية أن الريف هو مجال مميز لنشاط العنصر الذكري مقارنة بالعنصر الأنثوي.

الجدول رقم (2) يبين توزيع أفراد العينة حسب السن

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
15-25 سنة	22	22.0
25-35 سنة	46	46.0
35-45 سنة	15	15.0
45-55 سنة	11	11.0
أكثر من 55 سنة	06	06.0
المجموع	100	%100

شكل رقم 02: دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب السن

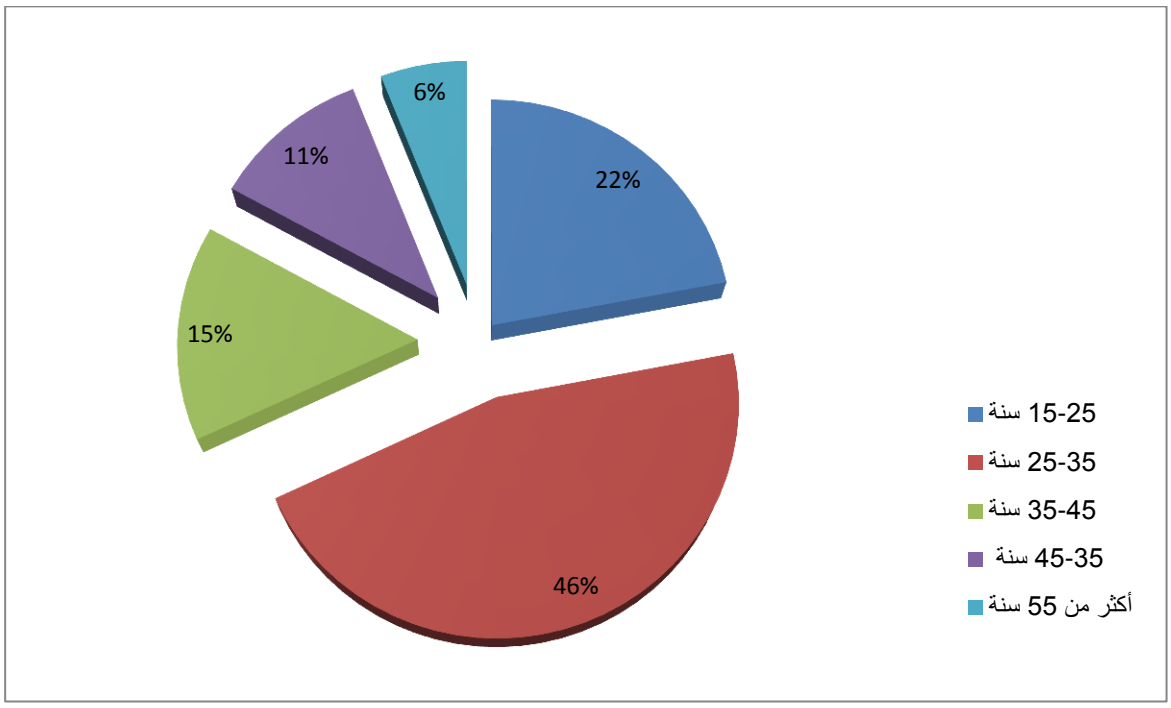

ان الاهتمام بتحديد أفراد المجتمع حسب السن تعتمد على التعرف على الفئة العمرية التي يمكن من خلالها وصف أفراد العينة و معرفة الفئات التي تميز مجتمع البحث، إذا اعتمدنا على استجواب أرباب الأسر و ربات الأسر.

اتضح لنا أن النسب مختلفة من حيث الأعمار من 15 سنة إلى أكثر من 55 سنة.

نلاحظ من خلال بيانات هذا الجدول أن 46% من أفراد العينة يتواجدون في الفئة العمرية [25-35[سنة مقابل 22% من أفراد العينة المتواجد بين الفئة العمرية [15-25[، و مقابل 15% من الذين في الفئة العدية لديهم سن تتراوح ما بين [35-45[و مقابل 11% من أولئك الذين لديهم سن تنحصر بين [45-55[و مقابل 6% من الذين تبلغ أعمارهم ما يفوق 55 سنة.

و يمكننا على أساس هذه النسب أن نشير إلى أن تفوق الفئة العمرية ووصولها بأقل تعليل من نصف أفراد العينة يعود إلى كون أن التنمية الريفية و الاهتمام بها تكون من نصيب هذه الفئة العمرية لأن سنها و مقوماتها و قدراتها و استعداداتها الجسدية تؤهلها للتكوين في صدارة الفئات العمرية، بحيث نلاحظ أنه كلما زاد سن أفراد العينة عن 35 سنة تقل النسب، مما يدل على أن درجة الاهتمام بالتنمية الريفية في علاقتها بالاستقرار السكاني تكون لدى عنصر الشباب الذي ينتظر منها الكثير، و هو السن الذي يفتح الباب أمام الاندماج في سوق العمل و ضرورة الحصول على موارد مستقرة للعينتين، و من جهة أخرى السعي إلى إقامة عائلة في سن معين ، نلاحظ ايضا إنخفاض تدريجي وصل الى الى 6% و هذا دليل و مؤشر على ان هذه الفئة لا يمكنها المساهمة في تنمية و تطوير الريف بسبب كبر السن و عدم القدرة، و من هنا صح لنا القول أن فئة الشباب هي عنصر حيوي في المجتمع فقوة الامة في قوة شبابها .

هذا و يعتبر العمر متغيرا هاما جدا في الدراسات الاجتماعية بصفة عامة و في هذه الدراسة بصفة خاصة لأن آراء كبار السن و طرق التفكير و السلوك لديهم تختلف على آراء تفكير فئة الشباب، كما أنه يقال إذا طغى المجتمع نسبة الشيوخ على الشباب يكون محافظا قبل التغير و العكس صحيح مع أن صفة المحافظة أو التجديد تتوزعان على جميع الفئات العمرية، و لا يمكن أن نحض بها فئة معينة.

الجدول رقم (3) يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
متزوج	88	82.0
مطلق	2	02.0
أرمل	10	10.0
المجموع	100	%100

شكل رقم 03: دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية

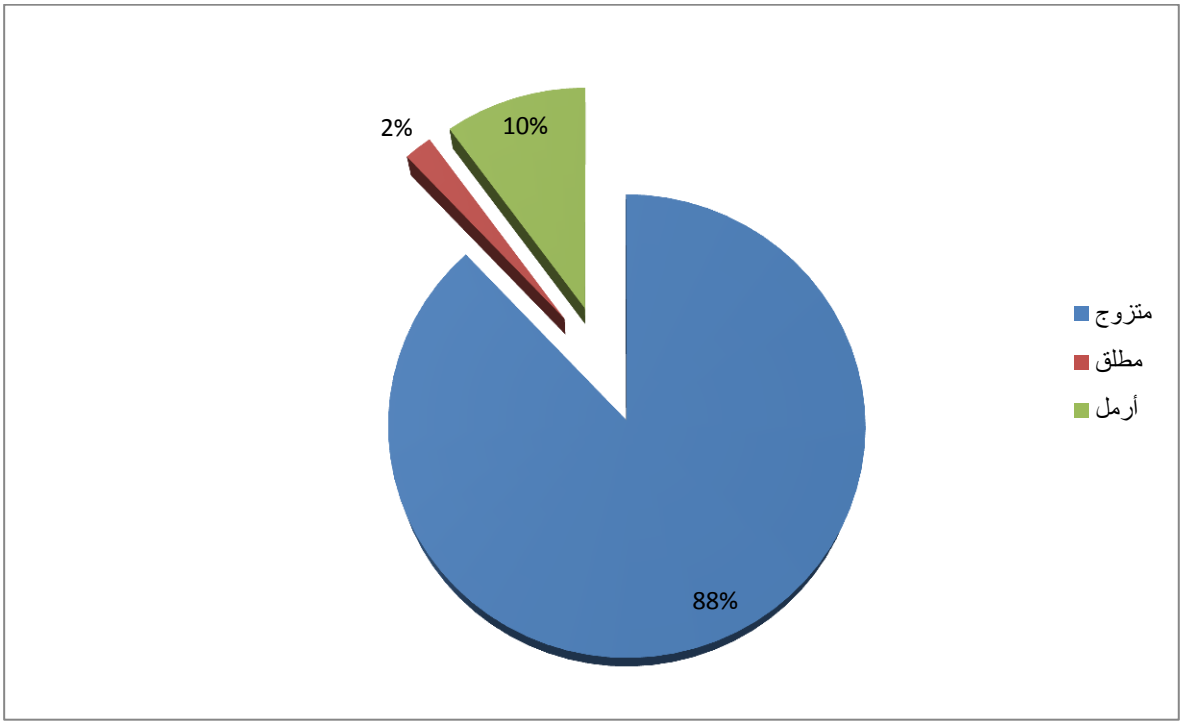

يبين لنا الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية فنلاحظ من خلاله أن الأغلبية الساحقة لأفراد العينة هم متزوجون أي لديهم عائلات، حيث بينت البيانات الاحصائية أن 82% من أفراد العينة هم متزوجون مقابل 10% منهم أرامل و 2% مطلقون.

و هذا التفوق الاحصائي للمتزوجين نتيجة استهداف دراستنا لأرباب الأسر و أيضا يشير إلى التصور السائد في القضاء الريفي عن الزواج، الذي عادة ما يكون مبكرا و في سن الشباب، بحيث أن الوعي السائد عن الزواج بين مدى التزام العائلة بكاملها و ليس الشباب لوحده من أجل بلوغه، فالمعيار السائد في فضاء

الريف هو ضرورة الزواج في سن مبكر، حتى نتضمن بناء اقتصادي و تعافي للعائلة عن طريق كثرة الولادات، و عليه يمثل الزواج رهانا أساسيا من أجل التموقع الاجتماعي.

مما نلاحظ أن نسبة الطلاق هنا في المجتمع المدروس ضعيفة جدا و هو ما يعكس التماسك و الترابط الأسري الذي يميز الريف عن باقي المجتمعات الأخرى الحضرية التي تزيد فيها نسب الطلاق و التفكك الأسري و ذلك لأنهم يعتبرون أن الزواج رابطة مقدسة بين الرجل و المرأة، و يجب المحافظة عليها للحفاظ على الاستقرار العائلي.

الجدول رقم (4) يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
أمي	18	18.0
ابتدائي	24	24.0
متوسط	38	38.0
ثانوي	16	16.0
جامعي	4	04.0
المجموع	100	%100

شكل رقم 04 :دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

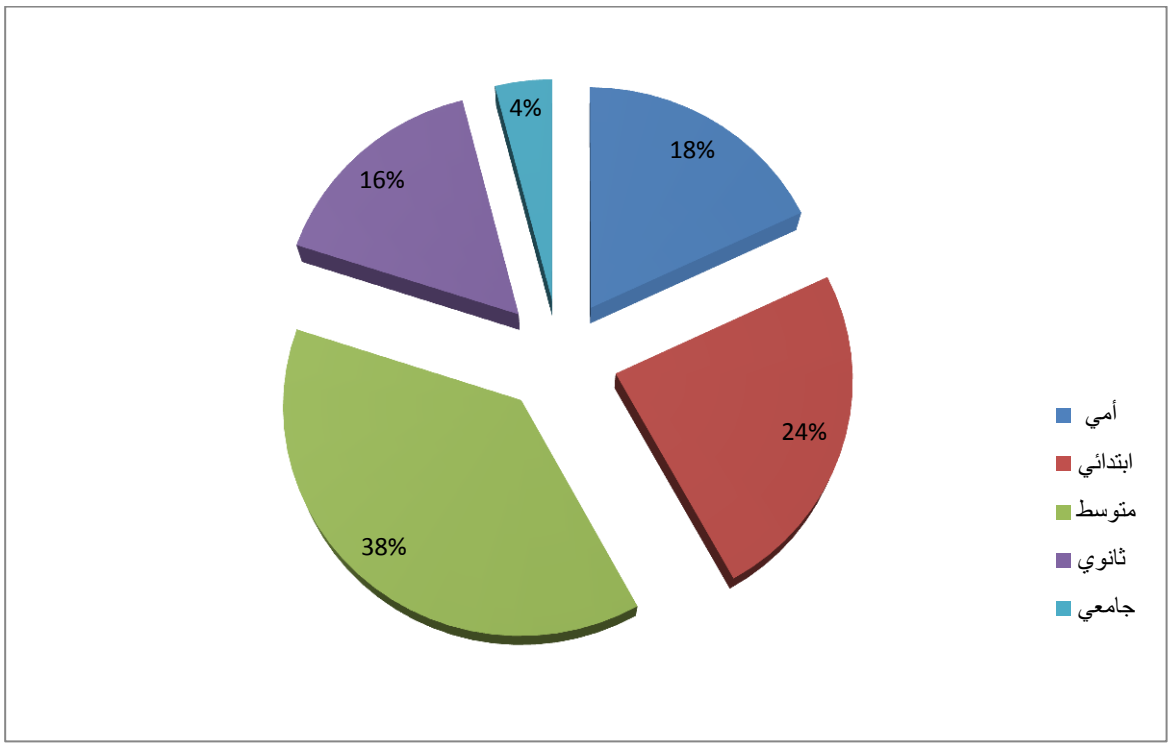

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين لنا توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي نلاحظ أن أكثر بقليل من ثلث أفراد العينة لديهم مستوى متوسط، (حيث وجدنا أنا 38% من مقابل 24 % منهم لديهم مستوى ابتدائي، مقابل 18% منهم أميين و مقابل 16% لديهم مستوى ثانوي، في حين لم تتعدد نسبة الجامعيين منهم 4%. نلاحظ أن المستويات التعليمية المنخفضة هي التي تحتل الصدارة، و يمكن أن نفسر ذلك بالفضاء المتواجدة به أفراد العينة هؤلاء، و هو الفضاء الريفي الذي لا يمكن من اكتساب رأس مال

ثقافي مرتفع نظرا إلى غياب الدعائم التربوية و الفضاءات الثقافية المساعدة على ذلك مثلما هو عليه الحال في الفضاءات الحضرية الريفية.

فأفراد العينة الأميون ذكرنا أن نسبتهم هي 18% و هذا راجع إلى أن ليس لديهم اهتمام بمبادئ القراءة و الكتابة، حيث أن ثقافتهم تعتمد بشكل رئيسي على نمط الحياة الريفية بالإضافة إلى الفلاحة و الزراعة، و تربية المواشي و الدواجن، و بالتالي فإن ظاهرة الأمية منتشرة في المجتمعات الريفية و هذه الأخيرة من شأنها تسبب عوائق كبيرة في خطط التنمية لتطوير و تقدم المجتمع و عرقلة مختلف أدوار أفراده، و قد ساهمت الظروف البيئية و العادات و القيم على تطبيع سلوك الأمية بين أفراد عينة الدراسة.

أما نسبة 24% من الذي لديهم المستوى الابتدائي فهم لم يعطوا للتعليم أهمية كبيرة و فضلوا الاهتمام بأشياء أخرى.

في حين نرى أن أغلبية المبحوثين كانوا من فئة المتعلمين حتى و إن كانت مستوياتهم التعليمية ليست بالمرتفعة، حيث تتركز أساسا في المستوى المتوسط و الثانوي، و السبب في ذلك يعود إلى اهتمامهم بالتعليم و أيضا إلى تفضيل هؤلاء المبحوثين و خاصة الذكور منهم العمل على مواصلة الدراسة. و النسبة المتبقية هي المستوى الجامعي.

الجدول رقم (5) يبين توزيع أفراد العينة حسب مدة الإقامة بالريف

الاحتمالات	التكرارات	النسبة
10 سنوات	8	8.0
20 سنة	21	21.0
30 سنة	25	25.0
أكثر من 40 سنة	46	46.0
المجموع	100	%100

شكل رقم 05 :دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب مدة الإقامة بالريف

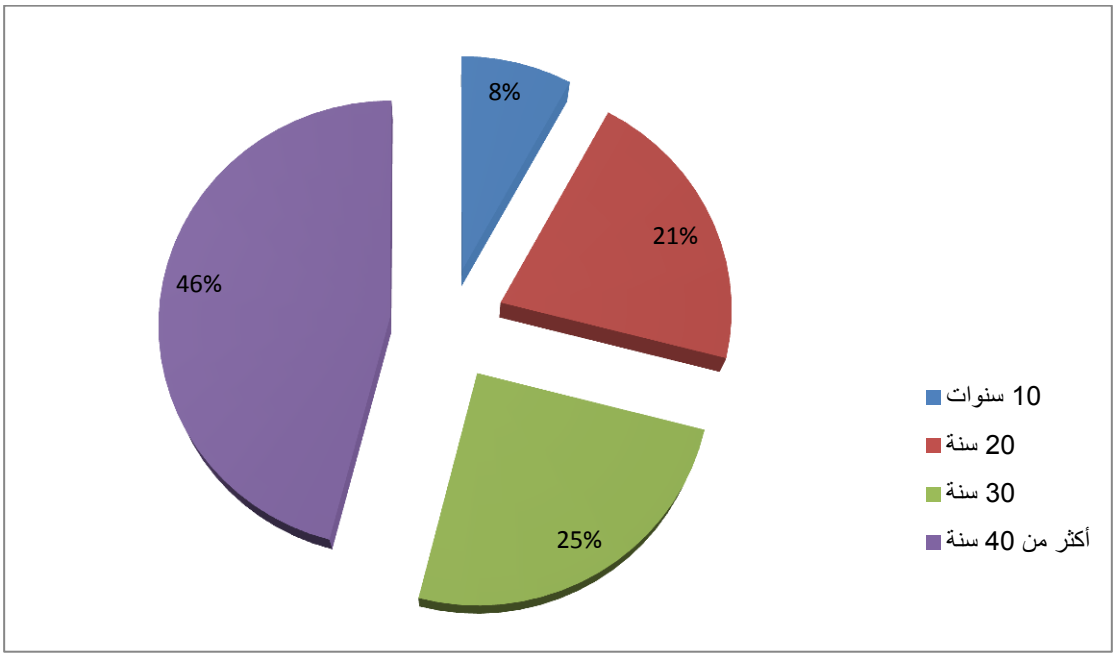

يتضح لنا من هذا الجدول الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب مدة الإقامة بالريف أن مدة إقامتهم بالريف ممتدة و طويلة نسبيا، بحيث 46% من أفراد العينة يقيمون بالريف منذ أكثر من 40 سنة، مقابل 25% منهم منذ 30 سنة و مقابل 21% منهم منذ 20 سنة و مقابل 8% يقيمون بالريف منذ 8 سنوات، و هذا ما من شأنه أن يفسر اكتساب أشكال وعي و تمثلات ثقافية مبلورة في إطار سنق قيمي و معيار ريفي من شأنه أن يؤثر في المواقف الاجتماعية لدى هؤلاء الأفراد.

و كل هذه المؤشرات المرتفعة تدل على أن الأفراد متمسكين بالريف و ثقافته، رغم صعوبة العيش فيه ،و هذه النسب المرتفعة تشجع الهجرة الى الريف .

الجدول رقم (6) يبين توزيع أفراد العينة حسب أصلهم الجغرافي

الاحتمالات	التكرارات	النسبة
ريف	72	72.0
مدينة	28	28.0
مجموع	100	%100

شكل رقم 06:دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب أصلهم الجغرافي

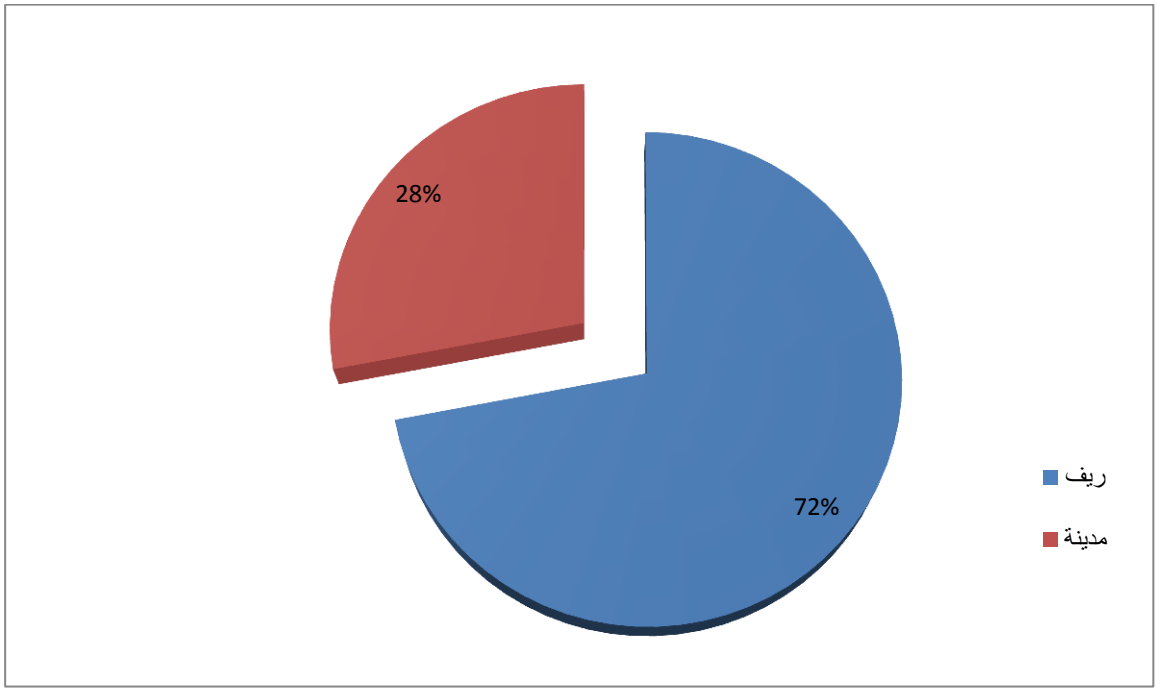

تؤكد نتائج هذا الجدول الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب أصلهم الجغرافي أن الاتجاه العام الذي لحضناه في الجدول السابق، بحيث العرض الاحصائي لهذا الجدول يبين أن 72% من أفراد العينة هم من أصل ريفي مقابل 28% من أصل حضري، لأن بعض الأفراد إكتسبوا الثقافة الريفية ،و بالرغم من صعوبه العيش فيه،إلا انها أفضل بكثير من العيش في المدينة .

و هذا ما جعلهم يفضلون البقاء في الفضاء الريفي لسنوات عديدة و بالتالي إعادة انتاج الثقافة الريفية على الأقل لجيل واحد من خلال مدة الإقامة بالريف من 30 سنة فما فوق.

الجدول رقم (7) يبين توزيع أفراد العينة حسب الصفة المهنية

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
فلاح	22	22.0
موظف	8	08.0
مربي مواشي	22	22.0
مربي دواجن	34	34.0
بطال	13	13.0
متقاعد	1	01.0
المجموع	100	%100

شكل رقم 07 :دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب الصفة المهنية

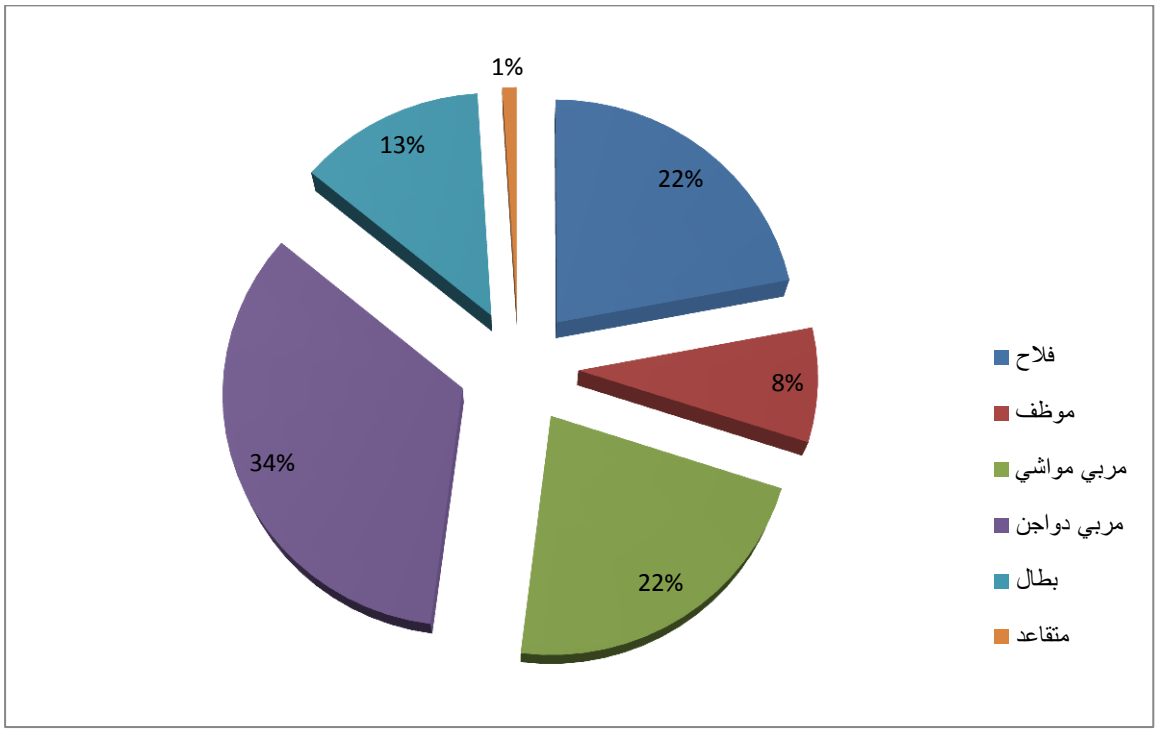

انطلاقا من الجدول أعلاه الذي يبين التوزيع التكراري لعينة البحث حسب المهنة و كما هو ملاحظ في الجدول أعلاه فالنتائج تبين أن نسبة 34% من أفراد العينة هم مربو دواجن، مقابل 22% منهم هم مربو مواشي و فلاحون و مقابل 13% بطالون، في حين لم تكسب فئة الموظفين إلا 8% مقابل 1% للمتقاعدين، و هذه المؤشرات دليل قاطع على التكامل بين الريف و نمط الوضائف الشاغرة و الوحيدة فيه،فيما يخص

نسبة البطالة المقدرة بـ:13% هي نسبة غير مشرفة و مرتفعة أيضا بسبب قلة العمل في الريف و رفض البعض للمهن الريفية و إستحقارهم للفلاحة و تربية المواشي، و أيضا بسبب إنخفاض المستوى الدراسي .

و كما نلاحظ فإن المهن المسيطرة هي المهن المرتبطة بالفضاء الريفي، و بهذا فهناك انسجام بين مكان اقامة هؤلاء المبحوثين و مدة اقامتهم و حتى مستوياتهم الدراسية مع مهنهم.

الجدول رقم (8) يبين توزيع أفراد العينة حسب سن الزواج

المواقف	التكرارات	النسبة %	الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
نعم	79	79.0	مبكر	15	18.9
			متوسط	50	63.3
لا	21	21.0	متأخر	14	17.7
المجموع	100	%100	المجموع	79	%100

شكل رقم 08 :دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب سن الزواج

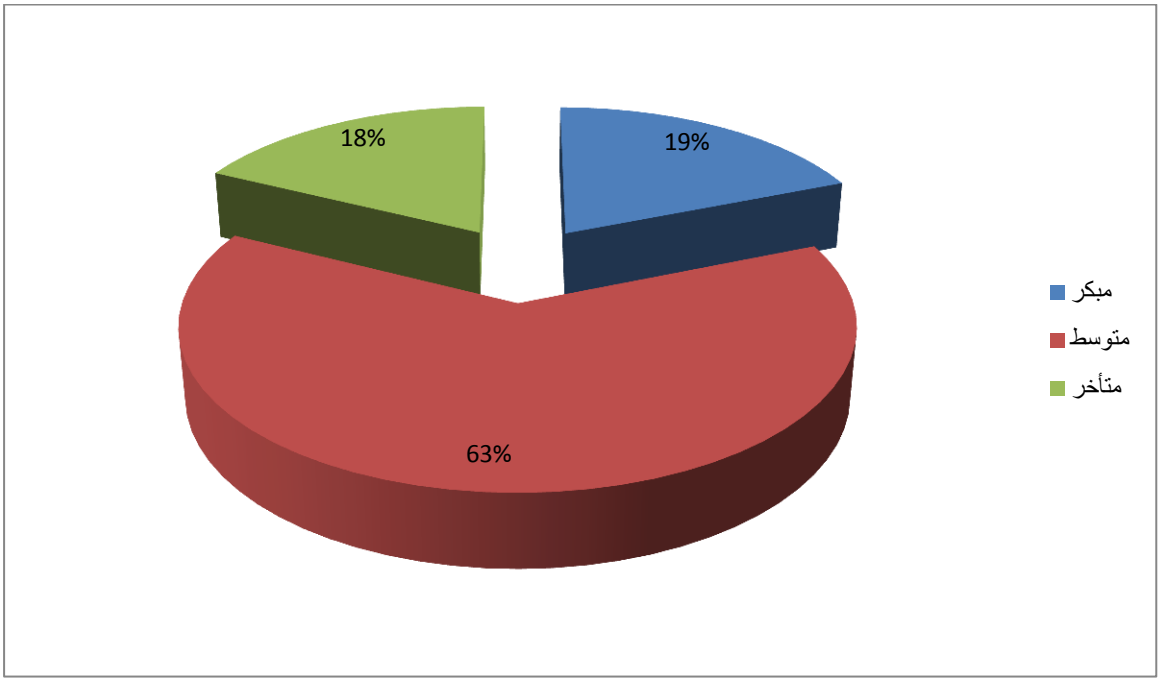

يوضح الجدول أعلاه سن الزواج لدى أفراد العينة، فنلاحظ أن معظم أفراد العينة تزاوجوا في سن متوسط، و قدرت نسبتهم ب 63%، و لذلك لتسهيل ظروف الزواج في ذلك الوقت، أما الثقة التي هي تروج فيها أفراد العينة في سن مبكر كانت نسبتها 18% و هاته الفئة تزوجت هذا الزواج المبكر للظروف التي كان يمر بها، ففي وقتهم آنذاك كان الآباء يزوجون أبناءهم في سن صغيرة لعدم التحاقهم بالمدارس و لذلك يضطرون لزواجهم في سن مبكرة، أما لفئة الأخيرة فهي الفئة التي كان الزواج فيها في سن متأخر و كانت نسبتها تقدر ب 17% و قد صرحوا لنا بأن سبب هذا التأخر هو أن وقت الزواج لم يحن و أيضا بقدرة الله عز و جل، و هذه الأخيرة ربما قررت بناء مستقبلها و إكمال دراستها و آخر همهم الزواج و لأن هذه الفئة مثقفة ، و مدركة أن الزواج يأتي بعد تحقيق أهداف الحياة، إن الزواج في سن مبكرة غاليا ما ينجم عنه عواقب كالطلاق و تشتت الأسر .

و نلاحظ أن الفئة التي أجابت بلا هي الفئة التي لا يوجد لديها أبناء و هي فئة قليلة، و هذا قضاء الله و قدرته، و من خلال هذا الجدول أيضا نستطيع القول بأن العائلة الريفية قديما و لحد كبير تفضل الزواج في سن متوسط، لأن حسب رأيهم يرون أن الزواج المبكر غالبا ما يكلل بالفشل في الحياة الزوجية، و ينتج عنه الطلاق فالفتاة الصغيرة في هذا السن لا تعني بما فيه الكفاية ما تعنيه المسؤولية الزوجية، و الشاب الصغير في الزواج يصبح يعتمد كليا على والديه في اعانة أسرته و هو ما يخلف مشاكل و خصومات داخل العائلة الكبيرة.

الجدول رقم (9) يبين توزيع أفراد العينة حسب نسبة الإنجاب

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
نعم	92	92.0	كثير	29	31.5
			متوسط	48	51.2
لا	8	8.0	قليل	15	16.3
المجموع	100	%100	المجموع	92	%100

شكل رقم 09 :دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب نسبة الإنجاب

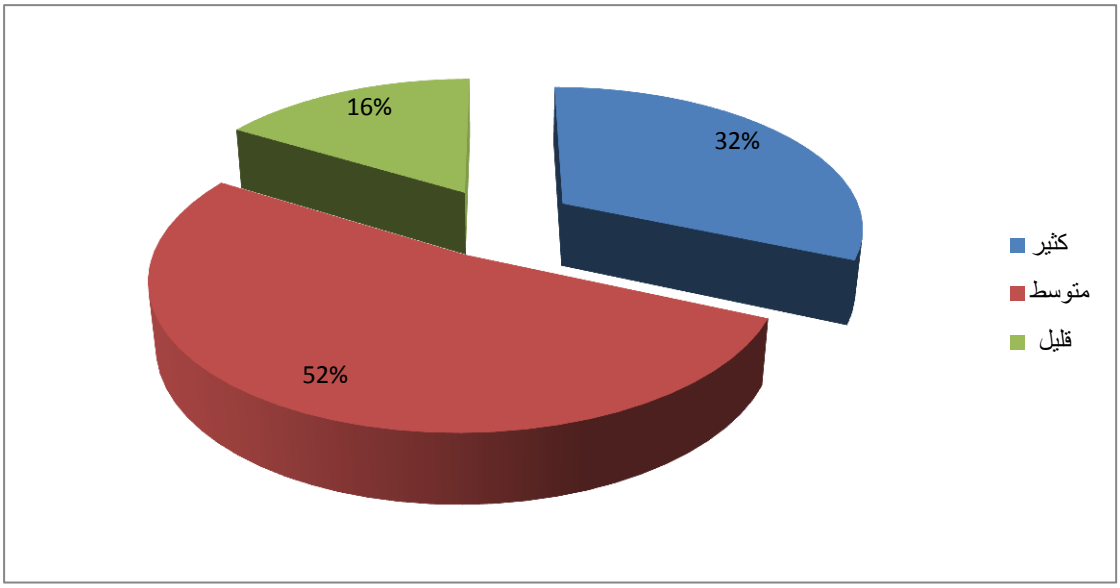

يتضح لنا من خلال هذا الجدول الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب نسبة الانجاب فنلاحظ أن نسبة المبحوثين الذين لديهم أبناء لهم 92%، و هذا ما يؤدي بنا إلى القول أن ميزة الانجاب مازالت تطبع عدد معتبر من العائلات المدروسة، و هي الميزة التي كانت متواجدة قديما لدى أغلب العائلات الريفية الجزائرية.

ان اعتماد الاقتصاد الريفي في الماضي على اختلاف الزراعة و خدمة الأرض بالدرجة الأولى، وتختلف وسائل الانتاج حتم ضرورة انجاب أكبر عدد من الأولاد لاستغلالهم لأيدي عاملة و هذا بالإضافة إلى أن مجيء مولود جديد في العائلة الريفية التقليدية لا ينزعج منه الأبوين مطلقا، لأنه يترعرع لوحده فعندما يكون رضيعا يتغذى من حليب أمه و عندما يصبح طفلا يتلقى تربيته بالتواصل مع الطبيعة و العادات، وعندما يصبح مراهقا ليتعلم حرفته بتقليد أبويه.

و لذلك يعتبرون الأبناء حتى و إن كانوا كثرة هم هبة و بركة من عند الله عز و جل، و هو التصور الذي مازال في ذهن الريفيين حاليا.

أما الفئة التي كان الانجاب للأولاد لها كان متوسطا فهي نسبة كبيرة و تقدر ب 51% عكس ما صرحوا لنا بأن كثرة الأبناء لدهم سيشكل عبئ اقتصادي، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية و الاجتماعية الراهنة، لأن في رأيهم انجاب الأطفال لا بد من أن يتبعه نحمل مسؤولية كاملة في رعايتهم و تربيتهم في ظروف مناسبة و ملائمة و هو الأمر الذي يصعب تحقيقه إن كان هناك كثرة من الأبناء كما سجلنا فئة ممن ينظرون إلى كثرة الأبناء أنهم عنصر قوة و افتخار للعائلة، و هذا يعكس استمرار التوجه التقليدي لديهم فيما يخص هذه القيمة بحيث يرون أن العائلة تظهر أكثر قوة كلما كانت أكثر تعدادا، و هي تقدر بنسبة 31%.

و هنا نستنتج أن قيمة الانجاب تتغير من القيم المحورية التي تركز عليها العائلات الريفية غي الماضي و حتى في الحاضر، مع تسجيل بداية دخول أفكار و تصورات جديدة حول قيمة الانجاب.

الجدول رقم (10) يبين توزيع أفراد العينة حسب ظروف ولادة أبنائهم

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
نعم	67	73.0	ظروف صحية تقليدية بالمنزل	10	14.9
			ظروف صحية حديثة بعيادة التوليد	39	58.2
لا	25	27.0	ظروف صحية غير عادية ما بين المنزل و المستشفى	18	26.9
المجموع	92	%100	المجموع	67	%100

شكل رقم 10 :دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب ظروف ولادة أبنائهم

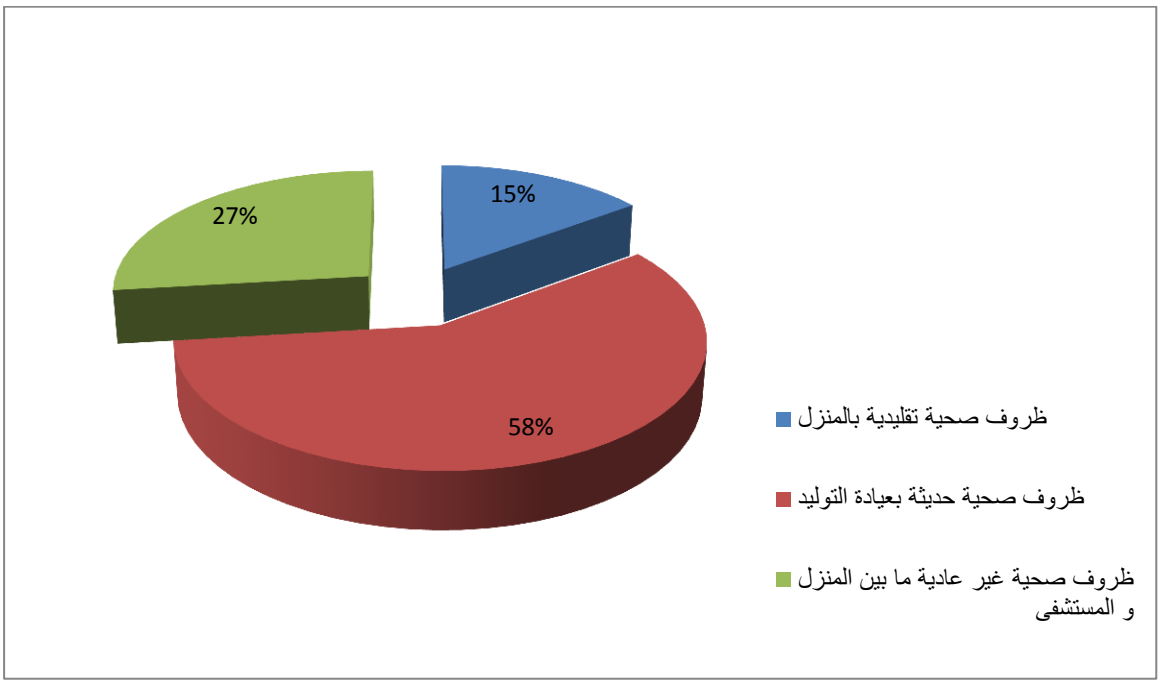

نلاحظ من خلال هذا الجدول أعلاه الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب ظروف ولادة أبناءهم، أن النسبة التي أجابوا بنعم تقدر نسبتهم بـ 73%

نجد أن الذين ولدوا أبناءهم في ظروف صحية تقليدية بالمنزل تقدر نسبتهم ب 14%، و هذا راجع إلى سكان اريف في القديم يفضلون ولادة المرأة في منزلها عن ذهابها إلى المستشفى خوفا من كشف عورات المرأة من قبل الأطباء فيحضرون لهن قابلة من ... هي في الغالب تكون غير متعلمة و قد تستخدم أدوات غير معقمة، و هو ما ساهم في زيادة نسبة وفيات الرضع في القديم، و تدهور صحة الأمهات و وفاة البعض منهن، اضافة إلى بعد المستشفيات و نقص عادات التوليد آنذاك، و قلة وسائل المواصلات و هي

عوامل كلها ساهمت في تفضيل الولادة في البيت عن المستشفى، أما بالنسبة للذين يفضلون ولادة أبنائهم في ظروف صحية حديثة بعيادة التوليد فتقدر نسبتهم بـ 58% و هذا راجع إلى خوفهم عن نساءهم في البيوت وهم يفضلون ذلك أيضا لأنهم يرون أن عيادات التوليد متوفرة فيها كل الوسائل و كذلك خوفا على موت أبناءهم أو نساءهم أثناء الولادة في البيت.

أما بالنسبة للذين ولدوا أبناءهم في ظروف عادية ما بين المستشفى و المنزل تقدر نسبتهم بـ 26% وهذا راجع إلى الحالات المستعصية التي تلد فيها النساء في البيت و أيضا بالنسبة للنساء اللواتي يلتزم عليهم الولادة بالعمليات القيصرية فلذلك يشطرون إلى التنقل إلى المستشفى لإكمال الولادة.

أما بالنسبة التي أجابت بـلا فهي تقدر عددها بـ 27% فهذه النسبة ترى أن المستشفيات ليست بالضرورة فيفصلون ولادة أبناءهم في البيت عن طريق قابلات.

الجدول رقم (11) يبين توزيع أفراد العينة حسب أسباب وفيات أبناءهم

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	11	12.0	ولدوا بتشوهات خلقية	2	18.2
			ولدوا معاقين	0	0.0
لا	81	88.0	أصيبوا بأمراض صعب علاجها	9	81.8
المجموع	92	%100	المجموع	11	%100

شكل رقم 11:دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب أسباب وفيات أبناءهم

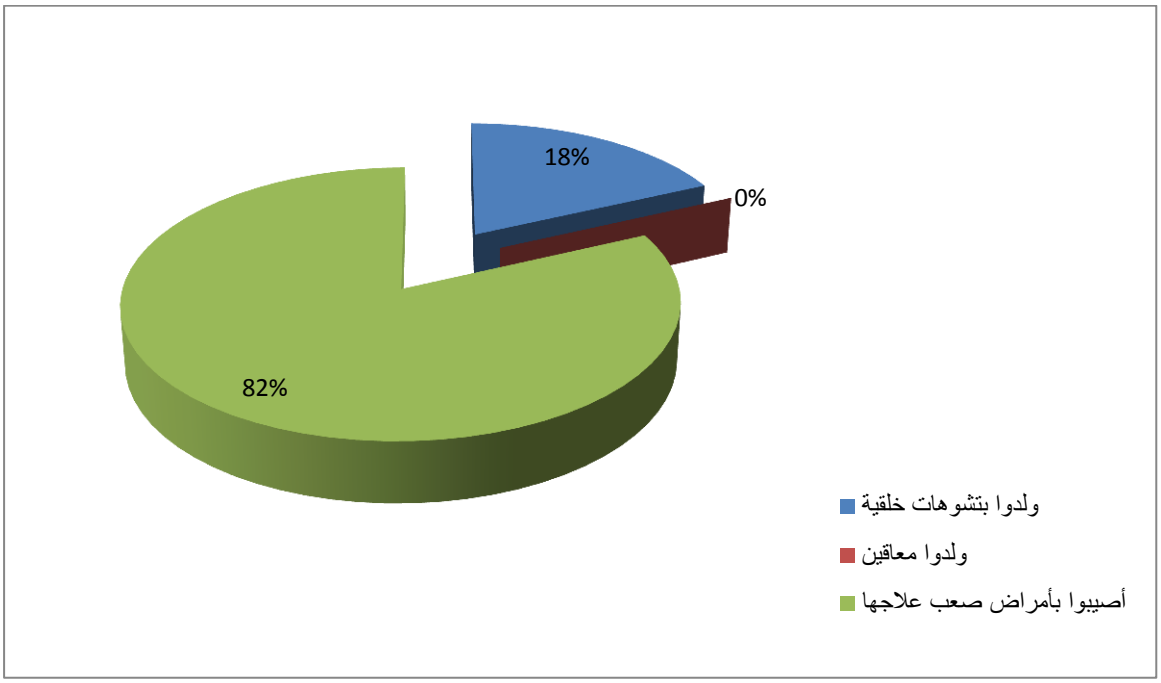

الجدول أعلاه يبين لنا توزيع أفراد العينة حسب أسباب وفيات أبناءهم فيتضح لنا أن الذين ولدوا أبناءهم بتشوهات خلقية فهم نسبة قليلة و تقدر بـ 18% و هذا التشوه الخلقي منذ الولادة بقدرة الله سبحانه وتعالى، وايضا هنالك سبب وجيه ألا و هو صلة قرابة الدم بين الاب و الأم و ذلك لعدم إخضاعهم الى التحاليل و الإجراءات اللازمة قبل الزواج و من هنا يتدخل عمل وزارة الصحة التي يجب عليها توعية هذه الفئة من المجتع.

و النسبة التي تليها هي النسبة التي ولدوا أبناءها معاقين و هي نسبة منعدمة تقدر بـ 0% أما النسبة الأخيرة فهي النسبة التي أصيب فيها أبناء أصحاب العينة بأمراض صعب علاجها و تقدر هذه النسبة بـ 81% و هذا راجع إلى الظروف التي يعاني منها أصحاب العينة الاجتماعية و كذلك لعدم وجودهم في

أماكن فيها مستشفيات كبيرة تستطيع معالجة هذه الأمراض و ايضا يمكن القول أن الوضع الصحي في الأرياف لم يبلغ بعد الهدف المنشود و حتى إمكانيات العيش بصحة جيدة نسبتها ضئيلة ، بسبب الوضع المادي المزري و الفقر الذي منع الاهل من معالجة ابناءهم المرضى .

الجدول رقم (12) يبين توزيع أفراد العينة حسب تنظيمهم لعملة النسل

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	60	65	بمحض الإرادة الشخصية	16	26.6
			اتفاق مع شريك الحياة	31	51.6
لا	32	35	وجود قناعة و تفهم	13	21.6
المجموع	92	%100	المجموع	60	%100

شكل رقم 12:دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب تنظيمهم لعملة النسل

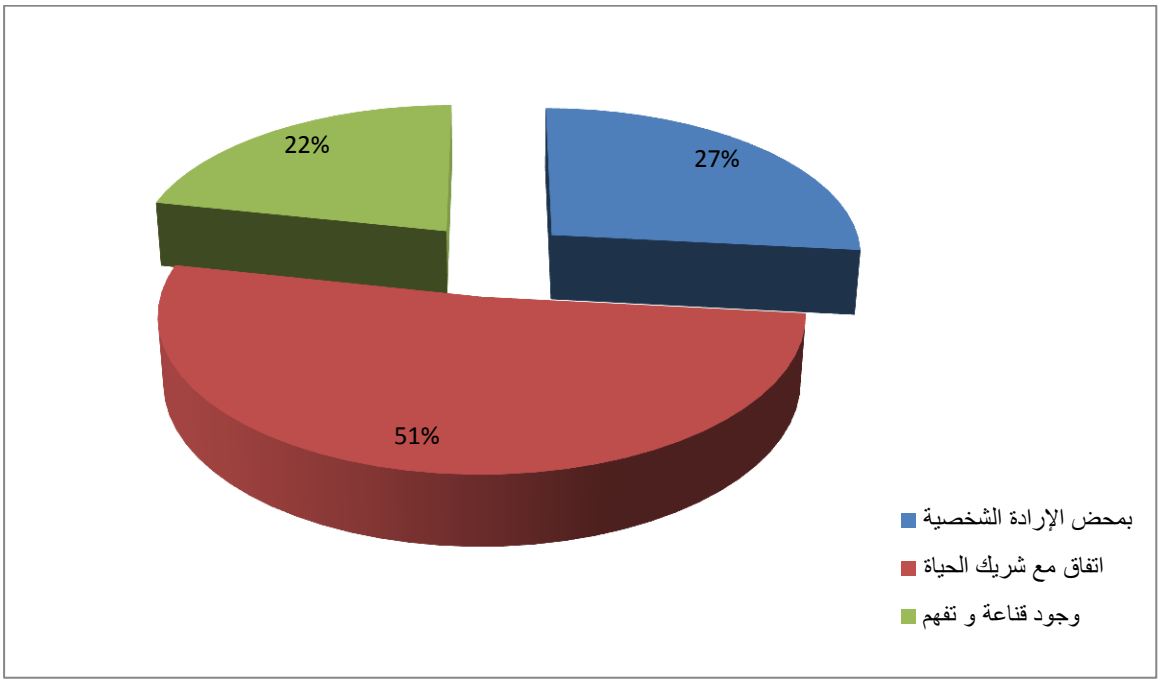

الجدول أعلاه يوضح توزيع أفراد العينة حسب تنظيمهم لعملية النسل فنلاحظ أن سياسة تنظيم النسل و التباعد بين الولادات قد بدأت تجد طريقها إلى الأرياف نتيجة الحملات التوعوية التي تبثها أو تنشرها مختلف وسائل العلام، و ذلك لغرض تحسين أوضاع الريف خاصة فيما يتعلق بصحة الأم و طفلها والتقليل من معدلات وفياتها، و أصبح الريفيون الآن على دراية بوسائل تنظيم النسل و استعمالاتها المختلفة فيما كانوا لا يعرفونها في السابق، فنجد النسبة التي تفضل تنظيم النسل فتقدر نسبتهم ب 65% فنلاحظ أن الذين يطبقون هذه العملية بمحض الارادة الشخصية هم 17%، أما الذين يقومون بذلك اتفاقا مع شريك الحياة فهم نسبة 34%، و الذين يقومون بذلك عن وجود قناعة و تفهم بين الطرفين فيقدر عددهم ب 13 أي نسبة 14%.

أما الذين هم معارضون لهذه العملية فيقدر عددهم ب 32 أي نسبة 35%، فهم يتركون ذلك لقدرة الله عز و جل أي أنهم لا يستعملون أي حل من هذه الحلول السابقة فهم يرون أن الأبناء هبة من الله عز و جل.

الجدول رقم (13) يبين توزيع أفراد العينة حسب تحديدهم لعملية النسل

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	60	65	الاهتمام بأسلوب الحساب الشهري	37	61.7
			تناول بعض الأعشاب	5	8.3
لا	32	35	تناول بعض الأدوية	18	30
المجموع	92	%100	المجموع	60	%100

شكل رقم13:دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب تحديدهم لعملية النسل

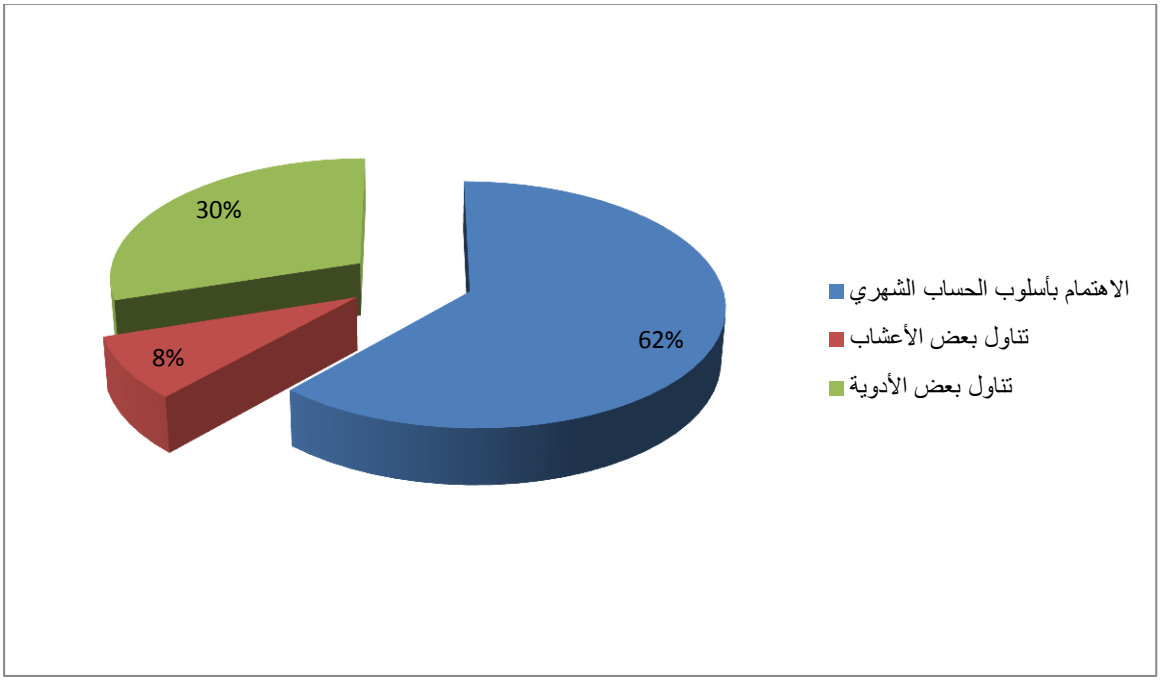

الجدول الذي بين أيدينا يبين توزيع أفراد العينة حسب تحديدهم لعملية النسل فنلاحظ أنهم نفس الأشخاص الذين يقومون بعملية تنظيم النسل فتقدر نسبتهم ب 65% فنرى أن هؤلاء الذين يقومون بهذا الأخير عن طريق الاهتمام بأسلوب الحساب الشهري هم 40%، و هم يرون أن هذا الحل الأنسب، أما الذين يقومون بهذه العملية و ذلك عن طريق تناول بعض الأعشاب فهم بنسبة 5% و هم يرون أن الأعشاب هي حل غير مضر بصحة المرأة و هي طريقة لإنجاب منها.

أما بالنسبة للذين يرون بأن تناول الأدوية الحل الأنسب لتحديد عملية النسل فتقدر نسبتهم بـ 20%، فهم يلاحظون أن الدواء هو الطريقة الوحيدة الصحية التي تستطيع أن تقوم بتحديد عملية النسل، و هي أيضا طريقة ناجحة و لا توجد فيها أضرار.

و الذين أجابوا بـلا فهي نسبة 35% و هي الفئة التي ترى أن تنظيم و تحديد عملية النسل ليس بالأمر الضروري، كما هو الحال بالنسبة لتنظيم عملية النسل.

الجدول رقم (14) يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد الأفراد الذين هم تحت كفالتهم

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
2	8	8.0
3 إلى 5	28	28.0
6 إلى 8	26	26.0
ما فوق 9	38	38.0
المجموع	100	%100

شكل رقم14:دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب عدد الأفراد الذين هم تحت كفالتهم

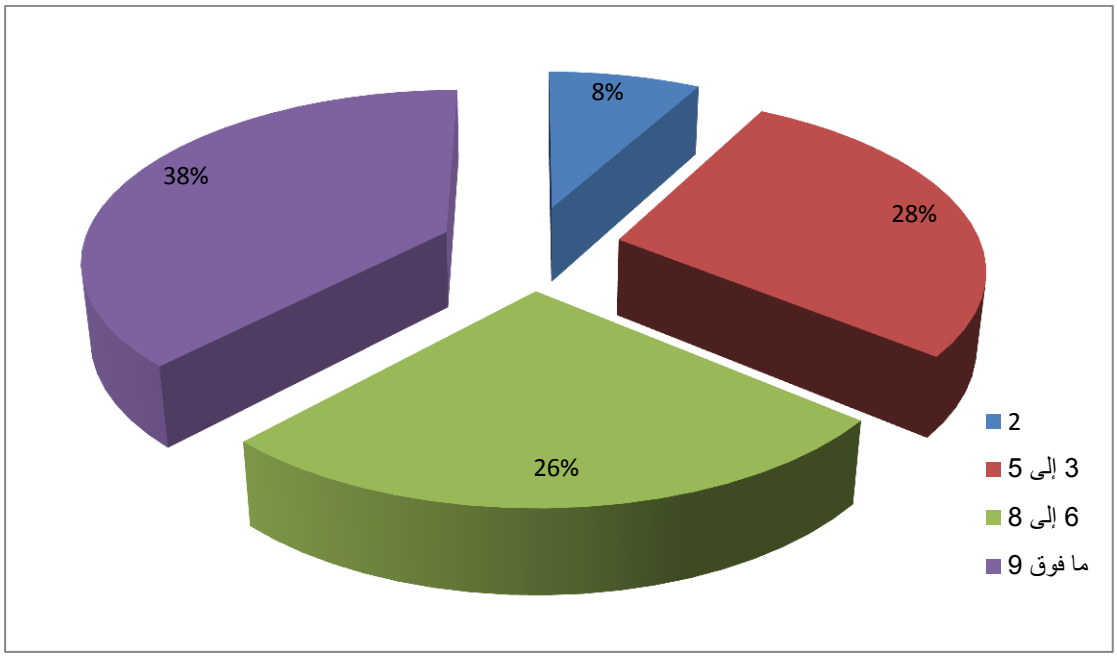

نلاحظ من خلال هذا الجدول أعلاه الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد الأفراد الذين هم تحت المسؤولية نجد أن الذين يعولون فردان تقدر نسبتهم بـ 8%، و الذين لديهم من 3 إلى 5 فهم 28% أما الذين لديهم من 6 إلى 8 إفراد فتقدر نسبتهم بـ 25% و في الأخير نرى النسبة التي تبين الأفراد الذين يعولون ما فوق 9 أفراد و نسبتهم 38% و هي نسبة كبيرة مقارنة بالنسب أعلاه و هذا راجع إلى أن الأفراد الذين يسكنون في الأرياف كانوا يلدون أكثر من الذين في المدن و أيضا معظمهم لا يقوم بتحديد و لا تنظيم عملية النسل.

الجدول رقم (15) يبين توزيع أفراد العينة حسب موقعهم في الريف

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
وسط النسيج البشري	74	74.0
على أطراف النسيج البشري	19	19.0
على هامش النسيج البشري	7	7.0
المجموع	100	%100

شكل رقم15:دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب موقعهم في الريف

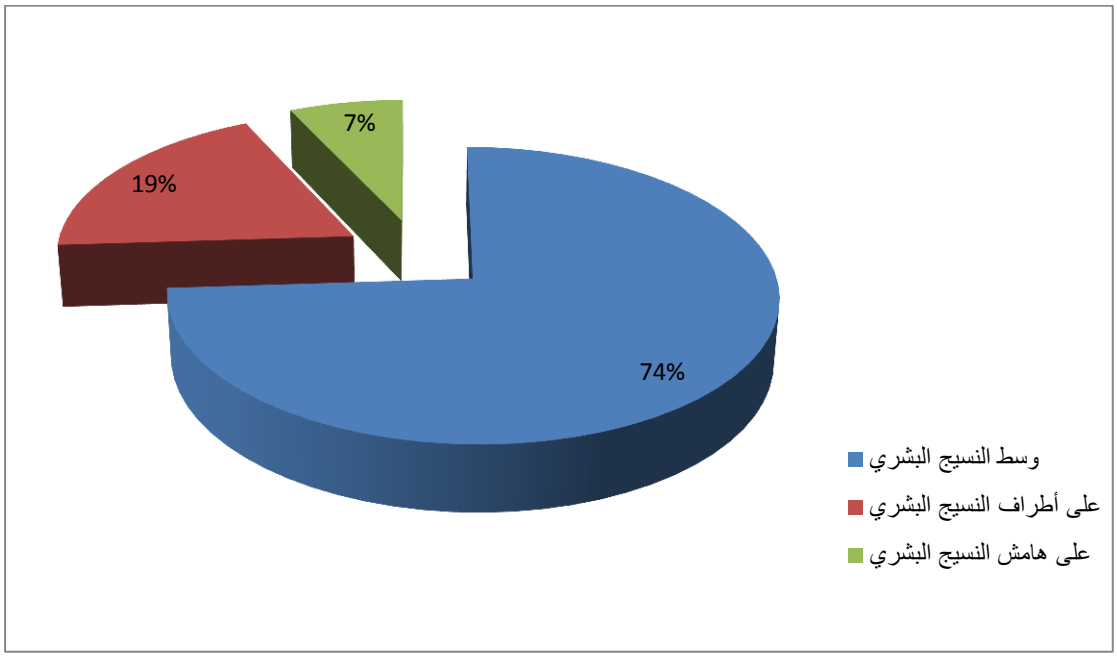

يتبين لنا من الجدول أعلاه الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب موقعهم في الريف، أن معظم أفراد العينة يفضلون العيش وسط النسيج البشري، و ذلك لأن من طبعهم الاختلاط و التآلف مع سكان الريف، وأيضا من أجل مساعدة بعضهم البعض عند حدوث أي مشكلة في الريف، و ذلك ما تميزه نسبة 74%.

أما الذين هم يعيشون على أطراف النسيج و ذلك من أجل ظروف خاصة بهم فنجد أن نسبتهم تقدر بـ 19%، أما الفئة التي لا تفضل لا العيش في وسط النسيج البشري و لا على أطرافه، بل تفضل العيش على هامشه فهي فئة قليلة مقارنة بالنسب الأخرى و تقدر نسبتها بـ 7% و هي الفئة التي لا يحب أصحابها الاختلاط بالناس، لأنهم صرحوا بأن الاختلاط بالسكان يجلب لهم إلا المشاكل و الأضرار فهم يفضلون العيش لوحدهم.

و في الأخير نستطيع القول إلى أن معظم هذه العائلات تتمركز في منطقة واحدة لأسباب تاريخية و اجتماعية و دينية، و من أجل الحماية و كذلك لأن معظم متطلبات الحياة من صحة و تموين ووسائل نقل تتمركز مرافقها في وسط النسيج العمراني الريفي.

الجدول رقم (16) يبين توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في نزوح السكان

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	30	30.0	مرة في 06 أشهر	1	3.3
			مرة في السنة	4	13.3
لا	70	70.0	مرة في السنتان	25	83.3
المجموع	100	%100	المجموع	30	%100

شكل رقم16:دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في نزوح السكان

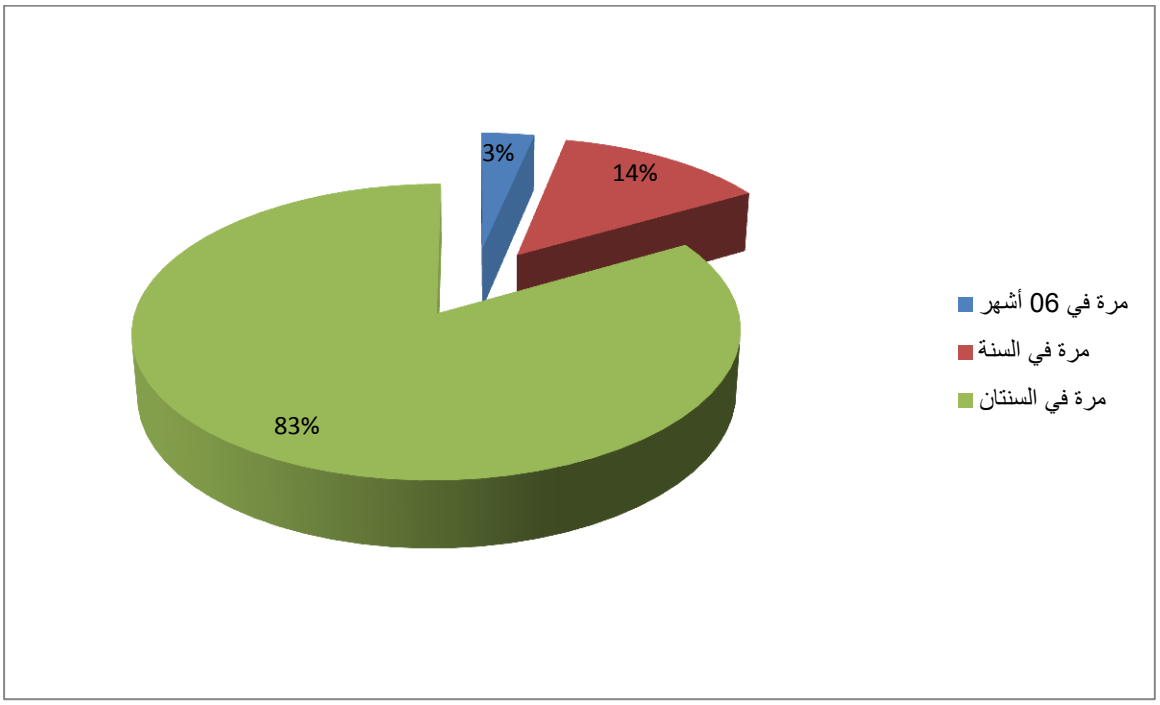

يتضح لنا من خلال هذا الجدول الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في نزوح السكان أن السكان الذين يقومون بالنزوح إلى المدينة هم فئة قليلة و تقدر نسبتهم بـ 30% أما السكان الذين هم مستقرون في الريف و لا يحبون الانتقال إلى المدينة فنسبتهم كبيرة مقارنة بالنسبة أعلاه و هي نسبة 70%

في حين نرى أن الأشخاص الذين يقومون بهذا النزوح أن فترات نزوحهم تنقسم إلى ثلاث ففيهم من يقوم بالنزوح مرة في 06 أشهر و هذا ما سجلته النسبة 3% و منهم من تقوم بالنزوح مرة في السنة فهم 04 أشخاص و نسبتهم 13% أما الفئة الأخيرة فهي الفئة التي تقوم بالنزوح كمدة في السنتان و هي نسبة كبيرة مقارنة بالنسب الأخرى و تقدر بـ 83%.

من خلال ما سبق نجد أن الغالبية العظمى للمبحوثين الذين لا يؤدون فكرة النزوح لهم دافعية البقاء لظروف اجتماعية و اقتصادية و نفسية من خلال توفير جميع متطلبات الحياة داخل الأنساق الريفية.

الجدول رقم (17) يبين توزيع أفراد العينة حسب العوامل البشرية التي ساهمت في دعمهم بالوسط الريفي

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
تيسير شروط الزواج	76	21.0
حرية إرادة إنجاب الأبناء	81	23.0
توفير الظروف الصحية للأبناء	67	19.0
التشجيع على تنظيم النسل	60	17.0
الموقع المناسب في النسيج البشري	71	20.0
المجموع	355	%100

شكل رقم17:دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب العوامل البشرية التي ساهمت في دعمهم بالوسط الريفي

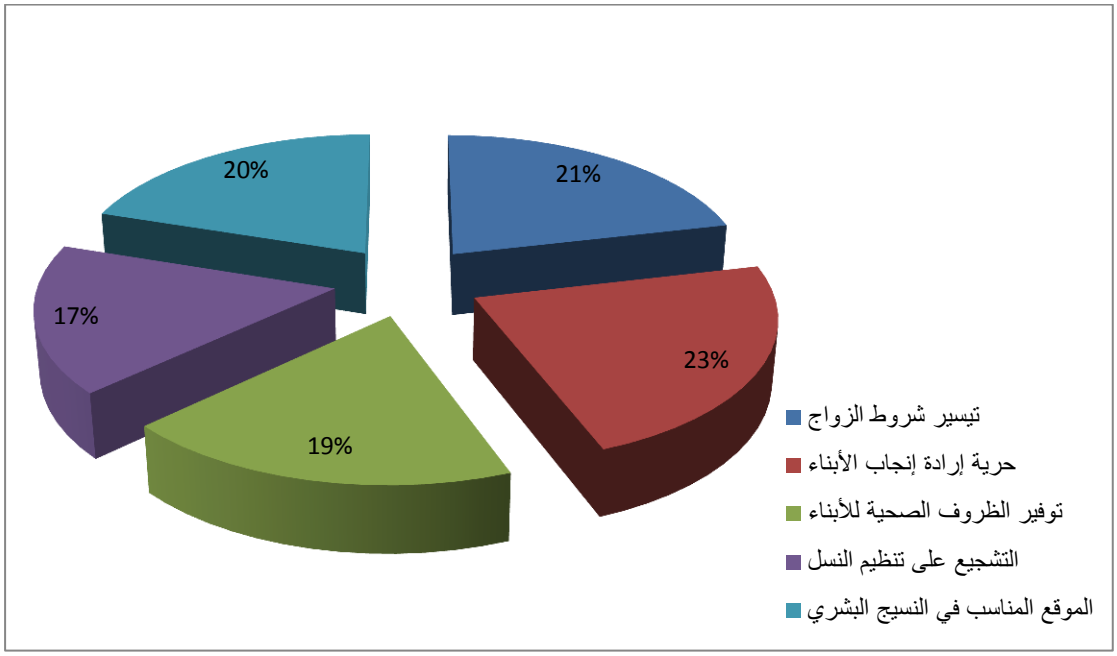

يبين لنا الجدول أعلاه الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب العوامل البشرية التي ساهمت في دعمهم بالوسط الريفي أن تيسير شروط الزواج بالنسبة لهم يقدر بنسبة كبيرة و هي 21% أما حرية إرادة إنجاب الأبناء فهي نسبة أكبر منها و تقدر ب 23% أما الذين تكون لديهم الظروف الصحية متوفرة فتقدر نسبتهم بـ 19%

في حين نرى الأشخاص الذين يشجعون بعضهم البعض على تنظيم النسل هم 60 و تقدر نسبتهم بـ 17%، أما بالنسبة للموقع المناسب في النسيج البشري فنسبتهم هي 20%، كل هذه العوامل ساعدت الأفراد بدعمهم في الوسط الريفي الذي يعيشون فيه.

الجدول رقم (18) يبين توزيع أفراد العينة حسب ملكيتهم للأرض الفلاحية

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	64	64.0	ملك خاص للأسرة	7	10.9
			ملك للعرش	2	3.1
			مستأجرة	17	26.5
لا	36	36.0	ملك التعاونية في إطار الدعم الفلاحي	38	59.3
المجموع	100	%100	المجموع	64	%100

شكل رقم18:دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب ملكيتهم للأرض الفلاحية

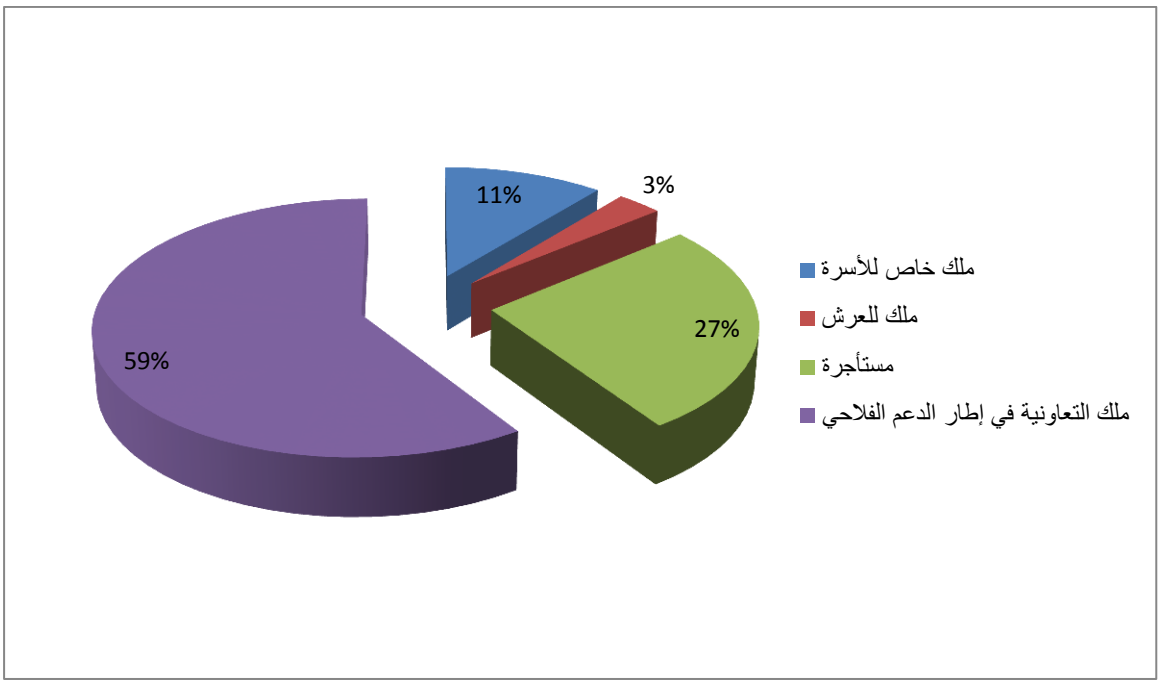

نلاحظ من خلال الجدول السابق الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب ملكيتهم للأرض الفلاحية، أن معظمهم المبحوثون يمتلكون أراضي فلاحية و تقدر نسبتهم بـ 64%.

فمن خلال هذا نرى أن الذين لديهم أرض فلاحية ملك خاص للأسرة فتقدر نسبتهم 10% و هي الأراضي الفلاحية بعضها شاسع المساحة يخصص لزراعة الحبوب و القمح و الشعير، أو عبارة عن بساتين من أشجار، و بعضها صغير المساحة يخصصها في بعض الزراعات البسيطة الموجهة أساسا للاستهلاك العائلي كالخضروات.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين لديهم أرض فلاحية ملك للعرش فنسبتهم هي 3% و هم فئة قليلة أما الفئة الكبيرة فهم الفئة التي هي مستفيدة من الأرض و ذلك عن طريق ملك للتعاونية في اطار الدعم الفلاحي فنسبتهم تقدر بـ 59% و هم يعتمدون على الدولة بالدرجة الأولى، و أيضا يعتمدون على تساقط الأمطار.

يعد الانتاج لدى المبحوثين مصدر دخل تكميلي.

أما بالنسبة للذين لا يمتلكون أرضا فلاحية فنسبتهم 36% فهم لديهم أعمال أخرى يقومون بها غير خدمة الأراضي.

الجدول رقم (19) يبين توزيع أفراد العينة حسب النشاط الزراعي الممارس

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	64	64.0	زراعة الحبوب	34	53.1
			غرس الأشجار المثمرة	13	20.3
لا	36	36.0	زراعة الخضر	17	26.5
المجموع	100	%100	المجموع	64	%100

شكل رقم19:دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب النشاط الزراعي الممارس

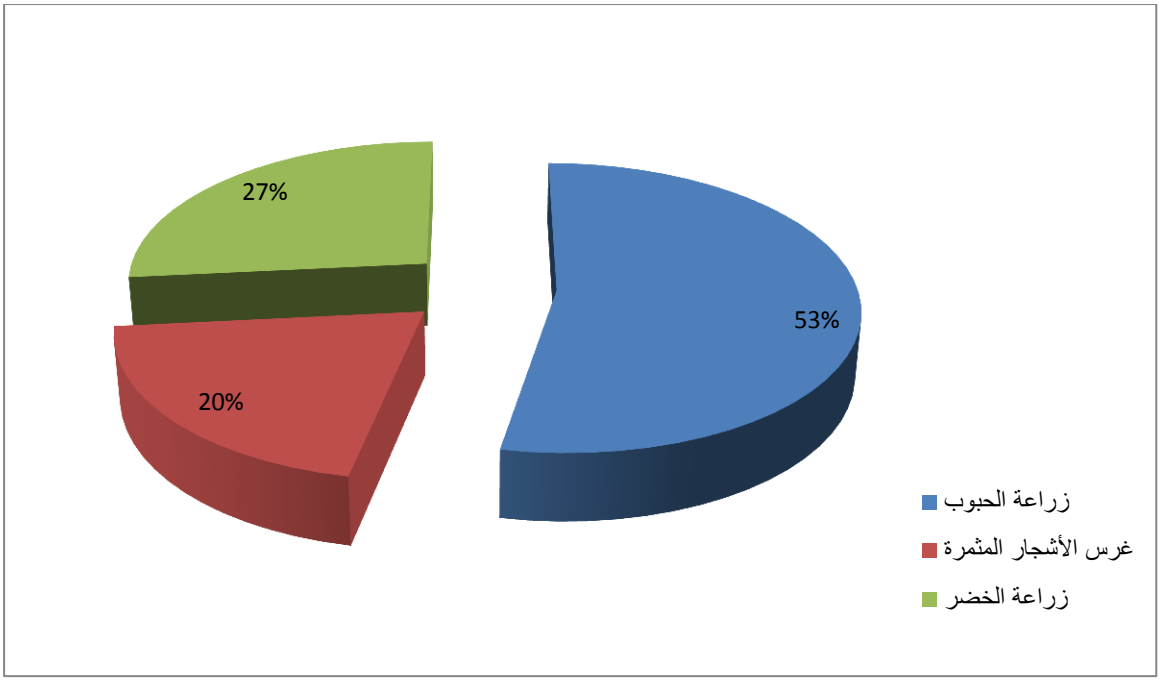

الجدول أعلاه يبين لنا توزيع أفراد العينة حسب النشاط الزراعي الممارس لديهم، فنلاحظ أن نسبة 64% هو الذين يقومون بهذا النشاط و تنقسم نشاطاتهم إلى زراعة الحبوب، غرس الأشجار المثمرة، زراعة الحبوب.

بالنسبة لزراعة الحبوب وجدنا أن نسبتهم تقدر بـ 53% فنلاحظ أن الزراعة تعد النشاط الرئيسي والمصدر الوحيد لدخل الريفيين و الدليل على ذلك النسبة التي سجلناها أعلاه.

تجدر بنا الاشارة هنا إلى بعض المبحوثين الذين يمتلكون أراضي زراعية يزرعونها موسميا، خاصة فيما يتعلق بزراعة الحبوب (القمح و الشعير بالخصوص)، أو بعض الزراعات الموجهة للاستهلاك العائلي كالخضر و الفواكه.

رغم تغيير بعض الأنشطة لسكان الريف و تحول بعض أفراده من الزراعة إلى أعمال أخرى، إلا أن العمل الزراعي لا يزال يلعب دورا أساسيا في تشغيل فئة معينة من السكان، و الدولة قد ركزت اهتماماتها على الريف عامة، و العمل الزراعي خاصة فقامت ببرامج دعم لسكان الريف من بناءات ريفية و استصلاح الأراضي و الدعم الفلاحي بالوسائل المختلفة.

أما بالنسبة للأفراد الذين يقومون بغرس الأشجار المثمرة فوجدنا أن نسبتهم تقدر بـ 20% و هي فئة قليلة مقارنة بالفئة التي تقوم بزراعة الحبوب. و في الأخير نجد أن الأشخاص الذين يقومون بزراعة الخضر فنسبتهم 26% فهم يفضلون أكل الخضر التي يقومون بزراعتها بأيديهم بدلا من شراءها من الأسواق.

أما بالنسبة للفئة التي أجابت بلا فهم 36% فهم نفس الفئة التي لا تملك زراعة فلاحية فهم مضطرون للعمل في أعمال أخرى.

الجدول رقم (20) يبين توزيع أفراد العينة حسب نشاطهم الرعوي

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	56	56.0	رعي البقر	14	25.0
			رعي الغنم و الماعز	8	14.3
لا	44	44.0	تربية الدواجن	34	60.7
المجموع	100	%100	المجموع	56	%100

شكل رقم20:دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب نشاطهم الرعوي

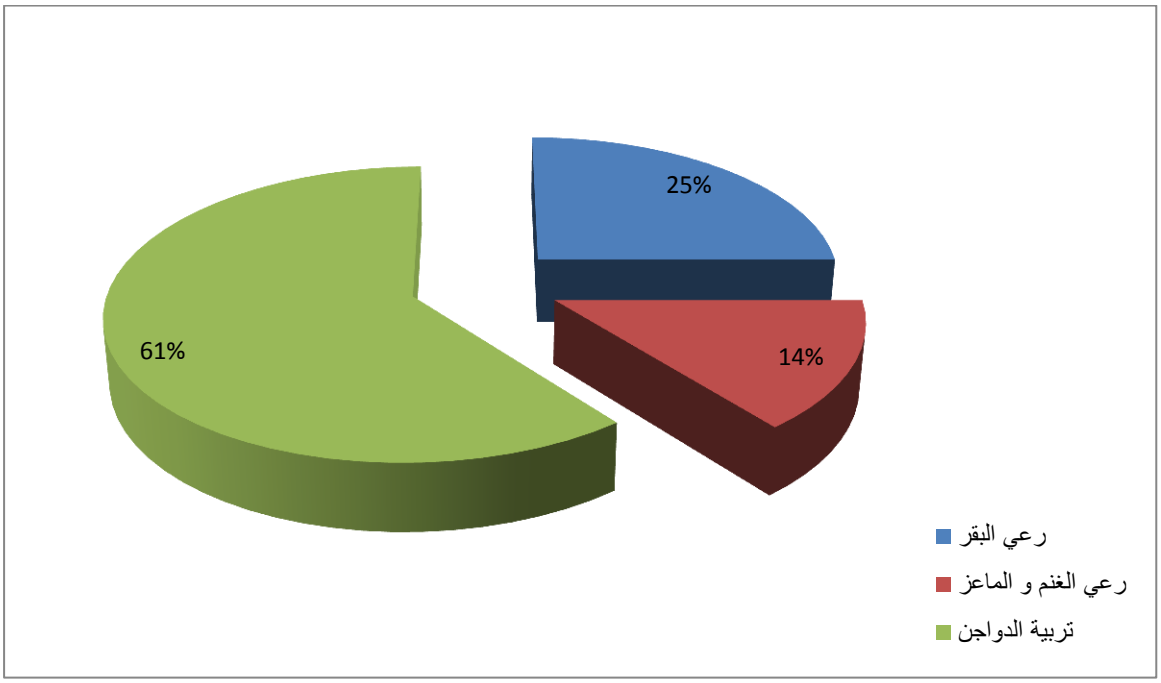

الجدول أعلاه الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب نشاطهم الرعوي نلاحظ من خلاله أن النسبة التي يقومون بهذا النشاط هي 56% و نرى أن نشاطاتهم تنقسم إلى ثلاث نشاطات، فمنهم من تقوم برعي البقر ومنهم من تقوم برغي الغنم و الماعز و منهم من يقومون على تربية الدواجن.

فنلاحظ أن الفئة الكبيرة هي التي يقوم أصحابها بتربية الدواجن و هذا العامل راجع إلى أن طبيعة الريف الذي طبقنا فيه استمارة بحثنا يعتمد على تربية الدواجن أكثر من النشاطات الأخرى. تليها النسبة التي يقوم فيها برعي البقر و هي فئة قليلة نظرا للنسبة الأولى و أيضا نظرا لارتفاع نسبة هذه الأخيرة فإن وجدت فلا تتعدى بقرة أو اثنان، أما النسبة القليلة جدا فهي التي يقوم أصحابها برعي الغنم و الماعز فنرى أن أفراد العينة ليسوا برعاة بشكل رئيسي، هذا يعكس ارتفاع عدد الدواجن التي يمتلكونها هؤلاء المبحوثين.

و يمكن أن نبرز ذلك إلى زيادة الطلب على لحم الدواجن، أما بالنسبة للفئة التي لا تقوم بهذا العمل أو بالأخرى أجابت بلا فتقدر نسبتها بـ 44% فهي نتيجة إلى ممارسة أعمال أخرى.

الجدول رقم (21) يبين توزيع أفراد العينة حسب طبيعة النشاط التجاري

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	78	78.0	بيع المواد الغذائية	2	2.5
			بيع الخضر و الفواكه	30	38.5
			بيع المواشي	12	15.4
لا	22	22.0	بيع الدواجن	34	43.6
المجموع	100	%100	المجموع	78	%100

شكل رقم21:دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب النشاط التجاري

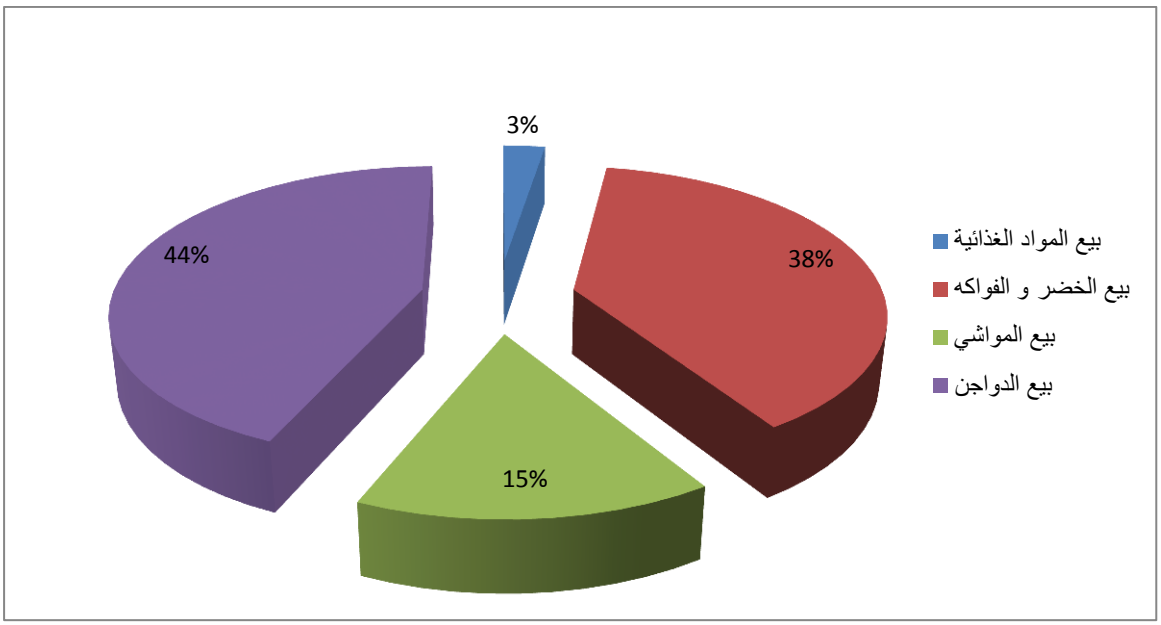

نلاحظ من خلال الجدول الذي بين أيدينا و الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب طبيعة النشاط التجاري الذي يمارسه، فنجد من خلال هذا الأخير أن الطبيعة التجارية التي يتميز بها الريف لا تلعب دورا أساسيا في الريف الذي غالبا ما يقوم بهذه الأعمال التي تتم في المدن التي تتمثل في أسواق يومية و أسبوعية.

و نلاحظ أيضا أن الريف ليس بالفضاء الخصب للتجارة و هذا ما تعكسه النسب أعلاه، فند أن الأشخاص الذين يقومون بيع المواد الغذائية هم شخصان و تقدر نسبتهم بـ 2% و الذين يقومون ببيع الخضر و الفواكه و نسبتهم تقدر بـ 38% و هذا راجعا إلى أنهم يقومون بزراعة الخضر و الفواكه في أراضيهم قصد العيش منها و نرى أن بيع المواشي أيضا نسبة قليلة و هذا ما تبينه النسبة 15% أما النسبة التي نجد أنها هي الأكبر منهم فهي بيع الدواجن و وجدنا أن هناك 34 فرد أي ما بعادل نسبة 43%، و هذا راجع إلى أن طبيعة الريف يتميز ببيع الدواجن عكس النشاطات الأخرى.

في حين نرى أن النسبة التي أجابت بلا تمثل نسبة 22% و هم يقومون بأعمال أخرى غير التجارة.

الجدول رقم (22) يبين توزيع أفراد العينة حسب المردود من النشاط الزراعي

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	64	64.0	مردود زراعي وفير	36	56.2
			مردود زراعي متوسط	19	29.7
لا	36	36.0	مردود زراعي ضعيف	9	14.1
المجموع	100	%100	المجموع	64	%100

شكل رقم22:دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب النشاط الزراعي

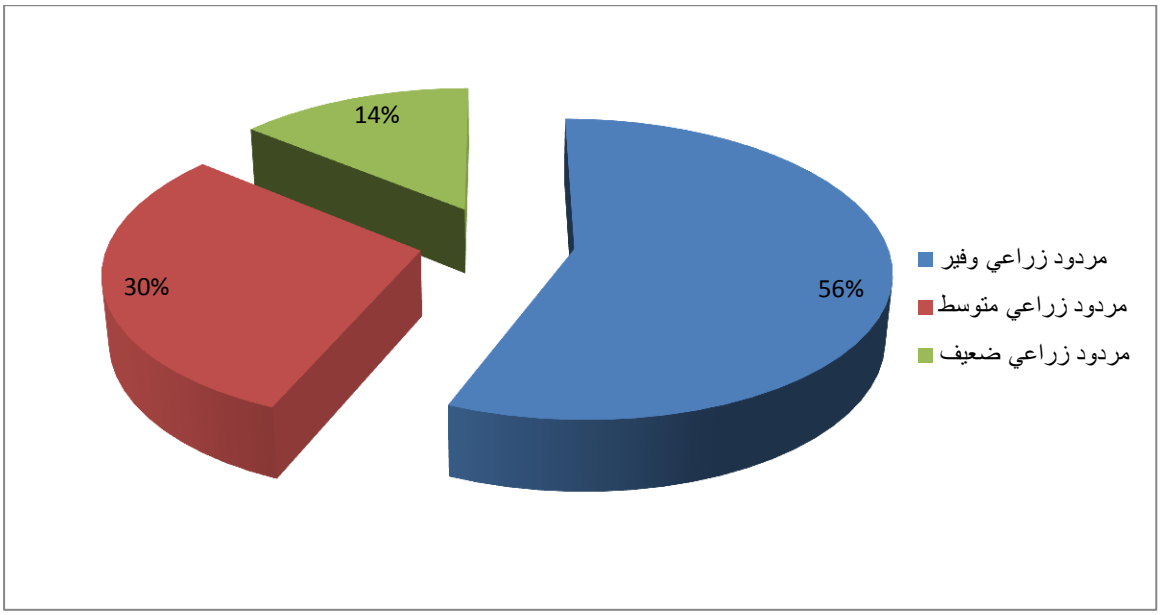

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب المردود الذي يتحصل عليه من النشاط الزراعي نرى أن الأفراد الذين أجابوا بنعم نسبتهم تقدر بـ 64% و قد انقسم مردودهم إلى ثلاث أنواع هناك من يرى أن المردود التي يتحصل عليه وفير و هناك من يراه أنه متوسط و هناك أيضا من يراه ضعيف.

بما أن العمل الزراعي يلعب دورا أساسيا في الريف، و أيضا اهتمام الدولة به و ذلك باستصلاح الأراضي و الدعم الفلاحي فنلاحظ أن الأفراد الذين يرون أن الزراعة تدر عليهم بمردود زراعي وفير هم 36 فرد و تقدر نسبتهم 36% و الذين يرون أنها تعود عليهم بمردود زراعي متوسط و نسبتهم تقدر بـ 29%، أما الذين يقولون أن الزراعة ليس لها مردود أي بالأحرى مردودها وفير فهم 56% و في الأخير نرى أن الأفراد الذين أجابوا بلا يرون أن الزراعة ليست من أعمالهم اليومية، فلا تعود عليهم لا بمردود وفير لا مردود ضعيف و تقدر نسبتهم بـ 36%

الجدول رقم (23) يبين توزيع أفراد العينة حسب حجم مدخولهم

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	87	87.0	حجم كبير	59	67.8
			حجم متوسط	19	21.8
لا	33	33.0	حجم صغير	9	10.4
المجموع	100	%100	المجموع	87	%100

شكل رقم23:دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب حجم مدخولهم

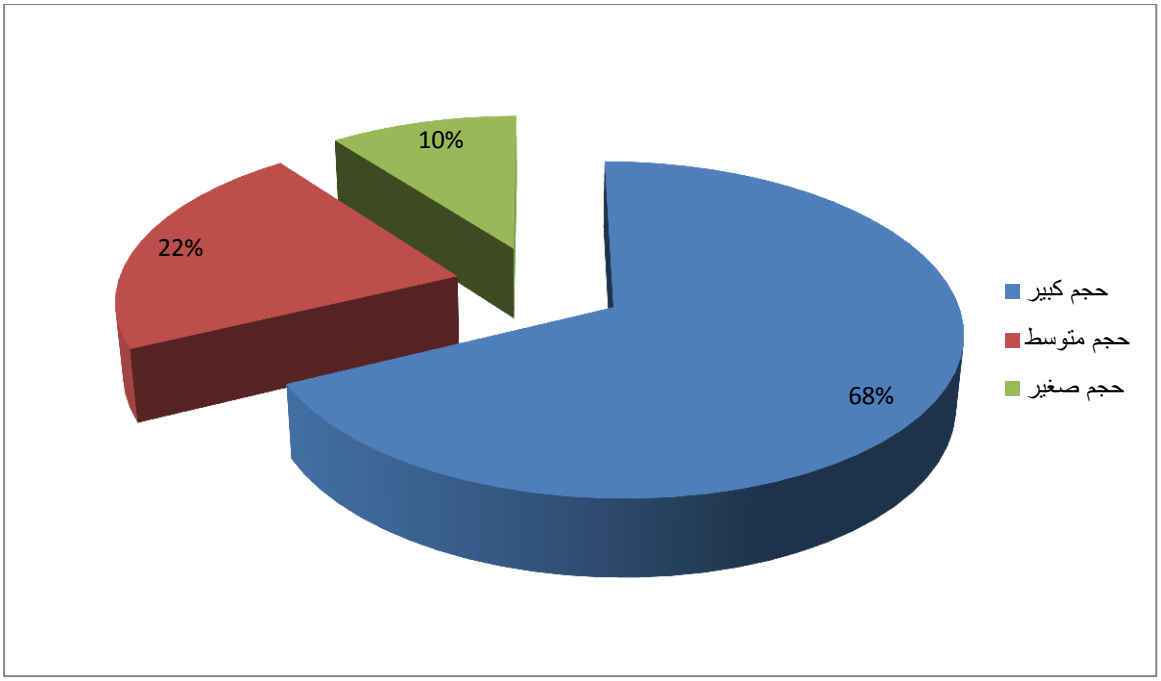

يبين لنا الجدول أعلاه الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب حجم مدخولهم أن أغلب العائلات الريفية الممثلة من قبل المبحوثين ذات مستوى دخل كبير و هو ما يتماشى مع مستوى دخل الأسر الجزائرية عموما و ذلك بسبب تنوع مصادر الدخل لدى العائلات الريفية و التي تتمحور غالبا في أرباب الأسرة و التي تقدر نسبتها بـ: 67%.

أما فيما بخص باقي العائلات، نجد أفراد الذين دخلهم متوسط نسبتهم 21% و ذلك نتيجة تنوع مصادر الدخل لديهم أما النسبة القليلة فهي النسبة التي دخلها يكون صغير و هي نسبتها تقدر بـ 10% أما الأفراد الذين لديهم دخل شهريأو عمل يومي فهم 33 فرد و تقدر نسبتهم بـ 33% .

الجدول رقم (24) يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع مسكنهم

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
مسكن قديم	36	36.0
مسكن حديث	64	64.0
المجموع	100	%100

شكل رقم24:دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب نوع مسكنهم

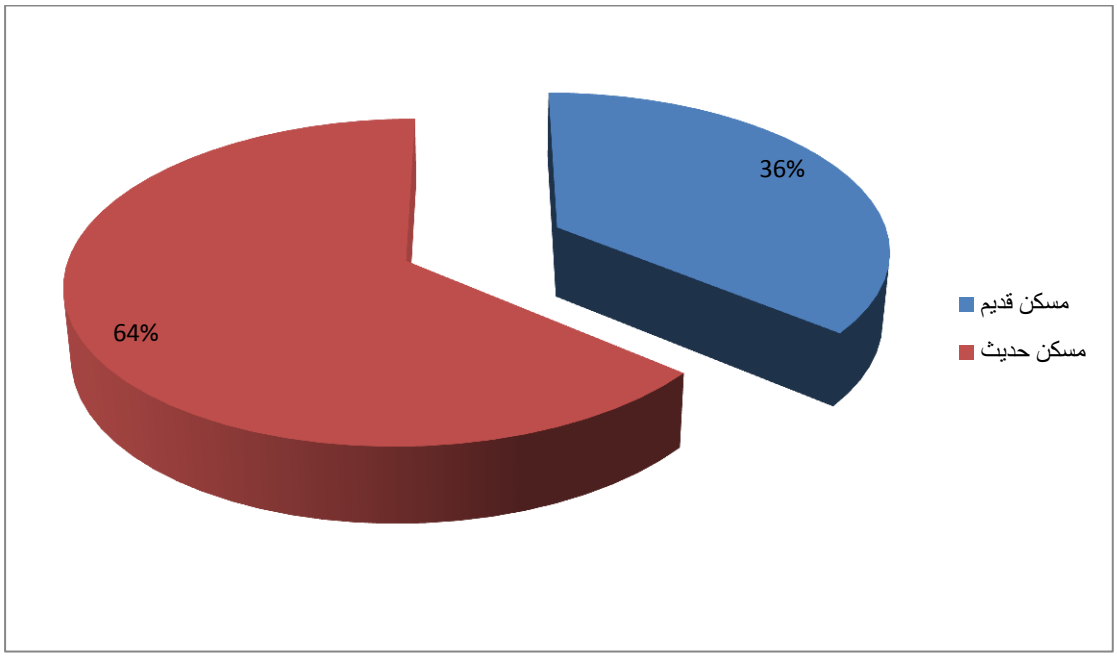

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع المسكن الذي يسكنون فيه أن الأفراد الذين يسكنون في بيت قديم تقدر نسبتهم 36% و هذه البيوت القديمة هي البيوت التي ورثوها من عند آباءهم و أجدادهم و لم يحصل فيهم أي تغيير أما الذين يسكنون في بين حديث فتقدر نسبتهم بـ 64% و هذا راجع إلى استفادتهم من البناء الريفي من طرف الدولة.

و من خلال ما سبق نجد أن التدعيم المقدم من طرف الدولة و من خلال ما سبق نجد أن التدعيم المقدم من طرف الدولة لتجديد و اعادة بناء المساكن القديمة و كذلك لرغبة هذه الفئة القاطنة في الريف إلى إقامة منازل مثل المنازل التي تنتشر في المدن و ذلك لأجل راحة أكثر و للاستقرار داخل هذه المناطق الريفية.

الجدول رقم (25) يبين توزيع أفراد العينة حسب توفر الخدمات العمومية

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	100	100.0	الماء الصالح للشرب	23	23.0
			الكهرباء	30	30.0
			الغاز	00	0.0
			قنوات تصريف المياه	25	25.0
لا	00	0.0	الطرقات المعبدة	22	22.0
المجموع	100	%100	المجموع	100	100

شكل رقم25:دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب توفر الخدمات العمومية

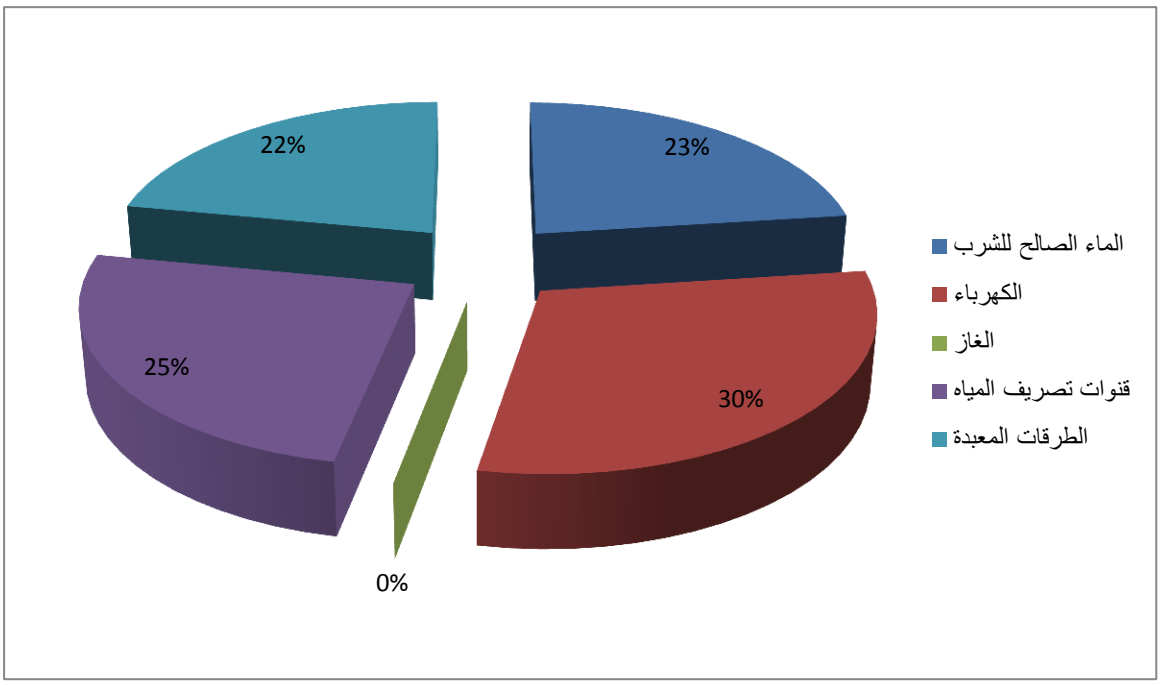

يبين الجدول أعلاه الذي يفسر توزيع أفراد العينة حسب توفير الخدمات العمومية، نلاحظ أن كل سكان الريف الذين طبقنا عليهم استمارة بحثنا مستفيدون من الخدمات العمومية و الشروط الضرورية للحياة و ذلك ما بينته النسبة 100%.

و هو الأمر الذي أصبح سكان الريف يولون لهم أهمية كبيرة و يسعون إلى توفير ما أمكن منها و ذلك لزيادة وعيهم بضرورة العيش في وسط صحي نضيف و هذا ما يعني أن الانسان الريفي حاليا أصبح يشعر بالقلق اتجاه الشروط التي يجب أن تتوفر لديه عكس ما كان عليه في السابق، لا يولي اهتمام كبير

لهذا الأمر، و كان همه الوحيد هو توفير الغذاء و المأوى لأفراد عائلته دون الاكتراث لتوفير الشروط الموجودة في الجدول أعلاه.

هذا من جانب و من جانب آخر يجب أن لا ننسى دور الدولة الجزائرية و جهودها الكبيرة التي بذلتها لتوفير معظم هذه الشروط في منازل الريفيين، كمد قنوات صرف المياه ل 25 فرد وفق لبرامجها الانمائية المخصصة للمناطق الريفية.

و توفير الكهرباء لكل الأفراد و أيضا ايصال الماء الصالح للشرب لـ 23% من الأفراد و العمل على تغيير الطرقات و ذلك نسبة 22% و نلاحظ دائما من خلال هذا الجدول أن كل الأفراد يشكلون من نقص بعض الشروط خاصة فيما يتعلق بالغاز، و السبب في ذلك اقتصادي بالدرجة الأولى، لأن مشروع الغاز الطبيعي شمل كل المنطقة لكن انخفاض و نقص امكانياتهم المالية، هي التي أدت بهم إلى عدم الاستفادة من هذه الخدمة، لكن الدولة ساعية لتوفير هذا الأخير.

الجدول رقم (26) يبين توزيع أفراد العينة حسب وسيلة تنقلهم

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
السير راجلين	4	04.0
الركوب في السيارة الخاصة	78	78.0
الركوب في سيارة الأجرة	0	00.0
الركوب في حافلة النقل الجماعي	18	18.0
المجموع	100	%100

شكل رقم26:دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب وسيلة تنقلهم

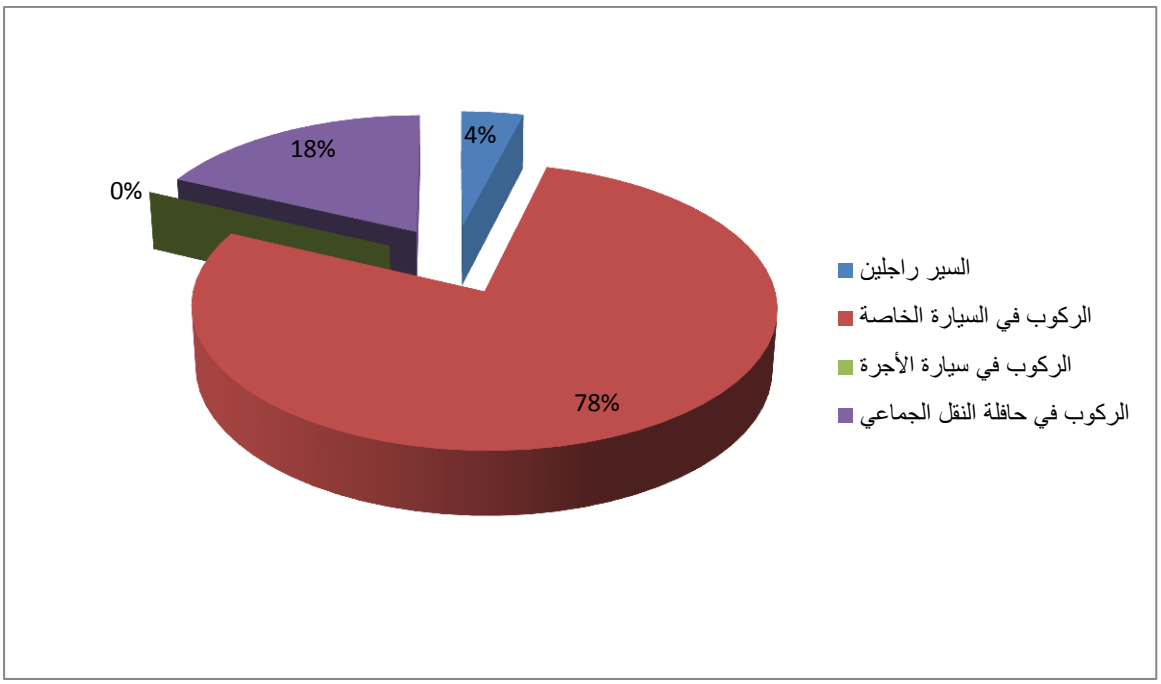

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذين يبن توزيع أفراد العينة حسب وسيلة تنقلهم فنجد أن النسبة الكبيرة من الأفراد هم الذين يفضلون الركوب في السيارة الخاصة، و ذلك بسبب العراقيل و حركة المرور في الطريق و هم بنسبة 78%، و هم لا يستطيعون الاستغناء عن السيارة، و أيضا يرون أن السيارة هي سترة لأفراد العينة خاصة النساء رغم توفر وسائل المواصلات بين الريف و المراكز الحضرية، و هذا خاصة بعد المشاريع التنموية الخاصة بالريف، من فك العزلة من خلال شق الطرقات و تعبيدها و ربطها بشبكة المواصلات المحلية الخاصة بالمدينة.

و هذا ما جعل الحركة اليومية لسكان الريف نحو المدينة كبيرة لاعتبار وجود وسائل النقل المختلفة.

يمكن اعتبار هذا جد ايجابي لأنه ساهم في عودة سكان الريف إلى منطقتهم الأصلية و نشاطهم الفطري الخاص بهم و يمنع نزوحهم الدائم نحو المدينة.

أما الذين يفضلون السير راجلين هم 4 أشخاص و تقدر نسبتهم ب 4% و يرون أن هذا السير مهم لديهم من أجل ممارسة الرياضة، و الذي يستعملون حافلات النقل الجماعي في تنقلاتهم فنسبتهم تقدر بـ 18% و هذا نظرا لعدم امتلاكهم للسيارة الخاصة بهم، أما الذين يركبون السيارة الأجرة فوجدنا أن نسبتهم منعدمة نظرا للنسب الأجرة.

الجدول رقم (27) يبين توزيع أفراد العينة حسب العوامل الاقتصادية التي ساهمت في دعمهم بالوسط الريفي

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
تسهيل الحصول على العتاد الفلاحي لخدمة الأرض	18	18
جلب الأنواع المختلفة للبذور	21	21
التشجيع المادي على تربية المواشي و الدواجن	09	09
التكفل بنقل و تسويق المنتوج الزراعي	16	16
تقديم قروض موجهة لبناء السكن الريفي	20	20
الاستفادة من الخدمات الضرورية للحياة بالريف	16	16
المجموع	100	%100

شكل رقم27:دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب العوامل الاقتصادية التي ساهمت في دعمهم بالوسط الريفي

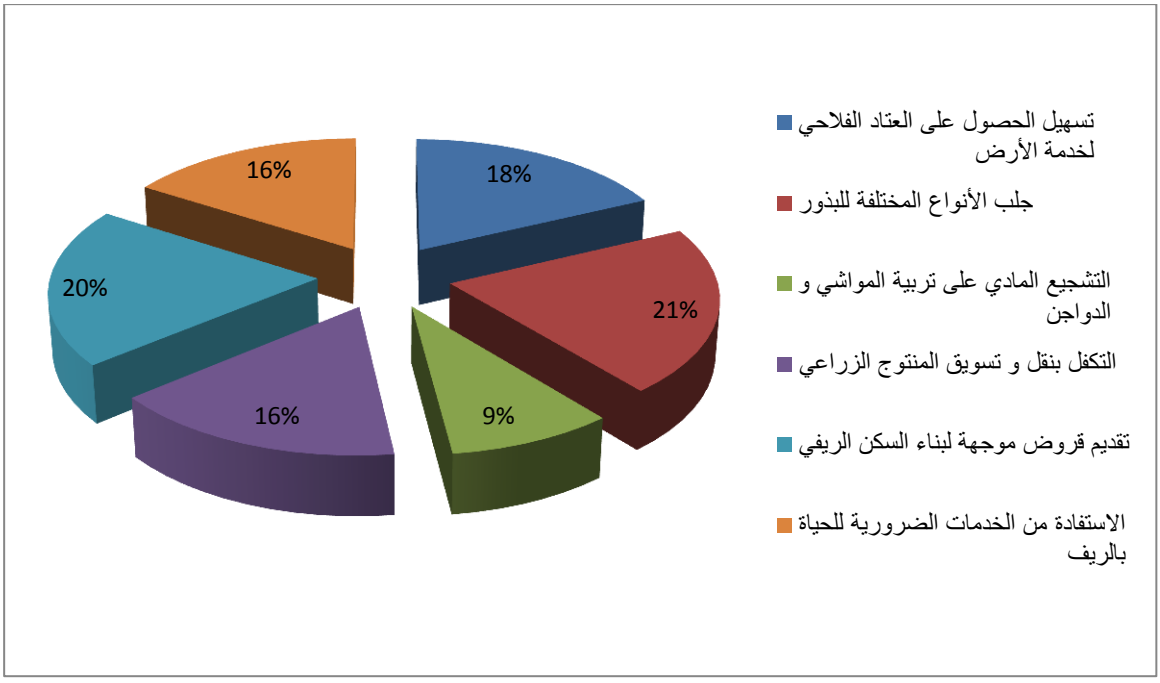

نلاحظ من خلال الجدول الذي بين أيدينا و الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب العوامل الاقتصادية التي ساهمت في دعمهم بالوسط الريفي أن الذين استفادوا من تسهيل الحصول على العتاد الفلاحي لخدمة الأرض نسبتهم 18%، و الذين استفادوا من جلب الأنواع المختلفة للبذور نسبتهم 21% و هي تعتبر نسبة

متقاربة، أما الذين يحصلون على التشجيع المادي على تربية المواشي و الدواجن نسيتهم 9% مقارنة بالنسبة الأخرى.

و نلاحظ أيضا أن الذين هم مستفيدون من التكفل بنقل و تسويق المنتوج الزراعي تقدر نسبتهم بـ 16% و هي نسبة كبيرة مقارنة بالنسب الأخرى، أما الذين تقدم لهم قروض و هذه القروض موجهة لبناء السكن الريفي نسبتهم 20%.

و في الأخير نرى أن الأفراد الذين هم مستفيدون من الخدمات الضرورية للحياة بالريف هم كل أفراد العينة أي كل أرباب الأسر و هم 100 فرد و تقدم نسبتهم بـ 16% .

الجدول رقم (28) يبين توزيع أفراد العينة حسب توفير المؤسسات التربوية في منطقتهم

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	100	100.0	ابتدائي	50	50.0
			متوسط	50	50.0
			ثانوي	00	00.0
لا	00	0.0	مركز التكوين	00	00.0
المجموع	100	%100	المجموع	100	%100

شكل رقم28دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب توفير المؤسسات التربوية في منطقتهم

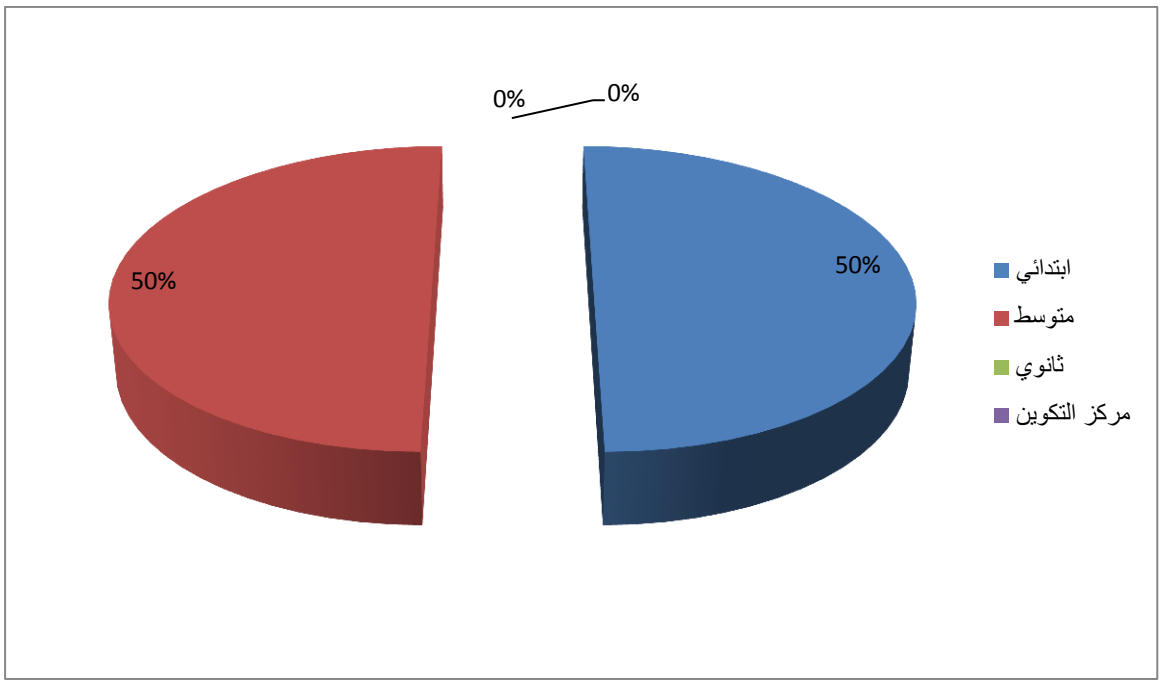

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب توفرم المؤسسات التربوية في منطقتهم نلاحظ أن كل أفراد العينة الذين قمنا بتطبيق استمارة البحث عليهم أجابوا بنعم و ذلك لتوفير كل المدارس الابتدائية و المتوسطة في الفهم، وعدم توفير الثانويات و مراكز التكوين المهني.

و ذلك مما جعل أبناءهم ينتقلون إلى المناطق الأخرى أو إلى المدينة للدراسة فنجد أن المدارس الابتدائية موجودة بنسبة 50% و هي نسب متساوية، أما الثانويات فهي منعدمة تماما و أيضا فيما يخص مراكز التكوين فهي منعدمة. فأصحاب العينة مضطرون للذهاب إلى المدينة لاصطحاب أبناءهم للدراسة.

الجدول رقم (29) يبين توزيع أفراد العينة حسب ظروف تمدرس الأبناء

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	70	70.0	معلمون جديون و لديهم خبرة	15	21.4
			الأجهزة متوفرة بالقدر الكافي	13	18.6
			الوسائل الجديدة و مساعدة على الشرح	12	17.1
لا	30	30.0	الإطعام المدرسي موجود	30	42.9
المجموع	100	%100	المجموع	70	%100

شكل رقم29 دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب ظروف تمدرس الأبناء

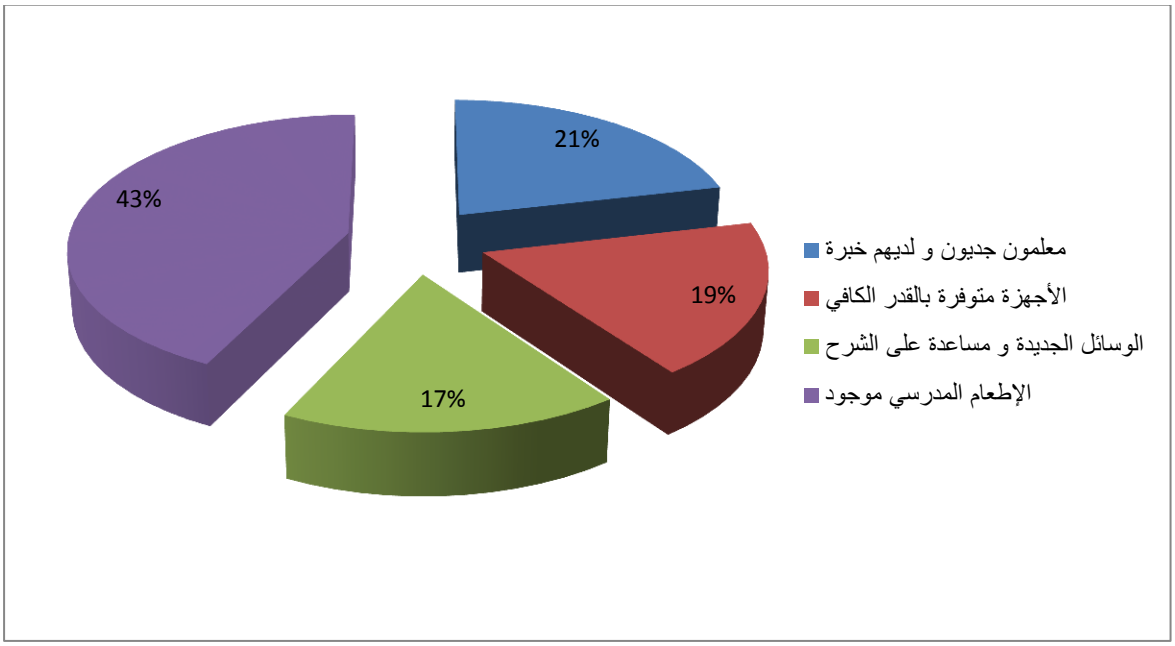

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب توفر المؤسسات التربوية و حسب ظروف تمدرس أبنائهم .

يعتبر سكان الريف أن التعليم ضروري في حياتهم و ذلك لإدراكهم أنه السبيل الوحيد للولوج إلى بعض المهن و الظفر ببعض المناصب خاصة المرقومة منها.

فنلاحظ أن النسبة التي ترى أن الظروف التي يتلقى فيها أبنائهم تعليمهم ملائمة فهم نسبتهم 70%، أما الذين يرون أن كل هذه الظروف ليست ملائمة لتعليم أبنائهم هم 30% و منهم الفئة التي صرحوا لنا بلا أو أجابوا لا فنسبتهم هي 30% أما الذين يرون أن الأجهزة متوفرة بالقدر الكافي هم نسبتهم 18% و الذين يقولون أن الوسائل جديدة و مساعدة على الشرح فهم تقدر نسبتهم بـ 17%، أما النسبة الكبيرة أي معظمها فهي التي أقرت أن الاطعام المدرسي موجد و هو متوفر لدى المؤسسات التربوية التي يدرسون فيها أبناءهم هم 30 فرد و تقدر نسبتهم بـ 42%.

الجدول رقم (30) يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي لأبنائهم

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
عال	32	34.7
متوسط	43	46.7
بسيط	17	18.4
المجموع	92	%100

شكل رقم30 دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي لأبنائهم

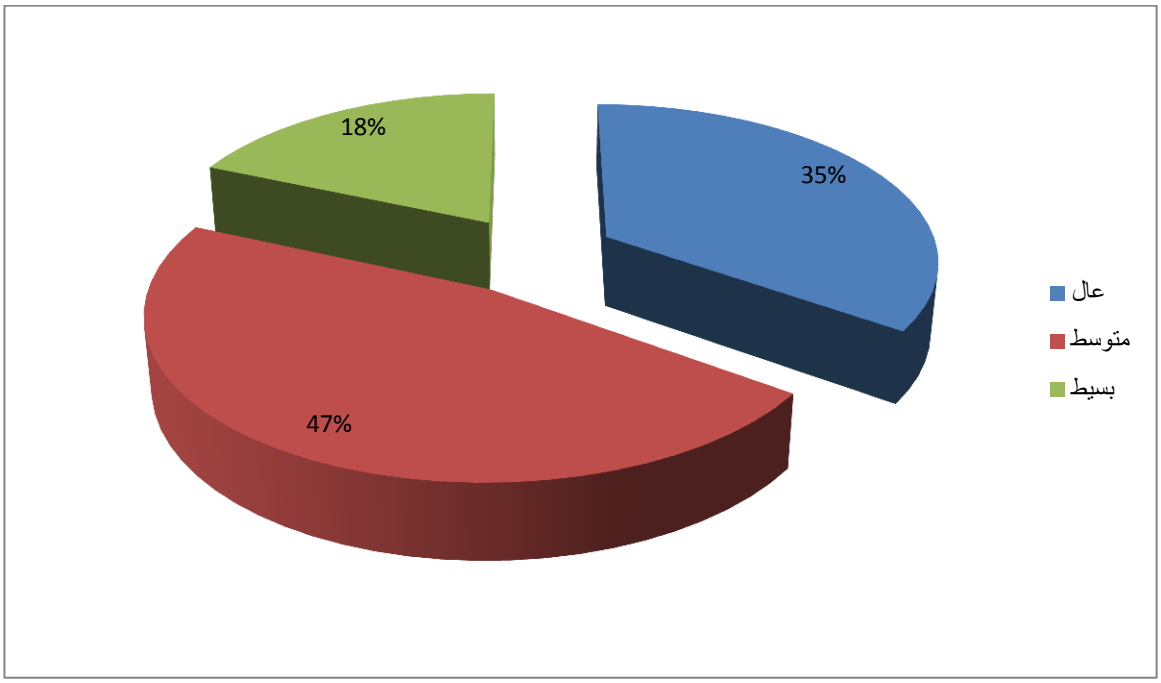

الجدول الذي بين أيدينا يبين توزيع العينة حسب المستوى التعليمي لأبنائهم.

نلاحظ أن أي فرد من أفراد العينة يحب تعليم أبنائه بل يراه أمرا ضروريا و موجبا عليه مهما كانت الظروف، و أمله الوحيد أن يرى أبنائه في أحسن المعاهد و الجامعات، و هذا ما وضحت نسبة 35%، أي أن أفراد العينة يسهرون على تحقيق كل الشروط لحصول أبنائهم على مستوى عال في دراستهم.

نرى أن أفراد العينة الذين مستوى أبنائهم الدراسي متوسط نسبتهم 47%، أما الذين يصرحون بأن مستوى أبنائهم بسيط هم نسبة قليلة مقارنة بالنسب الأخرى فهي نسبة تقدر بـ 18%

الجدول رقم (31) يبين توزيع أفراد العينة حسب الناتج التعليمي لأبنائهم

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
حصولهم على تكوين نظري و تطبيقي	35	38.0
تحصلهم على شهادات تؤهلهم للعمل	28	30.5
حصولهم على مناصب شغل	13	14.1
اندماجهم السريع في مؤسسات الشغل	16	17.4
المجموع	92	%100

شكل رقم31 دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب الناتج التعليمي لأبنائهم

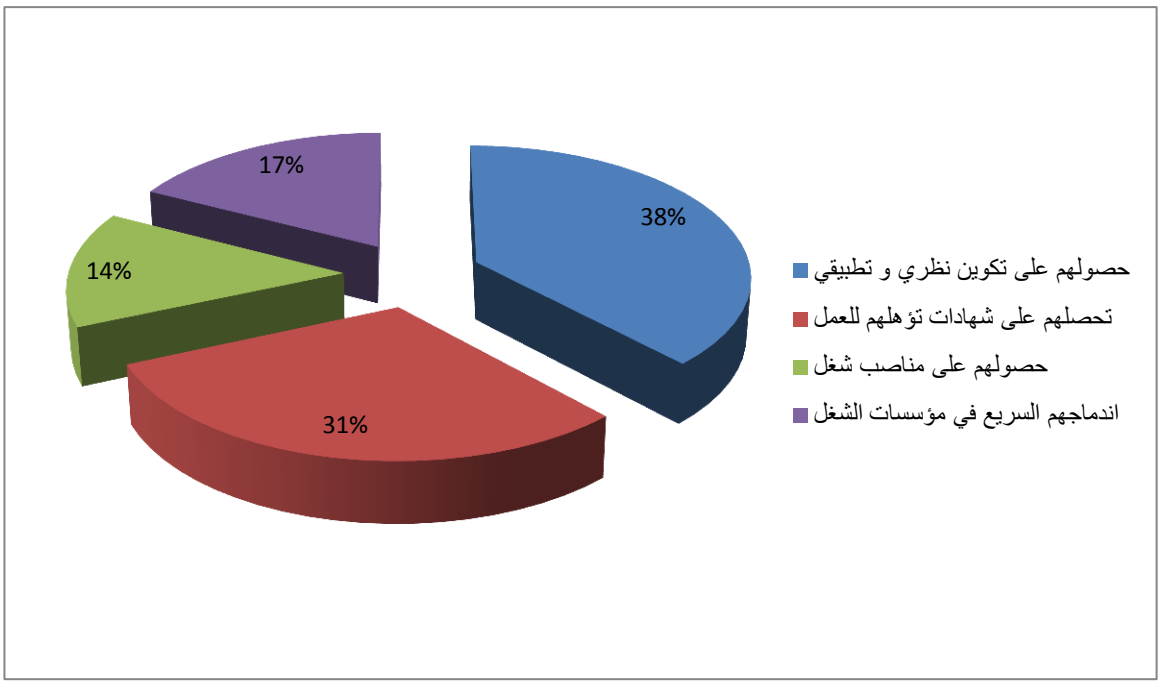

الجدول الذي بين أيدينا يبين توزيع أفراد العينة حسب الناتج التعليمي لأبنائهم فنرى أن أفراد العينة الذين حصل أبنائهم على تكوين نظري تطبيقي هم نسبة 38% و الذين تحصلوا على شهادات تؤهلهم للعمل هم 38%، و هم نسب متساوية و الذين صرحوا لنا بأن أبنائهم حصلوا على مناصب الشغل هم 14%، و الذين يرون أن أبنائهم اندمجوا بسرعة في مؤسسات الشغل فهم 17% و هي فئة قليلة مقارنة بالنسب الموجودة أعلاه.

الجدول رقم (32) يبين توزيع أفراد العينة حسب مدى استفادة أبنائهم من التعليم

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	69	69.0	زاد من وعيهم و تواضعهم	20	28.9
			زاد من اطلاعهم و تقربهم من أفراد الأسرة	21	30.4
			زاد من قدرتهم على الوقوف بجانب الأسرة	16	23.1
لا	23	23.0	زاد من رفضهم للواقع الذي عيشه المرأة	12	17.4
المجموع	92	%92	المجموع	69	%100

شكل رقم32 دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب مدى استفادة أبنائهم من التعليم

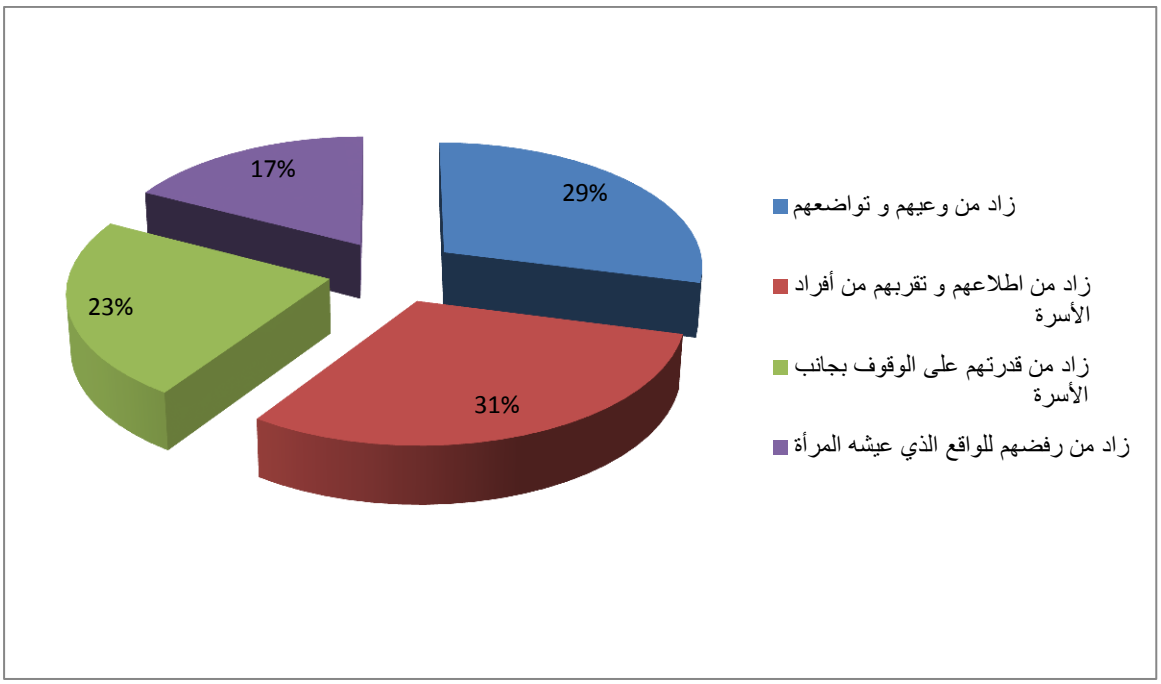

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي بين أيدينا و الذي يبين توزيع الأفراد حسب مدى استفادة أبنائهم من التعليم.

فنلاحظ أن النسبة التي أقرت بأن التعليم الذي يتلقاه أبنائها أفادهم هم بنسبة 75% و الذين يرون أن هذا التعليم لم يكن له أي نتيجة فهم نسبة 25% .

نرى أن الفئة التي زاد التعليم من وعي و تواضع أبنائها هم نسبة 26% و الذين زاد من اطلاعهم و تقربهم من أفراد الأسرة نسبتهم 30%، اما الذين زاد التعليم من قدراتهم على الوقوف بجانب الأسرة هم فئة كبيرة و تقدر بنسبة 34%.

و في الأخير نرى أن الذين زاد التعليم من رفضهم للواقع الذي تعيشه المرأة هم فئة قليلة و هم تقدر نسبتهم بـ 10%

الجدول رقم (33) يبين توزيع أفراد العينة حسب وسائل الإعلام المتبعة

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	100	100.0	المرئي بواسط التلفاز	64	64.0
			المسموع بواسطة المذياع	23	23.0
لا	00	00.0	المقروء بواسطة لجرائد	13	13.0
المجموع	100	%100	المجموع	100	%100

شكل رقم33 دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب وسائل الإعلام المتبعة

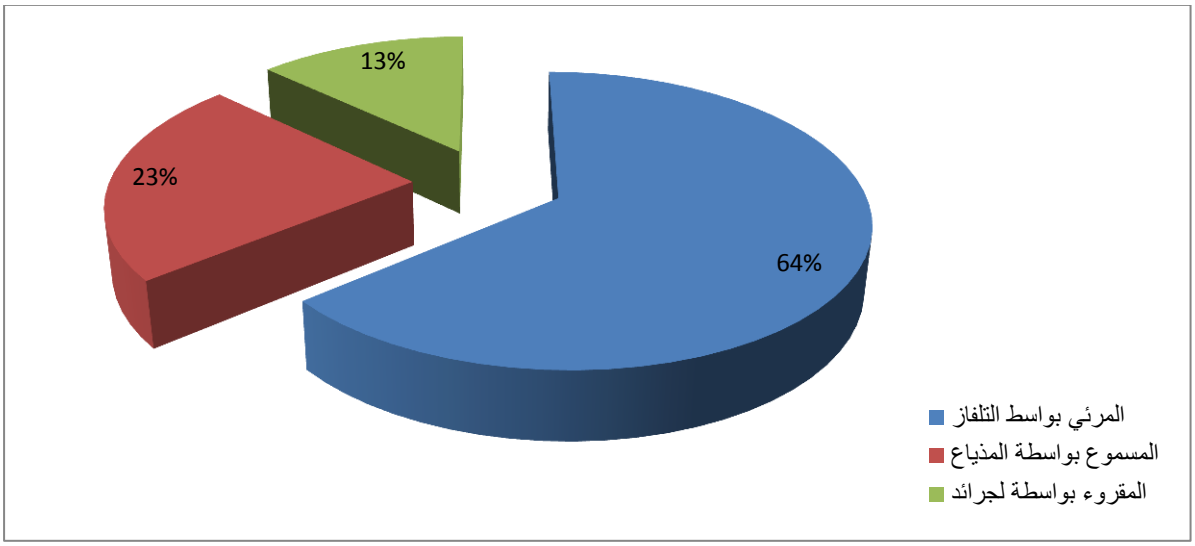

الجدول أعلاه يبين توزيع أفراد العينة حسب وسائل الاعلام المتبعة.

فنلاحظ من خلاله أن كل أفراد العينة يتابعون وسائل الاعلام و تقدر نسبتهم 100%، و وجدنا الذين أجابوا بلا هم فئة منعدمة.

فنرى أن هذه الوسائل تنقسم إلى ثلاث أنواع فهناك من يتبع وسائل الاعلام بواسطة التلفاز و هم الفئة التي تقدر نسبتها بـ 64%، و هم يرون أن التلفاز من خلاله يتطلعون على مختلف الأحداث السياسية و الاجتماعية و الثقافية، و يساهم أيضا في نشر الوعي الثقافي لدى السكان الريفيين، و أيضا يساعد على دفع التحولات الثقافية نحو الأمام خاصة لدى فئة الشباب الريفي المتطلع على كل جديد و الرافض لكل قديم.

و هذه كلها عناصر ثقافية هامة يحاول الانسان الريفي اكتسابها و محاولة التكيف معها كضرورة تقتضيها الحياة العصرية الحالية، و كنتيجة طبيعية لانتشار وسائل الاتصال و الاعلام في الأرياف و هذا كله مما جعل أن التلفاز ضروري لدى الريفيين.

أما بالنسبة للذين يتابعون المسموع بواسطة المذياع فنسبتهم 23%، و الذين يفضلون المقروء بواسطة الجرائد هم فئة لا و نسبة قليلة مقارنة بالنسب الأخرى فتقدر نسبتهم بـ 13%

الجدول رقم (34) يبين توزيع أفراد العينة حسب التواصل داخل الأسرة

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	92	92.0	العلاقة فيه دائمة بين الوالدين	32	34.8
			العلاقات فيه تجمع بين كل أفراد الأسرة	34	37.0
لا	8	8.0	العلاقة فيه تتعدى إلى بعض أفراد العائلة الكبيرة	26	28.2
المجموع	100	%100	المجموع	92	%100

شكل رقم34 دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب التواصل داخل الأسرة

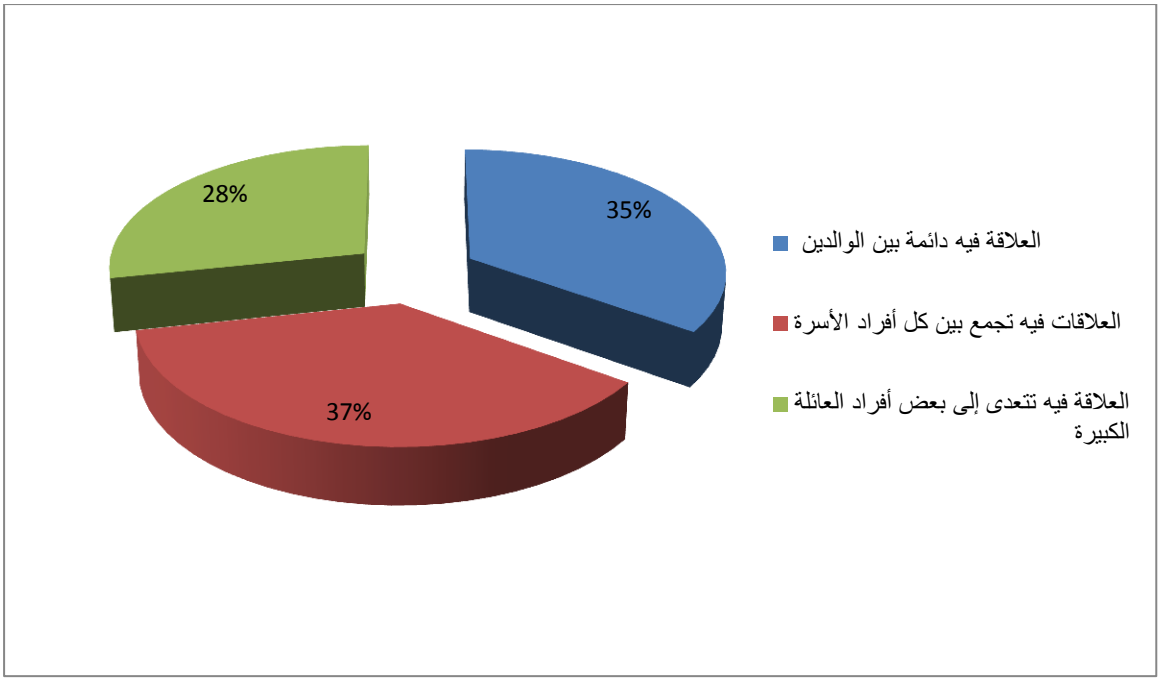

نلاحظ من خلال الجدول الذي بين أيدينا و الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب التواصل داخل الأسرة.

فنرى أن الأفراد الذين لديهم تواصل نع أفراد العينة هم 92 فرد و تقدر نسبتهم بـ 92%، أما الذين لا يكترثون لهذا التواصل هم فئة قليلة و تقدر نسبتها بـ 8%.

نجد أن هذا التواصل ثلاث أنواع، نلاحظ أن الأفراد الذين علاقتهم تكون دائمة بين الوالدين نسبتهم 34% و ذلك باحترام الوالدين و السماع لكلامهم و الأخذ بالمواعظ التي يقدمونها لهم، أما الذين العلاقات تجمع بين كل أفراد الأسرة نسبتهم 37%، فهم يتشاورون في أمور العائلة و يأخذون بإرشادات بعضهم البعض و الصغير يسمع إلى كلام الكبير.

أما في الأخير نرى الأشخاص الذين يرون أن علاقاتهم تتعدى إلى بعض أفراد العائلة الكبيرة فهم 26 فرد و تقدر نسبتهم بـ 28% و هم الأشخاص الذين يشاركون أفراح و أقراح كل العائلة الكبيرة.

الجدول رقم (35) يبين توزيع أفراد العينة حسب تواصلهم مع محيطهم

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	88	88.0	الأقارب	35	39.7
			الجيران	29	33.0
لا	12	12.0	أهل الريف	24	27.2
المجموع	100	%100	المجموع	88	%100

شكل رقم35دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب تواصلهم مع محيطهم

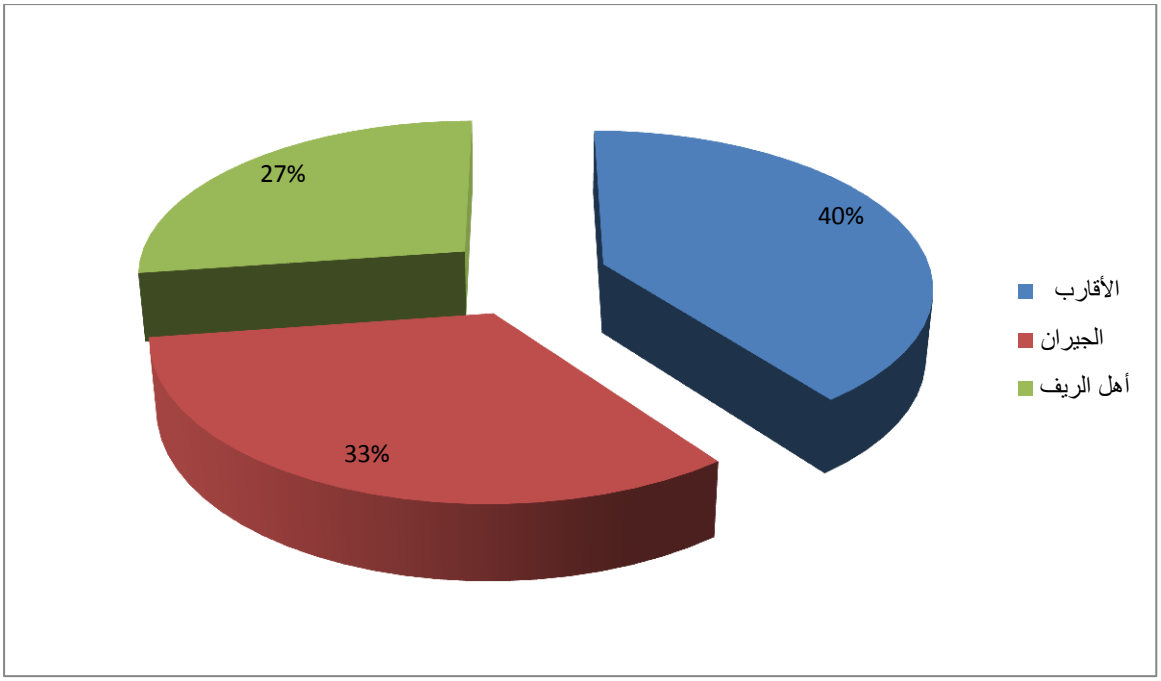

نرى من خلال هذا الجدول الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب تواصلهم مع محيطهم فنلاحظ أن نسبة الأفراد الذين أجابوا بنعم هم 88% أما بالنسبة للأفراد الذين أجابوا بلا فهم فئة قليلة و تقدر نسبتهم بـ 12%.

فنرى أن هذا التواصل يكمن في الجيران و الأقارب و أهل الريف فالذين يتواصلون مع الأقراب هم نسبة 39% و هم الأفراد الذين خرجوا من العزلة السكانية التي كانوا يعيشون فيها سابقا مما أدى إلى ترددهم على أقاربهم و أصدقائهم و مبادلاتهم للزيادة.

أما الذين يكون تواصلهم مع الجيران فعددهم كبير و هم 29 فرد و تقدر نسبتهم بـ 33%، و هذا التنقل بالنسبة لديهم يخلق نوعان من التواصل بينهم، و يمهد لسياسة الانفتاح، و بالتالي تكون أنماط جديدة من التفكير و السلوك تتجلى أساسا في تغيير الأفراد لتصوراتهم.

أما بالنسبة للفئة الأخيرة فهي النسبة التي يكون التواصل فيها بين سكان أهل الريف و هم 24 فرد وتقدر نسبتهم بـ 27% و هذا التواصل يغير من بعض المفاهيم لديهم حول المواضيع المختلفة و تشابه الآراء و الأذواق و هو ما يعكس تطورا على مستوى كافة الأنساق.

الجدول رقم (36) يبين توزيع أفراد العينة حسب العوامل الثقافية التي ساهمت في دعمهم بالوسط الريفي

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
إقامة المؤسسات لتعليم أبناء الريف	21	21.0
تأثيث مدارس التعليم بالوسائل المطلوبة	17	17.0
توفير الاطعام للأبناء المتمدرسين	22	22.0
تشجيع المتفوقين في الدراسة	18	18.0
تقريب نقاط بيع أجهزة الإعلام و الجرائد والمجلات	03	03.0
مد روابط الاتصال و التواصل بين أهالي الريف	19	19.0
المجموع	100	%100

شكل رقم36 دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب العوامل الثقافية التي ساهمت في دعمهم بالوسط الريفي

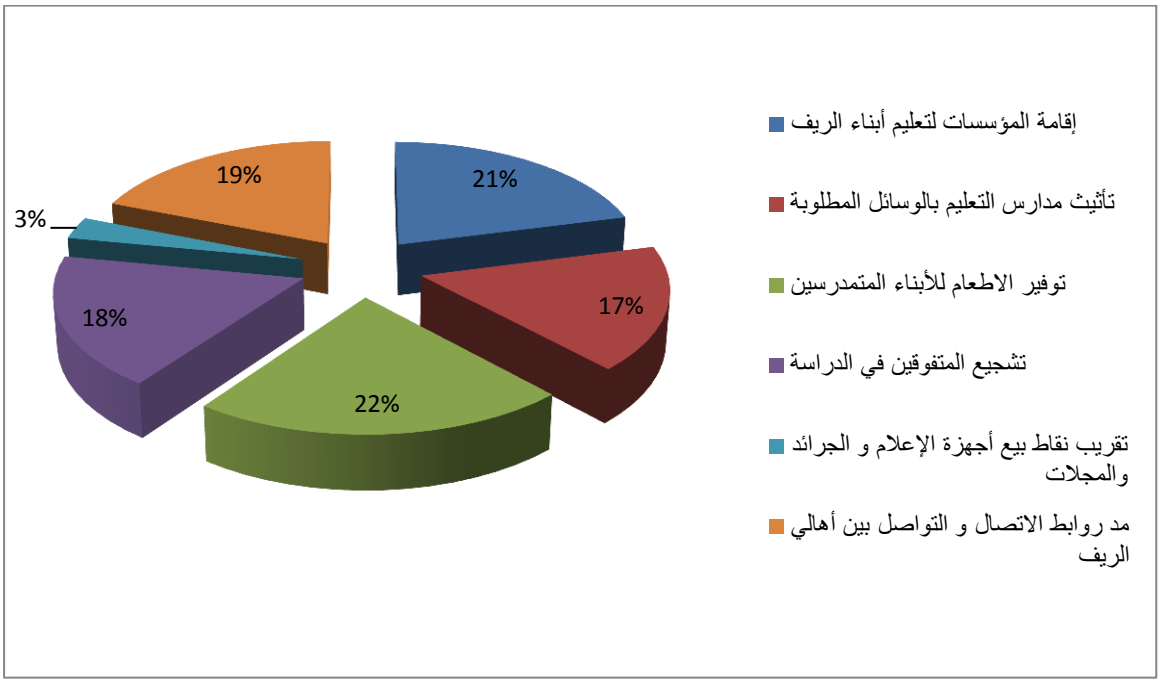

الجدول أعلاه يبين توزيع أفراد العينة حسب العوامل الثقافية التي ساهمت في دعمهم في الوسط الريفي، فنلاحظ أن الأفراد الذين يرون أن الاطعام متوفر لأبنائهم المتمدرسين هم 22 و تقدر نسبتهم بـ 22% و تليها النسبة التي ترى أنه هناك روابط اتصال و تواصل بين أهالي الريف و هي نسبة 19% ثم الذين يرون أن مدارس تعليم أبنائهم متوفرة على الوسائل المطلوبة نسبتهم 17% ثم النسبة التي صرحت بأن هناك مؤسسات تربوية لتعليم أبنائهم و هي 21%.

و الذين يشجعون أبنائهم المتوفقين في الدراسة نسبتهم 18% ثم تليها نسبة بيع أجهزة الاعلام والجرائد و المجلات و هي نسبة 3%، فكل هذه العوامل الثقافية التي ذكرناها ساعدت على استقرار السكان في الأرياف.

الجدول رقم (37) يبين توزيع أفراد العينة حسب ما يتسم به تفاعلهم مع أصحاب الريف

الاحتمالات	التكرارات	النسبة %
الاستمرارية	44	44.0
التقطع	06	06.0
الإيجابية	44	44.0
السلبية	06	06.0
المجموع	100	%100

شكل رقم37 دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب ما يتسم به تفاعلهم مع أصحاب الريف

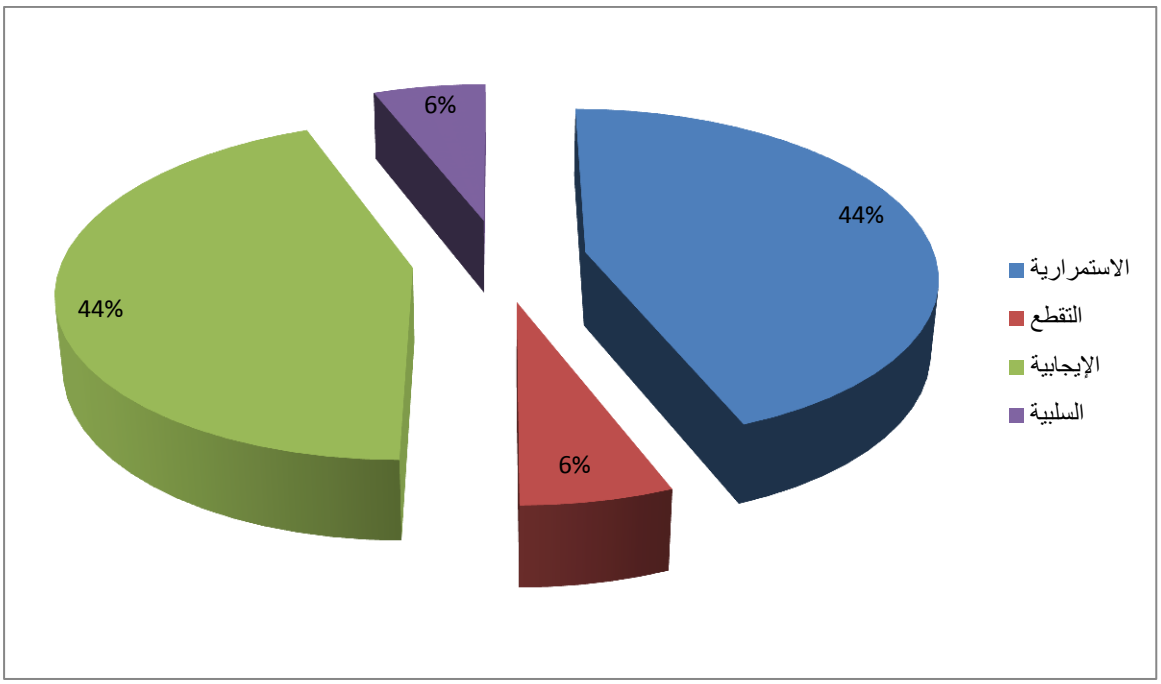

الجدول الذي بين أيدينا يبين توزيع أفراد العينة حسب ما يتسم به تفاعلهم مع أصحاب الريف، فنلاحظ أن معظم أفراد العينة تفاعلهم يكون بالاستمرارية مع سكان الريف و ذلك ما نجده عند 44 فرد أي بنسبة 44% و هذه الاستمرارية تتمثل في زيارة بعضهم البعض دون توقف و التشاور فيما بينهم في أمور الحياة، و الذين يكون تواصلهم بالإيجابية فهم أيضا 44 أي 44% و هي نسبة متساوية، و الذين يكون تفاعلهم بالتقاطع هم فئة قليلة و تقدر نسبتها بـ 6% و هي و هي نفس النسبة التي يكون تفاعلها بالسلبية و نسبتها 6%.

و من خلال هذا الجدول أيضا نرى أن سكان الريف أصبحوا الآن يدركون ضرورة التفاعل مع الآخرين، و تبادل الآراء و المعلومات، و ما يسهل على تقارب السكان مع بعضهم البعض، و عليه فإن النسبتين الأوليتين هما اللتان تبينان هذا.

الجدول رقم (38) يبين توزيع أفراد العينة حسب معرفتهم لأهل الريف

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	88	88.0	امتدادهم القديم في القرابة	35	39.7
			امتلاكهم لأغلب الأراضي الفلاحية	21	23.8
لا	12	12.0	تمركزهم في الجوار و النسب	32	36.3
المجموع	100	%100	المجموع	88	%100

شكل رقم38 دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب معرفتهم لأهل الريف

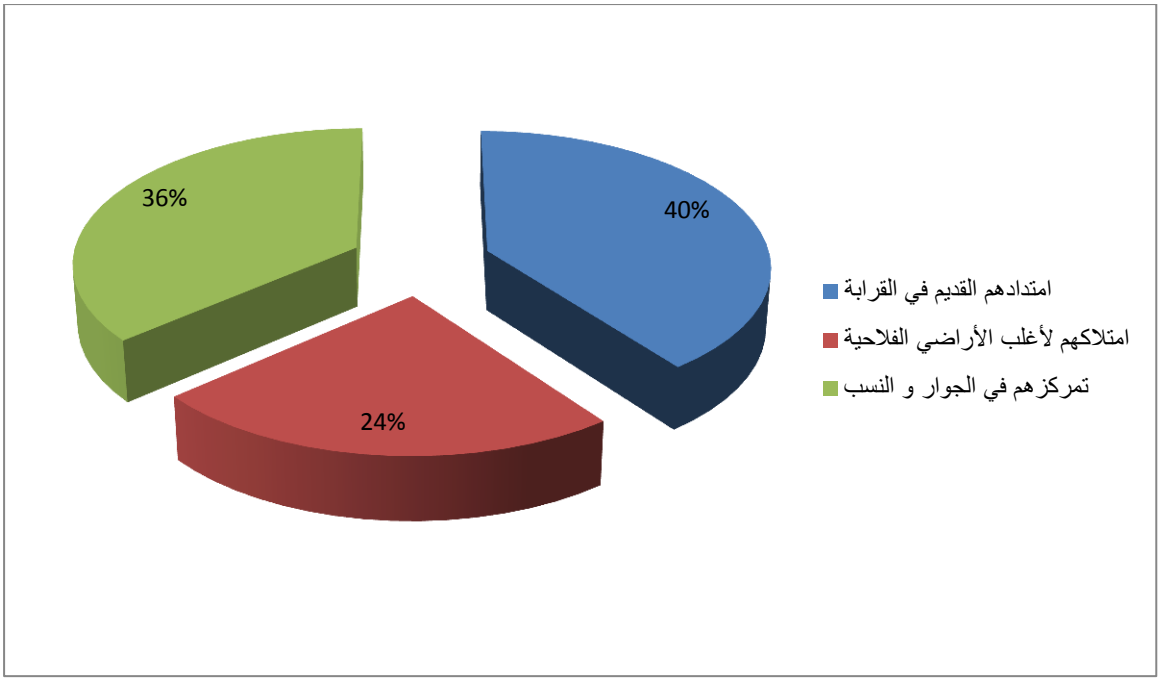

الجدول أعلاه يبين توزيع أفراد العينة حسب معرفتهم لأهل الريف، فنلاحظ أن معظم السكان لديهم علاقة مع سكان المنطقة التي يسكنون فيها و هذا ما تبينه النسبة 88%.

أما الذين ليس لهم اختلاط بالسكان و ذلك لظروفهم الشخصية أو لوجود مشاكل بينهم و بين السكان فهي نسبة قليلة جدا مقارنة بالنسبة أعلاه و هي نسبة 12%.

فالسكان الذين يعرفون أهل الريف بسبب امتدادهم القديم في القرابة هم نسبة 39%، و الذين يكون علاقاتهم مع سكان أهل الريف بامتلاكهم لأغلب الأراضي الفلاحية، و العمل مع بعضهم في النشاط الزراعي و الفلاحي و التجاري، و أيضا خدمة الأرض الفلاحية هم نسبة 23%.

أما النسبة الأخيرة و هي النسبة المتساوية مع النسبة الأولى فهي العلاقة تكون فيها مع سكان الريف بسبب تمركزهم في الجوار و النسب و ذلك لاحتكاكهم ببعضهم البعض و هذا ما تبينه النسبة 36%

الجدول رقم (39) يبين توزيع أفراد العينة حسب القيم المتمسك بها

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	100	100.0	الحرص على أصول الحياة الريفية	28	28.0
			الحرص على العلاقات الطيبة مع أهل الريف	24	24.0
			الحرص على مبادئ الأخوة و الجوار في الريف	26	26.0
لا	00	00.0	الحرص على نشر الأمان و الطمأنينة في الريف	22	22.0
المجموع	100	%100	المجموع	100	%100

شكل رقم39 دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب القيم المتمسك بها

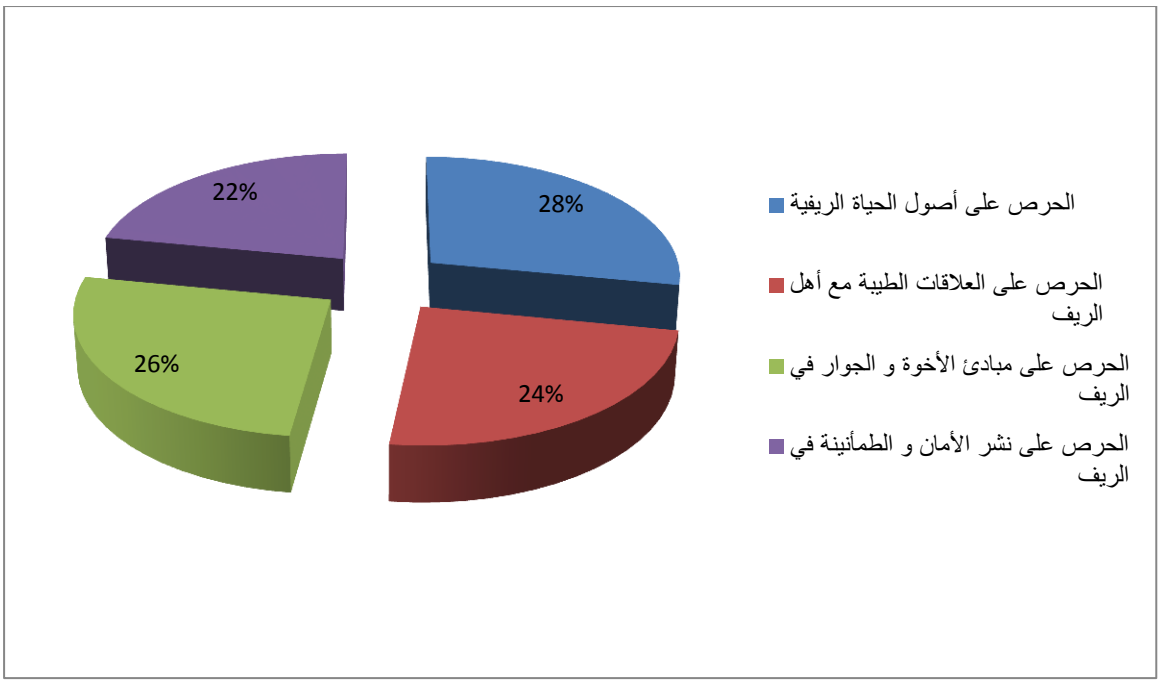

نلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب القيم المتمسك بها أن كل أفراد العينة يتمسكون ببعضهم البعض و ذلك ما تبينه نسبة 100%، و نجد الذين أجابوا بـلا فهم نسبة منعدمة فالأفراد الذين يقومون بالتماسك مع بعضهم البعض و ذلك بالحرص على أصول الحياة الريفية و تقدر نسبتهم بـ 28% و هم يحافظون على أصول الحياة و العادات و التقاليد الموجودة في الريف مع الذين يحرصون على العلاقات الطبية مع أهل الريف و الوقوف مع بعضهم جنبا إلى جنب في السراء و الضراء فنسبتهم هي 24%.

أما الذين يقومون باحترام الجار و التواصل معهم كما أوصانا رسول الله صلى الله عليه و سلم في حديثه.

و الفئة الأخيرة هي الفئة التي تحرص على نشر الأمان و الطمأنينة في الريف و تقلل من حدوث مشاكل في الريف و تقف مع بعضها البعض في كل الظروف التي يتلقاها الريف و هي معظم الأفراد أي نسبة 22%

الجدول رقم (40) يبين توزيع أفراد العينة حسب العادات المحافظ عليها

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	100	100.0	احترام الكبير و الصغير	25	25.0
			احترام النصائح و الأخذ بها	25	25.0
			تقديم العون لكل من هو في حاجة إلى المساعدة	25	25.0
لا	00	00.0	العمل على نظافة المحيط و الطمأنينة في الريف	25	25.0
المجموع	100	%100	المجموع	100	%100

شكل رقم40 دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب العادات المحافظ عليها

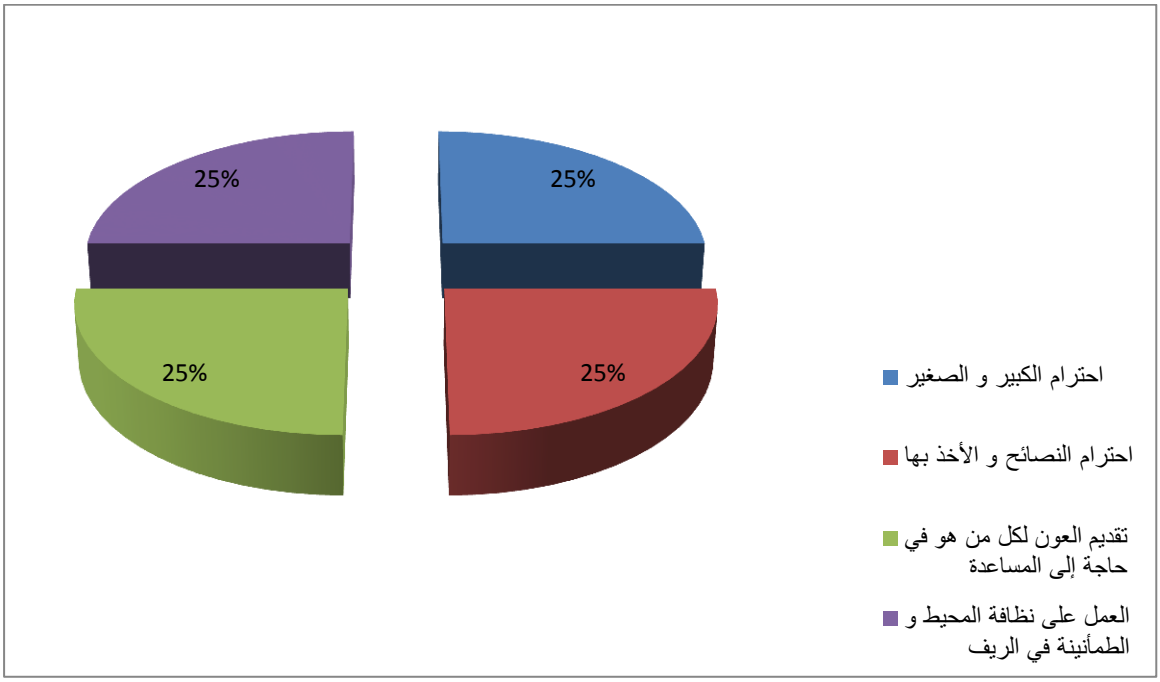

نلاحظ من خلال الجدول الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب العادات المحافظ عليها أن كل سكان الريف يحافظون على هذه العادات، و الذين أجابوا بـلا فنسبتهم منعدمة و هذا راجع إلى أن من سيم أهل سكان الريف أنهم لا يزال يحافظون على العادات، فمن هذه العادات نذكر احترام الكبير و الصغير و ذلك بنسبة 25%، و أيضا الأخذ بالنصائح و احترامها بنسبة 25%، و أيضا من هذه العادات نذكر تقديم العون

لكل من هو في حاجة إلى المساعدة و خاصة في الظروف القاسية مثل المرض و غيرها من الظروف وذلك أيضا بنسبة 25%.

من سمات أهل الريف أو بالأحرى من عاداتهم العمل على نظافة المحيط و غرس الطمأنينة فيه، وذلك بالتعاون مع بعضهم البعض و ذلك بنسبة 25%، و هي نسب كلها متساوية لأن كل أفراد الريف يقومون بهذه العادات و لا يستغنون عنها.

الجدول رقم (41) يبين توزيع أفراد العينة حسب التقاليد الممارسة

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	97	97.0	تناول الوجبات التقليدية	23	23.7
			ارتداء اللباس المحتشم	29	29.9
			تقديم بعض الثمار للجيران	21	21.6
لا	3	3.0	إحياء الأعياد الدينية	24	24.7
المجموع	100	%100	المجموع	97	%100

شكل رقم41 دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب التقاليد الممارسة

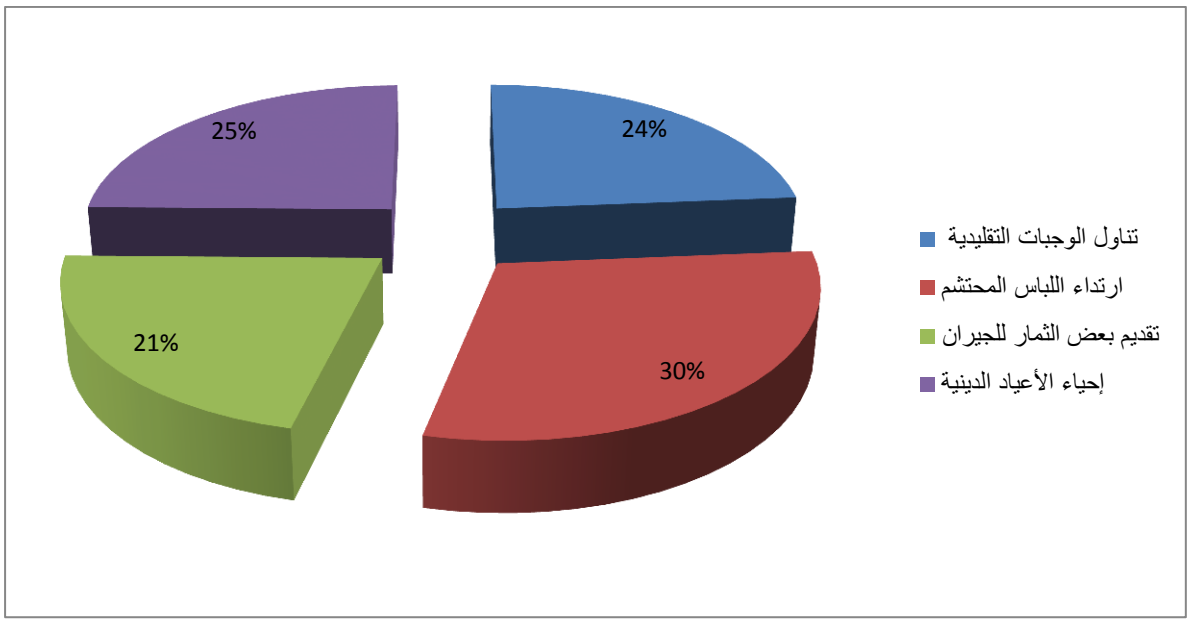

الجدول السابق يبين توزيع أفراد العينة حسب التقاليد الممارسة في الوسط الريفي، فنجد أن الذين اجابوا بـلا فهم 3% و هي نسبة قليلة مقارنة بالنسبة التي أجابت بـنعم، فالسكان الذين مازالوا يتناولون الوجبات التقليدية فهم نسبتهم 23%، و هم يرون أنه من المستحيل الاستغناء على هذه الوجبات، و أيضا يرون أن فيها صحة لأجسامهم، أما الذين يحافظون في تقاليدهم على ارتداء اللباس المحتشم هم نسبة 29%، و هذه أيضا تعتبر صفة أو سمة من سمات السكان لأنهم لا يزال يحافظون عليها عكس سكان المدينة، و أيضا نرى من خلال هذا الجدول أن هناك فئة لا توال تحافظ على تقديم بعض الثمار للجيران و تتبادل الأكلات فيما بينهم خاصة في المناسبات و الأعياد و أيضا في شهر رمضان الكريم و ذلك بنسبة 21%، أما الفئة التي لا توال تحافظ على الأعياد الدينية و تقوم بطهي الأكلات التقليدية و التبادل بها مع الجيران و أهل الريف و أيضا خروج الأطفال للاحتفال بالأعياد مثل المفرقعات و غيرها من الاحتفالات فهي نسبة كبيرة وتقدر بـ 24%.

الجدول رقم (42) يبين توزيع أفراد العينة حسب الأعراف التي تراعيها الأسرة

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	84	84.0	اعطاء قيمة كبيرة للأراضي الفلاحية	21	25.0
			اعطاء قيمة للمعالم التي تفصل بين قطع الأراضي الفلاحية	18	21.4
			إعطاء قيمة للوقت المخصص لتوزيع مياه السقي	23	27.3
لا	16	16.0	إعطاء قيمة لوقت العمل و التفاني و الإخلاص في أداء الواجب	22	26.2
المجموع	100	%100	المجموع	84	%100

شكل رقم42 دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب الأعراف التي تراعيها الأسرة

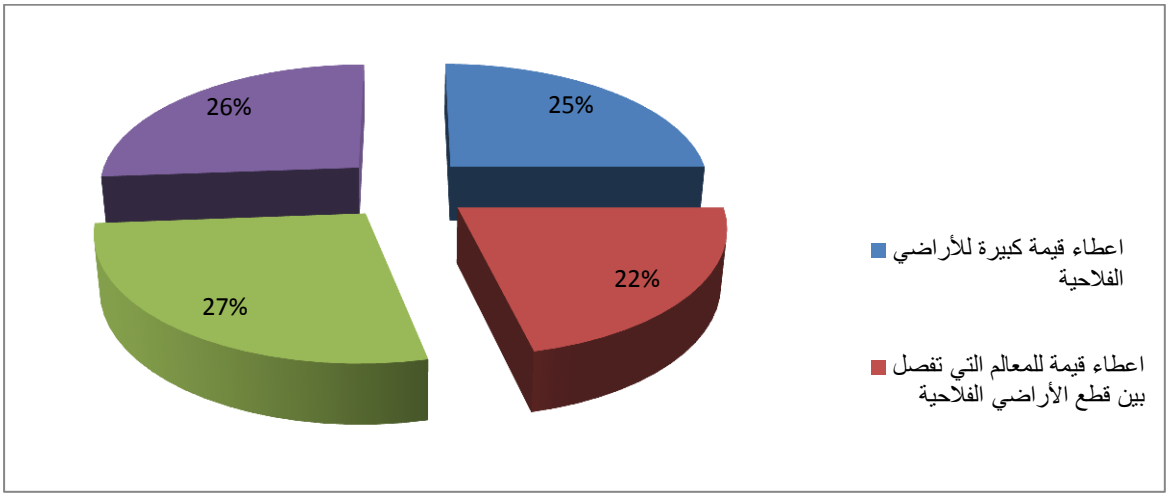

الجدول الذي بين أيدينا يبن توزيع أفراد العينة حسب الأعراف التي تراعيها الأسرة، و نلاحظ من خلاله أن معظم الأفراد يقومون بهذا الأخير و ذلك بنسبة 84%.

أما بالنسبة التي لا تقوم بهذه الأعراف فهي نسبة 16%.

نلاحظ أن الأفراد الذين يعطون قيمة كبيرة للأراضي الفلاحية هم 21 و تقدر نسبتهم بـ 25% و هم يرون أن الأرض التي يكتسبون منها قوت عيشهم و لذلك عليهم بالمحافظة عليها و خدمتها، و أيضا نلاحظ أن الفئة التي تعطي قيمة للمعالم التي تفصل بين قطع الأراضي الفلاحية هم نسبة 21%.

أما بالنسبة للذين يعطون قيمة للوقت المخصص لتوزيع مياه السقي فهم نسبة 27% و هي هم يسعون جاهدين لذلك من أجل الحصول على ناتج وفير يفيدهم و يفيد أفراد العائلة و النسبة التي تعطي قيمة لوقت العمل و التفاني و الإخلاص في أداء الواجب هم نسبة كبيرة و تقدر بـ 26% و هذه الأخيرة تعتبر صفة مميزة لدى السكان و أيضا يحافظون على عادة النهوض باكرا للقيام بكل أعمالهم اليومية.

الجدول رقم (43) يبن توزيع أفراد العينة حسب تنشئتهم لأبنائهم

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	100	100.0	تعليمهم كيف يتعاملون مع الآخرين	25	25.0
			تعليمهم كيف ينجحون في حياتهم	25	25.0
			تدريبهم على الإصغاء و الحوار بأدب	25	25.0
لا	00	00.0	تدريبهم على الجدية في الكلام و الأفعال	25	25.0
المجموع	100	%100	المجموع	100	%100

شكل رقم43 دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب تنشئتهم لأبنائهم

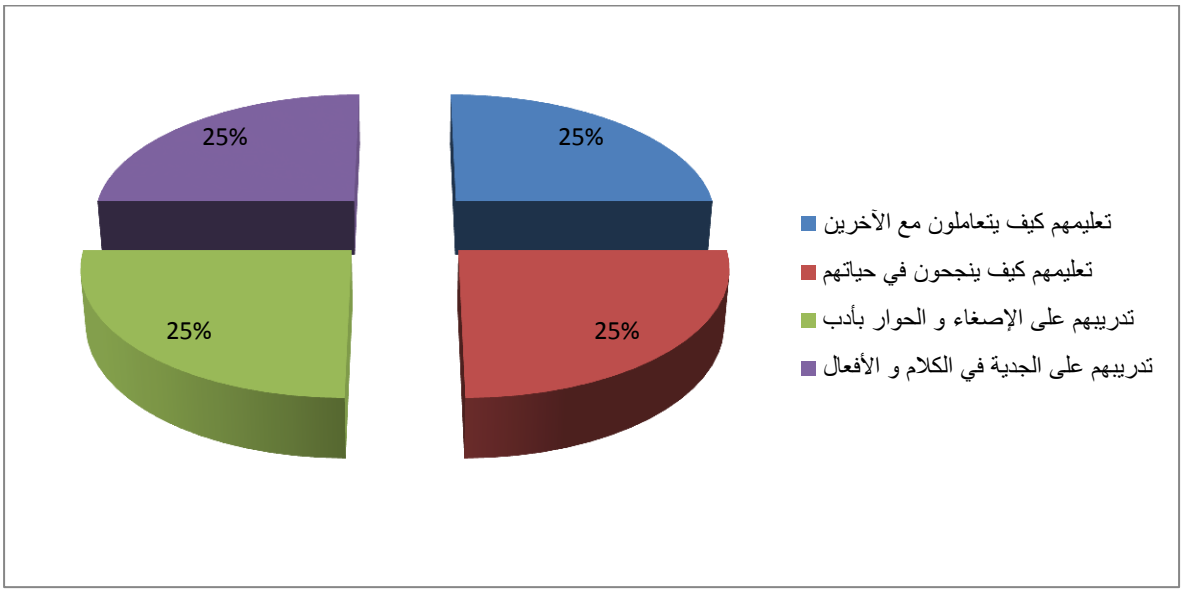

الجدول أعلاه يبين توزيع أفراد العينة حسب تنشئتهم لأبنائهم فنرى أن كل أفراد العينة يحافظون على هذه العادات و هي تنشئة الأبناء و ذلك بنسبة 100%، و ذلك باعتبار أن التنبيه هي العملية المستمرة للفرد منذ مولده و تعده للحياة الاجتماعية التي سيتفاعل فيها مع الآخرين في أسرته و هي من أهم العمليات تأثير على الأبناء في مختلف مراحلهم العمرية، لما لها من دور أساسي في تشكيل شخصياتهم و تكاملها فالسنة التي تنشئ أبناءها على كيفية التعامل مع بعضهم البعض هم 25% و الذين يعلمونهم كيف ينجحون في

حياتهم هم 25% و الذين يربونهم على الاصغاء و الأدب هم نسبة 25% و الذين يربونهم على الحرية في الكلام و الأفعال هم نسبة 25% فهي كلها نسب متساوية.

نرى أيضا من خلال الدراسات التي تناولت العائلة العربية بما فيها العائلة الجزائرية أنها تتسم بالنزعة القومية و هي تلح على تنشئة الأبناء اجتماعيا على قيم التبعية و الطاعة المطلقة للأبوين و هذا ما ميزناه في العائلات الريفية من خلال استمارة بحثنا، حيث أن الآباء يعملون على تبصير أبنائهم بضرورة التصرف في حدود القواعد و المعايير و النماذج التي تضعها لهم العائلة و القيام بكافة المهام و الأعمال.

الجدول رقم (44) يبين توزيع أفراد العينة حسب تربيتهم لأبنائهم

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	100	100.0	حثهم على طاعة الوالدين	25	25.0
			حثهم على الاتصاف بالأخلاق الحسنة	25	25.0
			دعوتهم إلى الابتعاد عن كل ما يلحق الضرر بالأهل	25	25.0
لا	00	00.0	دعوتهم إلى التواضع و الألفة مع أهل الريف	25	25.0
المجموع	100	%100	المجموع	100	%100

شكل رقم44 دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب تربيتهم لأبنائهم

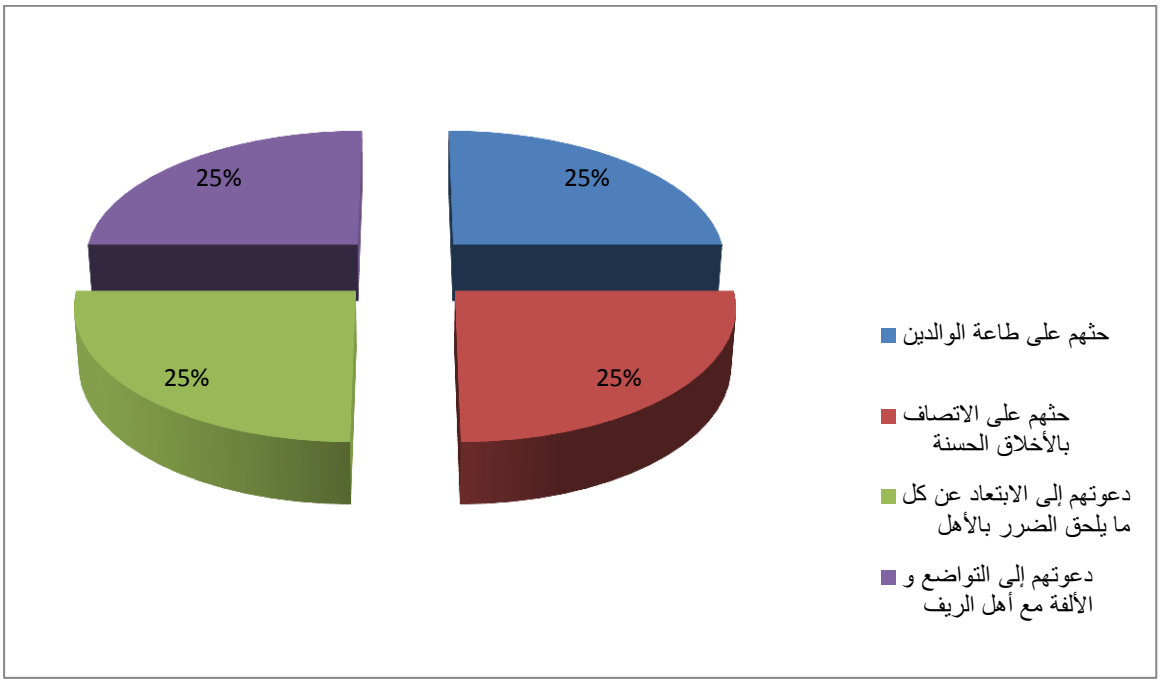

يتبن لنا من خلال الجدول أعلاه الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب تربيتهم لأبنائهم فنلاحظ أن جل أفراد العينة يحثون على تربية أبنائهم و ذلك بنسبة 100%.

فنجد الذين يحثون أبنائهم على طاعة الوالدين هم 25% و الذين يحثونهم على الاتصاف بالأخلاق الحسنة هم أيضا نسبتهم 25%، و الذين يحثونهم على الابتعاد عن كل ما يلحق الضرر بأهل الريف و ذلك فيما يخص منعهم بعدم ارتكاب المشاكل التي تؤدي بهم إلى الهلاك فهم بنسبة 25%.

أما بالنسبة للذين يدعونهم إلى التواضع و الألفة مع أهل الريف هم نسبة 25%.

الجدول رقم (45) يبين توزيع أفراد العينة حسب مشاركتهم أفراح و أقراح أهل الريف

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	95	95.0	المشاركة المادية في الأفراح	22	23.1
			المشاركة طيلة مدة الأفراح	25	26.3
			الوقوف على أداء واجب العزاء في الأقراح	25	26.3
لا	05	5.0	التعبير المعنوي الصادق و التألم في الأقراح	23	24.2
المجموع	100	%100	المجموع	95	%100

شكل رقم45 دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب مشاركتهم أفراح و أقراح أهل الريف

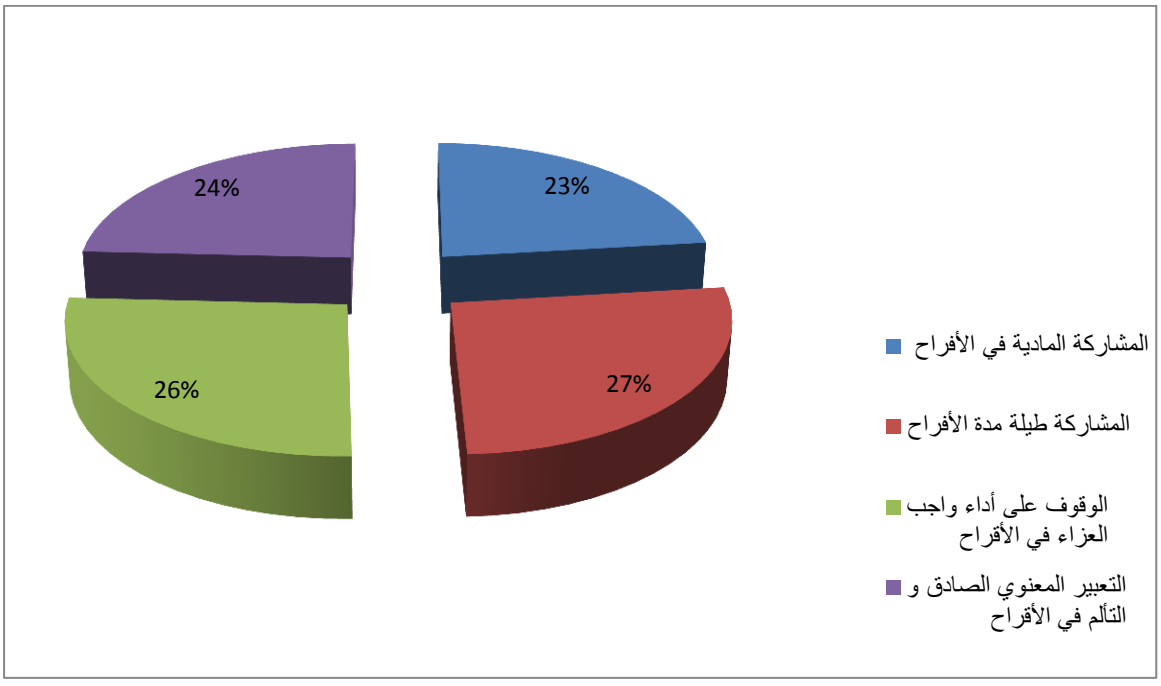

هذا الجدول أعلاه يبين توزيع أفراد العينة حسب مشاركتهم أفراح و أقراح أهل الريف، فنرى أن معظم الأفراد يحافظون على هذه الصفة و هذا ما تبينه النسبة 95% أما النسبة 5% فهم الفئة التي ليس من طبعها الاختلاط.

الأفراد الذين يقومون بالمشاركة المادية في الأفراح مع أهل الريف هم 22 و تقدر نسبتهم بـ 23%، فهم يساعدون و يقفون جنبا مع جنب سواء كانت هذه المساعدة مادية أو معنوية، و كذلك بالنسبة للمشاركة طيلة مدة الأفراح فهم لا يتركون أهل الريف في هذه الظروف و يساعدونهم قدر ما يستطيعون و هذا ما تبينه نسبة 26%، و أيضا نرى أنه من سمات أهل الريف أنهم يقومون بأداء واجب العزاء و ذلك بتعبيرهم المعنوي الصادق و التألم معهم في هذه المصائب و ذلك بنسبة 26%.

الجدول رقم (46) يبين توزيع أفراد العينة حسب تماسكهم و أسرهم مع أهل الريف

المواقف	التكرارات	النسبة%	الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	91	91.0	أثناء المطالبة ببعض الخدمات التي لا توجد في الريف	22	24.1
			أثناء القيام بالعمل التطوعي لصالح سكان الريف	23	25.2
			لما يقع اعتداء على بعض الأسر بالريف	26	28.5
لا	09	9.0	الوقوف جنبا إلى جنب لما تحدث كارثة طبيعية بالمنطقة الريفية	20	22.0
المجموع	100	%100	المجموع	91	%100

شكل رقم46دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب تماسكهم و أسرهم مع أهل الريف

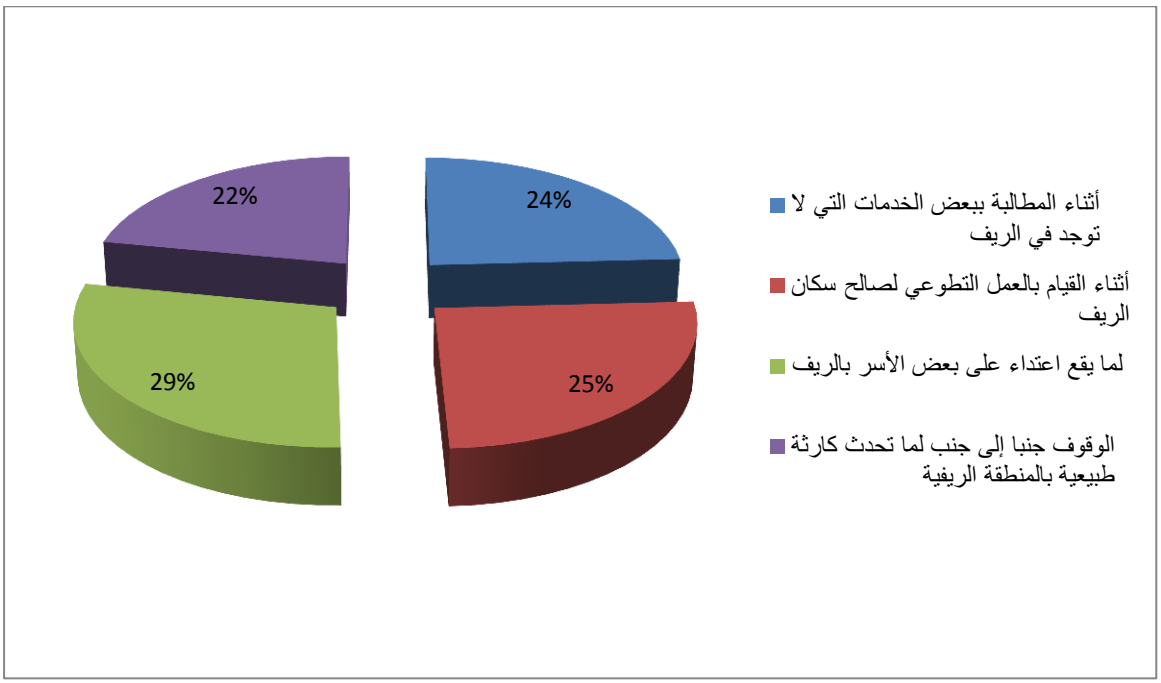

الجدول أعلاه يبين توزيع أفراد العينة حسب تماسكهم و أسرهم مع أهل الريف. نلاحظ من خلاله أن جل أفراد العينة لديهم تماسك بينهم و بين أهل الريف و ذلك ما تبينه نسبة 91% أما الذين أجابوا بلا فهم نسبة قليلة و اقدر بـ 09%، و هم الأفراد الذين لا يحبون الاختلاط و في رأيهم أن الاختلاط بأهل الريف يجلب لهم المشاكل فنرى من خلال هذا الجدول أن الأفراد الذين يساعدون بعضهم البعض أثناء المطالبة ببعض الخدمات التي لا توجد في الريف مثل انتقال أح أفراد العينة إلى المدينة لجلب الحياة اليومية التي

تخصه فيطلب منه المساعدة فيكون في الاستعداد و تقدر تلك النسبة 25% و أيضا نجد أن السكان يتعاونون مع بعضهم البعض حين القيام بالعمل التطوعي لصالح سكان الريف و ذلك بنسبة 23%، و نجد أيضا أنه من سيم سكان الريف أنه عندما يقع اعتداء على بعض الأسر الريفية يتدخلون و يساعدون على حل المشاكل و أيضا عندما تحدث كارثة طبيعية بالمنطقة الريفية فنجد السكان حاضرون بقوة كالوقوف مع أهل سكان الريف و ذلك ما تبينه النسبة 26%.

الجدول رقم (47) يبين توزيع أفراد العينة حسب العوامل الاجتماعية التي ساهمت في دعمهم بالوسط الريفي

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
اندماج السكان الأصليون و الوافدون بالريف	13	13.0
احترام القيم من طرف جميع أهل الريف	18	18.0
المحافظة على العادات و التقاليد و الأعراف	18	18.0
تنشئة الأبناء على الحماية و الوصاية و الأخوة	18	18.0
اتفاق الكبار و الصغار على التربية الحسنة	18	18.0
تفاعل و تعاون أهل الريف في الأفراح و الأقراح	15	15.0
المجموع	100	%100

شكل رقم47 دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد العينة حسب العوامل الاجتماعية التي ساهمت في دعمهم بالوسط الريفي

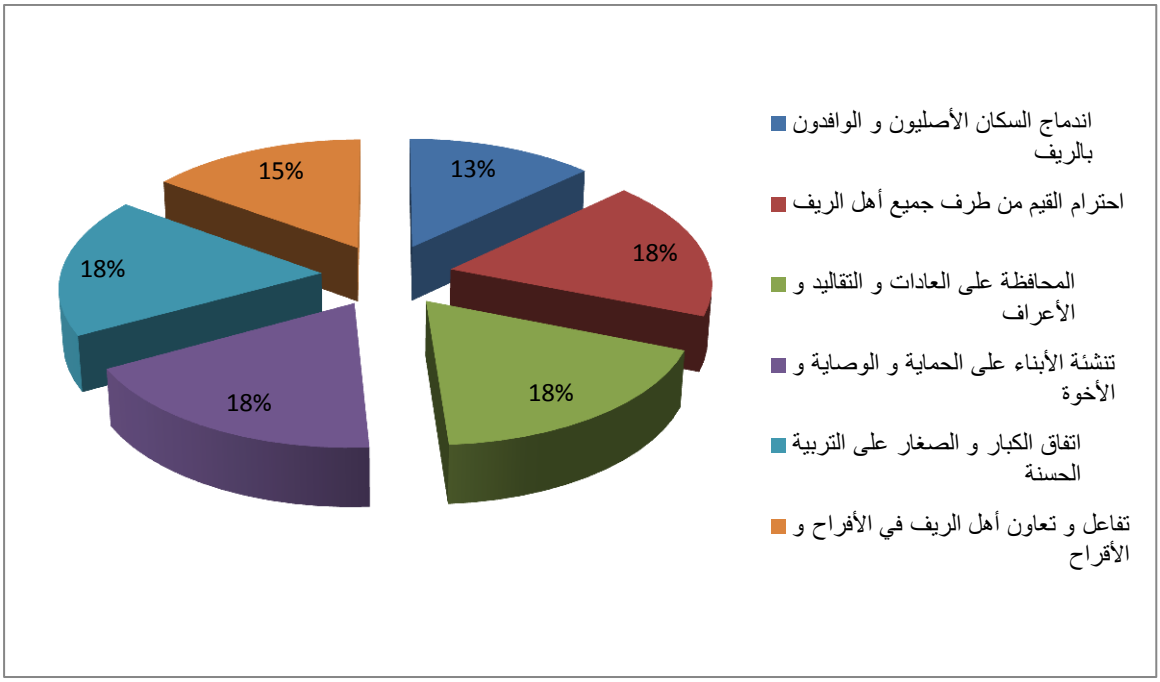

الجدول الذي بين أيدينا يبين العوامل الاجتماعية التي ساهمت في دعم الأسرة في الوسط الريفي، نلاحظ أن اندماج السكان الأصليون و الوافدون بالريف هم نسبة 13% فنرى أن السكان يتصلون ببعضهم البعض، و أما بالنسبة لاحترام القيم فهي صفة من صفات أهل الريف و هي 18%، فنلاحظ أنهم لا يستغنون عن القيم وأيضا بالنسبة للمحافظة على العادات و التقاليد فلا يزال سكان الريف محافظون على أكل الأكلات التقليدية و يتبادلون بها مع أفراد سكان الريف، و أيضا بالنسبة للعادات فلا يزال يحافظون على

تربية أبنائهم و أيضا نرى أن كل أفراد العينة يتبعون قواعد في سلوكهم و ذلك لتكون متعاقبة لدى الأجيال و هي تنشئة الأبناء على الحماية و الوصاية و الأخوة، و أيضا اتفاق الكبير و الصغير على التربية الحسنة و أيضا تفاعل وتعاون أهل الريف في الأفراح و الأقراح و تقديم يد العون لبعضهم البعض، فنلاحظ أن كل هذه العوامل الاجتماعية التي ذكرناها أن معظمها أو نستطيع القول كلها متوفرة في الريف الذي قمنا بتطبيق استمارة بحثنا فيه.

ثانيا: النتائج التي خلصت إليها الدراسة

1-1- النتائج العامة للدراسة

1-2- النتائج في ضوء الدراسات السابقة

من خلال النتائج المتوصل إليها بالنسبة إلى الدراسات السابقة يتبين لنا ما يلي:

1- التنمية الريفية تسعى إلى التوسع في الخدمات إلى أبعاد من الأساس الاقتصادي، المتاح بالإضافة إلى التكامل.

2- محاولة تطبيق بعض النظريات و النماذج ذات العلاقة بالتنمية الريفية.

3- اقتراح نموذج خاص بالتنمية الريفية.

4- التركيز على نوع من أنواع التنمية.

5- التخطيط الإقليمي على مستوى قرى أو على مستوى مجموعة من التجمعات السكانية.

6- قوة العلاقة بين المحددات من جهة و بين التنمية من جهة أخرى.

7- الخصائص السكانية تؤثر على التنمية الريفية.

8- هناك علاقة ارتباط بين الأنشطة القيادية و العامة و التنمية الريفية.

9- إن عملية التنمية ترتبط ارتباطا وثيقا بالوعي الوطني.

10- إن الأنماط السلوكية لها تأثير على لدخل الأسري من ناحية، و على التنمية من ناحية أخرى.

2-2- النتائج في ضوء الاتجاهات النظرية للدراسة من خلال النتائج المتوصل إليها بالنسبة إلى الاتجاهات النظرية للدراسة لنبين ما يلي:

1- لا يوجد تعريف موحد للريف، بل هناك معايير متعددة في تحديد مفهومه، فكل دولة لها خصائص تعتمد عليها.

2- عاشت الجزائر قبل الاستقلال معاناة فيما يخص جانب التنمية الريفية.

3- هناك تأثير واضح و كبير على التنمية الريفية على الريف أو بمعنى آخر مع سكان الريف.

4- نجد أنه كلما كان هناك تبادل بين سكان الريف و تفاهم يكون هناك تطور و تقدم في التنمية الريفية.

5- طالما يكون هناك تطور في التنمية الريفية يكون هناك استفادة لسكان الريف منها.

6- كل ما يكون هناك بناء منسق مترابط بين السكان، يكون هناك قابلية لتحقيق الغاية المراد الوصول إليها.

7- مفهوم التنمية الريفية تعد و لم يعط إلا القليل، و قد أحدث مفهومها تفاوتا في مستوى الحياة بين سكان الريف.

8- لم تشهد الجزائر تعاقب سياسات التنمية الريفية، على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة من خلال اطلاق برامج تنموية كبرى، و التي حققت بفضلها نوع من المعدلات.

2-3- النتائج في ضوء تساؤلات و فرضيات الدراسة

1- من خلال النتائج المتوصل إليها نجد أن أعلى نسبة من المبحوثين هم ذكور و تقدر نسبتهم 82% مقابل 18% إناث و هذا راجع لأن رب الأسرة في المجتمعات الجزائرية و خاصة منها الريف يكون ذكر.

2- نلاحظ أنه كانت النسبة الأعلى المسجلة للفئة العمرية هي [25-35] سنة و تقدر بـ 46% تقابلها أقل نسبة و هي الفئة التي هي أكثر من 55 سنة و منه نستنتج أن مجتمع البحث غالبيته شباب و ذلك راجع لنسبة الشباب الكبيرة في الجزائر و خصوصا في المناطق الريفية.

3- نلاحظ أنه سجلت أعلى نسبة للمبحوثين الذين صرحوا بأنهم متزوجين بـ 82% مقابل 10% من المبحوثين الذين صرحوا أنهم أرامل، تليها 2% أجابوا أنهم مطلقين، و بذلك نستنتج أن معظم الأسر الريفية لها استقرار داخل الأسرة، و ذلك راجع إلى العادات و التقاليد و الثقافات الفرعية لهذا النوع من المجتماعات.

4- أغلبية الأفراد الذين لديهم مستوى المتوسط هو أعلى نسبة و تقدر بـ 38% مقابل 24% من المبحوثين الذين صرحوا أنهم لديهم مستوى ابتدائي، تليها 18% من المبحوثين، أميين مقابل 16% و 4% للفئتين صرحوا أنهم لديهم مستوى ثانوي و جامعي على التوالي.

5- نستنتج أن أعلى نسبة من المبحوثين كانت القاطنين بالريف لأكثر من 40 سنة و قدرت بـ 46%، ثم تليها 30 سنة بـ 25%، و من 20 سنة بـ 21%، و أخيرا العشر سنوات بـ 8%.

6- نلاحظ أن مجموع العينة و المقدرة بـ 100 توزعت كالتالي: أعلى نسبة كانت لأهل الريف و قدرت بـ 72% و تقابلها 28% لأهل المدينة

7- نلاحظ أن أعلى نسبة كانت لمربي الدواجن و تقدر بـ 34%، تليها 22% للفلاح و مربي الدواجن ثم 13% للبطال، ثم 8% للموظف و أخيرا 01% للمتقاعد، و من خلال هذه النسب نستنتج أن معظم المبحوثين يمارسون مهن تتدرج تحت المهن الفلاحية، و ذلك راجع إلى تملكهم للأراضي و كذلك للبيئة التي ينتمون إليها.

8- نستنتج أن نسبة المبحوثين الذين تزوجوا في سن متوسط هي 50% و تليها 15% و 14% على التوالي للذين تزوجوا في سن مبكر و سن متأخرة و هذا نتيجة التغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمعات الريفية و كذلك التحولات الاقتصادية و الثقافية و التي أدت إلى تقلص في عدد المتزوجين في سن مبكرة.

9- نستنتج أن 92 مبحوث صرحوا لنا أنهم أنجبوا أطفال مقابل 08% لم ينجبوا أطفال و من 92% من الذين أجبوا بإنجابهم لأطفال، صرح 48% أن نسبة عدد الأطفال متوسط، تليه 29% من عدد الأطفال كبير و نسبة 15% كانت نسبة انجابهم للأطفال قليل. و هذا راجع إلى الاستراتيجيات الدولة الجزائرية لتحديد النسل أو ترشيده عبر التوعية، منذ الثمانينات و كذلك التغيير في المفاهيم لدى فئة عريضة داخل الأرياف لضرورة الترشيد في الانجاب الراجعة في الأساس إلى التطور و الارتفاع في المستوى التعليمي لهذه الفئات.

10- نستنتج أن 73% من مجموع المبحوثين صرحوا أن أبنائهم ولدوا في ظروف غير صحية، و لقد توزعت نسبة المبحوثين الذين أجابوا أن أبنائهم ولدوا في صحة حديثة بعيادة التوليد تليها 58% نسبة المبحوثين الذين ولدوا أبنائهم في ظروف صحية غير عادية ما بين المنزل و المستشفى تليها 26% ولد أبنائهم في ظروف صحية تقليدية بالمنزل، و ذلك راجع لتوفر هذه المنطقة على عيادة عامة، و كذلك قرب مستشفى الدائرة من هذه المنطقة و كذلك نمو الوعي الصحي لدى فئات هذه المناطق و اعتمادهم على الوسائل الحديثة في عملية التوليد، التي وفرت لهم الدولة في مقرات سكنهم.

11- سجلنا نسبة 88% من المبحوثين الذين صرحوا لنا أنهم لم يتوفوا أبنائهم مقابل نسبة 12% من المبحوثين صرحوا بوفاة أبنائهم، و لقد توزعت هذه النسبة للأبناء الذين توفوا لإصابتهم بأمراض صعب علاجها 81% و تليها نسبة 18% للمبحوثين الذين توفوا أبنائهم نتيجة لولادتهم بتشوهات خلقية، و انعدمت النسبة لدى المبحوثين الذين توفوا أبنائهم نتيجة ميلادهم معاقين، من خلال ما سبق ذكره بانخفاض نسبة الوفيات لدى هذه الفئات التي تقطن في الريف راجع إلى توفير

مراكز طبية بمواردها المادية و البشرية و كذلك نمو الوعي الصحي لدى هذه الفئة من خلال استشارات الأطباء أثناء فترة الحمل.

12- سجلنا نسبة 65% من المبحوثين الذين صرحوا بتنظيمهم للنسل مقابل 35% لا ينظمونه أو لا يكترثون لذلك. وزعت اجابات من أجابوا بنعم لتنظيم النسل فكانت نسبة 51% صرحوا أنهم ينظمون عملية النسل باتفاق مع شريك الحياة تليها 26% للمبحوثين الذين صرحوا أنهم يقومون بتنظيم النسل بمحض الارادة الشخصية، و 21% من المبحوثين الذين وجدوا أنه على أساس قناعة و تفهم.

13- كانت نسبة 65% من مجموع المبحوثين تقوم بتحديد النسل مقابل 35% لا تقوم بهذا، و لقد كانت نسبة الذين يقومون بتحديد النسل موزعة إلى 61% ممن يقومون بتحديده عن طريق الاهتمام بأسلوب الحساب الشهري، تليها 30% من المبحوثين الذين يحددون النسل عن طريق تناول بعض الأدوية الطبيعية و 8% للمبحوثين الذين يستخدمون و يتناولون بعض الأعشاب. ارتفاع الوعي الصحي و كذا المستوى التعليمي طغى على العادات و التقاليد الراسخة في الأرياف والتي تنادي بأهمية انجاب الأطفال من أجل تقوية العصبيات.

14- كانت نسبة 38% للمبحوثين الذين صرحوا أنهم مسؤولون عن ما فوق 9 أفراد داخل الأسرة تليها 28% الذين هم مسؤولون عن عدد أفراد من 3 إلى 5 داخل الأسرة تليها 26% بالنسبة للمبحوثين الذين أجابوا أنهم مسؤولون عن عدد أفراد من 6 إلى 8 داخل الأسرة و 8% بالنسبة للأفراد الذين هم مسؤولون عن و فرد واحد، و ذلك راجع لعدم امتلاكهم لأبناء أو أرامل أو مطلقين و لذلك نستنتج أن معظم المبحوثين لديهم أسر ممتدة و ذلك راجع إلى عدد الأفراد الذين هم مسؤولون عنهم.

15- نستنتج أن نسبة 74% من المبحوثين يقطنون وسط النسيج البشري، تليه نسبة 19% من المبحوثين صرحوا أنهم يقطنون على أطراف النسيج البشري، و تليها نسبة 7% من المبحوثين يقطنون على هامش النسيج البشري.

16- نستنتج أن نسبة 70% من المجموع الكلي للمبحوثين لا يؤدون فكرة النزوح مقابل 30% من المبحوثين الذين صرحوا أنهم يقومون بالنزوح الريفي و لقد توزعت أعدادهم المقدرة بـ 30 إلى النسب الآتية، فمن مجموع المبحوثين الذين أيدوا فكرة النزوح و المقدرة بـ 83% يقومون بالنزوح

مرة في السنتان و تليها 13% مرة كل سنة بـ 83% يقومون بالنزوح مرة في السنتان و تليها 13% مرة كل سنة و 03% مرة في 6 أشهر.

17- نستنتج أن نسبة 23% من المبحوثين صرحوا بحرية ارادة الانجاب للأبناء تليها نسبة 21% لتسهيل شروط الزواج تليها 20% للموقع المناسب في النسيج البشري ثم نسبة 19% لتوفير الظروف الصحية للأبناء تليها 17% لتشجيع تنظيم النسل و هي نسب متقاربة.

18- نستنتج أن 64% من المبحوثين صرحوا بامتلاكهم لأراضي فلاحية مقابل 36% صرحوا أنهم لا يملكون الأراضي.

توزعت نسبة المبحوثين الذين صرحوا أنهم يملكون أراضي فلاحية عن طريق التعاونيات في اطار الدعم الريفي بنسبة 59% تليها نسبة 26% للمبحوثين الذين صرحوا بامتلاك الأراضي الفلاحية عن طريق الإستئجار، تليهم 10% للمبحوثين الذين يملكون أراضي خاصة بالأسرة و 3% بالنسبة للمبحوثين الذين يمتلكون الأراضي ضمن العروش التي ينسبون إليها.

19- نستنتج أن 64% من المبحوثين يمارسون نشاط زراعي مقابل 36% منه لا يمارسون نشاطا زراعيا.

الذين يقومون بزراعة الحبوب نسبتهم 53% و تليها نسبة الذين يقومون بزراعة الخضر 26% ثم نسبة 20% مختصون بزراعة الأشجار المثمرة، و هذا راجع إلى طبيعة المنطقة التي تحتوي عليها أراضي زراعية خصبة و توفر للمياه و هي في شريط سهول متيجة

20- نستنتج أن 56% من المبحوثين صرحوا بممارسة النشاط الرعوي مقابل 44% لا يمارسون هذا النشاط.

لقد توزعت نسبة المبحوثين الذين صرحوا بممارسة النشاط الرعوي إلى 60% من المبحوثين و هم يقومون بتربية الدواجن تليها نسبة 25% رعي الأبقار ثم 14% رعي الغنم و الماعز.

21- نستنتج أن نسبة 78% من مجموع المبحوثين يمارسون نشاطا تجاريا مقابل 22% لا يمارسون نشاط تجاري، و لقد توزعت نسبة المبحوثين الذين صرحوا أنهم يمارسون نشاطا تجاريا على النشاطات التالية، فكانت أعلى نسبة 43% للمبحوثين الذين يبيعون الدواجن، تليها نسبة 15% المواشي و 2% يبيعون المواد الغذائية.

فالتجارة في هذه المنطقة تقتصر على المحاصيل الزراعية و الثروة الحيوانية نتيجة لوجود الأراضي الفلاحية، و أماكن تربية الدجاج و الديك الرومي.

22- نستنتج أن نسبة 64% من مجموع المبحوثين لديهم مردود فلاحي مقابل 36% ليس لديهم مردود زراعي، و توزعت اجابات الذين صرحوا باستفادتهم بمردود زراعي فكانت نسبة 56% بالنسبة للمبحوثين الذين لديهم مردود زراعي وفير، تليها نسبة 29% لديهم مردود زراعي متوسط، ثم نسبة 14% لديهم مردود زراعي ضعيف.

23- نستنتج أن نسبة 87% من مجموع المبحوثين لديهم مدخول مقابل 13% لا يمتلكون مدخول، و قد توزعت نسبة المبحوثين الذين صرحوا أن لديهم مدخول كما يلي، فكانت أعلى نسبة للمبحوثين الذين كان مدخولهم كبير 67 % تليها نسبة 21% لديهم مدخول متوسط و 10% لديهم مدخول صغير.

إن النشاط الذي يمارسه أغلب سكان هذه المنطقة، كالزراعة و تربية الأغنام و الدواجن تذر عليهم مداخيل معتبرة مقارنة بعاملين لدى المصالح العمومية و المصالح الخاصة قيم شهرية.

24- نستنتج أن نسبة 64% صرحوا أنهم يملكون مساكن حديثة، مقابل 36% يملكون مساكن قديمة، و هذا راجع إلى التدعيم المقدم من طرف الدولة.

25- نستنتج أن كل المبحوثين صرحوا على وجود الخدمات العمومية بنسبة 100% و توزعت هذه النسبة على أن كل المبحوثين صرحوا بوجود الكهرباء بنسبة 30% تليها نسبة 23% صرحوا بوجود الماء الصالح للشرب ثم نسبة 25% صرحوا بوجود قنوات تصريف المياه، تليها نسبة 22% صرحوا بوجود الطرقات المعبدة، و لقد انعدمت النسبة عند توفر الغاز.

26- نستنتج أن نسبة 78% من المبحوثين صرحوا أنهم ينتقلون في سيارتهم الخاصة مقابل 18% ينتقلون في حافلة النقل الجماعي، مقابل 04% ينتقلون سيرا على الأقدام و لقد انعدمت النسبة بالنسبة للذين يستخدمون سيارة الأجرة، في هذه المناطق يعتبرون امتلاك السيارة أمر ضروري من أجل التنقل و كذلك تسويق منتجاتهم و نقلها إلى أسواق الجملة كالخضر و الفواكه و غيرها.

27- نسبة 29% من المبحوثين صرحوا أن الاستفادة من الخدمات الضرورية للحياة في الريف أدت إلى دعمهم بالوسط الريفي مقابل 19% يرون أن التكفل و تنقل و تسويق منتجاتهم الزراعية دعمتهم بالوسط الريفي مقابل 15% من إجابات المبحوثين لكل من تقديم قروض موجهة لبناء السكن الريفي و جلب أنواع مختلفة للبذور.

و هذه العوامل أدت إلى دعمهم بالوسط الريفي مقابل 14% من اجابة المبحوثين رجحت التسهيل للحصول على العتاد الفلاحي لخدمة الأرض، أدت إلى دعمهم بالوسط الريفي مقابل 13% أو أن التشجيع المادي على تربية المواشي و الدواجن دعمتهم في الوسط الريفي.

28- إن كل المبحوثين أجمعوا على وجود مؤسسات تربوية في منطقتهم بنسبة 100% ، و لقد توزعت هذه النسبة على أن كل المبحوثين صرحوا بوجود ابتدائية نسبة 50% و قد صرح أيضا كل المبحوثين على وجود متوسطة بنسبة 50% في حين انعدمت النسبة بالنسبة لوجود ثانويات و مراكز التكوين.

29- إن نسبة 70% من المبحوثين صرحوا بوجود ظروف التمدرس مقابل 30% صرحوا بعدم وجود هذه الظروف، و لقد توزعت اجابات المبحوثين الذين أقروا بوجود ظروف تمدرس إلى 42% أقروا بوجود اطعام و هم جميع من أجابوا بنعم مقابل 21% صرحوا بأن المعلمون جديون و لديهم خبرة ثم نسبة 18% أقروا بوجود الأجهزة بالقدر الكافي مقابل 17% ممن أجابوا بوجود وسائل جديدة و مساعدة على شرح الدروس.

اهتمام الدولة بالجانب التعليمي للأبناء بالأرياف من خلال توفير كل المرافق و الموارد البشرية و المادية البيداغوجية كإنشاء المتوسطات داخل هذه التجمعات الريفية و ذلك لتوفير نوع من التوازن بين المناطق الريفية و الحضرية.

30- نستنتج أن نسبة 47% من المبحوثين مستوى أبنائهم متوسط مقابل 35% من المبحوثين مستوى تعليم أبنائهم عال مقابل 18% بالنسبة للمبحوثين الذين مستوى تعليم أبنائهم بسيط.

إن ارتفاع الوعي التعليمي لدى الأولياء داخل الأنساق الريفية و الراجع إلى المستوى التعليمي الذي هو يمثل ارتفاع لدى أفراد التجمعات الريفية من السابق و كذلك للمنشآت القاعدية التي وفرتها الدولة لهذه الفئات و تراجع بعض الأفكار التي كانت تنادي بأن يورث الأب للابن المهنة، و ترك الحرية للأبناء في اتخاذ القرار بمزاولة التعليم العالي داخل الجامعات و كذلك داخل مراكز التكوين المهني وراء هذا التحول الكبير في مستوى التعليم لدى أبناء هذه المناطق الريفية.

31- سجلت نسبة 35% لكل من المبحوثين الذين صرحوا أن أبنائهم تحصلوا على تكوين نظري و تطبيقي و كذلك تحصلوا على شهادات تؤهلهم للعمل مقابل نسبة 19% من المبحوثين،

صرحوا أن أبنائهم تحصلوا على مناصب شغل مقابل 11% بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا أن أبنائهم الزموا سريعا في مؤسسات الشغل.

32- نسبة 75% من المبحوثين صرحوا بأن أبنائهم استفادوا من التعليم مقابل 25% من المبحوثين الذين صرحوا أن أبنائهم لم يستفيدوا من التعليم، و لقد توزعت إجابة المبحوثين الذين صرحوا أن أبنائهم استفادوا من التعليم و سجلت النسب كالتالي : كانت نسبة 23% من المبحوثين صرحوا أن التعليم الذي استفاد منه أبنائهم زادهم من القدرة على الوقوف بجانب الأسرة تليه نسبة 30% زاد من اطلاعهم و تقريهم من الأسرة، ثم 28% من المبحوثين الذين أجابوا أن التعليم الذي استفاد منه أبنائهم زادهم من الوعي و التواضع، تليها نسبة 17% للإجابات التي تقول أن التعليم الذي استفاد منه الأبناء زادهم للواقع التي تعيشه الأسرة.

33- كل المبحوثين أجابوا أنهم يتابعون وسائل الإعلام و الاتصال بنسبة 100% و لقد توزعت هذه النسبة على الوسائل الإعلام المتبعة فكانت نسبة 64% و هنا كل أفراد العينة أجابوا أنهم يتبعون التلفاز تليهم نسبة 23% من المبحوثين يتابعون المذياع و 13% من المبحوثين الذين يتابعون الجرائد.

34- إن نسبة 92% من مجموع المبحوثين أجابوا بأنهم يتواصلون داخل الأسرة مقابل 8% لا يتواصلون داخل الأسرة.

و لقد توزعت فيه اجابات المبحوثين الذين يتواصلون داخل الأسرة حسب العلاقات فكانت نسبة 34% من المبحوثين صرحوا أن العلاقة دائمة مع الوالدين، تليها 37% للعلاقات التي تجمع كل أفراد الأسرة ثم نسبة 28% بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا أن العلاقات تتعدى إلى بعض أفراد الأسرة الكبيرة.

35- إن نسبة 88% من أفراد العينة يتواصلون مع محيطهم مقابل 12% لا يتواصلون معه. نسبة المبحوثين الذين أجابوا بنعم على الإجابات السابقة فكانت نسبة 33% للمبحوثين الذين صرحوا أنهم يتواصلون مع جيرانهم، تليها نسبة 39% يتواصلون مع الأقارب، تليها نسبة 27% من مجموع اجابات المبحوثين الذين يتواصلون مع أهل الريف.

36- نسبة 44% من المبحوثين صرحوا أنهم مع الاستمرارية و كذلك الايجابية في العلاقات و التفاعلات أي بنفس النسبة، مقابل المبحوثين الذين صرحوا أنهم مع التقطع و السلبية في التفاعل مع أهل الريف بنفس النسبة المقدرة بـ 6%

37- سجلنا نسبة 23% للمبحوثين الذين صرحوا أن مد روابط الاتصال و التواصل بين أهالي الريف ساهم في دعمهم بالوسط الريفي، تليه نسبة 20% للمبحوثين الذين أجابوا أن توفر الاطعام للأبناء المتمدرسيين ساهم في دعمهم بالوسط الريفي، تليه نسبة 15% بالنسبة للمبحوثين الذين يرون أن تأثيث مدارس التعليم بالوسائل المطلوبة وراء دعمهم بالوسط الريفي.

و لقد جاءت النسب 12% و 11% للمبحوثين الذين صرحوا أن تشجيع المتفوقين فب الدراسة و تقريب نقاط جمع أجهزة الإعلام و الجرائد و المجلات عالي التوالي، ساهمت في دعمهم بالوسط الريفي.

38- إن نسبة 88% من المبحوثين الذين صرحوا أن لديهم معرفة لأهل الريف، مقابل 12% ليست لديهم معرفة بهم ، الذين أجابوا أن معرفتهم لأهل الريف بسبب امتدادهم القديم في القرابة هو 39% تليها نسبة 34% بسبب التمركز و الجوار و النسب، ثم تأتي نسبة 23% بسبب امتلاكهم لأغلب الأراضي الفلاحية.

39- إن كل المبحوثين متمسكون بالقيم و ذلك بنسبة 100%، فالذين هم متمسكون بالقيم التي تحرص على أصول الحياة الريفية و كذلك الحرص على نشر الأمان و الطمأنينة فكانت نسبتهم 22% و الذين أجابوا أن القيم المتمسك بها تحرص على مبادئ الأخوة و الجوار في الريف، تليها نسبة 24% للأفراد العينة الذين يرون أن القيم التي يتمسكون بها تحرص على العلاقات الطبية مع أهل الريف.

40- إن كل أفراد العينة يحافظون على العادات بنسبة 100% و لقد توزعت هذه النسبة على الاجابات التالية بالتساوي بنسبة 25% لكل من العادات التالية: احترام الكبير، احترام النصائح و الأخذ بها، تقديم العون لكل من هو في حاجة إلى مساعدة، العمل على نظافة المحيط.

41- إن نسبة 97% من مجموع المبحوثين صرحوا أنهم يمارسون التقاليد مقابل 3% لا يمارسونها، و كانت اجابات المبحوثين حول التقاليد الممارسة فكانت نسبة 29% لكل من ارتدا اللباس المحتشم و احياء الأعياد الدينية، تليها نسبة 23% لتناول الوجبات التقليدية تليها نسبة 21% للمبحوثين الذين صرحوا أن من بين التقاليد الممارسة تقديم بعض الثمار للجيران.

42- إن 84% من مجموع المبحوثين تراعي الأعراف مقابل 16% لا تراعي الأعراف، ولقد توزعت فمن أجابوا بنعم لمراعاتهم للأعراف فكانت نسبة 26% إعطاء قيمة لوقت العمل والتفاني و الاخلاص في أداء الواجب و كانت نسبة 25% لكل من اعطاء قيمة كبيرة للأراضي

الفلاحية مقابل 25 % لإعطاء قيمة للمعالم التي تفضل بين قطع الأراضي الفلاحية 27 % للوقت المخصص لتوزيع مياه السقي.

43- نستنتج أن 100% من المبحوثين صرحوا بتربية أبنائهم، و لقد كانت هذه التربية من خلال الاجابات التي قدمها أفراد العينة و التي تساوت في النسبة فكل العينة التي خضعت للدراسة أجابت و صرحت على حثهم على طاعة الوالدين و حثهم على الاتصاف بالأخلاق الحسنة و كذلك دعوتهم إلى الابتعاد عن كل ما يلحق الضرر بأهل الريف، بالإضافة إلى دعوتهم إلى التواضع و الألفة مع أهل الريف بنسبة 25% للأربع اجابات.

44- إن 95% من أفراد العينة صرحوا أنهم يشاركون أفراح و أقراح أهل الريف مقابل 5% لا يشاركون في ذلك، فالذين يشاركون طيلة مدة أفراح أهل الريف نسبتهم 26% و هي نسب متساوية مع الوقوف لأداء الواجب الخاص بالعزاء في الأقراح ، و التعبير المعنوي الصادق و التألم في الأقراح بـ 24 %.

45- إن 91% من المبحوثين صرحوا أنهم متماسكين هم و أسرهم مع أهل الريف مقابل 9% ليسوا متماسكين و أسرهم مع أهل الريف لقد توزعت اجابات من قالوا بنعم لتماسكهم و أسرهم مع أهل الريف إلى ما يلي: كانت نسبة 26% لكل من أفراد العينة الذين صرحوا أن سبب التماسك يعود إلى الوقوف جنبا إلى جنب لما تحدث كارثة طبيعية.

46- بالنسبة للنسب التي سجلناها عند المبحوثين الذين كانت اجاباتهم عند وقوع اعتداء على بعض الأسر في الريف، تليها نسبة 24% للمبحوثين الذين صرحوا أن سبب التماسك راجع إلى المطالبة ببعض الخدمات التي لا توجد في الريف، تليها نسبة 25% بالنسبة للمبحوثين الذين أرجعوا لسبب تماسكهم و أسرهم بأهل الريف عند القيام بأعمال التطوعية لصالح سكان الريف.

47- إن اندماج السكان الأصليون و الوافدون بالريف هم نسبة 12% فالذين يتصلون ببعضهم البعض، أما بالنسبة لاحترام القيم فهي صفة من صفات أهل الريف و ذلك بنسبة 17% وتليها المحافظة على العادات و التقاليد و الأعراف بنسبة 16% ثم تنشئة العوامل على الحماية والوصية و الأخوة بنسبة 19% اتفاق الكبار و الصغار على التربية الحسنة بنسبة 19% و تفاعل و تعاون أهل الريف في الأفراح و الأقراح بنسبة 17%.

ثالثا: التوصيات و الاقتراحات

إنطلاقا من النتائج المتحصل عليها في الدراسات الميدانية، و ما كشفت عنه من تأخر في تنمية المجتمع الريفي الجزائري عامة و مجتمع الدراسة خاصة، كان علينا أن نقدم شيئا يسير من الحلول والاقتراحات، لعلها يأتي يوم من الأيام من يلتفت إليها، و يمكن ايجازها باختصار.

1- على حكومات الدولة أن ننظر إلى التنمية بصفة عامة بدلا من التفرقة بينها و بين التنميات الأخرى، لأن هذا التصنيف كان ضحية سكان الريف، بالرغم من أنه الفئة المستهدفة بالدرجة الأولى.

2- نقترح على المسؤولين أن تكون الجامعات قريبة من المناطق الريفية، أو داخلها ولعله يكون أول نقطة انطلاق للتنمية و تنشيط المنطقة، و ذلك خلال توفير كل الحاجيات الأساسية، و كل ما يتعلق بالتهيئة العمومية، و الهياكل القاعدية التي ترفع من مستوى الحياة والأمن الوظيفي لسكان الريف، كالنقل و شبكات الصرف الصحي، الخدمات الصحية، و شبكات الاتصال عن طريق توصيل الهاتف العمومي...الخ.

و بهذا يمكن أن تكون الجامعة حلقة وصل بين المدينة و الريف، و ذلك تعود بالنفع على سكان الريف، و خاصة في المناطق أكثر نقصا في الخدمات.

3- ضرورة انجاز مركز للتكوين المهني بالمناطق الريفية حتى يتسنى للذين لم يحالفهم الحض في الدراسة الالتحاق بمراكز التكوين لاكتساب حرف، و منه تساعدهم على الخروج من براكن الجهل.

4- ضرورة تزويد المناطق الريفية بمراكز ثقافية، قصد تثقيف سكانها مما يساعد على انفتاحها على المجتمعات المجاورة، وكذا تفجير طاقات الشباب الموهوب للاستفادة منه.

5- فك العزلة عن طريق فتح مسالك فلاحية و جبلية و تهيئة الينابيع و بناء السدود.

6- تدعيم النشاطات التقليدية و تثمين التراث الثقافي في الأرياف.

7- ادخال البحث العلمي في برامج التنمية الريفية عن طريق اشتراك الجامعة والأساتذة، من خلال اجراء سلسلة بحوث و دراسات لمعرفة الوضعية السائدة في المناطق الريفية.

8- اجراء تحقيقات و مسوح اجتماعية و اقتصادية على مستوى البلديات قصد تقرير الوضعية بشكل جيد، و معرفة احتياجات السكان المعنيين، و تحضير عناصر المعلومات الضرورية، لصياغة مشاريع التنمية الريفية.

9- كفاية الخدمات المقدمة في المجتمع الريفي، و ارتفاع مستوى الأداء فيها سواء كان في المجالات الصحية أو السكنية أو الثقافية أو الاجتماعية، مما ينعكس على الغرض المتاحة أمام سكان الريف لإشباع حاجاتهم الأساسية.

10- نضام التعليم بأبعاده الكمية و الكيفية متوفر بالوسائل المناسب، و يظهر هذا في توفر بعض المؤسسات التعليمية في مناطق الريف.

11- أعطى برنامج التجديد الريفي توجه جديد للتنمية، حيث يدعوا إلى فكرة التنمية من أسفل، من خلال الاندماج و المشاركة الفعالة لسكان الريف في عملية التنمية.

12- أشارت التقارير الرسمية إلى نجاح هذا البرنامج حيث تتجسد فكرة الاندماج على أرض الواقع، حيث تمت مشاركة سكان الريف في المراحل الأولى، و هذا يعني أنه مازالت الممارسة البيروقراطية للإدارة سائدة و مستمرة.

خلاصة عامة للدراسة

أن تكويننا في علم الاجتماع بصفة عامة و تخصصنا في حقل علم الاجتماع بصفة خاصة، كان أحد الدوافع الرئيسية التي جعلتنا ننجذب لبناء تصور واقع اجتماعي بشكل صورة المجتمع يتحرك و يتغير، و يشكل كل يوم، و لأن الدراسات في هذا الموضوع إما هي قليلة، أو أنها لم تبلغ درجة النضج النظري.

و كذلك نتائج التحليل الكمي و الكيفي للبيانات، تم الحصول عليها من خلال الدراسة التجريبية التي أجريت بالريف (مجال البحث) تمكنا من الوقوف على حقيقة الموضوع و هو (التنمية و عدم استقرار السكان الريفي في الجزائر)، و الذي بدا واضحا هو أن التنمية و علاقتها باستقرار السكان لها دور مهم و أساسي داخل أي محيط أو مجتمع ريفي لأن التنمية الريفية تعتبر العمود الفقري لها و من هذه التنمية نجد استقرار السكان يسعى دوما إلى تحقيق أهدافه، و أن التنمية الريفية هي عملية متجددة و مستمرة، لأنها لا تقف عند وقت أو مرحلة معينة، بل هي مستمرة و متغيرة باستمرار.

و من خلال دراستنا لموضوع التنمية تبين أن العناصر التي تم التطرق إليها، و ارتكزت عليها مشكلة البحث المدروسة، لها آثار عدة من حيث السلبية و الايجابية لدى السكان، حيث أنه لا نجاح أي هدف أو خطة أو تفادي حدوث اضطرابات أو مشاكل، لدى السكان من جهة و الجولة من جهة أخرى، لا بد من هذه الأخيرة انتهاج سياسة ناجحة من حيث توفير الطلبات و حل المشاكل التي يعاني منها السكان.

و من خلال النتائج المتوصل إليها و التي انعكست إيجابا على السكان في الأوساط الريفية، اذ إنهم يريدون الاستقرار في الريف و ذلك لتوفير الشروط اللازمة لديهم، فإنهم يرون أن الاستقرار في الريف أريح من ضجة المدينة، و في الشروط التي ذكرناها سابقا عي الماء و الدعم الفلاحي و المواصلات و غيرها من الشروط...

مراجـــــع الدراســـــــــــة

الكتـــــــــــب

1. أيمن مزاهرة: الصحة والسلامة العامةدار الشروق– عمان– الأردن 2000
2. أيمن مزاهرة وآخرون: علم اجتماع الصحة دار المعرفةو دار البازوري– عمان– الأردن 2002
3. أندور بستر: علم اجتماع التنميةدار المعرفة الجامعية– ترجمة : عبد الهادي محمد والي– الازاريطية– الاسكندرية– مصر1995
4. ألفت حسن آغا: الاتصال الجماهيري وتنمية العالم الثالثالسياسة الدولية–القاهرة– مصر العدد106 أكتوبر 1991
5. أحمد مصطفى خاطر: الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع الريفي رؤية نظرية وواقعيةالمكتب الجامعي الحديث– الإسكندرية– مصر 1990
6. أحمد محمد حجازي: الثقافة الغربية في زمن العولمةدار قباء للطباعة والنشر والتوزيع– القاهرة– مصر2003
7. أحمد سامر الدعبوسي:التنمية والسكانالطبعة الأولى– دار اجنادين للنشر والتوزيع– عمان– الأردن 2007
8. أحمد الربايعة: مقومات التنمية و معوقاتهاقسم علم الاجتماع– كلية الآداب– جامعة الأردن 1988
9. الصادق مزهود: أزمة السكان في ضوء المجال الحضريالطبعة الثانية– دار النور الهادف– الجزائر1955
10. السيد الحسيني: التنمية والتخلفدار المعرفة– القاهرة– مصر 1996
11. الحافظ سنهم: التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلالترجمة: مروان القنواتي– ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر
12. بت بوت حمادي: توزيع السكان و الهجرة الداخلية في الوطن العربي1997

13. باتر محمد علي وردم: العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة الطبعة الأولى– الأهلية للنشر والتوزيع– عمان– الأردن 2003
14. توني بارت: علم الاجتماع والتنميةالطبعة الأولى– دار المعارف– القاهرة– مصر1999
15. توفيق محسن عبد الحميد: التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربيالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس 1992
16. جلال عبد الوهاب: العلاقات الإنسانية والإعلاممنشورات ذات السلاسل– الكويت 1984
17. جيمس جاتيني وريتشارد ستروب: الاقتصاد الجزئي العام والخاصترجمة: محمد عبد الصبور علي– دار المريخ– الرياض– السعودية 1987
18. حسين بن هاني: التنمية في الوطن العربي دار الكندي– عمان – الأردن 1990
19. حسن عبد الحميد رشوان:دور المتغيرات الاجتماعية في الطب والأمراضالمكتب الجامعي الحديث– الاسكندرية– مصر 1999
20. حسن سعفان: اتجاهات التنمية في المجتمع العربي جامعة الدول العربية– مطبعة التقدم– القاهرة– مصر 1973
21. حسن بهلول:القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائرالطبعة الثانية– المؤسسة الوطنية للكتاب– الجزائر1985
22. حمد علي إسماعيل: أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية–الطبعة الثامنة– كلية الآداب– جامعة القاهرة– مصر 1997
23. خيري عزيز: قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربيالطبعة الأولى– دار الآفاق الجديدة– مصر1983
24. ديرك فان دام، وآخرون: تأمل معي الاستثمار في الموارد البشرية– مجلة التمويل والتنمية(FMI) العمل الخيري ينشر بذور التغيير العدد 49 2012
25. رمزي علي ابراهيم :سلامة اقتصاديات التنميةالدار الجامعية للطباعة والنشر– الإسكندرية– مصر 1997

26. سوسن عثمان عبد اللطيف: دراسات في التنمية المحلية المعهد العالمي للخدمة الاجتماعية- لقاهرة- مصر 1979

27. صالح محمد علي أبو جادو: سيكولوجية التنشئة الاجتماعيةالطبعة الأولى- دار المسيرة للطباعة والنشر- عمان- الأردن 1998

28. عليا شكري؛ محمد علي محمد: قراءات معاصرة في علم الاجتماع النظرية والمنهجالطبعة الثانية- شركة دار التسيير المتحدة-القاهرة- مصر 1992

29. علي غربي: أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعيةمطبعة سيرتا كوبي- قسنطينة- الجزائر 2005

30. علي خليل مصطفى أبو العينين: القيم الإسلامية والتربيةالطبعة الأولى- مكتبة إبراهيم علي- المدينة المنورة- السعودية 1988

31. علي الكاشف: التنمية الاجتماعية، مفاهيم وقضايا المكتب الجامعي الحديث- الإسكندرية- مصر 1985

32. علال الفاسي: مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمهامطبعة الرسالة- الرباط- المغرب 1979

33. عفاف بنت إبراهيم بن الدباغ: المنظور الإسلامي للرعاية الاجتماعيةالطبعة الأولى- مكتبة المعهد- القاهرة- مصر 1996

34. عزوز كردون وآخرون: البيئة على الأوساط الطبيعية واستراتيجيات الحمايةمخبر الدراسات والأبحاث حول المغرب والبحر الأبيض المتوسط- جامعة منتوري- قسنطينة-سنة2001-

35. عبد الهادي الجوهري: علم الاجتماع الريفيالمكتبة الجامعية- الازاريطية- الإسكندرية- مصر 2000

36. عبد الهادي الجوهري: علم الاجتماع الريفي المكتب الجامعي- الإسكندرية- مصر 2000

37. عبد المنعم الشافعي: مذكرات في إحصاءات الهجرة المركز الديمغرافي- القاهرة 1965 ص:97

38. عبد الله عبد الدايم: دراسة الثقافة من الوطن العربيالطبعة الأولى- مجلة الفكر العربي- العدد الثالث 1978

39. عبد الله الصعيدي :مبادئ علم الاقتصادمطابع البيان التجارية– دبي 2004 ص:281
40. عبد اللطيف بن أشنهو: الهجرة الريفية في الجزائرالمؤسسة الوطنية– المطبعة التجارية– الجزائر
41. عبد القادر القصير: الهجرة من الريف إلى المدن في المغربدار النهضة العربية للطباعة والنشر– طرابلس– لبنان
42. عبد الزهرة الطالقاني: الدور الريادي للمؤسسات الثقافية في التنمية الثقافية المستدامة
43. عبد الرحمن إبن خلدون : المقدمة الجزء الأولالطبعة الأولى – دار الغد الجديد للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة – مصر 2014
44. عبد الرحمان محمد العيسوي: تفاعل الجماعات البشريةالدار الجامعية– الاسكندرية– مصر 2006
45. عبد الحميد أحمد رشوان :دور المتغيرات الاجتماعية في الطب والأمراض، دراسة في علم الاجتماع الطبي المكتب الجامعي الحديث – الاسكندرية– مصر 1993
46. عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعيةالطبعة الثالثة– مكتبة وهبة– القاهرة– مصر1977
47. عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية معهد البحوث والدراسات العربية– المطبعة العالمية– القاهرة–مصر 1970
48. غريب عبد السميع غريب: الاتصال و العلاقات العامة في المجتمع المعاصرالإسكندرية– مصر– مؤسسة الشباب الجامعة 2003
49. غريب سيد أحمد : علم الاجتماع الريفيدار المعرفة الجامعية– الاسكندرية– مصر 1982
50. فوزية غربي: الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي–حالة الجزائرالطبعة الثانية– مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت– لبنان2011
51. فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية مع بحث ميداني لبغض العاداتالطبعة الثانية– دار النهضة العربية للطباعة والنشر– بيروت– لبنان
52. فتحي محمد ابو عيانة: دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والسياسيةالطبعة الأولى– دار النهضة العربية للطباعة والنشر– القاهرة– مصر2001

53. فاطمة عوضو صابر؛ ميرفت علي خفاجة: أسس ومبادئ البحث العلميالطبعة الأولى– مكتبة ومطبعة الإشعاع– الاسكندرية– مصر 2002

54. فادية عمر الجولاني: علم الاجتماع التربويمؤسسة شباب الجامعة– الاسكندرية– مصر 1993

55. فاتن محمد شريف ; محمد أحمد غنيم: السحر والحسد في المجتمعات الريفية ج2منشأة المعارف– الاسكندرية– مصر 1998

56. قيرة إسماعيل وغربي علي: سوسيولوجية التنميةديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر 2001

57. كميل حبيب و حازم النبي: من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات المؤسسة الحديثة للكتاب– طرابلس– لبنان 2000

58. كمال التابعي: الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنميةالطبعة الأولى– دار المعارف– القاهرة– مصر 1985

59. ميشال تودارو: التنمية الاقتصاديةترجمة ومراجعة: محمود حسني ومحمود حامد محمد– دار المريخ للنشر– الرياض– السعودية 2006

60. منى كشيك: القيم الغائية في الإعلامدار فرحة للنشر والتوزيع– المنيا– مصر 2003 ص:58

61. مصر 2002

62. مريم أحمد مصطفى: التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالثدار المعرفة الجامعية– القاهرة – مصر 1996

63. مروان عبد المجيد ابراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعيةالطبعة الأولى– مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع– عمان– الأردن 2000

64. محي الدين نصرت وآخرون: تنمية المجتمعات الريفية مقال في المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية القاهرةمصر– سنة 1971.

65. محي الدين صابر: التغيير الحضاري وتنمية المجتمعمنشورات المكتبة العصرية– بيروت– لبنان1962

66. محيالدين صابر: التغير الحضاري وتنمية المجتمعبيروت– لبنان– منشورات المكتبة العصرية 1992

67. محمود ثابت: تنمية المجتمعات المحلية الحضريةدراسة ميدانية بكلية الآداب– جامعة أسيوط مصر 1988 محمد محمود الصياد :مدخل للجغرافيا الإقليميةدار النهضة العربية– بيروت– لبنان 2002

68. محمد غلاب ومحمد صبحي عبد الحليم:السكان جغرافيا وديمغرافيا مكتبة الأنجلو المصرية– القاهرة– مصر 1978

69. محمد علي وآخرون: دراسات في التغير الاجتماعي دار الكتب الجامعية– القاهرة– مصر 1974

70. محمد علي محمد وآخرون: دراسات في علم الاجتماع الطبيدار المعرفة الجامعية– الاسكندرية– مصر 1989

71. محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي (القواعد والمراحل والتطبيقات)دار وائل للنشر– عمان– الأردن 1999

72. محمد عبد الفتاح حافظ الصبري: البحث العلمي (الدليل التطبيقي للباحثين)الطبعة الأولى– دار وائل للنشر– عمان– الأردن 2002

73. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماعالطبعة الثانية دار المعرفة الجامعية– الإسكندرية– مصر 2006

74. محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعيدار النهضة للطباعة والنشر– بيروت– لبنان1986

75. محمد شفيق: التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمعالمكتب الجامعي الحديث– الإسكندرية– مصر 1999

76. محمد زكي الشافعي: محاضرات في التنمية والتخطيطمطبعة دار الأحد– جامعة بيروت العربية– بيروت– لبنان1973

77. محمد خميس زوكة: الجغرافياالاقتصادية والسياسيةالطبعة الثانية- دار النهضة العربية للطباعة والنشر- القاهرة- صابر أحمد: علم اجتماع السكانالطبعة الثانية- جامعة الملك فيصل- المدينة- السعودية1979

78. محمد حسن غامري: دليل البحث الأنثروبولوجي في المجتمع البدويالمكتب الجامعي الحديث- الاسكندرية- مصر 1989

79. محمد جاد: مكنز الفلكلورالمكتبة الأكاديمية- المجلد الأول والثاني- القاهرة- القاهرة- مصر2007/2006

80. محمد الصقور: التخطيط الإقليمي و التنمية في الريفالطبعة الأولى- شقير وعكشة للطباعة والنشر والتوزيع- عمان- الأردن 1986

81. محمد السيد عبد السلام: التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربيسلسلة عالم المعرفة50- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت فيفري 1982

82. محمد السويدي:مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر ديوان المطبوعات الجامعية- الساحة المركزية – بن عكنون – الجزائر

83. محمد السويدي: التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالميةالمؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر1986

84. محمد الجوهري: مقدمة في علم اجتماع التنميةالطبعة الثانية- دار الكتاب للتوزيع- القاهرة- مصر1979

85. محمد الجوهري:مقدمة في دراسة التراث الشعبي المصريالطبعة الثانية- مركز البحوث والدراسات الاجتماعية- جامعة القاهرة- مصر 2008

86. محمد الجوهري وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعيةالطبعة الأولى- دار المعارف- مصر 1973

87. محمد الجوهري:الإبداع والتراث الشعبي، وجهة نظر علم الفلكلور تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعي- مركز البحوث والدراسات الاجتماعية- الكتاب الثاني- جامعة القاهرة- القاهرة- مصر 2002

88. محمد أحمد بيومي: علم اجتماع الثقافيدار المعرفة الجامعية- الإسكندرية- مصر 2002

89. محمد أحمد الدوري: التخلف الاقتصاديديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 1983

90. مجموعة من المؤلفين: التعايش بين الثقافات على كوكبناترجمة: فؤاد اسكندر- القاهرة- مصر- دار المعرفة الجامعية-

91. مجموعة من المفكرين: التنمية الثقافية تجارب إقليمية، ترجمة سليم مكسورالمؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت- لبنان 1983

92. مالك بن نبي: مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصبور شاهينالطبعة الرابعة- دار الفكر- الجزائر 1984

93. محمد نبيل جامع: علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفيةالاسكندرية- مصر- دار الجامعة الجديدة 2010

94. نور الدين طوالبي: الدين والطقوس والتغيراتديوان المطبوعات بالتعاون مع منشورات عويدات- الجزائر- بيروت- لبنان 1988

95. نبيل توفيق السماطولي: علم اجتماع التنمية الطبعة الأولى دار النهضة العربية- بيروت- لبنان 1981

96. يونس حمادي علي: مبادئ علم الديموغرافيا(دراسة السكان)الطبعة الأولى- جامعة بغداد- عمان- الأردن- 2010

97. يوسف خليفة اليوسف: نظام مجتمع التكافل الذي أوجده الإسلام والذي يحاول منافسة دولة الرفاهية ضمن إمكانات محدودة، دورية دولة الرفاهية الاجتماعيةالطبعة الأولى- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- لبنان 2006

المــذكرات

98. جلال مدبولي: الاتجاه التكاملي في التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية المستحدثة أطروحة دكتوراه– كلية الآداب– جامعة القاهرة مصر 1972 ص: علي محمد المكاوي: المعتقدات الشعبية والتغير الاجتماعيرسالة ماجيستير– قسم علم الاجتماع– كلية الآداب– جامعة القاهرة– مصر 1982

99. حسن تومي: مشكلة النمو الديموغرافي وتنمية مجتمعات العالم الثالثرسالة ماجستير في علم الاجتماع –جامعة الجزائر– الجزائر1998

100. روابح عبد الباقي:المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائرأطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية– جامعة باتنة– سنة 2006

101. رشيد زوزو: الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر1988–2008 أطروحة دكتوراه– قسم علم الاجتماع– كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية– جامعة منتوري قسنطينة– الجزائر 2008

102. عبد الحميد بوقصاص: النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضريمخبر التنمية والتحولات الكبيرة في المجتمع الجزائري– جامعة باجي مختار– عنابة– الجزائر 2000

103. لبرش راضية: نظام الزواج في الريف الجزائري: بين الثابت و المتغيررسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاجتماعية و الإسلامية قسم علم الاجتماع– جامعة باتنة–الجزائرالسنة الجامعية 2002/2001

104. هاشمي الطيب: تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر 2000–2006مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية– جامعة تلمسان– الجزائر2007

المـــجلات العـلميــة

105. أحمد أبو زيد: الهجرة وأسطورة العودةمجلة عالم الفكر– المجلد 17– العدد 02– الكويت1986

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2004، الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع، مطبعة كركي– بيروت 2004

106. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نضام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وزارة الفلاحة مارس 2003تقارير التنمية البشرية: 2010 ص:161،ص:162– تقرير 2011– تقرير2013

107. الصحة والتنمية المستدامة:تقرير منظمة الصحة العالمية– جنيف– سويسرا– 2001

108. الصحة والتنمية المستدامة:تقرير منظمة الصحة العالمية– جنيف– سويسرا– 2001

109. المنظمة العربية للعلوم الإداريةإدارة التنمية الريفية– المغرب طنجةالمجلد1 1978

110. الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية: برنامج سياسة التجديد الريفي، المطبعة الرسمية– الجزائر،2006

111. الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة مشروع جويلية 2004

112. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية 2012(unhabitat)، حالة المدن العربية 2012

113. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

114. زمام نور الدين: عولمة الثقافةالطبعة الأولى– مجلة العلوم الإنسانية– جامعة محمد خيضر بسكرة– الجزائر نوفمبر 2001

115. سياسة التجديد الريفي، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية اللجنة الوطنية للتنمية الريفية أوت 2006

116. عزيوز تيدادیني: المخطط الرباعي الأول

117. فيصل بوطبه: العائد من التعليم في الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية– جامعة تلمسان– الجزائر 2010

118. منظمة الصحة العالمية: الإحصاءات الصحية العالمية

119. محمد سمير مصطفى: الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية، خسائر الوقع وحلول المستقبلمجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 52، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية– القاهرة– مصر 2010

120. مجموعة تقارير التنمية البشرية 2010،2010،2013، ص:22. جريدة الخبر الجزائرية اليومية العدد 7302 2014/01/03

121. نصوص أساسية لحزب البعث العربي الإشتراكي (1954–1962) وزارة الإعلام والثقافة– الجزائر 1979

122. هاشمي الطيب: تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة من 2000 إلى2006

المـــراجع بالأجنـبيـــة

123. Agri-Med : Rapport annuel 2006cas Algérie

124. Ali hamza chérif: population et besoin alimentaires en Algérie bilan et perspective revue de genne APN°35- Alger 2007

125. ALVINLBertrand: Rural sociology Mangraw Will1-Book- company-INC.VISA- NEW YORK- USA 1958

126. Brahim hachelouf, femme et développement au Maghreb, une approche socio-culturelle, revue africain focus, 7 NR 4,1991

127. CNES (Algerie2008) op.cit.

128. CNES, Rapport National sur le développement Humain- Algerie2007

129. Conseil National Economique et Social Rapport National sur la Développement Humain, Algérie 2008

130. Fonds monétaire international (FMI) : Stratégie de réduction de la pauvreté en Niger Note de situation 2005 rapport N° 07/16 Janvier 2007

131. Gouvernement Algérie : 2éme Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement Alger 2010

132. Henni Ahmed : économie de l'Algérie indépendante, collection économique, 1991, Alger

133. Khaled chebah évolution du commerce extérieur de l'Algérie, 1980-2005, constat analyse revue compus, N°7Kadiala gestion de l'eau en Algérie، journal des sciences hydraulique، n° :2 Algérie avril 1997

134. Khaled Chebah, évolution de commerce extérieur de l'Algérie :1980-2005, revue compus N° 7

135. Le syndrome de « MADE IN » et le sort des Entreprises Publiques Industrielles (EPI

136. Leila Melbouci, le syndrome de « MADE IN » et le sort des entreprises,

137. MADR 2012, Le renouveau agricole et rural en marchéP:08

138. MADR 2012: Le renouveau agricole et rural en marché Algérie Revue et perspectives- Algérie Mai 2012

139. MADR, Le renouveau rural, évaluation de la mise en œuvre des contrats de performance 16éme réunion d'évaluation des cadres, 06 octobre 2013

140. MADR: Novembre2010, La politique de renouveau agricole et rural en Algérie

141. MANFRED STANCY. Social Development Basic Books- INC PUBLISHES- NEW YORK- USA 1972

142. Marc écrèment indépendance politique et libération économique(1968/85) ENAP-OPU- Alger 1986

143. Mc gralempvertalcontent: and messurement et socioeconomic développementPareger Publisher new York

144. Mohamed Elhoucine benissad- économie du développement de l'Algérie (1962-1978) 2 éme édition- OPU- Alger- 1981

145. Nadir Mohamed tayele "l'agriculture dans la planification en Algérie, de 1967 à1977" OPU 1982- Alger-

146. Nadir Mohamed tayle, l'agriculture dans la planification en Algérie de1967à 1977 Office des Publications Universitaires- Alger 1982

147. Nora MEDJDOUB: La Politique du Renouveau Rural en Algérie

148. Office National des statistiques: EMPLOI ET CHOMAGE (2007/2013)

149. Omar bessaoud: la stratégie de développement rural en Algérie, option méditerranées SERA/N° :71 IAN de Montpelier - France 2006

150. Omar Bessaoud; La stratégie de développement rural en Algérie ; Publication ASCL (in Options Méditerranéennes- Politiques de développement rural durable en Méditerranée dans le cadre de la politique de voisinage de l'Union Européenne- Série A. Séminaires Méditerranéens. N° 7. Décembre 2006).Options Méditerranéennes n°71 2006

151. OPEC, Bulletin : statistique annuel- 1971,2000

152. République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère De L'agriculture : Guide Des Procédures, mars 2003,

153. Réunion d'évaluation trimestrielle de la mise en œuvre des contrats de performance du renouveau rural- Algérie 23-24octobre 2010

154. S. Bedrani L'expérience algérienne d'autogestion dans l'agriculture, de CREAD N°23/24 18-20 février

155. SLIMANE Bedrani; AMEL Bouzi; bilan des politique de développement agricole et rural en Algérie, 7eme colloque scientifique international sur la sécurité alimentaire et la mondialisation quelle stratégie pour le développement agricole bibliothèque d'Algérie elhamma- Algeravril 2008

156. UNDP : Human Development Report 1991

157. UNDP : Human Development Report 1998 ; New York ;Oxford ;Oxford University press New York 1998

158. UNISCO, FAO : L'éducation pour le développement rural

159. www.abhatoo.net.ma /Omar Bessaoud. Stratégie de développement rural en AlgériePDF 2006

160. www.alsabahe.com/paper.php 10h.0a 2/9/2006

161. www.oecd.org/edu/

162. www.ons.dz/santé

الملاحق

الإستمارة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة**1**

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم علم الإجماع والديموغرافيا

استمارة دراسة

الموضـــوع

التنمية ودعم إستقــرار السكان الريفيين في الجزائــر

دراسة ميدانية لبعض الأسربريف حدادو محمد – بلدية المعالمة– ولاية الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم– فرع علم الإجتماع– تخصص علم الإجتماع الريفي

إعداد الباحثة /

فتحون إيمان

لوشن حسين

إشــراف الأستاذ الدكتـور/

السنة الجامعية

1467/1436 ه

2016/2015 م

دعـــــــوة للتعـــــاون

يشرفنـــي دعوتكـــم للتعـــاون معي ، وذلك بتقديمكم للمعلومـــات التي ترون فيهـــا تستوفي تغطية الأسئلة الواردة في هذه الإستمارة ، والمتعلقة بالدراسة القائمة حول موضوع: **التنميـــــة ودعـــــم إستقـــــرار السكـــــان الريفييـــــــن فـــــي الجـــزائـــــر**وتأكيدا مني سأحرص على توظيفها لخدمة البحـــث الإجتمـــاعي والذي يتطلـــب المثابرة والإستمرارية في الجهد المبذول لأجل إنجاح هذا العمل العلمي ، لكم كل الاحترام والتقدير والشكر.

أولا:المعلومات التي تخص جنسأفراد العينة

1- الجنس

ذكر ☐

أنثى ☐

2- السن

☐ سنة

3- الحالة العائلية

متزوج ☐

أرمـل ☐

مطلـق ☐

4- المستوى التعليمي

أمي ☐

ابتدائي ☐

متوسط ☐

ثانوي ☐

جامعي ☐

5- مدة التواجد بالريف

☐ سنة

6- الامتداد الأصلي للأسرة

ريف ☐

مدينة ☐

7- الصفة المهنية

فلاح☐

موظف ☐

مربي مواشي ☐

مربي دواجن☐

بطال ☐

متقاعد ☐

ثانيا: المعلومات التي تخص تحديـد درجة حرص أفراد العينـــة بتنظيم تكاثرهم وتنقلهم، لتأكيد وجود برنامج للتنمية من الناحية البشرية، يجعلها عملية داعمة لاستقرارهم بالريف

8- هل راعيت في زواجك عامل السن ؟

نعم ☐

لا ☐

- وفي الإجابة بنعم، زواجك كان في سن:

مبكر ☐

متوسط ☐

متأخر ☐

- أما في الإجابة بلا، لماذا لم تراعي عامل السن في زواجك؟:.....

.....

9- هل لديك أبناء؟

نعم ☐

لا ☐

- وفي الإجابة بنعم، هل إنجابك للأبناء كان:

كثيرا ☐

متوسط ☐

قليل ☐

- أما في الإجابة بلا، فما هي الأسباب؟:.....

.....

10- هل ولد أبناؤك في ظروف صحية جيدة؟

نعم ☐

لا ☐

- وفي الإجابة بنعم، فهل كان ذلك وفق:

ظروف صحية تقليدية بالمنزل ☐

ظروف صحية حديثة بعيادة التوليد ☐

ظروف صحية غير عادية مابين المنزل والمستشفى ☐

- أما في الإجابة بلا، إلى ما يعود ذلك؟:.....

.....

11- هل لديك أبناء متوفين؟

نعم ☐

لا ☐

- وفي الإجابة بنعم، فهل:

ولدوا بتشوهات خلقية ☐

ولدوا معاقين ☐

أصيبوا بأمراض صعب علاجها ☐

12- هل تعتمد في حياتك على تنظيم النسل ؟

نعم ☐

لا ☐

- وفي الإجابة بنعم، فهل كان ذلك:
بمحض الإرادة الشخصية ☐
اتفاق مع شريك الحياة ☐
وجود قناعة وتفهم ☐
- أما في الإجابة بلا، فلماذا لا تعتمد على تنظيم النسل؟ :.....
.....

13- هل تتحكم في تحديد النسل؟
نعم ☐
لا ☐
- وفي الإجابة بنعم، فهل يكون ذلك بـ:
الاهتمام بأسلوب الحساب الشهري ☐
تناول بعض الأعشاب ☐
تناول بعض الأدوية ☐
- أما في الإجابة بلا، فلماذا لا تتحكم في تحديد النسل؟:.....
.....

14- عدد أفراد الأسرة الذين تعولهم وتتولى مسؤوليتهم :
2 ☐
3 إلى 5 ☐
6إلى 8 ☐
ما فوق 9 ☐

15- موقع تواجد أسرتك في الريف:
وسط النسيج البشري ☐
على أطراف النسيج البشري ☐
على هامش النسيج البشري ☐

16- هل الريف الذي تقطنه يشهد نزوحا للسكان:
نعم ☐
لا ☐
- وفي الإجابة بنعم، فهل يكون ذلك:
مرة في 06 أشهر ☐
مرة في السنة ☐
مرة في السنتان ☐
- أما في الإجابة بلا، في رأيك لماذا؟:.....
.....

17-في تقديرك، أي من هذه العوامل البشرية لقيت فيه أسرتك دعما أكثر بالوسط الريفي :
تيسير شروط الزواج ☐
حرية إرادة إنجاب الأبناء ☐
توفير الظروف الصحية للأبناء ☐
التشجيع على تنظيم النسل ☐
الموقع المناسب في النسيج البشري ☐

- وإذا كانت لديك عوامل بشرية اخرى، تراها انها جعلت اسرتك تستقر في الريف، اذكرها باكثر تفصيل:.....
.....
.....

ثالثا: المعلومات التي تخص تحديد درجة تمسك أفراد العينة بخدمة الأرض وتحسن ظروفهم المعيشية، لتاكيد وجود خطة للتنمية من الناحية الاقتصادية، تجعلها عملية داعمة لاستقرارهم في الريف

18- هل لديك أرض فلاحيه تقوم بخدمتها؟:

نعم ☐
لا ☐

- **وفي الإجابة بنعم، فهل هي:**

ملك خاص للأسرة ☐
ملك للعرش ☐
مستأجرة ☐
ملك للتعاونية في إطار الدعم الفلاحي ☐

- **أما في الإجابة بلا، لماذا لم تسعى لامتلاك أرض فلاحيه؟:**.....
.....

19- هل تمارس نشاطا زراعيا؟:

نعم ☐
لا ☐

- **وفي الإجابة بنعم،فما نوع النشاط الزراعي:**

زراعة الحبوب ☐
غرس الأشجار المثمرة ☐
زراعة الخضر ☐

- **أما في الإجابة بلا، لماذا لا تمارس النشاط الزراعي؟:**.....
.....

20- هل تمارس نشاطا رعويا؟:

نعم ☐
لا ☐

- **وفي الإجابة بنعم،فما نوع النشاط:**

رعي البقر ☐
رعي الغنم والماعز ☐
تربية الدواجن ☐

- **أما في الإجابة بلا، لماذا لا تمارس النشاط الرعوي؟:**.....
.....

21- هل تمارس نشاطا تجاريا؟:

نعم ☐
لا ☐

- **وفي الإجابة بنعم،فما هي طبيعة هذا النشاط:**

بيع المواد الغذائية ☐
بيع الخضر والفواكه ☐
بيع المواشي ☐
بيع الدواجن ☐

- **أما في الإجابة بلا، لماذا لا تمارس النشاط التجاري؟:**.....
.....

22- هل تعود عليك الزراعة بمردود؟:
نعم ☐
لا ☐
- وفي الإجابة بنعم، فهل هو:
مردود زراعي وفير ☐
مردود زراعي متوسط ☐
مردود زراعي ضعيف ☐
- أما في الإجابة بلا، فما هي الأسباب؟:.....
.....
23- هل لديك مدخول تعول به أسرتك؟:
نعم ☐
لا ☐
- وفي الإجابة بنعم، فهل هو مدخول:
كبير ☐
متوسط ☐
صغير ☐
- أما في الإجابة بلا، لماذا لا تسعى لتوفير مدخول لعائلتك؟:.....
.....
24- ما نوع المسكن الذي تقطن فيه عائلتك:
مسكن قديم ☐
مسكن حديث ☐
25- هل تستفيد من الخدمات العمومية؟:
نعم ☐
لا ☐
- وفي الإجابة بنعم، هل تستفيد من:
الماء الصالح للشرب ☐
الكهرباء ☐
الغاز ☐
قنوات تصريف المياه ☐
الطرقات المعبدة ☐
26- ماهي طريقة التنقل التي تستخدمها وأسرتك في تنقلاتكم:
السير راجلين ☐
الركوب في السيارة الخاصة ☐
الركوب في سيارة الأجرة ☐
الركوب في حافلة النقل الجماعي ☐
27- في تقديرك، أي من هذه العوامل الاقتصادية وجدت فيه أسرتك دعما أكثر في الوسط الريفي:
تسهيل الحصول على العتاد الفلاحي لخدمة الأرض ☐
جلب الأنواع المختلفة للبذور ☐
التشجيع المادي على تربية المواشي والدواجن ☐
التكفل بنقل وتسويق المنتوج الزراعي ☐
تقديم قروض موجهة لبناء السكن الريفي ☐
الاستفادة من الخدمات الضرورية للحياة بالريف ☐
- وإذا كنت ترى بوجود عوامل اقتصادية أخرى، متأكد أنها ساعدت أسرتك على الاستقرار بالريف، أذكرها بنوع من التفصيل:.....
.....
.....

رابعا: المعلومات التي تخص تحديد درجة تميز أفراد العينة بالنمطية في سلوكاتهم وتفاعلاتهم، لتأكيد وجود برنامج للتنمية من الناحية الثقافية، يجعلها عملية داعمة لاستقرارهم بالريف

28- هل توجد مؤسسات تربوية بمنطقتكم:

نعم ☐

لا ☐

- وفي الإجابة بنعم،هل توجد؟:

المدرسة الابتدائية ☐

المتوسطة ☐

الثانوية ☐

مركز التكوين ☐

- أما في الإجابة بلا، فأين يزاول أبناؤك دراستهم؟:.....

.....

29- هل الظروف التي يتلقى فيها أبناؤك تعليمهم ملائمة؟:

نعم ☐

لا ☐

- وفي الإجابة بنعم،هل:

المعلمون جديون ولديهم خبرة ☐

الأجهزة متوفرة بالقدر الكافي ☐

الوسائل جديدة ومساعدة على الشرح ☐

الإطعام المدرسي موجود ☐

أما في الإجابة بلا،فما هي الأسباب؟:.....

.....

30- ما هو المستوى التعليمي لأبنائك؟:

عال ☐

متوسط ☐

بسيط ☐

31- هل ساهم الناتج التعليمي لأبنائك في:

حصولهم على تكوين نظري وتطبيقي ☐

تحصلهم على شهادات تؤهلهم للعمل ☐

حصولهم على مناصب شغل ☐

اندماجهم السريع في مؤسسات الشغل ☐

32- هل التعليم الذي تلقاه أبناؤك أفادهم؟:

نعم ☐

لا ☐

- وفي الإجابة بنعم،هل:

زاد من وعيهم وتواضعهم ☐

زاد من اطلاعهم وتقربهم من أفراد الأسرة ☐

زاد من قدرتهم على الوقوف بجانب الأسرة ☐

زاد من رفضهم للواقع الذي تعيشه الأسرة ☐

- أما في الإجابة بلا، في رأيك لماذا؟:.....

.....

33- هل تتابع أسرتك وسائل الإعلام؟:

نعم ☐

لا ☐

- وفي الإجابة بنعم،هل تتابع:
المرئي بواسطة التلفاز ☐
المسموع بواسطة المذياع ☐
المقروء بواسطة الجرائد ☐
- أما في الإجابة بلا، فلماذا؟:.....
.....

34- هل تتواصلون داخل الأسرة؟:
نعم ☐
لا ☐
وفي الإجابة بنعم،هل :
العلاقة فيه دائمة بين الوالدين ☐
العلاقات فيه تجمع بين كل أفراد الأسرة ☐
العلاقات فيه تتعدى إلى بعض أفراد العائلة الكبيرة ☐
- أما في الإجابة بلا، فلماذا؟:.....
.....

35- هل تتواصل وأسرتك في المنطقة التي تعيش فيها؟:
نعم ☐
لا ☐
وفي الإجابة بنعم، هل تواصلكم يكون مع:
الأقارب ☐
الجيران ☐
أهل الريف ☐
- أما في الإجابة بلا، فلماذا؟:.....
.....

36- تفاعلك وأفراد أسرتك مع سكان الريف يطبع ب:
الاستمرارية ☐
التقطع ☐
الايجابية ☐
السلبية ☐

37- في تقييمك، أي من هذه العوامل الثقافية لقيت فيه أسرتك دعما أكثر بالوسط الريفي:
إقامة المؤسسات لتعلم أبناء الريف ☐
تأثيث مدارس التعليم بالوسائل المطلوبة ☐
توفير الإطعام للأبناء المتمدرسين ☐
تشجيع المتفوقين في الدراسة ☐
تقريب نقاط بيع أجهزه الإعلام والجرائد والمجلات ☐
مد روابط الاتصال والتواصل بين أهالي الريف ☐
- وإذا كانت لديك عوامل ثقافية أخرى، تراها أنها جعلت أسرتك تستقر في الريف، أذكرها بأكثر تفصيل:.....
.....
.....
.....

خامسا:المعلومات التي تخص تحديد درجة تشبث أفراد العينة بمقوماتهم في التقاليد والتربية وتماسكهم لتأكيد وجود مشروع للتنمية من الناحية الإجتماعية، يجعلها عملية داعمة لاستقرارهم في الريف

38- هل لديك تصنيف خاص بالسكان الأصليين في الريف الذي تتواجد به أسرتك؟:

نعم ☐

لا ☐

وفي الإجابة بنعم، هل هذا التصنيف يتمثل في:

امتدادهم القديم في القرابة ☐

امتلاكهم لأغلب الأراضي الفلاحية ☐

تمركزهم في الجوار والنسب ☐

- **أما في الإجابة بلا، لماذا لا تريد التعرف أكثر عليهم؟:.....**

.....

39- هل لديك قيم تتمسك بها وأسرتك؟:

نعم ☐

لا ☐

- **وفي الإجابة بنعم، فهل هي:**

الحرص على أصول الحياة الريفية ☐

الحرص على العلاقات الطيبة مع أهل الريف ☐

الحرص على مبادئ الأخوة والجوار في الريف ☐

الحرص على نشر الأمان والطمأنينة في الريف ☐

- **أما في الإجابة بلا، فبين لماذا؟:.....**

.....

40- هل تحافظ وأسرتك على العادات في الريف؟:

نعم ☐

لا ☐

- **وفي الإجابة بنعم، فهل هي:**

احترام الكبير والصغير ☐

احترام النصائح والأخذ بها ☐

تقديم العون لكل من هو في حاجة إلى المساعدة ☐

العمل على نظافة المحيط والطمأنينة في الريف ☐

- **أما في الإجابة بلا، فبين لماذا؟:.....**

.....

41- هل توجد تقاليد تمارسها وأسرتك؟:

نعم ☐

لا ☐

- **وفي الإجابة بنعم، فهل تتمثل في:**

تناول الوجبات التقليدية ☐

ارتداء اللباس المحتشم ☐

تقديم بعض الثمار للجيران ☐

إحياء الأعياد الدينية ☐

- **أما في الإجابة بلا، فبين لماذا؟:.....**

.....

42- هل توجد أعراف تراعيها وأسرتك؟:

نعم ☐

لا ☐

- **وفي الإجابة بنعم، فهل هي تتمثل في:**

إعطاء قيمة كبيرة للأراضي الفلاحية ☐

إعطاء قيمة للمعالم التي تفصل بين قطع الأراضي الفلاحية ☐

إعطاء قيمة للوقت المخصص لتوزيع مياه سقي الأراضي الفلاحية ☐

إعطاء قيمة لوقت العمل والتفاني والإخلاص في أداء الواجب ☐

- **أما في الإجابة بلا، فبين لماذا؟:.....**

.....

43- هل تحافظ على تنشئة أبنائك؟:

نعم ☐

لا ☐

- **وفي الإجابة بنعم، فهل هي متمثلة في :**

تعليمهم كيف يتعاملون مع الآخرين ☐

تعليمهمكيف ينجحون في حياتهم ☐

تدريبهم على الإصغاء والحوار بأدب ☐

تدريبهم على الجدية في الكلام والأفعال ☐

- **أما في الإجابة بلا، فبين لماذا؟:.....**

.....

44- هل تحرص على تربية أبنائك؟

نعم ☐

لا ☐

- **وفي الإجابة بنعم، فهل تكون بـ:**

حثهم على طاعة الوالدين ☐

حثهم على الاتصاف بالأخلاق الحسنة ☐

دعوتهم إلى الابتعاد عن كل ما يلحق الضرر بأهل الريف ☐

دعوتهم إلى التواضع والألفة مع أهل الريف ☐

- **أما في الإجابة بلا، فسر ذلك:.....**

.....

45- هل تشارك أهل قريتك أفراحهم وأقراحهم؟

نعم ☐

لا ☐

- **وفي الإجابة بنعم، هل تكون بـ:**

المشاركة المادية في الأفراح ☐

المشاركة طيلة مدة الأفراح ☐

الوقوف على أداء واجب العزاء في الأقراح ☐

التعبير المعنوي الصادق والتألم في الأقراح ☐

- **أما في الإجابة بلا، فلماذا:.....**

.....

46- هل يوجد تماسك بينك وأفراد أسرتك مع أهل الريف؟:

نعم ☐

لا ☐

- **وفي الإجابة بنعم، هل تكون:**

أثناء المطالبة ببعض الخدمات التي لا توجد في الريف ☐
أثناء القيام بالعمل التطوعي لصالح سكان الريف ☐
لما يقع اعتداء على بعض الأسر بالريف ☐
الوقوف جنبا إلى جنب لما تحدث كارثة طبيعية بالمنطقة الريفية ☐

- أما في الإجابة بلا، فلماذا لا تشاركهم في ذلك:.....
.....

47- في تقييمك، أي من هذه العوامل الاجتماعية وجدت فيها أسرتك دعما أكثر في الوسط الريفي:

اندماج السكان الأصليون والوافدون بالريف ☐
احترام القيم من طرف جميع أهل الريف ☐
المحافظة على العادات والتقاليد والأعراف ☐
تنشئة الأبناء على الحماية والوصاية والأخوة ☐
اتفاق الكبار والصغار على التربية الحسنة ☐
تفاعل وتعاون أهل الريف في الأفراح والأقراح ☐

- وإذا كنت ترى بوجود عوامل اجتماعية أخرى، متأكد أنها ساعدت أسرتك على الاستقرار بالريف، أذكرها بنوع من التفصيل:.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

السجلات

و

الوثائق

MAHELMA

mardi 13 février 2018

SITUATION DE LA VOIRIE

Tapez une équation ici.

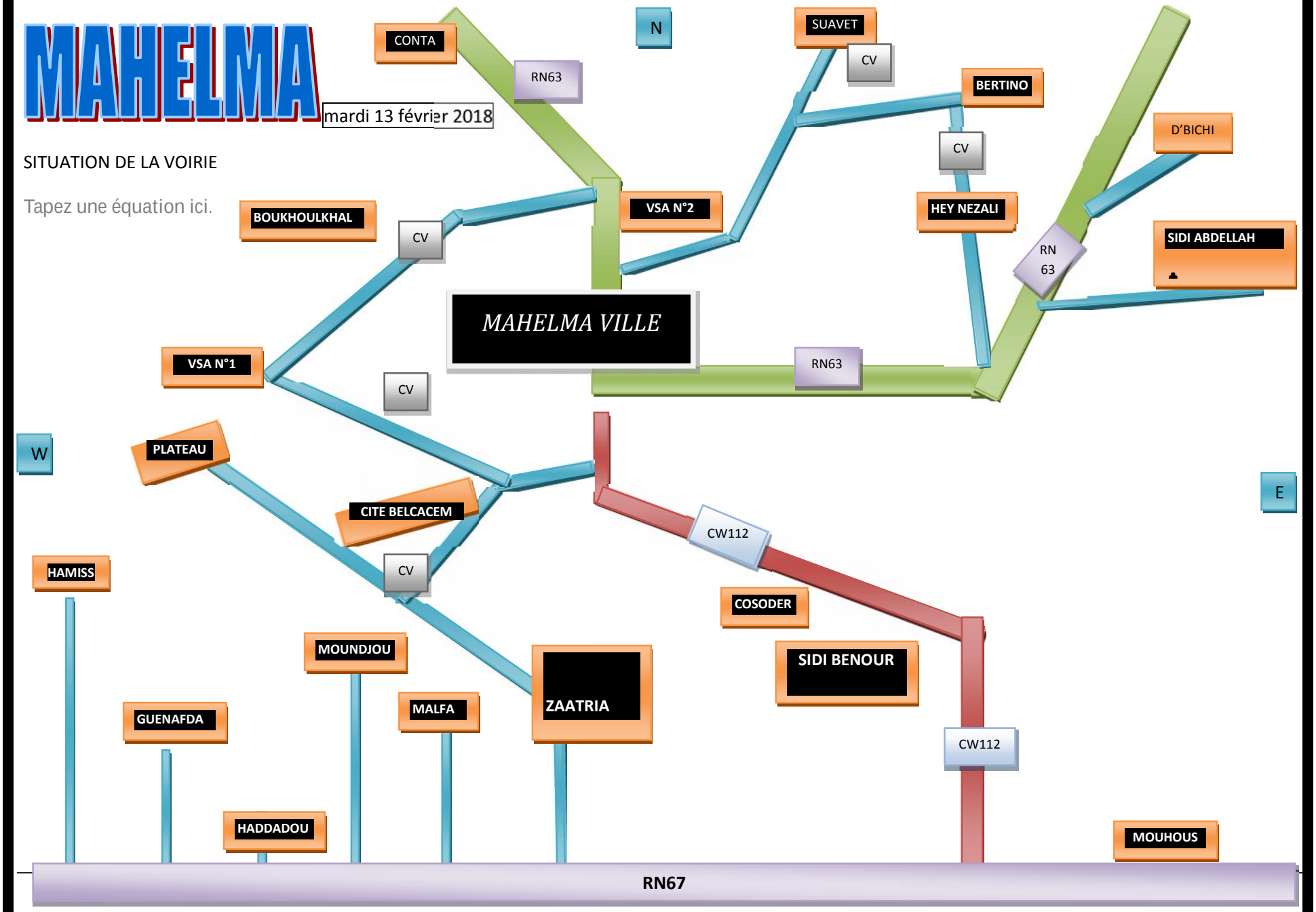

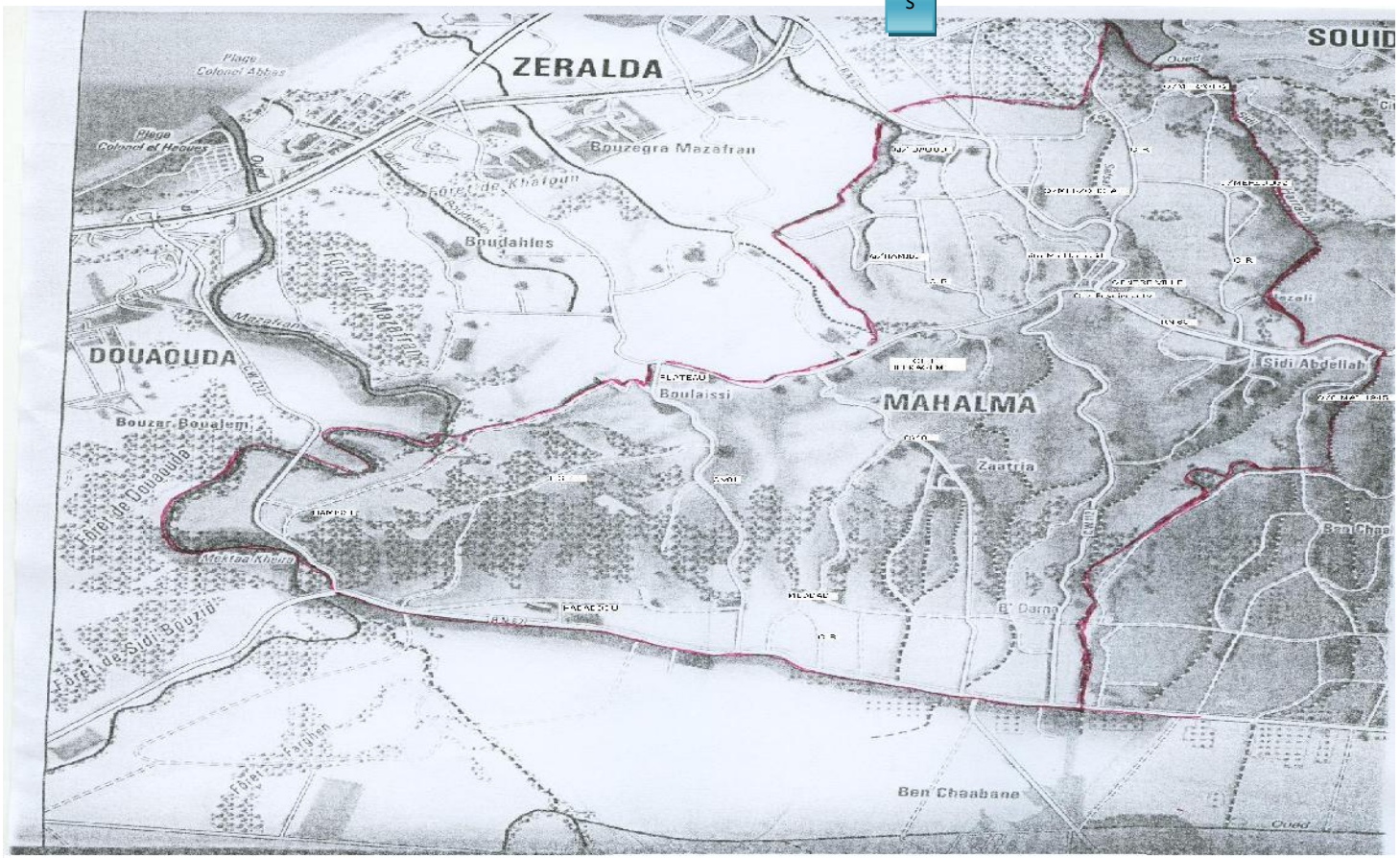

POPULATION : ***26470***hab

SUPERFICIE : **34.34** KM^2

DENSITE : au km^2: **320**h/km

SCHEMA ORGANISATIONNEL ET FONCTIONNEL DE L'UNITE D'HYGIENE ET DE PROPRETE D ZERALDA :

1/CARTOGRAPHIE DE L'UNITE :

L'unité de Zéralda est localisée à l'ouest d'Alger. Elle est composée de 05 communes : zéralda, staouali, souidania, Mahelma et Rahmania.

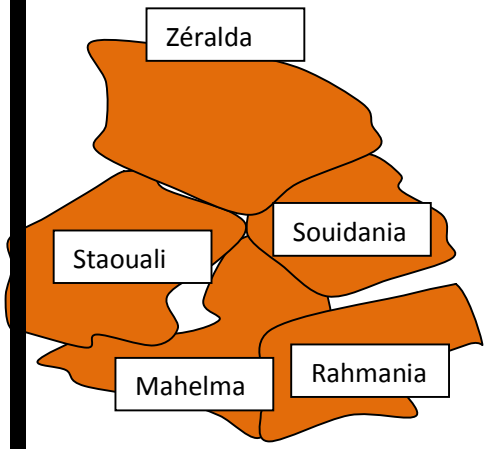

Unité de Zéralda

Population : 171 308 hab

Densité : 1543 hab/km2

Superficie : 111 km2

Quantité de déchets générés/ jour : 193.87 T/J

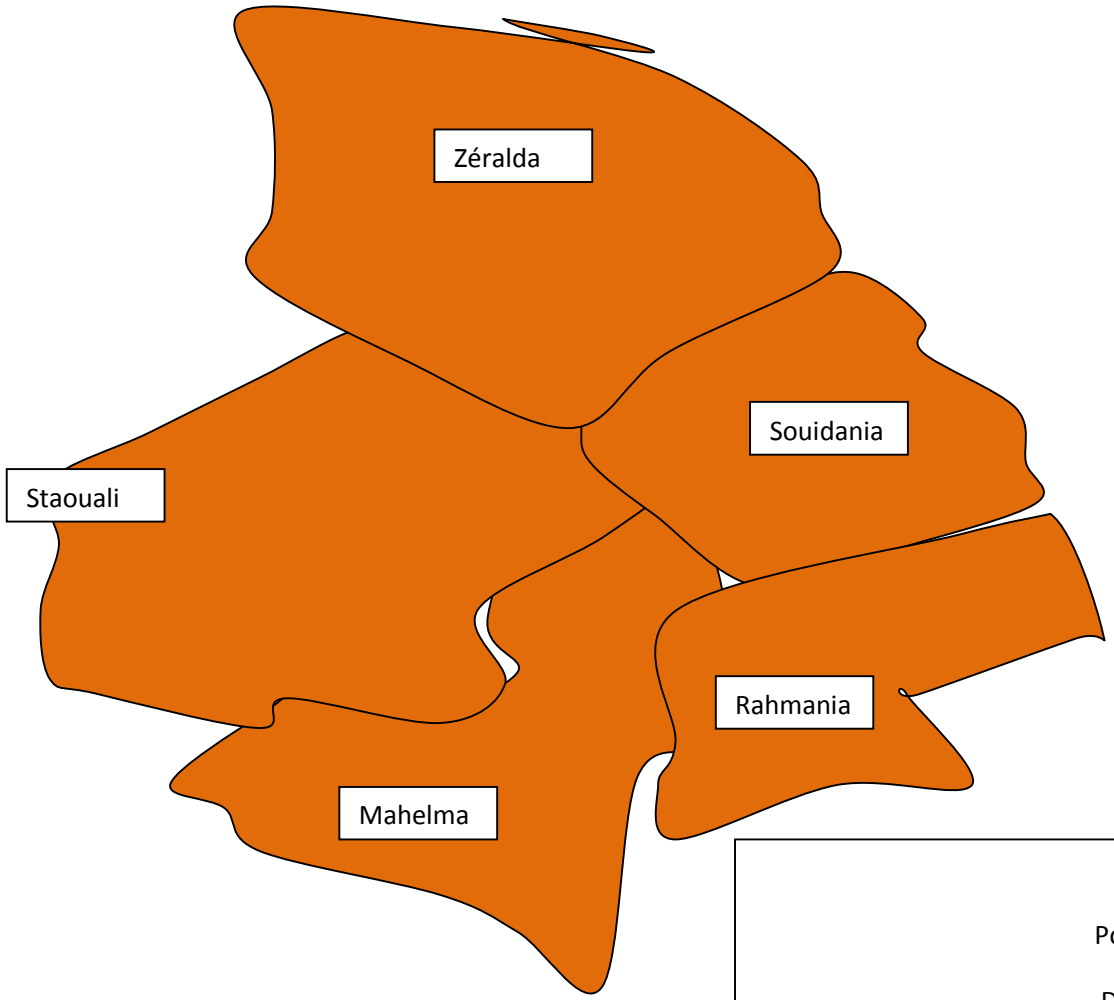

Unité de Zéralda

Population : 171 308 hab

Densité : 1543 hab/km2

Superficie : 111 km2

Quantité de déchets générés/ jour : 193.87 T/J

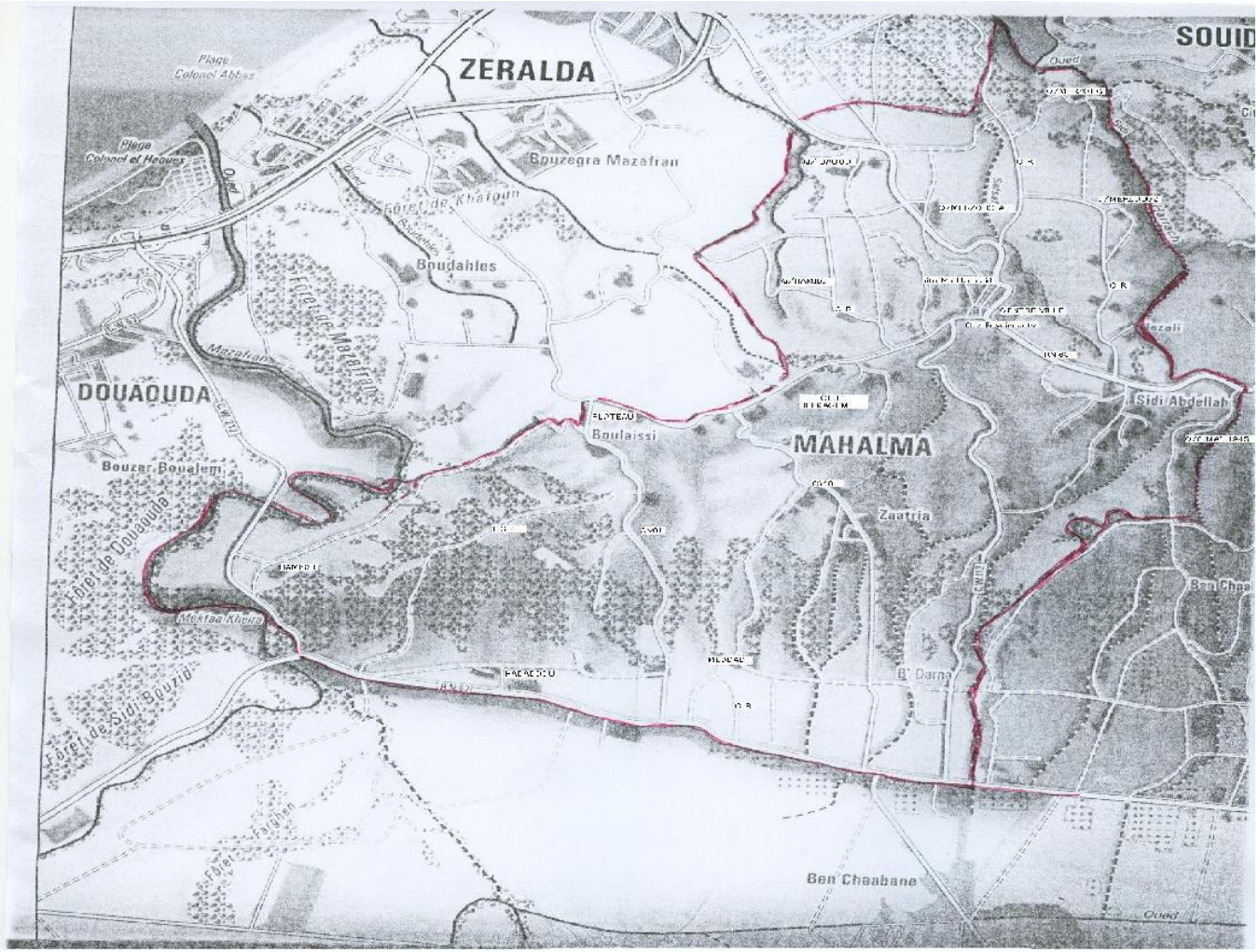
ZERALDA
SOUID
Plage Colonel Abbas
Plage Colonel Houes
Bouzegra Mazafran
Forêt de Khalouia
Boudahles
Forêt de Mazafran
Mazafran
DOUAOUDA
Bouzar Boualem
Forêt de Douaouda
Mektaa Khiara
Forêt de Sidi Bouzid
Forêt Farghen
Boulaissi
MAHALMA
Zaatria
Sidi Abdellah
Ben Chaabane
Oued

بلـــــدية المعالـــــمة
الملحقة الإدارية محمد حدادو

FMS
A.C.A.B

المادّة 6 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 23 رمضان عام 1434 الموافق أوّل غشت سنة 2013.

كريم جودي

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

قرار وزاري مشترك مؤرّخ في 21 جمادى الأولى عام 1435 الموافق 23 مارس سنة 2014، يتضمّن وضع بعض الأسلاك الخاصة التابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية في حالة القيام بالخدمة لدى وزارة العدل.

إنّ وزير العدل، حافظ الأختام،

والوزير لدى الوزير الأول، المكلف بإصلاح الخدمة العمومية،

ووزير الفلاحة والتنمية الريفية،

– بمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 13–312 المؤرّخ في 5 ذي القعدة عام 1434 الموافق 11 سبتمبر سنة 2013 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 08–286 المؤرّخ في 17 رمضان عام 1429 الموافق 17 سبتمبر سنة 2008 والمتضمّن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالفلاحة،

يقرّرون ما يأتي :

المادّة الأولى : تطبيقا لأحكام المادّة 2 من المرسوم التّنفيذيّ رقم 08–286 المؤرّخ في 17 رمضان عام 1429 الموافق 17 سبتمبر سنة 2008 والمذكور أعلاه، يوضع في حالة القيام بالخدمة لدى وزارة العدل (المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج) وفي حدود التعداد المنصوص عليه بموجب هذا القرار، الموظفون المنتمون للأسلاك الآتية :

الأسلاك	التعداد
المهندسون في الزراعة	28
التقنيون في الفلاحة	34

المادّة 2 : تضمن مصالح وزارة العدل (المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج) توظيف وتسيير المسار المهني للموظفين التابعين للأسلاك المذكورة في المادّة الأولى أعلاه، طبقا للأحكام القانونية الأساسية المحددة بالمرسوم التّنفيذيّ رقم 08–286 المؤرّخ في 17 رمضان عام 1429 الموافق 17 سبتمبر سنة 2008 والمذكور أعلاه.

المادّة 3 : يستفيد الموظفون الموضوعون في حالة القيام بالخدمة من الحق في الترقية، طبقا لأحكام المرسوم التّنفيذيّ رقم 08–286 المؤرّخ في 17 رمضان عام 1429 الموافق 17 سبتمبر سنة 2008 والمذكور أعلاه.

المادّة 4 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 21 جمادى الأولى عام 1435 الموافق 23 مارس سنة 2014.

عن وزير العدل
حافظ الأختام
الأمين العام
مسعود بوفرشة

عن وزير الفلاحة
والتنمية الريفية
الأمين العام
فضيل فروخي

عن الوزير لدى الوزير الأول
المكلف بإصلاح الخدمة العمومية
وبتفويض منه
المدير العام للوظيفة العمومية
بلقاسم بوشمال

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 2 أبريل سنة 2014، يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 139–302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية ".

إن وزير المالية،

ووزير الفلاحة والتنمية الريفية،

– بمقتضى القانون رقم 84–17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان عام 1420 الموافق 23 ديسمبر سنة 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000، لا سيما المادة 89 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 12-12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012 والمتضمن قانون المالية لسنة 2013، لا سيما المادة 58 منه،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 13-312 المؤرخ في 5 ذي القعدة عام 1434 الموافق 11 سبتمبر سنة 2013 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-12 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1410 الموافق أول يناير سنة 1990 الذي يحدد صلاحيات وزير الفلاحة، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-280 المؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية "، لا سيما المادة 4 منه،

يقرران ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 13-280 المؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013 والمذكور أعلاه، يهدف هذا القرار إلى تحديد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية".

المادة 2 : تحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

في باب الإيرادات:

السطر 1 : "تطوير الاستثمار الفلاحي" :

– رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 067-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي "،

– مخصصات ميزانية الدولة،

– ناتج الرسوم شبه الجبائية المنشأة لفائدة الصندوق،

– ناتج الرسوم الخاصة المنشأة بموجب قوانين المالية،

– الهبات والوصايا،

– كل الموارد أو المساهمات أو الإعانات الأخرى المحددة عن طريق التشريع.

السطر 2 : " ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية " :

– رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 071-302 الذي عنوانه " صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية"،

– مخصصات ميزانية الدولة،

– ناتج الرسوم شبه الجبائية المنشأة لفائدة الصندوق،

– ناتج الرسوم الخاصة المنشأة بموجب قوانين المالية،

– مساهمات المجموعات المكلفة بحماية النباتات،

– ناتج أتاوى المراقبة الصحية المنصوص عليها في القانون رقم 88-08 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1408 الموافق 26 يناير سنة 1988،

– ناتج موارد مراقبة الصحة النباتية والموافقة على منتوجات الصحة النباتية التي تحدد تسعيراتها عن طريق التنظيم،

– الهبات والوصايا،

– كل الموارد أو المساهمات أو الإعانات الأخرى المحددة عن طريق التشريع.

السطر 3 : " ضبط الإنتاج الفلاحي " :

– رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 121-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي"،

– مخصصات ميزانية الدولة،

– ناتج الرسوم شبه الجبائية المنشأة لفائدة الصندوق،

– ناتج الرسوم الخاصة المنشأة بموجب قوانين المالية،

– فائض قيمة ضبط الإنتاج الفلاحي،

– الهبات والوصايا،

– كل الموارد أو المساهمات أو الإعانات الأخرى المحددة عن طريق التشريع.

في باب النفقات :

السطر 1 : "تطوير الاستثمار الفلاحي" :

– الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة لتطوير الإنتاج والإنتاجية الفلاحية وكذا تثمينها وتخزينها وتغليفها وحتى تصديرها،

– الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات تطوير الري الفلاحي وحماية وتطوير التراث الوراثي الحيواني والنباتي،

– الإعانات المقدمة لدعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة،

– تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية والصناعة الغذائية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، بما فيها تلك الموجهة للعتاد الفلاحي الذي تم اقتناؤه في إطار عقد القرض الإيجاري.

السطر 2 : " ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية " :

– النفقات المرتبطة بأنشطة حماية الصحة النباتية،

– النفقات المرتبطة بتعويض الخسائر أو الأضرار التي يتعرض لها المستغلون من جراء عمليات مكافحة الأمراض والعوامل المضرة بالزراعة،

– النفقات المرتبطة بالوقاية من أجل الحفاظ على الزراعات،

– النفقات المرتبطة بنشاطات تنمية الصحة الحيوانية،

– النفقات المرتبطة بالذبح الإجباري المقرر تبعا للوباء الحيواني أو الأمراض المعدية،

– النفقات المرتبطة بالحملات الوقائية.

السطر 3 : "ضبط الإنتاج الفلاحي":

– الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة على تحديد الأسعار المرجعية،

– الإعانات الموجهة لضبط المنتوجات الفلاحية،

– التغطية الكاملة لتكاليف فوائد الفلاحين.

يتكفل الصندوق أيضا، بالنسبة للأسطر الثلاثة (3) بما يأتي:

– مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين،

– المصاريف المرتبطة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع المرتبطة بهدفه.

المادة 3 : تلحق بهذا القرار قائمة العمليات المؤهلة للاستفادة من نفقات حساب التخصيص الخاص هذا.

تحدد الأعمال المفصلة لهذه العمليات، بموجب مقررات من وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

المادة 4 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 2 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 2 أبريل سنة 2014.

عن وزير المالية
الأمين العام
ميلود بوطبة

عن وزير الفلاحة والتنمية الريفية
الأمين العام
فضيل فروخي

الملحق

قائمة العمليات المؤهلة للاستفادة من دعم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية

1. السطر 1: تطوير الاستثمار الفلاحي

1.1. الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية :

1.1.1. أشغال تحضير التربة،

2.1.1. أشغال تهيئة التربة وحمايتها،

3.1.1. اقتناء المدخلات الفلاحية (البذور والشتائل والأسمدة ومواد الصحة النباتية)،

4.1.1. اقتلاع و/أو إحياء الأشجار القديمة،

5.1.1. عمليات التطعيم،

6.1.1. اقتناء وتجديد العتاد الفلاحي،

7.1.1. اقتناء وسائل النقل الخاصة،

8.1.1. اقتناء القطعان،

9.1.1. اقتناء عتاد وأجهزة خاصة بتربية الحيوانات،

10.1.1. تهيئة و/أو بناء منشآت فلاحية،

11.1.1. فتح وتهيئة مسالك فلاحية.

2.1. الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تثمين الإنتاج الفلاحي وتخزينه وتوضيبه وتصديره :

1.2.1. إنجاز و/أو تجديد صناعات تحويل المنتوجات الفلاحية الواقعة بجوار أو في المستثمرات الفلاحية،

2.2.1. اقتناء عتاد خاص على مستوى المستثمرة (جمع، تجفيف، تخزين أولي)،

3.2.1. إنجاز منشآت خاصة بتخزين المنتوجات الفلاحية وتأهيلها،

4.2.1. إنجاز منشآت متخصصة في جمع المنتوجات الفلاحية واستقبالها،

5.2.1. سلسلة الفرز والمعايرة والتوضيب،

6.2.1. سلسلات ذبح الحيوانات الموجهة للتربية وتقطيعها،

7.2.1. اقتناء الرزم للمنتوجات الفلاحية،

8.2.1. الدعم عند التصدير (النقل داخل التراب الوطني، مصاريف التوضيب والتخزين والمنح والترقية ...).

3.1. الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات تطوير الري الفلاحي :

1.3.1. تعبئة الموارد المائية (ترميم أو إنجاز منشآت، حواجز مائية جديدة، جر مياه المنابع، منشآت تحويل مجاري المياه، تنقيب، الآبار)،

2.3.1. جلب الطاقة الكهربائية لنقاط الماء،

3.3.1. إحداث منشآت وسيطة للتخزين (أحواض التراكم)،

4.3.1. اقتناء تجهيزات ضخ الماء،

5.3.1. اقتناء تجهيزات السقي عن طريق الرش،

6.3.1. اقتناء تجهيزات السقي في الحقل،

7.3.1. جلب ماء السقي،

8.3.1. تهيئة مجالات السقي،

9.3.1. إنجاز و/أو تأهيل و/أو تجديد تجهيزات وشبكات السقي وتوزيع ماء السقي،

10.3.1. إنجاز أو تأهيل شبكات صرف المياه،

11.3.1. إنشاء حدائق راشحة.

4.1. الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في حماية وتطوير التراث الوراثي الحيواني والنباتي:

1.4.1. ترميم و/أو إحداث منشآت للحفظ المتخصص غير تلك الخاصة بالحفظ عن طريق التبريد،

2.4.1. إنجاز منشآت متخصصة في إنتاج البذور والشتائل والحيوانات المنسلة وإحداث مشاتل نباتية وحيوانية.

5.1. الإعانات المقدمة لدعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة :

1.5.1. المحروقات (المازوت)،

2.5.1. الطاقة الكهربائية.

6.1. الإعانات المقدمة لدعم استعمال الطاقات المتجددة :

1.6.1. الشمسية،

2.6.1. الرياح.

7.1. الإعانات لاقتناء صهاريج البروبان،

8.1. تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية والصناعة الغذائية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، بما فيها تلك الموجهة للعتاد الفلاحي الذي تم اقتناؤه في إطار عقد القرض الإيجاري :

1.8.1. القروض المتوسطة والطويلة الأجل:

1.1.8.1. استصلاح الأراضي:

1.1.1.8.1. صرف المياه والتطهير،

2.1.1.8.1. أعمال قلب التربة ونزع الأحجار،

3.1.1.8.1. وضع مصدات الرياح،

4.1.1.8.1. تسميد الأرض،

5.1.1.8.1. الحواجز المائية،

6.1.1.8.1. شبكات السقي،

7.1.1.8.1. احتفار أو حفر الآبار،

8.1.1.8.1. أشغال التمهيد والتسوية.

2.1.8.1. منشآت التخزين تحت التبريد الإيجابي أو السلبي للمنتوجات الفلاحية،

3.1.8.1. بناء و/أو تجديد مباني الاستغلال الفلاحي (مباني تربية الحيوانات، مخازن، مستودعات)،

4.1.8.1. اقتناء العتاد والأدوات الفلاحية الخفيفة،

5.1.8.1. اقتناء العتاد و/أو التجهيزات الفلاحية لتربية الحيوانات والري الفلاحي،

6.1.8.1. اقتناء تجهيزات جديدة وتجديد تجهيزات لتحويل المنتوجات والمنتوجات الفرعية الفلاحية و/أو الزراعية الغذائية وتثمينها،

7.1.8.1. شراء القطعان والحيوانات المنسلة،

8.1.8.1. غرس الأشجار المثمرة والكروم والنباتات الرعوية،

9.1.8.1. التجهيزات للإنتاج التقليدي الريفي المرتبط بالنشاط الزراعي،

10.1.8.1. بناء و/أو تهيئة منشآت صنع الرزم لتوضيب المواد ذات الاستعمال الفلاحي والزراعي الغذائي،

11.1.8.1. بناء و/أو تهيئة منشآت صنع أغذية الحيوانات وتوضيبها وتخزينها،

12.1.8.1 اقتناء مولد كهربائي وصهاريج البروبان.

2.8.1. القروض القصيرة الأجل:

1.2.8.1. الإنتاج النباتي : البذور والشتائل، المدخلات، أشغال زراعية، أدوات، تصليح،

2.2.8.1. الإنتاج الحيواني : البذور والمدخلات والحيوانات والمواد الصيدلانية وأشغال الترميم والصيانة والأدوات وكذا مصاريف الإيجار المتعلق به،

3.2.8.1. تحويل المنتجات الفلاحية النباتية والحيوانية وتثمينها : الطاقة ومصاريف الإيجار والتغليف وأشغال الصيانة ومصاريف التصليح.

9.1. المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات الصلة بها :

1.9.1. دراسة جدوى المشاريع الفلاحية،

2.9.1. التكوين المهني الموجه للفلاحين وللتأطير التقني،

3.9.1. الإرشاد الفلاحي.

10.1. متابعة المشاريع وكل عملية يدعمها الصندوق وتقييمها ومراقبتها وكذا تفتيشها.

11.1. مصاريف النشر في الجرائد.

12.1. مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين.

تتعلق العمليات التي تم تعدادها أعلاه، بكل الفروع الفلاحية.

2. السطر 2 : ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية.

1.2. السطر الفرعي 1 : ترقية الصحة الحيوانية.

1.1.2. النفقات المرتبطة بنشاطات تنمية الصحة الحيوانية :

1.1.1.2. تحسين تدخل المستخدمين البيطريين للتمكن من التدخل السريع ضد تفشي الأمراض الدخيلة، عن طريق :

1.1.1.1.2. إنجاز مراكز تستخدم كمراصد للصحة الحيوانية،

2.1.1.1.2. اقتناء حيوانات الحراسة،

3.1.1.1.2. اقتناء وسائل الاتصال ومعالجة معطيات الأمراض الوبائية،

4.1.1.1.2. تحقيقات الرقابة بالمصل تجاه الأمراض الدخيلة التي تهدد ثروتنا الحيوانية،

5.1.1.1.2. إنجاز تحقيقات حول الأمراض الوبائية للتحكم في النظام الصحي للبلاد،

6.1.1.1.2. اقتناء تجهيزات وتطبيقات معلوماتية للربط، في شبكة، ما بين المصالح البيطرية الرسمية.

2.1.1.2. التحكم في النظام الصحي والمراقبة الصحية عن طريق :

1.2.1.1.2. مراقبة الأدوية والمواد البيولوجية البيطرية،

2.2.1.1.2. تجهيز المراكز الحدودية بالوسائل التي تسمح بالمراقبة الصحية،

3.2.1.1.2. تجهيز مراكز الحجر وتهيئتها وتجديدها،

4.2.1.1.2. اقتناء عتاد تشخيص الحيوانات،

5.2.1.1.2. مصاريف الخبرة في إطار الدراسات التقنية - الإدارية للملفات المتعلقة بتسريحات تسويق الأدوية ذات الاستعمال البيطري،

6.2.1.1.2. مصاريف الخبرة في إطار التجارب الطبية والصيدلانية - السمومية والبيوكيميائية للأدوية ذات الاستعمال البيطري.

3.1.1.2. تعزيز التحكم في المراكز التي تستوجب أقصى درجة من الأمن الصحي، للتقليص من الأخطار ذات الطبيعة الكيميائية أو البيولوجية التي لها صلة بالمراكز المحتملة لبث العناصر المسببة للأمراض والمواد المضرة بالصحة الحيوانية و/أو الصحة العمومية البيطرية، عن طريق :

1.3.1.1.2. التجهيز الصحي لوحدات تحويل مواد التغذية ذات الأصل الحيواني،

2.3.1.1.2. التجهيز الصحي لهياكل الذبح،

3.3.1.1.2. التجهيز الصحي لمحطات السفاد والتلقيح الاصطناعي،

4.3.1.1.2. تجهيز مخابر الرقابة الآلية لوحدات تحويل المواد الحيوانية من أصل حيواني وتغذية الأنعام،

5.3.1.1.2. تجهيز حمامات مكافحة القراد وتجديدها،

6.3.1.1.2. التجهيز التكميلي لمخابر التشخيص والمراقبة الصيدلانية.

2.1.2. النفقات المرتبطة بالذبح الإجباري المقرر إثر الوباءات الحيوانية أو الأمراض المعدية :

1.2.1.2. تعويض ملاك الحيوانات المذبوحة في إطار برنامج العلاج الوقائي الوطني أو الجهوي،

2.2.1.2. التكفل بالمصاريف المرتبطة بإتلاف و/أو حرق جثث الحيوانات المذبوحة أو الهالكة نتيجة مرض يدخل في برنامج العلاج الوقائي الوطني.

3.1.2. النفقات المرتبطة بحملات العلاج الوقائي :

1.3.1.2. تمويل واقتناء اللقاحات ومواد بيولوجية وكل مادة أخرى ضرورية للوقاية والمكافحة ضد الأسقام، عن طريق :

1.1.3.1.2. اقتناء اللقاح لتشكيل المخزون الأمني،

2.1.3.1.2. اقتناء اللقاحات التي تدخل في إطار برنامج العلاج الوقائي الوطني أو الجهوي،

3.1.3.1.2. اقتناء مواد بيولوجية وكل مادة للوقاية أو المعالجة الطبية لمواجهة حالات استعجالية،

4.1.3.1.2. اقتناء عتاد العلاج الوقائي الذي يدخل في إطار برامج العلاج الوقائي الوطني،

5.1.3.1.2. اقتناء عتاد الحماية للمستخدمين البيطريين المشاركين في برامج العلاج الوقائي الوطني.

2.3.1.2. تكاليف التسيير المرتبطة بالعمليات عن طريق :

1.2.3.1.2. التكفل بمصاريف إيصال اللقاحات وأخذ العينات والتحليلات التي تدخل في إطار برنامج العلاج الوقائي الوطني،

2.2.3.1.2. اقتناء الوقود في إطار برامج مراقبة الأوبئة والعلاج الوقائي الوطني،

3.2.3.1.2. التكفل بالمعالجين الخواص في إطار الحملات الوقائية ومكافحة الأمراض،

4.2.3.1.2. التكفل بالأعوان، غير أعوان الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات أو الهيئات العمومية، المجندين في إطار الحملات الوقائية ومكافحة الأوبئة الحيوانية.

2.2. السطر الفرعي 2 : حماية الصحة النباتية.

1.2.2. النفقات المرتبطة بأنشطة حماية الصحة النباتية،

1.1.2.2. عمليات الدعم الجزئي المتوقعة في هذا الإطار وتتعلق بما يأتي :

1.1.1.2.2. إنجاز برامج التقييم البيولوجي للموافقة على المبيدات والأصناف،

2.1.1.2.2. عمليات التحاليل والتشخيصات الصحية النباتية والتقنية النباتية والمبيدات لصالح السلطة الصحية النباتية،

3.1.1.2.2. التكاليف المرتبطة بدراسات ملفات التصديق،

4.1.1.2.2. التكاليف المرتبطة بالخبرات التي تتم في ميدان الصحة النباتية.

2.1.2.2. عمليات الدعم المؤقت وذات الطابع الاستعجالي، المتوقعة في هذا الاطار، وتتعلق بما يأتي :

1.2.1.2.2. تحسين ظروف المراقبة و/أو التدخل ضد الأعداء العاديين للزراعة،

2.2.1.2.2. إنجاز عمليات التحقيق عن الأوبئة.

3.1.2.2. التكاليف المرتبطة بعمليات الوقاية والمكافحة المقررة في هذا الإطار، وتخص :

1.3.1.2.2. اقتناء مواد الصحة النباتية ذات الاستعمال الفلاحي وكل مادة أخرى للوقاية والمكافحة بالنسبة للحملات الفلاحية،

2.3.1.2.2. التكفل بتكاليف طباعة الوثائق الرسمية المستعملة في مراقبة الصحة النباتية والتقنية النباتية والمعلومات التقنية لصالح مستخدمي الصحة النباتية والفلاحين،

3.3.1.2.2. اقتناء الوقود في إطار برامج الوقاية والمكافحة،

4.3.1.2.2. التكفل بتكاليف تنقل الأعوان، غير أعوان الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات أو الهيئات العمومية، المتدخلين في حملات الوقاية والمكافحة،

5.3.1.2.2. التكفل بالتكاليف في حالة اللجوء إلى تقديم الخدمات،

6.3.1.2.2. التكاليف المرتبطة بمعالجة المزروعات عن طريق الجو،

7.3.1.2.2. اقتناء وسائل الحماية الفردية زيادة على اللباس التقني، بالنسبة للمستخدمين المشاركين في حملات المكافحة ومراقبة الصحة النباتية،

8.3.1.2.2. اقتناء وسائل أخذ العينات والحفاظ على عينات من النباتات والأجسام الضارة،

9.3.1.2.2. اقتناء الوسائل الضرورية من أجل مراقبة الصحة النباتية عند الحدود.

2.2.2. النفقات المرتبطة بتعويض الخسائر أو الأضرار التي يتعرض لها المستفلون من جراء عمليات مكافحة الأمراض والعوامل المضرة بالزراعة :

1.2.2.2. التعويض عن عمليات إتلاف أو اقتلاع المزروعات والحاصيل المنجزة في إطار المكافحة والتي أصبحت إجبارية بموجب نص تنظيمي ضد العوامل المحظورة المضرة بالنباتات،

2.2.2.2. المساعدة المخصصة للإتلاف المقررة من طرف سلطة الصحة النباتية ضد الجيوب الأولى للإصابة والعدوى والتي قد تهدد الإنتاج الوطني.

3.2.2. النفقات المرتبطة بالكلفة الوقائية للحفاظ على الزراعات :

1.3.2.2. المساعدة لوضع وتسيير الشبكة الوطنية لمراقبة الصحة النباتية عن طريق وضع شبكة معلوماتية،

2.3.2.2. المساعدة لحملات المكافحة ضد الآفات الزراعية المحددة بالنصوص التنظيمية.

3.2. المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات الصلة بها :

1.3.2. دراسة جدوى المشاريع،

2.3.2. التكوين المهني الموجه للفلاحين وللتأطير التقني،

3.3.2. الإرشاد الفلاحي.

4.2. متابعة المشاريع وكل عملية يدعمها الصندوق وتقييمها ومراقبتها وكذا تفتيشها.

5.2. مصاريف النشر في الجرائد.

6.2. مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين.

3. السطر 3 : ضبط الإنتاج الفلاحي.

1.3. الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة على تحديد الأسعار المرجعية :

1.1.3. كل المنتوجات الفلاحية ذات سعر مرجعي محدد، لا سيما الحبوب والحليب،

2.1.3. كل المنتوجات الفلاحية ذات سعر أدنى مضمون.

2.3. الإعانات الموجهة لضبط المنتوجات الفلاحية:

1.2.3. المساهمة في مصاريف تخزين المنتوجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع والبذور والشتائل وتأمينها،

2.2.3. المنحة عند إنتاج المنتوجات الفلاحية الآتية وجمعها وتحويلها : الحليب واللحوم والبيض والعسل والطماطم والفلفل والفليفلة والجلبان والفاصوليا والبطاطس والبصل والثوم والبنجر السكري والكرنب والجزر واللفت والفطر والفول والحمص والعدس والحمضيات والتين والزيتون والتفاح والإجاص واللوز والكرز والمشمش والتمر والخوخ والبرقوق والعنب والسفرجل والقراولة والعلف والقمح والشعير والذرة والخرطال.

يمكن مراجعة القائمة المذكورة أعلاه، ضمن نفس الشكل.

3.2.3. المنع القصوى للفائض من الإنتاج الفلاحي،

4.2.3. التكفل بمصاريف تنوع الإنتاج الفلاحي المترتبة عن تحويل نمط الإنتاج.

3.3. الإعانات الموجهة للتغطية الكاملة لتكاليف فوائد الفلاحين.

4.3. المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات الصلة بها :

1.4.3. دراسة جدوى المشاريع،

2.4.3. التكوين المهني الموجه للفلاحين وللتأطير التقني،

3.4.3. الإرشاد الفلاحي.

5.3. متابعة المشاريع وكل عملية يدعمها الصندوق وتقييمها ومراقبتها وكذا تفتيشها.

6.3. مصاريف النشر في الجرائد.

7.3. مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين.

تتعلق العمليات التي تم تعدادها أعلاه، بكل الفروع الفلاحية.

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 2 أبريل سنة 2014، يحدّد كيفيات متابعة وتقييم حساب التّخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية".

إن وزير المالية،

ووزير الفلاحة والتنمية الريفية،

– بمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان عام 1420 الموافق 23 ديسمبر سنة 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000، لاسيما المادة 89 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 12-12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012 والمتضمن قانون المالية لسنة 2013، لاسيما المادة 58 منه،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 13-312 المؤرخ في 5 ذي القعدة عام 1434 الموافق 11 سبتمبر سنة 2013 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-12 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1410 الموافق أول يناير سنة 1990 الذي يحدد صلاحيات وزير الفلاحة، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-280 المؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، لاسيما المادة 8 منه،

– وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 2 أبريل سنة 2014 الذي يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"،

يقرران ما يأتي:

المادة الأولى: تطبيقا لأحكام المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 13-280 المؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013 والمذكور أعلاه، يهدف هذا القرار إلى تحديد كيفيات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية".

المادة 2 : تمنح التخصيصات المالية المتعلقة بتمويل الأعمال المؤهلة للاستفادة من هذا الصندوق على أساس اتفاقية مبرمة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والوسيط المالي المكلف بتنفيذ أعمال دعم الدولة المقيدة في حساب التخصيص الخاص هذا.

المادة 3 : تحدد كيفيات معالجة الأعمال وتنفيذها والطريقة الواجب اتباعها للاستفادة من دعم هذا الصندوق وإجراءات ذلك بمقررات من وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

المادة 4 : ترسل مديريات المصالح الفلاحية للولايات بيانا ملخصا عن كل عملية كانت موضوع تمويل من الصندوق واستعماله، بالنسبة للسطرين 1 و 3 إلى مصالح الإدارة المركزية المعنية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

المادة 5 : ترسل إلى وزارة المالية، في إطار متابعة هذا الصندوق، وضعية فصلية للتعهدات وعمليات الدفع من الاعتمادات الممنوحة لكل سنة، في دعامة ورقية وإلكترونية حسب مدونة السطر 2.

كما ترسل إلى وزارة المالية وضعية فصلية للتعهدات وعمليات الدفع من الاعتمادات الممنوحة لكل سنة مالية، في دعامة ورقية وإلكترونية حسب الفرع وحسب الولاية، طبقا لمدونة السطرين 1 و3 كما بيّن ذلك القرار الوزاري المشترك المتضمن تحديد مدونة الإيرادات والنفقات ومفرعة أيضا حسب المدونة المفصلة طبقا لمقررات وزير الفلاحة والتنمية الريفية مع بيان:

– طبيعة العملية وعدد المستفيدين،

– المبلغ المتعهد به حسب فئة كل عملية،

– المبلغ المسدد حسب فئة كل عملية،

– الرصيد المتبقي من العملية.

المادة 6 : تراقب أجهزة الدولة المؤهلة الإعانات الممنوحة، طبقا للإجراءات التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

يجب أن لا تستعمل الإعانات الممنوحة طبقا لقائمة الأعمال إلا للأهداف التي منحت من أجلها.

المادة 7 : يخضع كل تسديد لقسط من الاعتمادات إلى تقديم الوثائق التبريرية المذكورة في المادة 5 أعلاه.

المادة 8 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 2 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 2 أبريل سنة 2014.

عن وزير المالية
الأمين العام
ميلود بوطبة

عن وزير الفلاحة والتنمية الريفية
الأمين العام
فضيل فروخي

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 2 أبريل سنة 2014، يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الريفية ".

إن وزير المالية،

ووزير الفلاحة والتنمية الريفية،

- بمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان عام 1420 الموافق 23 ديسمبر سنة 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000، لا سيما المادة 89 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 12-12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012 والمتضمن قانون المالية لسنة 2013، لا سيما المادة 59 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 13-312 المؤرخ في 5 ذي القعدة عام 1434 الموافق 11 سبتمبر سنة 2013 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-12 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1410 الموافق أول يناير سنة 1990 الذي يحدد صلاحيات وزير الفلاحة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-281 المؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية "، لا سيما المادة 4 منه،

يقرران ما يأتي:

المادة الأولى: تطبيقا لأحكام المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 13-281 المؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013 والمذكور أعلاه، يهدف هذا القرار إلى تحديد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الريفية ".

المادة 2 : تحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

قائمة الإيرادات:

السطر 1 : "مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب " :

- رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 109-302 الذي عنوانه " صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب "،

- مخصصات ميزانية الدولة،

- المساهمة المحتملة لصناديق أخرى،

- ناتج الرسوم الخاصة المنشأة بموجب قوانين المالية،

- الهبات والوصايا،

- المساعدات الدولية،

- كل الموارد و المساهمات والإعانات الأخرى المحددة عن طريق التشريع.

السطر 2 : " التنمية الريفية وتثمين الأراضي عن طريق الامتياز " :

- رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 111-302 الذي عنوانه " صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز "،

– مخصصات ميزانية الدولة،

– المساهمة المتمثلة لصناديق أخرى،

– نواتج حقوق الامتياز،

– ناتج الرسوم الخاصة المنشأة بموجب قوانين المالية،

– الهبات والوصايا،

– المساعدات الدولية،

– كل الموارد والمساهمات والإعانات الأخرى المحددة عن طريق التشريع.

السطر 3 : "دعم مربي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين " :

– رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 126-302 الذي عنوانه " الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين "،

– مخصصات ميزانية الدولة،

– المساهمة المتمثلة لصناديق أخرى،

– ناتج الرسوم الخاصة المنشأة بموجب قوانين المالية،

– الهبات والوصايا،

– المساعدات الدولية،

– كل الموارد والمساهمات والإعانات الأخرى المحددة عن طريق التشريع.

قائمة النفقات:

السطر 1 : "مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب " :

– الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر،

– الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها،

– الإعانات الموجهة لتنمية الإنتاج الحيواني في المناطق السهبية والزراعية الرعوية،

– الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي.

السطر 2 : "التنمية الريفية وتثمين الأراضي عن طريق الامتياز " :

– الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية،

– الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي.

– كل المصاريف الأخرى الضرورية لإنجاز مشاريع ذات العلاقة بهدفه،

السطر 3 : "دعم مربي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين " :

– التغطية الشاملة لتكاليف فوائد مربي المواشي وصغار المستثمرين،

– إعانات الدولة في تنمية تربية المواشي والإنتاج الفلاحي.

يتكفل الصندوق أيضا بالنسبة للأسطر الثلاثة (3) المتعلقة بالنفقات، بما يأتي:

– مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين،

– المصاريف المرتبطة بدراسات الجدوى والتكوين المهني وتعميم ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع المرتبطة بهدفه.

المادة 3 : تلحق بهذا القرار قائمة الأعمال المؤهلة للاستفادة من نفقات حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 والمذكور أعلاه.

المادة 4 : تكون كيفيات تطبيق هذا القرار موضوع مقررات من وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

المادة 5 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 2 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 2 أبريل سنة 2014.

عن وزير المالية
الأمين العام
ميلود بوطبة

عن وزير الفلاحة والتنمية الريفية
الأمين العام
فضيل فروخي

الملحق

قائمة الأعمال المؤهلة للاستفادة من نفقات حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية "

1. السطر 1 : مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب

1.1. الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر:

1.1.1. حظر الرعي،

2.1.1. غرس مصدات الرياح،

3.1.1. غرس أحزمة خضراء مختلطة مكونة من أغراس رعوية وأغراس غابية وأغراس اصطفاف وأغراس فواكه،

4.1.1. غرس غيضات ظل للقطيع،

5.1.1. أشغال المحافظة على التربة والمياه،

6.1.1. التثبيت الميكانيكي و/أو البيولوجي للكثبان،

2.1 الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها :

1.2.1. الأغراس الرعوية والغابية،

2.2.1. الأغراس الرعوية في منطقة تفتقر إلى المياه،

3.2.1. مشتلة إنتاج بذور النباتات الرعوية والأشجار والشجيرات العلفية والغابية والأشجار المثمرة المقاومة للجفاف،

4.2.1. جمع بذور النباتات الرعوية أو العلفية المحلية،

5.2.1. صيانة الأغطية الحلفاوية وتجديدها،

6.2.1. جلب الطاقة الكهربائية أو اقتناء محركات كهربائية أو التجهيزات المستعملة للطاقة الشمسية أو طاقة الرياح،

7.2.1. فتح مسالك فلاحية،

8.2.1. تهيئة المسالك الفلاحية.

3.1. الإعانات الموجهة لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعية الرعوية :

1.3.1. الحفاظ على السلالات وتحسينها :

1.1.3.1. الحفاظ على سلالات الأغنام بمكافحة تقارب العصب،

2.1.3.1. إنشاء مراكز إنتاج مكثري الأغنام والماعز.

2.3.1. وحدة تسمين الأغنام:

1.2.3.1. بناء وتجهيز وحدة تسمين الأغنام بالنسبة للمربين الذين ليس بحوزتهم وعاء عقاري،

2.2.3.1. بناء وتجهيز وحدة تسمين الأغنام (حظيرة المواشي) بالنسبة للحيوانات التي ترعى خارج الحظيرة وتعلف داخلها.

3.3.1. إنشاء حظيرة ماعز حلوب،

4.3.1. تحسين بنية القطعان.

4.1 الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي :

1.4.1. إنجاز ينابيع مياه في المناطق الرعوية : حفر آبار رعوية وآبار رعوية وجب وبرك مائية وسدود صغيرة والتقاط وتهيئة منابع المياه والفقارة والسواقي وقنوات السقي،

2.4.1. إعادة تأهيل ينابيع مياه : حفر آبار رعوية وآبار رعوية وجب وبرك مائية وسدود صغيرة ومنابع المياه وفقارة،

3.4.1. تجهيز ينابيع مياه بمضخات ميكانيكية وكهربائية ميكانيكية ومضخات مستعملة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

5.1. مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين.

6.1. المصاريف المتصلة بدراسات إمكانية الإنجاز والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات الصلة بها :

1.6.1. دراسات الجدوى،

2.6.1. التكوين المهني للمربين،

3.6.1. إرشاد التقنيات،

4.6.1. تحسيس المربين،

5.6.1. متابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ولاسيما المصاريف المرتبطة بإنجاز التحقيقات وسير الآراء،

6.6.1. مصاريف النشر.

2. السطر2 : التنمية الريفية وتثمين الأراضي عن طريق الامتياز :

1.2. الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية :

1.1.2. استصلاح الأراضي الفلاحية:

1.1.1.2. قلع الأحراش،

2.1.1.2. الحرث،

3.1.1.2. قلع الجذور،

4.1.1.2. أشغال تسوية التربة لإزالة ركام الأتربة الكبير،

5.1.1.2. التوطئة الفلاحية،

6.1.1.2. الحرث العميق،

7.1.1.2. التحسين العقاري.

2.1.2. التهيئات الخاصة بالري :

1.2.1.2. إنجاز التنقيب عن المياه،

2.2.1.2. حفر الآبار،

3.2.1.2. إنجاز الجب،

4.2.1.2. إنجاز البرك المائية،

5.2.1.2. تهيئة منابع المياه،

6.2.1.2. تهيئة سدود التحويل،

7.2.1.2. تهيئة سدود المجاري الباطنية،

8.2.1.2. التقاط المياه وتهيئة منابع المياه،

9.2.1.2. إنجاز السواقي،

10.2.1.2. إنجاز قنوات جلب المياه،

11.2.1.2. تهيئة نقاط التنقيب عن المياه وتجهيزها،

12.2.1.2. تهيئة الآبار وتجهيزها،

13.2.1.2. إنجاز مخابئ نقاط للتنقيب عن المياه،

14.2.1.2. إنجاز أحواض،

15.2.1.2. إنجاز قنوات رئيسية لصرف المياه،

16.2.1.2. إنجاز شبكات صرف المياه،

17.2.1.2. اقتناء تجهيزات خاصة بالسقي عن طريق الرش،

18.2.1.2. اقتناء تجهيزات خاصة بالسقي بالقطرة،

19.2.1.2. تهيئة الحفر،

20.2.1.2. تطوير الحفر،

21.2.1.2. تسييج الحفر بالخرسانة،

22.2.1.2. بناء رؤوس شبكات السقي،

23.2.1.2. تهيئة الفقارة،

24.2.1.2. بناء حواجز مائية،

25.2.1.2. تغيير وجهة الوديان لحماية فضاءات الري من الفيضان،

26.2.1.2. صرف المياه الفلاحية،

27.2.1.2. إنجاز منشآت الري الخطية : رسم السقي، محجمة لشبكة سقي، تفريغ الري، تجهيز ضد الغنم، ممر المنشأة،

28.2.1.2. تجهيز محطات التصفية والتخصيب،

29.2.1.2. المنشآت التقنية للري والميكانيكية للري والكهروميكانيكية.

3.1.2. أشغال المحافظة على التربة :

1.3.1.2. إقامة حزام من الحجارة،

2.3.1.2. إقامة حدبات في الأرض،

3.3.1.2. تجديد النبات،

4.3.1.2. إقامة سياج حي،

5.3.1.2. ممارسات فلاحية،

6.3.1.2. التخفيف من السيول المتدفقة،

7.3.1.2. تثبيت حافة الأنهار،

8.3.1.2. إنجاز حواجز الحماية بغرس الأشجار،

9.3.1.2. إصلاح الحواجز،

10.3.1.2. إنجاز جدران صغيرة بالأحجار وبلا طين،

11.3.1.2. منع الرعي،

12.3.1.2. تثبيت الكثبان (البيولوجي)،

13.3.1.2. تثبيت الكثبان (الميكانيكي)،

14.3.1.2. غرس النباتات الرعوية بدون سقي،

15.3.1.2. غرس النباتات ذات السيقان الطويلة،

16.3.1.2. غرس التين الشوكي أو الصبار،

17.3.1.2. زرع المراعي،

18.3.1.2. ترميم وتجديد منابت الحلفاء.

4.1.2. تحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي :

1.4.1.2. دعامات الكروم،

2.4.1.2. تطعيم أشجار الزيتون والكروم،

3.4.1.2. تقليم للتجديد،

4.4.1.2. غرس الأشجار المثمرة،

5.4.1.2. غرس أشجار العنب،

6.4.1.2. غرس الأعلاف،

7.4.1.2. غرس النخيل.

5.1.2. تربية الحيوانات في الوسط العائلي على مستوى الأسر الريفية :

1.5.1.2. إنشاء وحدات لتربية الحيوانات الصغيرة لفائدة الأسر الريفية،

2.5.1.2. اقتناء و/أو بناء المخابئ لتربية الحيوانات في الوسط العائلي،

3.5.1.2. إنشاء وحدات صغيرة لصنع أغذية الأنعام للأسر الريفية،

4.5.1.2. إنشاء وحدات عائلية صغيرة لجمع الحليب.

6.1.2. تثمين المنتوجات الفلاحية :

1.6.1.2. إقامة ورشات لتوضيب مادة الصوف وتحويلها،

2.6.1.2. إقامة ورشات لتوصيب مادة الحلفاء وتحويلها،

3.6.1.2. إقامة ورشات لتوصيب مادة الحليب وتحويلها،

4.6.1.2. إقامة ورشات لتوصيب المنتجات النباتية وتحويلها،

5.6.1.2. إنشاء أسواق محلية،

6.6.1.2. إنشاء وحدات صغيرة لصناعة التقطير.

7.1.2. فك العزلة عن الفضاءات الريفية :

1.7.1.2. فتح مسالك فلاحية وريفية ومسالك توصيل إلى محيطات الاستصلاح،

2.7.1.2. تهيئة وتأهيل مسالك فلاحية وريفية ومسالك توصيل إلى محيطات الاستصلاح.

2.2. الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي:

1.2.2. قياس طوبوغرافي،

2.2.2. تحديد مساحة المحيط وتجزئة القطع مع تنصيب المستفيدين،

3.2.2. استعمال الطاقة الشمسية و/أو طاقة الرياح،

4.2.2. اقتناء مولدات كهربائية و/أو محولات،

5.2.2. مراكز مينية،

6.2.2. تعبئة المياه،

7.2.2. التزود بالطاقة الكهربائية،

8.2.2. ممرات الدخول إلى محيط الأراضي،

9.2.2. إنجاز مجموع العمليات الضرورية للاستعمال العقلاني والأفضل للأملاك العقارية المعدة للاستصلاح.

3.2. كل النفقات الأخرى الضرورية لإنجاز المشاريع ذات الصلة بموضوعه:

1.3.2. اقتناء وتحويل المادة الأولية في إطار أشغال صناعة الخزف،

2.3.2. المطاحن التقليدية،

3.3.2. معاصر الزيتون التقليدية،

4.3.2. الحدادة التقليدية،

5.3.2. نسج الحلفاء وصناعة السلال والمذاري،

6.3.2. صناعة الزرابي،

7.3.2. تحضير صوف الجز،

8.3.2. مدابغ تقليدية،

9.3.2. صناعة الرحال والسروج،

10.3.2. التجفيف،

11.3.2. صناعة رزم التعليب الخشبية،

12.3.2. صناعة أدوات الفلين،

13.3.2. صناعة أغذية الأنعام،

14.3.2. إقامة التجهيزات والعتاد الخصص للري،

15.3.2. تصليح العتاد الفلاحي،

16.3.2. تصليح المضخات (الموجهة للاستعمال الفلاحي)،

17.3.2. توصيب الفواكه والخضر وتحويلها،

18.3.2. توصيب المنتوجات الحيوانية وتحويلها،

19.3.2. توصيب المنتوجات الغابية وتحويلها،

20.3.2. تجفيف المنتوجات النباتية والحيوانية،

21.3.2. صناعة التقطير،

22.3.2. نقل المنتوجات النباتية والخاصة بالأنعام،

23.3.2. تأدية خدمات وخدمات تقنية (البيطرة، الصحة النباتية، تحليل التربة، الأشغال الفلاحية)،

24.3.2. كل أشغال الدباغة وتحضير الجلود والفرو،

25.3.2. صناعة أدوات عدة الرواحل.

4.2. مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين.

5.2. المصاريف الخاصة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات الصلة بموضوعها:

1.5.2. مصاريف الدراسة والمتابعة والتقييم،

2.5.2. مصاريف التكوين،

3.5.2. متابعة ومراقبة إنجازات الري،

4.5.2. مصاريف الإرشاد والتنشيط،

5.5.2. مصاريف المقاربة والنشر في الجرائد.

3. السطر 3 : دعم مربي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين :

1.3. التغطية الكاملة لتكاليف فوائد مربي المواشي وصغار المستثمرين،

2.3. إعانات الدولة لتطوير تربية الحيوانات والإنتاج الفلاحي :

1.2.3. إنشاء وحدات صغيرة لتربية الحيوانات في إطار الإنتاج الحيواني :

1.1.2.3. إنشاء وحدات لتربية الحيوانات الصغيرة (النحل، الأرانب، الديك الرومي، وتربية حيوانات صغيرة أخرى) باقتناء قطيع تكاثر و/أو تجهيزات تربية،

2.1.2.3. إنشاء وحدات صغيرة لتربية الحيوانات (أبقار، أغنام، إبل، ماعز، خيول)،

3.1.2.3. إنجاز منشآت تربية الحيوانات وإعادة تأهيلها،

4.1.2.3. إنشاء وحدات صغيرة لصناعة أغذية الأنعام،

5.1.2.3. إنشاء وحدات صغيرة لجمع الحليب (أقل من 200 لتر) ومنتجات نباتية.

2.2.3. مساعدة لترقية تربية الحيوانات والمنتوجات الخاصة (تربية الحلزون، زراعة الفطريات، الكمأة ...) ومنتجات الموطن:

1.2.2.3. مساعدة لتطوير زراعة الفطريات:

1.1.2.2.3. اقتناء المدخلات (البذور والأسمدة)،

2.1.2.2.3. اقتناء صناديق لجمع الفطريات.

2.2.2.3. مساعدة لتطوير تربية الحلزون:

1.2.2.2.3. إنجاز أحواض للتربية،

2.2.2.2.3. اقتناء صناديق لجمع الحلزون.

3.2.2.3. مساعدة لتطوير منتجات الموطن (الكمأة، ثمرة الكبر، التين، الفلفل المجفف، وغيرها):

1.3.2.2.3. اقتناء صناديق للجمع،

2.3.2.2.3. اقتناء غرابيل للتجفيف،

3.3.2.2.3. اقتناء رزم التوضيب تتوفر فيها المقاييس المطلوبة،

4.3.2.2.3. اقتناء وسم المصدر في إطار العلامة التجارية،

5.3.2.2.3. مصاريف تحاليل النوعية والمصدر.

3.2.3. مساعدة لإنشاء حدائق عائلية للخضروات بما فيها البذور والملاجىء ذات الصلة بزراعات البقوليات :

1.3.2.3. اقتناء بيوت بلاستيكية نفقية بـ 40 م^2 كأقصى حد،

2.3.2.3. اقتناء المدخلات (البذور والأسمدة).

4.2.3. مساعدة للوصول إلى استعمال الماء والسقي الصغير (الأنظمة العائلية للسقي) وتعبئة الماء بالمنشآت الصغيرة وتجهيزات الضخ:

1.4.2.3. اقتناء تجهيزات الأنظمة العائلية للسقي المقتصد للماء (أقصى مساحة 0,5 هكتارا)،

2.4.2.3. إنجاز أحواض صغيرة لجمع الماء (أقصى حد 10 م^3)،

3.4.2.3. اقتناء تجهيزات الضخ (مضخة صغيرة بـ 2 بار كأقصى حد)،

4.4.2.3. إنجاز أحواض لسقي الأشجار (100 حوض كأقصى حد).

5.2.3. مساعدة لإنشاء حدائق عائلية للغرس الأشجار بما فيها عملية التطعيم:

1.5.2.3. اقتناء شتائل الأشجار (100 شتلة كأقصى حد)،

2.5.2.3. عملية التطعيم.

6.2.3. مساعدة لتطوير نظام واحي تقليدي بما فيه تنظيف بساتين النخيل وغرس النخيل وصناعة الأحواض واقتناء العتاد الصغير:

1.6.2.3. تثمين وتطوير إنتاج الأنظمة الواحية:

1.1.6.2.3. قلع واقتناء الشتائل والجبار(50 كأقصى حد)،

2.1.6.2.3. اقتناء العتاد لإنجاز مصانع عائلية صغيرة للأجبان من حليب الماعز،

3.1.6.2.3. اقتناء البذور لتطوير الأعلاف،

4.1.6.2.3. اقتناء العتاد الصغير للحرث الآلي المناسب لأشغال الزراعة في الأنظمة الواحية.

2.6.2.3. حماية بساتين النخيل من تراكم الرمال:

1.2.6.2.3. إنجاز مصدات (سياج من السعفات الجافة)،

2.2.6.2.3. إنجاز مصدات رياح حية لحماية المستثمرات.

3.6.2.3. اقتناء عتاد صغير لتحويل بقايا التمور والسعفات الجافة للتغذية الحيوانية وصناعة السماد العضوي المركب:

1.3.6.2.3. اقتناء سواحق صغيرة،

2.3.6.2.3. اقتناء أدوات التلقيح بالالتقاط والجمع،

3.3.6.2.3. إنجاز مخابئ صغيرة لتخزين المنتجات الفلاحية وتربية الحيوانات (الأغذية) ولإنجاز عمليات ما بعد الجني (الفرز والتوصيب التقليدي).

7.2.3. مساعدات لإنشاء تعاونيات فلاحية ولتربية الحيوانات وتجمعات المصلحة المشتركة الفلاحية ذات العلاقة بالفلاحة وتربية الحيوانات:

1.7.2.3. دراسة الجدوى التقنية والاقتصادية للتعاونية أو التجمع،

2.7.2.3. المساعدة التقنية والقانونية لإنشاء التعاونية أو التجمع.

3.3. مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين.

4.3. المصاريف المرتبطة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع المرتبطة بهدفه:

1.4.3. مصاريف التكوين،

2.4.3. مصاريف الإرشاد والتنشيط،

3.4.3. مصاريف المتابعة والتقييم،

4.4.3. مصاريف المقاربة والنشر في الجرائد.

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 2 أبريل سنة 2014، يحدّد كيفيات متابعة وتقييم حساب التّخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية".

إن وزير المالية،

ووزير الفلاحة والتنمية الريفية،

- بمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان عام 1420 الموافق 23 ديسمبر سنة 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000، لاسيما المادة 89 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 12-12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012 والمتضمن قانون المالية لسنة 2013، لاسيما المادة 59 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 13-312 المؤرخ في 5 ذي القعدة عام 1434 الموافق 11 سبتمبر سنة 2013 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-12 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1410 الموافق أول يناير سنة 1990 الذي يحدد صلاحيات وزير الفلاحة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-281 المؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013، الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الريفية"، لاسيما المادة 7 منه،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 2 أبريل سنة 2014، الذي يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الريفية"،

يقرران ما يأتي:

المادة الأولى: تطبيقا لأحكام المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 13-281 المؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013 والمذكور أعلاه، يهدف هذا القرار إلى تحديد كيفيات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية".

المادة 2 : تمنح التخصيصات المالية المتعلقة بتمويل الأعمال المؤهلة للاستفادة من هذا الصندوق على أساس اتفاقية مبرمة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والوسيط المالي المكلف بتنفيذ أعمال دعم الدولة المقيدة في حساب التخصيص الخاص هذا.

ملخص الدراسة :

تناولت هذه الاطروحة موضوع التنمية و دعم استقرار السكان الريفيين في الجزائر، و الذي يعتبر من اهم القضايا التي تشغل بال الخبراء، و لقد تطرقنا في هذه الاطروحة الى عدة خطوات

الخطوة الاولى: قمنا بطرح الاشكالية، حيث حددنا المشكلة، التي تمحور حولها موضوع الدراسة ، و الاهمية التي اكتستها ، و الاسباب الحقيقية التي أدت الى انتقائها، و المفاهيم الاساسية و رسم الأهداف المراد تجسيدها ثم بناء التساؤل الرئيسي ، الذي تضمن إشكالات فرعية مختلفة، الى جانب التطرق الى العديد من الدراسات المشابهة، و غطينا بها كل الجوانب المتعلقة بالدراسة الحالية

الخطوة الثانية: ركزنا على تعيين الإتجاهات النظرية الاساسية للدراسة التي حاولت بناء إطار نظري و منه تقديم تفسيرات لموضوع التنمية بالإضافة الى النماذج المتعددة التي طرحت كماشاريع ، و عليه فالتنمية الحقيقية هي التغيرات الحضارية و الإطار الثقافي و الاجتماعي

الخطوة الثالثة: و قمنا فيها بالتعرف على واقع التنمية و السكان في الريف الجزائري، و هذا من خلال التعرف على مجالاتها و كذا سياساتها،و ذلك بإيجاد حوصلة موجزة بسياسة التنمية الريفية المطبقة في الجزائر ، خلصنا الى المخططات و البرامج ، و هذه الإخيرة لم تعطي حقها لسكان الريف ، نظرا لإنحياز الحكومات اتجاه التنمية الحضارية، و الجزائر من بين هذه الدول التي لم تدخر جهودا لمكافحة نقائص الريف، إلا ببرنامج التجديد الريفي الذي يهدف الى تحسين مستوى المعيشة لسكان الريف، و الجهود المبذولة لتطبيق مشاريعها و أخيرا المؤشرات التي تخصها و تخص السكان في الريف الجزائري، دون ان ننسى لمحة تاريخية عنها

الخطوة الرابعة: ضبط الإجراءات المنهجية للدراسة، و تعود الى الفرضيات، النابعة من التساؤل العالم ، و تعيين المجالات التي تحرك فيها العل الميداني، و إختيار الأدوت الخاصة بجمع البيانات ،و ذلك من المجتمع الأصلي للدراسة الميدانية و التي تمت على مستوى منطقة ريفية لولاية زيغالدا ، من أجل التعرف على واقع الحركة السكانية في هذه المنطقة، و مدى إستجابة

سكان الريف ، و كشفت نتائج الدراسة ان الخصائ السكانية تأثر على التنمية الريفية و أن الأنماط السلوكية، لها تأثير على الدخل الأسري من ناحية، و على التنمية من ناحية اخرى و أيضا ان هناك تأثير واضح و كبير للتنمية الريفية على الريف أو بمعنى آخر مع سكان الريف ، و عليه لم تشهد الدجزائر تعاقب سياسات التنمية الريفية ، على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة و ذلك من خلال إطلاق برامج تنماوية كبرى و التي حققت بفضلها نوع ن المعدلات.

Résumé de l’étude:

Cettethèse a abordé la question du développement et du soutien de la stabilité de la population rurale en Algérie, qui estconsidéréecommel'un des problèmes les plus importants qui préoccupent les experts, et on a entamé dans cettethèse en plusieursétapes :

La première étape:

Nous avonsintroduit le dilemmedont nousavonsidentifié le problème, qu’aenglobé le sujet de l'étude, et l'importancequ’aporté, et les vraies raisons qui ont conduit à leursélection, et les concepts de base et l'élaboration des objectifs à concrétiser et puisconstruire la question principale, qui comprend des divers sous problématiques, aussi, d’aborder de nombreusesétudessimilaires, qu’on a couvert à travers, tous les aspects de l'étude en cours.

Deuxièmeétape:

on s’estconcentrésur la définition des tendancesthéoriquesprincipales de l’étude qui ontessayé de construire un cadre théorique et depuis fournir des explications sur le sujet du développement en plus des multiples modèlesmiscommeprojets, à ceteffet le vraidéveloppementest les changementsvers la modernisation et le contexte social et culturel.

Troisièmeétape:

dont nous avonsidentifié la réalité du développement et de la population dans la campagne algérienne, et cela en identifiantsesdomainesainsiquesespolitiques, par trouver un brefrésultat du développement rural appliqué en Algérie, qui nous mène à la conclusion des systèmes et des programmes, et ce dernier n’a pas donné le droit à la population rurale, en raison du biais des gouvernementsenvers le développementcivilisateur, et l'Algérieestparmices pays qui n'ont pas épargné des efforts pour luttercontre les insuffisances de la campagne, seulement par des programmes de rénovationrurale, qui a pour objet d’améliorer le niveau de vie de la population rurale, et les efforts pour mettre en œuvresesprojets et, enfin, les

indicateursauxquelsluiconcernent et cette population, sans négliger un historique à son propos.

Quatrièmeétape:

Ajuster les procéduresméthodologiques de l'étude, et revient aux hypothèses issues de la question du monde, et d'identifier les domaines dans lesquels se déplacent la science sur le terrain, et choisir les instruments spécifiques de la collecte des données et cela de la société autochtone de l'étudeopérationnelle qui s'esteffectuée au niveaud'une zone rurale de la circonscription de Zeralda, pour identifier la réalité du mouvementpopulaire dans cette zone , et la capacité de la réaction de la population rurale, et les résultats de l'étudeontrévéléque les caractéristiques de la population influesur le développement rural et que les types comportementaux , ont un impact sur le revenu familial d'une part, et sur le développementd'autre part, et qu'aussi, il y a un impact évident et important du développement rural sur la compagneou en d'autrestermes, avec la population rurale, à ceteffet, l' Algérien'a pas su une succession de politiques de développement rural, malgré les efforts déployés par le gouvernement par le lancement de programmes de développement, qui a réalisé grâce aux quels un type d'amélioration.

Summary of the study:

This thesis has addressed the development and support of the stability of the rural population in Algeria, which is considered one of the most important problems of concern to the experts, and this thesis has been started in several stages:

The first step:

We have introduced the dilemma with which we have identified the problem, which has been encompassed by the subject of the study, and the importance of the basic reasons for their selection, And then construct the main issue, which includes various sub-issues, also, to address many similar studies, which have been covered through, all aspects of the current study.

Second step:

We have focused on defining the main theoretical tendencies of the study that have tried to construct a theoretical framework and since then provide explanations on the subject of development in addition to the multiple models put forward as projects, to this effect the true development is The changes towards modernization and the social and cultural context.

Third step:

Whose development and population has been identified in the Algerian countryside, by identifying its areas and policies, finding a brief result of rural development applied in Algeria, which leads us to the conclusion of the systems and Programs, and the latter did not give the right to the rural population, because of the bias of governments towards civilizational development, and Algeria is among those countries which have spared no efforts to Campaigns, aimed at improving the standard of living of the rural population and the efforts to implement its projects and, lastly, the indicators to which it Neglect a history about it.

Fourth step:

Adjust the methodological procedures of the study, and return to the assumptions arising from the question of the world, and to identify the fields in which science is moving on the ground, and choose the specific instruments for data collection,

Society in the rural area of the Zeralda constituency to identify the reality of the popular movement in the area and the capacity of the rural population's response and the results Of the study revealed that the characteristics of the population influence rural development and that behavioral types have an impact on family income on the one hand and development on the other hand and that There is an obvious and important impact of rural development on the companion or in other words, with the rural population, for this purpose, Algeria has not known a succession of politics Despite the efforts made by the government through the launch of development programs, which achieved through which one type of improvement.